

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية
يندرج تحت - 430/2018

مجلة أكاديمية الدراسات العليا
للبحوث والدراسات العلمية



مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية

مجلة دورية علمية إلكترونية محكمة

5

حقوق الطبع محفوظة

أكاديمية الدراسات العليا
المنطقة الشرقية - بنغازي



مجلة دورية علمية إلكترونية محكمة

إن الأفكار الوارد في هذه المجلة لا تعبر الا عن رأي أصحابها ولا تمثل وجهة نظر أسرة التحرير أو أكاديمية الدراسات العليا بنغازي.

ترحب أسرة التحرير بمراسلاتكم وآرائكم على البريد الالكتروني : journal@aob.edu.ly

هاتف : 0925647471

0925647471 : 

- 1- أن الأفكار والمعلومات العلمية والآراء التي ترد بالمجلة تنشر بأسماء كتابها وعلى مسؤوليتهم ، لا تعبر عن وجهة نظر المجلة .
- 2- يسمح بنقل واقتباس المواد العلمية والفنية الواردة بالمجلة شريطة الإشارة إلى المصدر .
- 3- الباحث مسؤول مسؤولية كاملة عن الأمانة العلمية فيما تداوله من معلومات في بحثه .
- 4- ترتيب البحوث بالمجلة يخضع لاعتبارات فنية .
- 5- حقوق الطبع والنشر محفوظة لأكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي .
- 6- البحوث والمقالات العلمية وكافة المراسلات توجه إلى أسرة التحرير وفق المعلومات المشار إليها في الأسفل .

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 2018-430

الرقم المعياري:ISSN:6573-2788

مجلة دورية علمية إلكترونية مُحكمة تصدر عن أكاديمية الدراسات العليا - المنطقة الشرقية



هيئة التحرير

1. أ.د . هلال صالح الحرير رئيس هيئة التحرير أستاذ
2. د. أدريس محمد اقناوي عضوا أستاذ مشارك
3. د. عادل منصور النجار عضوا أستاذ مشارك
4. د.مروان عبد الكريم المنصوري عضوا أستاذ مشارك
5. د. طارق عبد الحفيظ الشريف عضوا أستاذ مساعد



اللجنة الاستشارية

1. أ.د . محمد عبد الحميد الطبولي أستاذ
2. أ.د . عمر خليفة قنبر أستاذ
3. أ.د . يعقوب محمد البر عصي أستاذ
4. أ.د . مفتاح سليمان المغربي أستاذ
5. أ.د . سليمان صالح الغويل أستاذ
6. أ.د . بلقاسم علي الذرعاني أستاذ
7. أ.د . أحمد محمد بونوارة أستاذ



مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية

دورية علمية محكمة تنشر على صفحاتها نتاج أعمال بحثية علمية متنوعة ، ووجدت لتكون مصدر للنشر علمي إلكتروني ، وتنقل خبرات أهل الاختصاص وتنشر المعلومة المتخصصة الأصيلة والمترجمة ، وفق المعايير العلمية والعالمية وتضيف إلى المعرفة الإنسانية ما يستفيد منه الباحثون في شتى فروع المعرفة.

رؤية المجلة

المساهمة في توفير مجال لنشر الدراسات و البحوث العلمية المتميزة والرصينة التي تحقق طموحات الباحثين والأكاديميين، والوصول إلى مكانة متميزة في نشر ثقافة البحث العلمي في المجتمع المحلي والإقليمي .

رسالة المجلة

نشر البحوث والدراسات المتميزة و المبنية على الدقة والمصداقية لضمان الجودة والتميز.

أهداف المجلة

- التشجيع على نشر البحوث العلمية الأصيلة والمبتكرة في المجالات العلمية المختلفة.
- الاهتمام بقضايا التنمية الشاملة في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- إبراز جهود الباحثين من خلال ما يقدمونه من مواد علمية جيدة.
- التعرف على الباحثين المتميزين في التخصصات المختلفة وتطويرهم أكاديمياً.
- نشر البحوث المبتكرة التي يعدها الباحثون في المجالات العلمية في مختلف القضايا من أجل إثراء البحث العلمي وتنميته في هذه المجالات.



شروط النشر بالمجلة

1-ترحب المجلة بنشر كافة الأبحاث والمقالات العلمية في كافة التخصصات العلمية باللغتين العربية والإنجليزية، كما ترحب بالمقالات والبحوث المترجمة عن اللغات الأجنبية والتي يمكنها أن تتخاطب مع الثقافة العربية وتغني العقل والفكر بالمستجدات المعرفية في كافة التخصصات العلمية وفق الشروط التالية :

• أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.

• ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قدّم للنشر في أي جهة أخرى.

• أن تكون البحوث والدراسات العلمية مطبوعة على برنامج Microsoft Word، وتقدم في شكل ورقي بحجم (A4) مع ترك مسافة مفردة بين الأسطر (Single Spaced)، وعلى وجه واحد، بالإضافة إلى نسخة مخزنة على قرص ليزري (CD)، وترسل نسخة إلكترونية على إيميل المجلة.

• أن يكون البحث مراعيًا لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Simplified Arabic) للغة العربية، و(12) بخط (Times New Roman) للغة الانجليزية، وألا تزيد صفحات البحث عن (25) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.

- بحيث يكون حجم الخط للبحث على النحو التالي:

• خط (18) داكن للعناوين الرئيسية.

• خط (16) داكن للعناوين الفرعية.

• خط (14) للمتن.

• خط (12) للملخص.

- تكون الهوامش على النحو التالي:

• أعلى وأسفل 2.5 سم.



- أيمن 3 سم.
- أيسر 2.5 سم.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة (10سم).
- أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية APA، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيت هوامش البحث ومراجعتها في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المصادر بذكر اسم المؤلف كاملاً، ثم يوضع تاريخ النشر بين حاصرتين، يلي ذلك ذكر عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر ومكان النشر ورقم الصفحة.
- 2. أن يراعى في المراجع الآتي:
- عند استخدام الكتب بوصفها مراجع للبحث: يتم كتابة اسم المؤلف كاملاً ، ثم يوضع تاريخ النشر بين حاصرتين، يلي ذلك عنوان الكتاب وتحت خط، يلي ذلك ذكر اسم دار النشر ومكان النشر ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات (المجلات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة وتحت خط، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد ورقم الصفحات.
- 3. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (100-150 كلمة) بحيث يتضمن المنهجية، والأهداف، والنتائج.
- 4. وضع مفتاح الكلمات بعد الملخص.
- 5. تحتفظ المجلة بحقوقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.

كيفية تقييم البحوث

- 1- تخضع كافة البحوث والدراسات المقدمة إلى المجلة إلى فحص أولي من قبل هيئة التحرير للتأكد من أهليتها للتحكيم والتزامها بقواعد النشر حسب الشروط المعلنة، ويحق للهيئة أن تعتذر عن قبول أي بحث دون إبداء الأسباب وإذا تمت الموافقة للنشر ترسل هذه البحوث إلى محكمين في مجال الاختصاص يشهد لهم بالخبرة والكفاءة في مجال البحث العلمي لتقييمها، ولا تنشر بالمجلة إلا بعد موافقة المقيمين.
- 2- للمجلة أن تطلب من الباحث بناءً على اقتراح لجنة التقييم إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية - جزئية أو كلية - على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر في المجلة.
- 3- يلتزم الباحث بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه أو إبداء رأيه بشأن هذه التعديلات وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع.



افتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. يرتهن تطوّر المجتمعات الحديثة وتقدّمها جوهرياً بما تنتجه المؤسسات البحثية والأكاديمية من علوم ومعارف، حيث تتسابق في مراتب التفوق والتألق والإبداع في مجالات المعرفة المتنوعة، ولعلّ تفاوت المجتمعات في حظوظها في هذا التقدّم يتناسب طردياً مع مستوى إدراكها ويقينها بالعلاقة السببية التي تربط العلم بالمؤسسة المعرفية، لذا كان لزاماً علينا أن ننظر إليه بعين الاهتمام؛ لأنه المدخل الحقيقي للتطور الحضاري والتنموي للمجتمعات. وهو المرتكز الأصيل للمؤسسات الأكاديمية إذ تعدّ بيوت خبرة وعلم؛ لذا رأت أكاديمية الدراسات العليا- بنغازي أن تولي البحث العلمي أهمية خاصة، إيماناً من أن دورها منبثق من رؤيتها في خلق كفاءات علمية وإنتاج بحثي للبيئة المحيطة، ومن أجل توثيق ذلك كان لا بدّ من إصدار مجلة علمية محكمة وفق الأسس والمعايير المتعارف عليها لمد الجسور بين القراء والباحثين في كافة المجالات، كما تسعى إلى إنشاء فضاء فكري تتلاقح فيه الرؤى والأفكار لتُسهم من خلال هذا الفضاء، في تدارس مختلف التحديات الفكرية الراهنة والمستقبلية وفق معايير النظر الأكاديمية، ومقتضيات التحليل العلمي، وتحقيق الرؤية التنموية في المجتمع. ومن هذا المنطلق الفكري وتحقيقاً لغايته، تهدف مجلتنا إلى اتخاذ مكانها اللائق بين المجالات الرائدة في البحث العلمي الأكاديمي الجاد والموضوعي. ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نقدم شكرنا إلى كل المشجعين، والداعمين من الأوساط الأكاديمية فهُم الطاقة الداعمة التي تتطلق منها مجلتنا لمواصلة رسالتها.



وفي دائرة العمل الجاد ينطلق العدد السابع من مجلتنا ليقدم للقراء والباحثين والمهتمين في مختلف حقول المعرفة، باقة متميزة من الإسهامات البحثية والعلمية المتخصصة في ميادين معرفية متنوعة، وكما نقول دوماً: هذا نصيبنا من الجهد، إن أحسنّا فله الحمد، وإلا فيشفع لنا أنه جهدٌ بشريٌّ خالصٌ.

هيئة التحرير



المواجهة التشريعية لجرائم الكراهية

أ. منى خميس عقيلة اوريث

كلية الحقوق / جامعة طبرق

المقدمة

ان أي جريمة لابد وان يكون لها دافع يبرر ارتكابها ويفسر سبب قيام الجاني بالسلوك الانساني المجرم فالجريمة هي عبارة عن فعل نص القانون على تجريمه وعدم اباحته وقرر لمرتكبه عقوبة جنائية نظير مخالفته للقانون وتقسّم الجرائم الى عدة انواع بحسب معايير عدة ، فهناك التقسيم بحسب الشدة والجسامة وهي الجنائيات والجنح والمخالفات وتقسيم اخر اعتمادا على الركن المعنوي وهي الجرائم العمدية والخطيئة وأخر بحسب المدة التي يقضيها المحكوم في المؤسسه العقابية لتكون جرائم مؤقتة وأخرى مؤبدة ولم تقسم الجرائم بحسب الدافع حيث ترك المشرع تقديره للقاضي بما يملكه من سلطه تقديره في اختيار العقاب المناسب لفعل الجاني بحسب ما قرره القانون .

ويتنوع ويتعدد الدافع بحسب تعدد الجرائم والجنات فهو لا يكون ألا تعبيرا عن مشاعر وأحاسيس كامنة في نفس المجرم فقد يكون تعبيرا لإشباع حاجه في نفس المجرم او تحقيق رغبه او تعبيرا عن عاطفة كالحب او الكره او الانتقام او الغضب او الشفقة¹

وبسبب ما شهدته الساحة العربية عموما وليبيا خاصة في المدة الماضية من احداث دامية تعبر عن الكراهية والتمييز وما رافقها من فوضى وظهور لجماعات ارهابيه في عدة مدن ، من هنا ظهر مفهوم جريمة الكراهية ، والتي هي شكل من اشكال التعبير عن النفس البشرية والتي قد يكون تعبيرا بسيطا عن الافكار الشخصية للفرد او الجماعة التي ينتمي اليها او قد تكون تعبيرا جدليا يبيث الكراهية والتمييز بين الافراد ولأنه كثيرا ما يختلط في ذهن الباحث فكره الكراهية والحث عليها وما تثيره من سمات التمييز العرقي والديني والطائفي والاجتماعي مع فكره الدفاع عن الذاتيه الشخصية للفرد او الجماعة ، وبسبب ذلك نجد ان القانون الدولي نص في الكثير من

¹ د عامر عامر. نظريه الدافع منشورات جامعه بيروت 2007 الطبعة الثانية ص13

المعاهدات والاتفاقيات الدولية على دحض الكراهية وما تثيره من تمييز بأنواعه المختلفة وطالب الدول بتضمين ذلك في قوانينها الوطنية .

اهمية البحث: الوقت الراهن الذي نعيشه يحمل في طياته الكثير والكثير من التطبيقات العملية للحث على الكراهية سواء على النطاق الدولي او الاقليمي وتتداخل هذه السلوكيات بغيرها من التصرفات التي قد لا ترقى لتشكل جرائم كراهية لهذا كان لابد من بيان هذه الجرائم وخصوصيتها لمحاولة وضع قيود حازمه وصارمة تتبع من مبدأ المواطنه والعيش المشترك والمساواة الإنسانية هذا وتعتبر هذه القضية من اهم القضايا المعاصره بسبب انتشار خطاب الكراهية والحث على العنف والتمييز كما ان تزايد جرائم الكراهية ضد العرب والمسلمين كل ذلك دعى الى ضرورة التعرض لهذه الجرائم بالدراسة.

منهج الدراسة : سنستعرض هذه الدراسة بالمنهج التحليلي الوصفي لبيان طبيعة جرائم الكراهية مع المنهج المقارن كلما دعت الحاجة الى ذلك .

اشكاليه الدراسة : في هذا البحث نسلط الضوء على محاولة الاجابة عن التساؤلات التاليه :

- هل حققت التشريعات الجنائية الهدف من وراء العقاب على جرائم الكراهية وهل حققت العقوبات المنصوص عليها الردع ام لا ؟
- ما هو موقف المشرع الليبي من جرائم الكراهية؟
- ما هو موقف الشريعة الاسلامية من جرائم الكراهية؟

خطه الدراسة :

تم تقسيم الدراسه الى مبحثين على النحو اللاتي :

المبحث الاول

ماهية جرائم الكراهية

المطلب الاول : مفهوم جرائم الكراهية وطبيعتها القانونية

المطلب الثاني : العناصر القانونية لجرائم الكراهية

المبحث الثاني

موقف التشريعات الجنائية من جرائم الكراهية

المطلب الاول : جرائم الكراهية في الشريعة الاسلامية

المطلب الثاني : جرائم الكراهية في القانون الوضعي

الخاتمة

المبحث الاول

ماهية جرائم الكراهية

تمهيد...

جرائم الكراهية هي أي جريمة يكون الدافع والمحرك لها هو التحيز والتعصب ، فهي كل فعل إجرامي عمدي يقع على الافراد او ممتلكاتهم بسبب انتمائهم الفعلي او المفترض لفئة معينة حيث تستهدف هذه الفئة بسبب الدين او العرق او اللون او المعتقد او الاصل والقومية بحيث تمارس ضدهم الكراهية في صورة قتل او اذى او سرقة او تخويف او خطف واغتصاب او التهديد او غير ذلك ، وتنفرد جرائم الكراهية عن الجرائم الاخرى بان دافعها هو الكراهية فلا عداوة سابقة بين الجاني والمجنى عليه ولكن كل ما هنالك ان الجاني متعصب ضد الفئة التي ينتمي اليها المجنى عليه.²

² صفة المجنى عليه هي الصفة الفعلية او المفترضة التي اعتقد الجاني توافرها فيه بحيث تكون سبب جعله محلاً للجريمة

المطلب الاول

مفهوم جريمة الكراهية وطبيعتها القانونية

الفرع الاول/ مفهوم جريمة الكراهية:

اصل كلمه كراهية جاء من كلمه كراهة والبغض ويقال من الكره الكراهية و اكرهته على كذا - حملته عليه كرها،وهي نقيض الحب ،فمن لا يستطيع تحمل شخص اخر او العمل والحديث معه فهذا يعنى انه يكرهه ويشمئز منه فهى اذا الشعور الشديد الذي يحولك عن شخص او شي ما ويدفعك الى ازدرائه أي النفور منه ³

فالكراهية مشاعر انهزاميه يصاحبها اشمئزاز شديد ونفور وعداوة وعدم تعاطف مع فئة معينة وعرف الفلاسفة وعلماء النفس الكراهية بتعريفات عده حيث اعتبرها رينيه ديكارت مجرد ادراك ان هناك شي سيئ في مجتمع مع الرغبة في الانسحاب بعيدا عنه في حين يرى ارسطو انها الرغبة في اباده الكائن المكروه، ويعتقد ديفيد هيوم ان الكراهية هي شعور غير قابل للاختزال ولا يمكن تحديده على الاطلاق وغالبا ما يؤدي الى تدمير الكاره والمكروه معا ورأي فرويد ان الكراهية هي رغبة الشخص في تدمير مصدر تعاسته .

والكراهية هي عكس لمصطلح التسامح اي التساهل وعند علماء اللاهوت هو الصفح عن مخالفه المرء لتعاليم دينيه وهو ايضا سلوك شخص يتحمل دون اعتراض أي هجوم على حقوقه في الوقت الذي يمكنه فيه تجنب هذه الاساءة فهو نقيض الكراهية.⁴

³ الاليات القانونية المستحدثه لحض الكراهية والتمييز . د علياء زكريا الكويت 2017 ص 540-593 / 2/المنجد في اللغة العربية ص 1228 ، ويلاحظ ان البحث عن تعريف لغوي لهذا المفهوم من الصعوبة بمكان ولا يتعدى الامر في المعاجم اللغويه سوى تعريف المصدر (كره) باشتقاقات عديدة
⁴ علياء زكريا . المرجع السابق ص540

ومن هنا قامت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بتعريف الكراهية وخطاب الكراهية في كل قضيه تم النظر في وقائعها بشكل منفصل.⁵، فهي لا تسمح بعدم التسامح وقد عرفت مبادئ كامدن الخاصة بحرية التعبير والحق في المساواة الكراهية بأنها حالة ذهنية تتسم بانفعالات حادة وغير عقلانية من العدا والمقت والاحتقار تجاه المجموعه او الشخص المحرض ضده.⁶

وعرفت ويكيبيديا / ⁷ كلمه الكراهية بأنها كل ما يشمل اساءه او اهانه او تحقيرا لشخص او جماعه من منطلق انتمائه او انتماءاتهم العرقية فهي جريمة مدفوعة بالتحيز ضد طائفه واحده بسبب الجنس او الدين او الاعاقه او اللغه او الجنسيه او التوجه الجنسي ،اما على نطاق القانون فلا يوجد تعريف واضح ومحدد لما يسمى بجرائم الكراهية رغم ان مشاعر الكراهية والتعبير عنها ضمن حدود القانون لا يعتبر جريمة معاقب عليها طالما لم تترجم الى افعال مادية مجرمه.

الفرع الثاني/الطبيعة القانونية لجريمة الكراهية:

يرى جانب من الفقه الجنائي ان جرائم الكراهية في الواقع هي ظروفًا مشدده اذا لحقت بالفعل غيرت العقوبة التي قررها المشرع من التخفيف الى التشديد ⁸، كان يقع تخريبا لمنزل ما بسبب ان مالكة اجنبي مثلا او مسلما او إذا ارتكبت جريمة قتل فقط لان المجنى عليه من ذوي البشره السوداء،في حين يرى جانب اخر من الفقه الجنائي ان جرائم الكراهية هي جرائم جنائية تقليدية ولكنها تتميز بصفات خاصة غير موجودة في باقي الجرائم الاخرى وهي التي تكسبها الصبغة الخاصة والمميزة لها ، ويمكن القول بان جرائم الكراهية تتميز بالاتي:

⁵ احمد عزت / خطاب التحريض وحرية التعبير / منشورات مؤسسه حرية الفكر / مصر / القاهرة 2020 ص 9 وما بعدها

⁶ علياء زكريا . المرجع السابق ص 312

⁷ ويكيبيديا / الموسوعة الحرة / 2012

⁸ المشرع الجنائي اعتبر ان ظروف الجريمة هي كل ما يحيط بها فهي عناصر تبعية تفترض وجود الواقعة الاساسي المكون للجريمة بكامل عناصرها التكويني د/ جابر غنيمي بحث منشور في موقع الجمعيه الليبية لاعضاء الهيئات القضائي 11.ابريل 2020. وانظر للنقصيل محمد رمضان باره / قانون العقوبات الليبي/الجزء الثاني 2018 ص 255 وانظر ايضا د محمود سليمان موسى شرح قانون العقوبات العام القسم العام الجزء الثاني دار المعارف الاسكندرية 2002 ص74

أولاً. **العنف والشدة** : فهذه الجرائم يتم ارتكابها بالعنف والذي غالباً ما يكون عرضه له الأشخاص والممتلكات بدافع الكراهية والذي قد يكون مادياً كالقتل أو الاغتصاب أو الإيذاء أو التخريب وقد يكون لفظياً كالسب والقذف والتشهير والتهديد .

ثانياً. **تعدي الضرر وتجاوز مده**: فما ينتج عنها من ضرر لا يقف عند حد المجنى عليه فقط بل يتعداه إلى كامل المحيط والبيئة التي يعيش فيها ليشمل الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها والتي كانت سبباً مباشراً في وقوع الاعتداء عليه⁹، ذلك أنها تثير مشاعر العنف والكراهية والخوف وكافة الأفكار السلبية عند هذه الطائفة مما قد يطلق فكره الغضب والرغبة في الانتقام لديها الأمر الذي قد يخل باستقرار المجتمعات .

ثالثاً. **العموم وعدم التحديد** : هذه الجرائم غير محدده بطبيعتها فكل ما من شأنه الإضرار بالأشخاص أو الممتلكات يمكن اعتباره جريمة كراهية طالما أن الجاني قد قام بارتكابها بسبب انتماء المجنى عليه للطائفة أو الديني أو العرقي أو لأي فئة اجتماعية أخرى غير الفئة التي ينتمي إليها الجاني .

ومن هنا تكون جرائم الكراهية في حقيقة الأمر جرائم ذات طبيعة جنائية خاصة ينطبق عليها ما ينطبق على الجرائم القانونية الأخرى سواء من العناصر والأركان ، فهي ليست ظروفًا مشددة تلحق بالفعل الإجرامي المرتكب بحيث تغير العقاب و تشدده وإنما هي جرائم قانونية قائمه بذاتها وذات طبيعة مستقلة ولكنها كما أسلفنا تتميز عن الجرائم التقليدية بعناصر فريدة تحدد خصوصيتها وكيونتها الذاتية .

المطلب الثاني

أركان جريمة الكراهية

تتطلب جرائم الكراهية الأركان العامة للجرائم الواردة في قانون العقوبات وهي الركن الشرعي الخاص بالنص الذي يجرم الفعل المرتكب والركن المادي المتعلق بالسلوك الذي تم ارتكابه الفعل الإجرامي من خلاله بالإضافة إلى الركن المعنوي والذي يعرف بالقصد الجنائي ، ولا نرى داعياً

⁹ جرائم التمييز والحض على الكراهية والعنف د محمد صبحي سعيد / جامعه القاهرة 2011 ص 89 وما بعدها

لسرد هذه الأركان بل سيقصر الأمر على بيان أركان جرائم الكراهية ، و التي هي أركان ذات طبيعة خاصة وهي:

أولاً/ **الركن المادي:** وهو الاعتداء والذي هو عبارة عن سلوك يقع من الجاني على الأشخاص المنتمين لفئة معينة يتمثل في أحداث ضرر بدني أو معنوي على المجنى عليه ¹⁰ من خلال استخدام وسيله من الوسائل الوارده في القانون ¹¹

وبالتالي اذا وقع الاعتداء بشكل يخرج عن هذه الوسائل فانه لا يصنف على انه فعل يضيف صفه الكراهية على الجريمة المرتكبه اما اذا لم يكن القانون قد حدد الوسيلة فانه يمكن اعتبار الفعل يعبر عن الكراهية بمجرد توافر الدافع كما سيتم بيانه لاحقا.

ثانياً/ **الركن المعنوي :** فهذه الجريمة لابد وان ترتكب بصفه العمد أي انها ترتكب عن علم وأراده من الجاني بحيث تتجه ارادته الى ارتكابها ويرغب حتما في تحقق النتيجة المؤتمه من وراء فعله ، ومن هنا فان انتفاء القصد الجنائي الخاص يلغي بالتبعية فكره وجود جريمة من جرائم الكراهية وتكون الجريمة _ جريمة عادية _ اذا توفرت اركانها.

ثالثاً/ **الدافع** ، وهو العنصر الخاص فيها والذي يميزها عن الجرائم التقليديه كالقتل والسرقه والنصب وغيرها فالدافع هو المحرك الاساسي لارتكابها على الرغم من ان اغلب القوانين لم تهتم بالدافع عند تحديد العقاب رغم ان لكل جريمة دافع يؤثر على من لديه استعدادا اجراميا ¹² ، وجرائم الكراهية ترتكب بدافع التحيز لفئة ما او ضد فئة ما باستهداف ضحية بسبب انتماءاته ¹³

¹⁰ يعرف المجنى عليه بأنه هو من وقعت عليه الجريمة أي مست بأحد حقوق في الحياة أو سلامه جسمه أو عرضه أو شرفه أو مكانته الاجتماعية أو مست بحقوقه الماليه و الادبيه والمعنويه

¹¹ ذلك بالنسبة للقوانين التي تنص صراحة على هذا النوع من الجرائم كالقانون الامريكى والذي سيتم ايضاحه لاحقا حيث حددها المشرع الامريكى باستخدام النار او السلاح الناري او المتفجرات او المواد الحارقة او السكاكين وما يشابهها.

¹² الدافع هو حاله فسيولوجية وسيكولوجية داخل الفرد تجعله ينزع الى القيام بأنواع معينه من السلوكيات وفي اتجاه محدد انظر د عادل عامر . نظريه الدافع منشورات بيروت الطبعة الثانيه 2007 ص 22 وانظر ايضا حسن صادق المرصفاوي قواعد المسئوليه الجنائية في التشريعات العربية مصر 1972 ص 64 ، وايضا د موسى ارحومه /الاحكام العامه لقانون العقوبات الليبي ، منشورات جامعه بنغازى ، الطبعة الاولى ، 2009 ص

¹³ عبدو السراج/ شرح قانون العقوبات العام . نظريه الجريمة. دمشق منشورات جامعه دمشق 2003 ط1 ص150 وما بعدها

رابعاً/ الصفه الخاصة في المجنى عليه ،على اعتبار ان المجنى عليه في جرائم الكراهية يجب ان ينتمي الى فئة اجتماعيه معينه تتميز بطابع مشترك ما كاللون او الدين او العرق بحيث يوجه الجاني دافعه الاجرامي نحو هذه الفئة وليس الى عموم الناس¹⁴

هذا ويلاحظ ان جميع القوانين المنظمه لجرائم الكراهية كانت تحددتها بجرائم يكون الضحية فيها مستهدفا بسبب العرق او اللون او الاصل او بسبب الهوية الجنسيه والميول الجنسي او الاعاقة البدنيه ، وبناء على ما سبق يمكن لنا تحديد عناصر جرائم الكراهية بالتالي :

1/ وقوع فعل عمدي يشكل جريمة ، فلكي يتم العقاب يجب ان يكون الفعل منصوص عليه في قانون العقوبات بحيث يخضع لمبدأ الشرعيه فلا جريمة ولا عقوبة ألا بنص.¹⁵

2/ ارتكاب الفعل بسبب العرق او الدين او الجنس او الهوية مثلاً.

المبحث الثاني

موقف التشريعات الجنائية من جرائم الكراهية

تمهيد

يعتبر مصطلح جريمة الكراهية من المصطلحات الحديثه جدا حيث كانت بداية استعمالها من قبل المشرع الامريكي في العام 1968 في قانون الحقوق المدنيه الاتحادية ، ألا انها ومع ذلك جرائم موهلة في القدم حيث تمتد جذورها الى العصور القديمه في الزمن الروماني والإغريقي ،كذلك كان العصر الحديث شاهدا عليها بما ارتكبه الدوله العمانيه من مجازر في حق المسيحيين وجرائم المانيا النازيه ضد اليهود،وعليه سنتعرض في هذا المبحث لموقف بعض القوانين الجنائية من جريمة الكراهية مع بيان لاتجاه الشريعة الاسلاميه بالخصوص

¹⁴ محمد صبحي سعيد المرجع السابق ص23

¹⁵ لا يجوز ان يتم تجريم فعل لم ينص عليه المشرع في قانون العقوبات والا اعتبر الامر خروجاً عن مبدأ الشرعيه والذي تعمل كاهه الدول على تكريسه .. انظر محمد رمضان باره / علم العقاب / 2007 بلا رقم طبعه ودار نشر ص16

المطلب الاول

جرائم الكراهية في الشريعة الاسلامية

يعتبر الدين الاسلامي دين عفو وتسامح وعطف ولم يكن ابدا دينا داعيا للعنف والترهيب والكره ذلك انه نادى بالمساواة بين الافراد وعدم التمييز بينهم وحث على مبدأ قبول الآخر ونبذ الكراهية ، فالشريعة الاسلامية قررت ان الناس جميعا متساوون ولا فرق بينهم بحسب اللون او العرق او

الجنس او حاله ألاجتماعيه او الاقتصادية قال الله تعالى : (يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير) وقال تعالى (يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون بهو الارحام ان الله كان عليكم رقيبا).¹⁶

وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ان الله عز وجل قد اذهب عنكم غيبه الجاهليه وفخرها بالآباء . مؤمن تقي وفاجر شقي انتم بنو ادم وادم من تراب) كما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع انه قال (لا فضل لعربي على اعجمي ولا اعجمي على عربي ولا لاحمر على اسود ولا اسود على احمر ألا بالتقوى كما نهى الاسلام عن التعدي على اهل الذمه قال صلى الله عليه وسلم (من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة..... فلم يجز الاسلام الاعتداء على غير المسلمين سواء كانوا كتابيين او وثنيين طالما هم في حاله سلم ولم يعتدوا على الاسلام والمسلمين ، كما نهى الاسلام على التعدي على الاشخاص بسبب اللون فقد رأى عن الرسول انه قد غضب من ابو ذر الغفاري عندما عير بلالا رضي الله عنه بلونه الاسود حيث قال له صلى الله عليه وسلم (انك امرؤ فيك جاهليه) فالبغض هو نوع من انواع الكراهية بل هو اشد انواعها والازدراء مقتضاه الاقلال من قيمه الشخص والحق من قدره ولان الاسلام دعا الى رفع قدر الانسان ونبذ التكبر والازدراء كانت الافعال التي تنطوي على كراهية هي من اكثر الافعال التي نبذها الدين الاسلامي ودعا الى

¹⁶ سورة الحجرات الايه 13- سورة النساء الايه 1

المساواة بين جميع البشر وهو النهج الذي سار عليه الخلفاء الراشدون ومن تبعهم¹⁷ ، كما نهى الاسلام عن التعدي على الاشخاص وظلمهم بسبب ضعفهم قال تعالى (ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغدا والعشى يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شي وما من حسابك عليهم من شي فتطردهم فتكون من الظالمين) (سورة الانعام الايه 52)

ورغم ذلك فإن الشريعة الاسلامية لم تشمل اي عقوبات توقع على مرتكب جرائم الكراهية غير تلك التي قررتها للجرائم عموما فلم تخص هذا النوع من الجرائم بعقوبات معينة.

المطلب الثاني

جرائم الكراهية في القوانين الوضعيه

اختلفت التشريعات في نظرتها لجرائم الكراهية سواء العربية او الغربيه ، فمنها من اعتبرتها مجرد جرائم عادية ألا انه يتم تشديد العقاب فيها لاقتنائها بظرف مشدد وهو ارتكابها بكراهية وحقد او مراعاة منها للدافع من وراء ارتكابها ، ومنها من عاقبت على مجرد الدعوة الى الكراهية او اثاره النعرات الطائفية او العنصريه وليس على الجريمة بحد ذاتها.¹⁸، ومنها من اتخذت موقفا صارما في مواجهه هذه الجرائم ومرتكبيها حفاظا على بنيان المجتمع من مساوئ الكراهية والدعوة اليها ، وبيان ذلك كما يلي:

اولا/ موقف المشرع المصري من جرائم الكراهية ..

نص المشرع المصري في القانون الجنائي على عدد من العقوبات التي قرر تطبيقها على الافعال التي تعبر عن الحض على الكراهية ، حيث عرف المشرع المصري ازدراء الاديان بأنه (يعد مرتكبا لجريمة ازدراء الاديان كل من تناول على الذات الالهية او طعن فيها او تناول

¹⁷ فتح الباري بشرح صحيح البخاري / كتاب الايمان .باب المعاصي . تحقيق عبدالقادر شبيه الحمد .

الرياض 1421/2001م . ط1 . المجلد الاول . ص 106 . د منال مروان منجد بح منشور بمجله جامعه الشارقة للعلوم القانونيه المجلد 15 العدد 1 يونيو 2018 ص 186

¹⁸ احمد فاضل . الشريعة الاسلامية مصدر الحقوق/لبنان / منشورات الحلبي الحقوقية . 2015 ط1 ص 160 وانظر ايضا فتح الباري بشرح صحيح البخاري . كتاب الجزية باب اثم من قتل معاهدا بغير جرم - المجلد 6 ص 311 حديث 3166 كذلك . انظر د علياء زكريا المرجع السابق ص 540-593

على احد الانبياء او الرسل او زوجاتهم او صاحبتهن او سخر منهم او اساء الى أي من الاديان او احدى شعائهم او مقدساتهم او التطاول عليها والسخرية منها او المساس بها او التشويش على اقامه الشعائر والاحتفالات الدينيه او تعطيلها بالعنف او التهديد واعتبرها جناية يعاقب عليها بالسجن او السجن المشدد والغرامة¹⁹

وقد تم اعداد مشروع قانون لتجريم تكفير الناس وازدراء عقائدهم وشعائهم الدينيه في اطار تجريم الافعال التي تنطوي على كراهية لطائفة معينه بالمجتمع ونصت م 53 من الدستور المصري لسنة 2014 على المساواة بين المواطنين وعدم التمييز بينهم بسبب الدين او العقيدة ولأي سبب اخر وأوجبت هذه المادة ضرورة اصدار قانون يعاقب على التمييز والحض على الكراهية كما ألزمت الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة اشكال التمييز ، و نصت المادة 64 على (ان حرية الاعتقاد مطلقه) تاركة للقانون تنظيم حرية ممارسه الشعائر الدينيه وأقامه دور عباده لأصحاب الديانات السماويه وأشتمل المشروع على نصوص تتعلق بمكافحه الكراهية والتمييز والتحريض على افعال القتل والاعتداء كما جرم اثاره النعرات الطائفية بقصد الحض على الكراهية بين الافراد والجماعات واعتبرها جنحه يعاقب عليها بغرامه من 30 - 50 الف جنيه والحبس مده لا تقل عن 6 اشهر،²⁰ وشدّد العقاب في حاله وقوع الجريمة من موظف اثناء تأدية واجبه او بسببه كما عاقب بالسجن مده لا تقل عن 5 سنوات كل من انشا او اسس او نظم او ادار جمعيه او مركزا او منظمه ترضى بازدراء الاديان او التمييز او اثاره خطاب الكراهية او عقد مؤتمرا او اجتماعا لهذا الغرض.

والجدير بالذكر ان هذا المشروع جاء بسبب تنامي خطابات الكراهية والحض عليها في المجتمع المصري في اعقاب ثوره 25 يناير 2011 ولذا يعتبر هذا القانون خطوه مهمه في مجال تهذيب سلوكيات الافراد والجماعات الدينيه وغيرها.²¹

¹⁹ فتوح الشاذلي . مقال بعنوان مشروع قانون مصري لتجريم اتهام الناس بالكفر والحض على الكراهية والتمييز _ موقع المفكره القانونيه

، متوفر من خلال المرصد البرلماني -حريات عامه والوصول الى المعلومات- لا تمييز- مصر - 2017 ص1

²⁰ / د محمد صبحي سعيد المرجع السابق ص11

²¹ فتوح الشاذلي. المرجع السابق ص3

ثانيا/ موقف المشرع الفرنسي من جرائم الكراهية:

يمنع قانون العقوبات الفرنسي الافعال التي تحرض على التمييز او الكراهية او العنف ضد شخص ما او جماعه ما بسبب المنشأ او العرق او الجنسية او الدين او الجنس او التوجه الجنسي، فعاقب على المخالفه الغير علانية بالغرامة الماليه التي تبلغ 750 يورو والسجن ستة اشهر وشدّد العقاب في حاله العلانية بحيث تصبح الغرامة 22500 يورو ذلك بالنسبة للإهانة العنصريه كما عاقب على التحريض على الكراهية والتمييز العنصري بالغرامة 1500 يورو في حال عدم العلانية و5000 يورو حال العلانية.

وتتخذ القوانين الفرنسيه بالعقوبات على الجرائم ضد الانسانية وتصل الغرامه فيها الى 75000 يورو والسجن سنه واحده كذلك الحال في حاله الاعتداء الجسدي على الشخص لأسباب دينيه او عرقيه او جنسية²²، كما تم ادراج الحز على الكراهية من ضمن الظروف المشدده للعقوبات في القانون الجنائي الفرنسي.

ثالثا / موقف المشرع الامريكي من جرائم الكراهية:

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من اكثر الدول تنظيميا لجرائم الكراهية انطلاقا من ماضيها في العنصريه ، فقد عالجت الكراهية بموجب نصوص واضحة ومحدده خاصة بالتمييز اولها قانون الحقوق المدنيه عام 1871 والذي بموجبه تم منع العنف العرقي ضد السود وفي العام 1875 صدر قانون يقضي بحظر التمييز في الاماكن العامه تبعه القانون 1968 الخاص بحظر التمييز في السكن ، قد صدر بعد ذلك القانون 18 لسنة 1968 بشأن تجريم افعال العنصريه والتمييز وقرر عقوبات قد تصل الى السجن عشره سنوات وختمت امريكا الامر في 200 بإصدار قانون منع جرائم الكراهية رغم ان هذا القانون جاء لمكافحة الارهاب الاسلامي كما يجب

²² عليا زكريا المرجع السابق ص512 وانظر احمد عزت مرجع سابق ص23 ومابعدھا

لل بعض ان يسميه وذلك عقب احداث 11 سبتمبر وبسبب تكون فكره خاطئة عن المسلمين في اذهان الامريكيين ألا انه يعتبر قفزه مهمة في مجال مكافحه جرائم الكراهية.²³

رابعا / موقف المشرع الاماراتى من جرائم الكراهية :

في يوليو 2015 اصدرت الامارات مرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحه التمييز والكراهية ، ويهدف القانون الى اثراء ثقافه التسامح العالمى ومواجهه العنصرية ، حيث يقضى هذا القانون بتجريم الافعال المرتبطة بازدراء الاديان ومقدساتها ومكافحه اشكال التمييز ، كما لا يجوز بموجبه الاحتجاج بحريه الرأي والتعبير لإتيان افعال او اقوال من شأنها التحريض على ازدراء الاديان او المساس بها ويحظر هذا القانون التمييز بين الافراد او الجماعات على اساس الدين او العقيدة او الملة او المذهب او الطائفة او اللون او الاصل كما حرم الافعال التى تثير الفتنة او النعرات او التمييز بين الافراد او الجماعات .

وتتوعد العقوبة في هذا القانون من الغرامه 200 وخمسين الفا الى المليون درهم والسجن الذى لا يقل عن خمس سنوات كما شدد العقاب في حالات معينه بحيث جعلها تصل الى السجن عشره سنوات والغرامة التى لا تقل عن مليونى درهم و قرر المصادره لكل ما استعمل او نتج عن الجرائم الوارده في هذا القانون.²⁴

خامسا / موقف المشرع الليبى من جرائم الكراهية:

لم يخرج المشرع الليبى عن المسلك العام الذى اتخذته اغلب التشريعات الجنائية العربية ، ذلك انه لم ينص عليها صراحة ولم يستهدف تجريم الافعال التى تقع تحت بند دوافع الكراهية بل اقتصر الامر على تجريمه لبعض الانواع من السلوكيات التى تنطوي على كراهية فئة او طائفة معينه في اطار التجريم العام ضمن قانون العقوبات الليبى فننص في المواد 289 / 290 - على عقاب كل من يتعرض لأقامه الشعائر الدينيه وأهانته المقدسات فهو يقرر العقاب على اهانه

²³ عليا زكريا المرجع السابق ص514 وايضا د منال مروان المنجد مرجع سابق ص 187 وما بعدها

²⁴ مقال 20 ديسمبر 2020 يتضمن شرح قانون مكافحه التمييز والكراهية 2016/ منشورات دائره القضاء / ابوظبى وانظر المواجهه الجنائيه لتنوع الفكر المتطرف / دراسه مقارنه أ محمد نور الدين سعيد / منشورات جامعه اسبوط 2014 ص 12

الطقوس والشعائر الدينية للفئات داخل الدولة الليبية وأهانه مقدساتها²⁵ بدون تحديد لجريمة الكراهية من حيث الأركان أو الدوافع أو الخاصة أو المفهوم.

ثم جاء في المادة 291 وقرر العقاب على من يسيء للدين الإسلامي أو الدولة الليبية بقوله (كل من اعتدى علانية على الدين الإسلامي الذي هو دين الدولة الرسمي بموجب دستور ليبيا أو فاه بألفاظ لا تليق بالذات الإلهية أو الرسول أو الأنبياء يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز السنتين)، كذلك نص في المادة 318 من قانون العقوبات على العقاب على كل من يحرض على بغض طائفة أو فئة مما قد يخل بالأمن إذا كان ذلك بشكل علني، بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة تتراوح بين عشرين جنيها ومائة جنية أو بإحداهما، وتطبق ذات العقوبات في حال كان التحريض في شكل غير علني أو كان تحريضا على جنحة أو جنائية قانونا. 319/

و نص الدستور الليبي في المادة السادسة منه على ان الليبيين متساوون في الحقوق والواجبات امام القانون بدون تمييز على اساس التنوع الاجتماعي كما قرر ان الجرائم التي قد تنطوي على كراهية لا تسقط بالتقادم.²⁶

وفي الواقع فان موقف المشرع الليبي هنا لا يعدو ان يكون محاوله لضمان الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي والأمني للدولة الليبية عن طريق مكافحة العصبية بأنواعها فإذا وقعت جريمة بدافع الكراهية فلا يطبق عليها نص خاص وإنما يرجع للقواعد العامة بقانون العقوبات .

رغم انه وبالرجوع الى الواقع الليبي نلاحظ تنامي جرائم الكراهية والحض عليها في اعقاب ثورة 15 فبراير بحيث ارتكبت جرائم وهجرت مدن بسبب انتمائهم السياسي او بسبب اللون او العرق او الجنس، حيث كان المواطن الليبي في كثير من الاحيان محلا لكراهية سياسية او عرقية او جهوية بسبب الفوضى التي تعيشها البلاد وقد اخفقت السلطات التشريعية المتعاقبة في اصدار

²⁵ انظر في هذا المعنى د فائزه الباشا، القانون الجنائي الخاص بليبيا / جرائم الاعتداء على الاشخاص، القسم الاول ، دار النهضة العربية ، القاهرة 2015 ص107

²⁶ سعد العسيلي / منتدى ليبيا الحبيبة / مقال 2011 ص3 مع الاطلاع على مسودة الدستور الليبي 2017 منشور على شبكة المعلومات الدولية 2019 www.cilhrs.org، وانظر في ذات المعنى خطاب الكراهية وطبيعة الاخلالات المهنية في القنوات الليبية د عرفات معيوف، د عادل الزباني / بحث منشور في الجامعي / العدد 32/ خريف 2020م ص217 وما بعدها

قانون يجرم الافعال التي تحرض على الكراهية كالتحريض والسب والتحقير والمس بكرامه الانسان والتعذيب والتمييز بأنواعه.

الخاتمة

في هذا البحث استعرضنا لجرائم الكراهية حيث بينا مفهومها وطبيعتها واهم العناصر المكونه لها كذلك قمنا ببيان لموقف الشريعة الاسلامية وبعض التشريعات المقارنه منها ، سواء كانت تشريعات عربية او اجنبية ونتولى الان عرض لأهم النتائج التي خلصت اليها والتوصيات التي اناشد المشرع الجنائي الليبي ان يستهدي بها عند تصديده لهذا النوع من السلوكيات بالتجريم :

اولا /النتائج:

1/ اغلب التشريعات العربية تسير نحو عدم النص بشكل محدد على جرائم الكراهية واعتبارها جريمة مستقلة بحد ذاتها وإنما تعتبرها جريمة عادية لحق بها ظرف تشديد متعلق بصفه المجنى عليه او صفه الجانى .

2/ جرائم الكراهية معاقب عليها وفقا لقانون العقوبات الجنائي لكل دولة على حده وليس بموجب قانون خاص بها فلا توجد عقوبات مخصصة لهذا النوع من الجرائم

3 /هذه الجرائم تعبر عن خطورة شخصيه مرتكبها بما قام به من نشاط اجرامى جرمته كافه التشريعات فهي جرائم تقليديه ترتكب بدافعه الكراهية وتهدد الامن والسلم الاجتماعى للدول.

4/عدم وجود اى منع قانوني للتحريض على الكراهية في العديد من التشريعات الجنائية على مستوى دول العالم مما ساهم في انتشارها .

ثانيا/التوصيات:

1/ضرورة وضع تشريع يتضمن الخطوط العريضة القانونيه و يتعلق بجرائم الكراهية بأنواعها وبما يتلاءم مع المواثيق الدوليه لحقوق الانسان

2/اعاده النظر في الدستور الليبي وخاصة باب الحريات العامه لأنه سيكون اللبنة الاساسية التى تسن بناء عليه القوانين الليبييه

3/ سن قانون خاص لجرائم الكراهية في ليبيا تماشيا مع ما تفرضه الاوضاع في البلاد وكذلك مساييره للمسلك العام الذي انتهجه المشرع الجنائي في الكثير من الدول.

والله ولى التوفيق

قائمة المصادر والمراجع:

- اولا: الكتب
1/القران الكريم
2/د. علياء زكريا. الاليات القانونية المستحدثة لدحض الكراهية والتمييز، الكويت، 2017
3/د. احمد عزت، خطاب التحريض وحرية التعبير، منشورات مؤسسه حرية الفكر، مصر، 2020
4/د. محمد رمضان باره، قانون العقوبات الليبي، الجزء الثاني، الاحكام العامه للعقوبة والتدابير الوقائية، منشورات جامعه طرابلس 2014
5/د. عامر عامر نظريه الدافع، منشورات بيروت / الطبعة الثانيه 2007
6/د. حسن المرصفاوي، قواعد المسئوليه الجنائيه في التشريعات العربيه / دار النهضة العربيه، القاهره
7/د. عيدو السراج، شرح قانون العقوبات العام، نظريه الجريمه، دمشق، منشورات جامعه دمشق 2003
8/د.د. فائزة الباشا القانون الجنائي الخاص بليبيا / جرائم الاعتداء على الاشخاص، القسم الاول، دار النهضة العربيه، القاهره 2015
9/د. محمود سليمان موسى / شرح قانون العقوبات العام، القسم العام الجزء الثاني المسئوليه والجزاءات الجنائيه / منشاة المعارف الاسكندريه 2002
10/موسى ارحومه / الاحكام العامه لقانون العقوبات الليبي، منشورات جامعه بنغازي، الطبعة الاولى، 2009
11/محمد رمضان باره، علم العقاب، 2007
12/احمد فاضل / الشريعة الاسلاميه مصدر الحقوق، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقيه 2015
ثانيا/ المعاجم اللغويه:
1/المنجد في اللغة العربيه / ط41
ثالثا / المقالات و القوانين و المواقع على صفحات الانترنت :
1/شرح قانون التمييز والكراهية، احمد الشلموني، منشورات دائرة القضاء، ابو ظبي
2/د فتوح الشاذلي /مشروع قانون مصري لتجريم اتهام الناس بالكفر والحض على الكراهية والتمييز، موقع المفكره القانونيه 2017
3/شرح قانون التمييز والكراهية، د محمد نور الحديث جامعه اسويط 2014
4/جرائم الكراهية / دراسة مقارنة د منال مروان منجد جامعه الشارقة / 2018
5/خطاب الكراهية وطبيعة الاخلالات المهنيه في القنوات الليبيه د عرفات معيوف، د عادل الزياتي / بحث منشور في الجامعي / العدد 32/ خريف 2020م
6/موقع قانون العقوبات اللبناني www.abroab.rg
7/موقع القانون المصري <https://manshurat.org>
8/مقال د سعد العسيلي / منتدى ليبيا الحبيبه 2011
9/مسوده الدستور الليبي 24/ يوليو 2017 شبكه المعلومات الدوليه 2019 www.cihrs.org
10/قانون العقوبات الليبي 1953
11/الاعلان العالمى لحقوق الانسان
12/دستور دوله الامارات المتحده 1971

مدى توفر المتطلبات الأساسية لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المصارف الليبية

(دراسة تحليلية للمصارف التجارية والمتخصصة العاملة بمنطقة بنغازي)

د. جمعة محمد الفاخري¹ أ. سالم محمد كويري²

الملخص:

تهدف الدراسة الى التعرف على مدى توفر المتطلبات الأساسية اللازمة لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن في المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي ، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان وزعت على عينة الدراسة من العاملين بالمصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي وتم استخدام التحليل الوصفي والاستدلالي لتحليل بيانات الدراسة ، وقد توصلت الدراسة الى النتائج أهمها ان المصارف الليبية تتوفر لديها المتطلبات الأساسية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن وبشكل متفاوت بين المتطلبات الفنية والإدارية ، كما وجدت الدراسة الى أن المتطلبات اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن متوفرة بنسبة أكبر في المصارف التجارية عنه في المصارف المتخصصة، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطبيق بطاقة الاداء المتوازن لما لها من فوائد تساهم في دعم المصارف الليبية.

الكلمات المفتاحية

The Extent of Essential Requirements Availability for Applying The Balanced Scorecard In The Libyan Banks

“Analytic Study to Commercial and Specialized Banks Working In Benghazi Region”

Abstract

The main aim of this study is to identity the extent of essential requirements availability for applying the Balanced Scorecard in the Libyan banks working in Benghazi region, to achieve this aim the survey has been designed and disturbed to study's sample, in addition collected date was investigated used descriptive and deductive analysis, the study were resulted that the essential requirements for applying the Balanced Scorecard in the Libyan bank are available, however the finding noted that the extent of essential requirements availability for applying the Balanced Scorecard are accessible with different parentages among Libyan bank which is availability of essential requirements for applying the Balanced Scorecard are higher in commercial banks than specialized bank, furthermore study is strongly recommend that applying the Balanced Scorecard in the Libyan banks is necessary for obtaining advantages of use that supports development in Libyan banks.

¹ أستاذ مشارك بالمحاسبة والتمويل بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي وعميد كلية العلوم الإدارية والمالية بأكاديمية الدراسات بنغازي.

² مساعد محاضر بكلية الاقتصاد القبة جامعة درنة.

المقدمة

نظراً لما شهدته بيئة الاعمال من تغيرات هامة منها علي سبيل المثال التطورات في مجال التكنولوجيا وزيادة حدة المنافسة وتطور أنظمة المعلومات وكذلك ظهور الأزمات المالية والامر الذي أدى الى ضرورة الأهتمام بتطوير نظم القياس وتقييم الاداء وتبني أساليب وأدوات إدارية حديثة وفعالة تمكنها من اكتساب المزايا التنافسية وتساعد في اختيار وتطبيق و تقييم الاستراتيجيات التي تتبناها المؤسسة (عبد المجيد، 2013) ، ومن أهم الأساليب والادوات في هذا السياق ما قدمه (Norton، Kaplan) عام 1992 بطاقة الأداء المتوازن والتي ساعدت المؤسسة علي تقييم أدائها من عدة جوانب مختلفة وتقدم حلاً شاملاً للضعف والغموض الذي وجه لعملية تقييم الأداء التقليدية والتي كانت تركز على تقييم الجوانب المالية فقط (المدهون، 2013) ، وأهم ما يميز بطاقة الأداء المتوازن هو أنها تركز على تحقق التوازن لتركيزها على قياس الأبعاد المالية والغير مالية للمؤسسة ونفاذ التركيز علي قياس البعد المالي فقط كما كان سائداً في الأنظمة القياس التقليدية، كما تهتم بطاقة الأداء المتوازن بترجم استراتيجية المؤسسة ورؤيتها وأهدافها بالتالي أصبحت من أهم الأدوات الإدارية الحديثة لتقييم أداء المؤسسة برؤية استراتيجية ، كما حقق تطبيقها نجاحاً في بعض المؤسسات جعلها تنتقل من كونها أداة إلى نظام متكامل للإدارة الاستراتيجية (الثويني، 2014).

ونظراً لدور الهام لقطاع المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات الاقتصادية وتنفيذ السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق استثمارات تعمل على خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي ، لذا أصبح من المفيد للقطاع المصرفي في ليبيا الاهتمام ببنى نظام للقياس وتقييم الأداء من جوانب متعددة ، ومن هنا تسعى هذه الدراسة لتعرف وبشكل مفصل على مدى توفر المتطلبات الأساسية اللازمة للتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المصارف الليبية.

الدراسات السابقة:

دراسة Khaled and Ahmad (2019) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن في بنك الإسكان للتجارة والتمويل ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي كما تم تجميع بيانات الدراسة بواسطة الاستبيان من عينة الدراسة المكونه من الموظفين والعملاء بالاضافة الى تحليلاً للأداء المالي للمصرف مقارنةً بمؤشر الصناعة المتعلق بالمصارف الأردنية وقد توصلت الدراسة الى أن استخدام بطاقة الأداء المتوازن جاء متماشياً مع خطط الإستراتيجية للمصرف وكان الأداء المالي للمصرف أفضل علي مستوى القطاع المصرفي وأوصت الدراسة الي زيادة استخدام بطاقة الأداء المتوازن من أجل الحفاظ على رضا العملاء ، وفي نفس السياق هدفت دراسة وطارئ وطلحي (2016) الى التعرف على مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن في المصارف التجارية الخاصة والإطلاع على واقع تطبيقها في مصرف الخليج الجزائر ومصرف BNP Paribas واتضح للدراسة أن المصارف محل الدراسة تطبق بطاقة



الأداء المتوازن في تقييم أدائهما باعتبارها وسيلة فعالة في تحقيق الأهداف و أوصت الدراسة الى ضرورة إعطاء المصارف أهمية أكبر لبعد التعلم والنمو لضمان السير الحسن لمختلف العمليات والأنشطة التي تجري في المصرفين ولتحقيق النجاح والأهداف المرغوبة ، وفي البيئة الليبية هدفت دراسة شريفة وآخرون (2019) للوقوف على مدى تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالمصارف التجارية الليبية في مدينة البيضاء من وجهة نظر العاملين فيها وكذلك معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية لأراء المشاركين حول تطبيق بطاقة الأداء المتوازن تعزى إلى بعض المتغيرات الشخصية محل الدراسة ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والأعتماد على إستمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة من عينة الدراسة والتي تكونت من العاملين في فروع المصارف التجارية الليبية والمتواجدة فروعها في مدينة البيضاء وكانت من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالمصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة البيضاء محل الدراسة كان متوسطاً وكذلك خلصت الدراسة إلى وجود فروق جوهريّة ذات دلالة إحصائية بين أراء المشاركين حول تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالمصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة البيضاء تعزى لمتغير العمر وأوصت الدراسة الى ضرورة توعية القيادات الإدارية والعاملين بالمصارف التجارية الليبية محل الدراسة وتعميق فهمهم لأهمية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن ليصبح جزءاً من الثقافة التنظيمية بالتدريب والمتابعة ، وفي حين كان هدف دراسة الشريدة (2014) التعرف على مدى توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن ولتحقيق هدف الدراسة فقد اعتمدت الدراسة على منهج المقابلات الشخصية وأستبيان وزع على عينة الدراسة مدراء الفروع والإدارات بالمصارف وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن قطاع المصارف التجارية في الأردن يطبق بطاقة الاداء المتوازن بدرجة متوسطة اي بنسبة 67% وبناء على النتائج أوصت الدراسة الى ضرورة تطبيق الأداء المتوازن في المصارف الاردنية لما لها من أثر في رفع أداء المصارف لانها تعد عنصر مهم للمنافسة بين المصارف المحلية والعالمية والحرص على رفع مستوى تطبيق بطاقة الأداء المتوازن الى درجة اعلى من المستوى الحالي، كما هدفت دراسة العرب (2015) الى التعرف على مدى تطبيق مؤشرات بطاقة الأداء المتوازن الغير مالية بهدف تقييم الأداء بشركات الوساطة المالية ثم أثر تطبيق هذه المؤشرات على أداء الشركات، بالإضافة الى التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق تلك المؤشرات ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج التحليل الوصفي وتصميم الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة التي تكونت من المديرين العاملين لشركات الخدمات المالية والتي يبلغ عددها (62) وقد توصلت الدراسة الى أن شركات الوساطة المالية تتبنى تطبيق المؤشرات الغير المالية بالبطاقة الأداء المتوازن بشكل جزئي وأن أهم المعوقات التي يعيق التطبيق هو عدم

وضوح الرؤية الاستراتيجية بالتالي صعوبة تحديد مؤشرات لها وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق المؤشرات غير المالية المتعلقة بالالتزام بالتشريعات وخدمة المجتمع ، بينما في القطاع غير المصارف فقد هدفت دراسة حلس وعبيد (2016) إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق بطاقة قياس الأداء المتوازن كأداة لتقييم أداء شركة توزيع كهرباء محافظات غزة. ولتحقيق أهداف الدراسة صممت استبانة تتناسب مع هذا الغرض وزعت على موظفي شركة توزيع كهرباء محافظات غزة بجميع فروعها وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وكان من أهم نتائج الدراسة وجود إمكانية لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن بأبعادها المختلفة بدرجات متفاوتة وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات من أهمها: ضرورة قيام إدارة الشركة بدعم وتبني تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لأنها نظام متكامل وشامل للإدارة الاستراتيجية، وضرورة زيادة الاهتمام بالموارد البشرية وعمل دورات تدريبية تسهم في رفع كفاءة الموظفين، كذلك هدفت دراسة العربي وإدغيش (2016) إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء شبكة الأقصى الإعلامية حيث تم جمع البيانات الأولية والثانوية لتحقيق أهداف الدراسة وتم توزيع استبانة لاستطلاع آراء عينة الدراسة والتي بلغ عددها (65) موظف وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أغراض الدراسة والوصول إلى النتائج وقد أظهرت النتائج أنه وبصورة إجمالية تتوافر متطلبات تطبيق أبعاد بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم أداء شبكة الأقصى الإعلامية بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 72.3%، والذي دلل على أن هناك إمكانية كبيرة لتطبيق هذه المنهجية في الشبكة وقد أوصت الدراسة بأن تسعى إدارة الشبكة إلى دعم وتبني تطبيق بطاقة قياس الأداء المتوازن باعتبارها نظام متكامل وشامل للإدارة الاستراتيجية مع تهيئة الظروف اللازمة لتفعيل عملية تطبيقها ، كما هدفت دراسة العنزي (2018) إلى التعرف على مدى توافر متطلبات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن من وجهة نظر العاملين بمستشفى قوى الأمن والتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء العاملين بمستشفى قوى الأمن بالرياض حول محاور الدراسة وحسب متغيراتهم الشخصية والوظيفية وقامت الدراسة باختيار عينة عشوائية من موظفين وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات والبيانات من مجتمع الدراسة أهم النتائج ان متطلبات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في مستشفى قوى الأمن بالرياض متوفر بدرجة قليلة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول مدى توافر متطلبات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في مستشفى قوى الأمن وأوصت الدراسة علي ضرورة توفير متطلبات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وذلك من خلال رعاية الإدارة العليا الدعم والمشاركة البيانات دعم الإدارة العليا في مستشفى قوى الأمن بالرياض.

مما سبق يمكن أستخلاص أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها تناولت مدى توفر مجموعتين من المتطلبات الأساسية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن المجموعة الأولى هي المتطلبات الفنية ويقصد بها ابعاد بطاقة الأداء المتوازن والمتمثلة في: البعد المالي وبعد العملاء وبعد العمليات الداخلية وبعد النمو والتطوير، بينما المجموعة الثانية هي المتطلبات الإدارية ويتصد بها مجموعة من الأسس او العناصر التي تعتقد الدراسة أنها ضرورية لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن والمتمثلة في مدى معرفة وإدراك الكادر الوظيفي بالمصارف لبطاقة الأداء المتوازن ومدى ملاءمة بيئة وطبيعة النشاط المصرفي لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن ، الحاجة لمزايا تطبيق بطاقة الأداء المتوازن ، ورغبة ودعم الإدارة العليا في تطبيق بطاقة الأداء المتوازن ، وعلي حد علم الدراسة فان هذا النهج ولم تتطرق له الدراسات السابقة ، وكما أختلفت هذه الدراسة عن دراسة طه (2017) و شريعة (2019) والشريدة (2014) و Khaled and Ahmad (2019) كونها هدفت للتعرف علي مدى تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالمصارف التجارية والمتخصصة معا في حين تناولت تلك الدراسات المصارف التجارية فقط.

مشكلة الدراسة:

نظراً لما يشكله القطاع المصرفي من أهمية في دعم الاقتصاد الوطني، وكذلك الحاجة لقياس وتقييم الاداء وفقا لاستراتيجية المؤسسة وبصورة متكاملة وذلك باستخدام مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية (الطرلي وأشميلة، 2014) ، وبناء عليه ترى الدراسة أنه من المفيد للمصارف الليبية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة استراتيجية لقياس وتقييم الأداء لضمان الاستمرار في أداء الدور المصرفي لدعم للقطاعات الاقتصادية بالدولة ، لذا فان هذه الدراسة جاءت لتعرف علي مدى توفر المتطلبات الاساسية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المصارف الليبية العاملة بمنطقة بنغازي ، بالتالي يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

ما مدى توفر المتطلبات الاساسية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المصارف الليبية ؟

وللاجابة علي السؤال الرئيسي تم اشتقاق الاسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى توفر المتطلبات الفنية لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المصارف الليبية ؟

- ما مدى توفر المتطلبات الإدارية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المصارف الليبية ؟

فروض الدراسة: للاجابة على سؤال الدراسة تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية : لا تتوفر لدى المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي المتطلبات الأساسية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

الفرضية الفرعية الأولى :

لا تتوفر لدى المصارف الليبية العاملة بمنطقة بنغازي المتطلبات الفنية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا تتوفر لدى المصارف الليبية العاملة بمنطقة بنغازي المتطلبات الإدارية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي لتعرف على مدى توفر المتطلبات الأساسية اللازمة لتطبيق بطاقة

الأداء المتوازن بالمصارف الليبية ، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم اشتقاق الأهداف الفرعية التالية:

- بيان أهمية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في القطاع المصرفي.
 - التعرف على مدى توفر المتطلبات الفنية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالمصارف الليبية.
 - التعرف على مدى توفر المتطلبات الإدارية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالمصارف الليبية.
- أهمية الدراسة:** تبرز أهمية الدراسة في زيادة الإهتمام بتطبيق بطاقة الاداء المتوازن قي المصارف الليبية من عدة جوانب كما يلي:

- الأهمية العلمية: تحاول هذه الدراسة إثراء النقاش حول مدى توفر المتطلبات الأساسية لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالمصارف التجارية والمتخصصة الليبية ، بالإضافة الى أن الدراسة تحاول أن تقدم دليل علمي علي ضرورة وأهمية توفر بعض المتطلبات الإدارية لنجاح تطبيق بطاقة الأداء المتوازن والتي لم تتطرق لها الدراسات السابقة (علي حد علم الدراسة) ، بالتالي فقد تصبح هذه الدراسة نقطة بداية للمزيد من الابحاث حول بطاقة الاداء المتوازن في بقية المؤسسات الليبية.
- الأهمية العملية: إن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن توفر عدة مزايا تساهم في تحسين كفاءة قياس وتقييم الأداء بالمصارف الليبية كونها من القطاعات الهامة لدعم الاقتصاد الليبي وبذلك فأن نتائج هذه الدراسة قد تُشجع و تُحفز المسؤولين بالمصارف الليبية علي العمل لتبني تطبيق بطاقة الاداء المتوازن.

نطاق وحدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: اقتصرَت الدراسة إلى معرفة مدى توفر المتطلبات الأساسية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن حيث تشمل المتطلبات الأساسية جزئين: الأول المتطلبات الفنية وهي الأبعاد التي تقوم عليها بطاقة الأداء المتوازن والتي تشمل (البعد المالي ، بعد العملاء ، وبعد العمليات الداخلية ، وبعد التعلم والنمو) ، والجزء الثاني المتطلبات الإدارية هي عبارة عن بعض المحددات أو العوامل التي قد تؤثر في تطبيق بطاقة الاداء المتوازن بالمصارف الليبية وعرفتُها الدراسة علي انها : (معرفة وإدراك العنصر البشرى بالمصارف للبطاقة الأداء المتوازن ، حاجة المصارف للمزايا تطبيق بطاقة الأداء المتوازن ، رغبة الادارة العليا في تطبيق بطاقة الأداء المتوازن ، ومدى ملائمة طبيعة النشاط بالمصارف لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

- الحدود المكانية: اقتصرَت هذه الدراسة على مدراء الفروع ورؤساء الأقسام والإدارات والمدراء العامون في المصارف الليبية التجارية والمتخصصة العاملة بالمدينة بنغازي.

- الحدود الزمنية: تم تجميع بيانات الدراسة من عينة الدراسة في الفترة الممتدة من أغسطس 2020 الى يونيو 2021.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والمتمثل في التعرف على مدى توفر المتطلبات الأساسية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المصارف الليبية العاملة بمنطقة بنغازي ، فقد تم تجميع البيانات الثانوية من الكتب والدوريات والمقالات بمجالات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، في حين تم تجميع البيانات الأولية من خلال تصميم أستمارة أستييان بناء على الدراسات السابقة ووزعت على عينة الدراسة ، وقد تم تحليل هذه البيانات باستخدام بعض الاختبارات الإحصائية المناسبة.

الأطار النظري

مفهوم بطاقة الأداء المتوازن

وعرف Kaplan and Norton بطاقة الأداء المتوازن بأنها نظام إداري يهدف إلى مساعدة المؤسسة على ترجمة رؤيتها واستراتيجيتها إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الاستراتيجية المترابطة ، وذلك من خلال الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن ، حيث لم يعد التقرير المالي يمثل الطريقة الوحيدة التي تستطيع المؤسسات من خلالها تقييم أنشطتها ورسم تحركاتها المستقبلية (مزنة، 2016) ، كما عرفها إدريس والغالي (2009) بأنها مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية التي تقدم للإدارة العليا صورة واضحة وشاملة عن أداء المؤسسة ، كما يضيف محمد (2015) إن بطاقة الأداء المتوازن نظام شامل يمكن استخدامه في جميع منظمات الأعمال مهما كان نوعها وشكلها بغرض تقييم أداء إدارة الاستراتيجية والتعلم التنظيمي وكنظام لإدارة الأداء يحقق العديد من الاستخدامات والمزايا.

تستخلص الدراسة من التعريفات السابقة إن بطاقة الأداء المتوازن هي إطار إداري حديث يساعد الإدارة على ترجمة رؤيتها واستراتيجيتها إلى أهداف طويلة وقصيرة المدى ومن ثم قياس أداء المؤسسة لجوانبها المالية وغير المالية، وتزويد الإدارة العليا بالمعلومات والنتائج التي تعكس الأداء العام ، وتوضيح نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها من أجل التحسين والتطوير ، لتعطي نظرة شاملة ومتكاملة عن أداء المؤسسة.

أهداف بطاقة الأداء المتوازن

هناك مجموعة من الاهداف التي تتحقق من تطبيق بطاقة الاداء المتوازن وتتمثل في : (الخصاونه 2013 ، أحمد 2018 ، الداعور 2013):

- بيان فاعلية تنفيذ إستراتيجية المؤسسة ، وجعل خطوات التنفيذ الفعلية متواكبة مع إستراتيجية المؤسسة ، وتهيئة الاطار العملي لترجمة الإستراتيجية الى مفاهيم تنفيذية.
- ترجمة مهام وخطط المؤسسة في شكل مجموعة من معايير أداء بحيث تعطى إطارا للقياس الاستراتيجي ، والتركيز علي محاور التوازن الرباعي للأداء التنظيمي.
- إعلام العاملين بالأهداف والخطوات الإجرائية ، وتوفير مقاييس التغذية الراجعة

- الربط بين الرقابة التشغيلية علي المدى القصير مع توازن الرؤية الاستراتيجية علي المدى الطويل ، مراقبة العمليات اليومية وأثرها علي التطورات المستقبلية.

مزايا استخدام بطاقة الأداء المتوازن:

- تقدم بطاقة الأداء المتوازن عدة مزايا عند تطبيقها منها علي سبيل المثال : (محمد ومحمد (2018) و أحمد (2018).
- 1- تعمل بطاقة الأداء المتوازن على إشباع عدة احتياجات إدارية مثل تحقيق العديد من التوازنات كالموازنة بين المقاييس المالية وغير المالية، والموازنة بين المقاييس الداخلية والخارجية.
 - 2- تساعد بطاقة الأداء المتوازن على تفعيل إدارة الموارد البشرية وذلك من خلال تحفيز الموظفين على أساس الأداء، كما تساعد علي تحسين الأنظمة التقليدية للرقابة والمحاسبة بإدخال المقاييس غير المالية.
 - 3- تمكن بطاقة الأداء المتوازن المؤسسة من إدارة متطلبات الأطراف ذات العلاقة ، العملاء ، الموظفين... الخ .
 - 4- تحديد المقاييس الإستراتيجية نحو المستويات الإدارية الأقل في المؤسسة، مثل وحدة: المديرين والعاملين وبما يمكن للموظفين من تحديد المطالب الخاصة لتحقيق أداء متكامل مناسب.
 - 5- التحديد الواضح للمسؤوليات ومواقع المسائلة لكل إدارة تحليل وقياس العمليات والأنشطة الأساسية، كما تعمل علي خلق توازي بين جميع الأنشطة على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.
- مما سبق يمكن استنتاج ان الأهداف والمزايا التي تحققها المؤسسة من تطبيق بطاقة الأداء المتوازن تجعل من المفيد للمصارف الليبية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن للاستفادة من مزايا تطبيق البطاقة في تقييم الأداء بها .
- المتطلبات الأساسية للتطبيق بطاقة الأداء المتوازن:** تُقسم هذه الدراسة المتطلبات الأساسية لتطبيق الأداء المتوازن الي مجموعتين هما المتطلبات الفنية والمتطلبات الإدارية وتفصيلها كما يلي:-

1- المتطلبات الفنية لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن:

ويقصد بالمتطلبات الفنية بالأبعاد الخاصة بتطبيق بطاقة القياس المتوازن وهي أربعة إبعاد وهي كالتالي:

- أ- **البعد المالي:** يُعد البعد المالي احد أهم مكونات بطاقة الأداء المتوازن لقياس وتقييم أداء المؤسسة الاستراتيجي ، ونتائج هذا البعد موجهة لتحقيق الأهداف في الأبعاد الأخرى(الصرن والغريز ،2016) ، والوقوف على مستوى الأرباح المتحققة بفضل استراتيجية المؤسسة والعمل على تخفيض مستويات التكاليف بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة(كواشي ،2010)

ويتركز على مستوى الدخل التشغيلي العائد على رأس المال المستثمر ، ونمو حجم المبيعات ، ونصيب السهم من الأرباح ، ومتوسط الإيرادات لكل قناة التوزيع (باعزيز ، 2014) ، ويؤكد كل من (كابلان و نوريتون) عدم تجاهلهم للمعلومات المالية التي تقاس بالجانب المالي التقليدي فمن الضروري إن بيانات التمويل في البنك يجب إن تكون لها أولوية في أعمال المديرين ، وتتمثل أهم المؤشرات المالية التي يتضمنها هذا البعد في مؤشرات الربحية ، السيولة ، ملائمة رأس المال ومؤشرات التوظيف (بن خالدي ، 2015) ، ويجب هذا البعد على تساؤلات المساهمين تجاه المؤسسات عن كيف يتحقق النجاح المالي ، وتعكس المقاييس المالية النواتج التي تمثل الأداء المالي التاريخي للمؤسسات (السعدون ، 2017).

ب- بعد العملاء : يركز هذا البعد على العميل أي إن المؤسسة توجه اهتمامها إلي تلبية احتياجات ورغبات عملائها لان العملاء هم من يدفعون المؤسسة إلي تغطية التكاليف ومن ثم تحقيق الأرباح من خلال وضع مؤشرات توضح وضع العميل بالنسبة للمؤسسة (كرار ومحمد ، 2016) ، ويعتبر هذا البعد من الإبعاد الهامة لبطاقة الأداء المتوازن لما يعكسه من أهمية كبيرة على نجاح المؤسسة في المنافسة وبقائها واستمراريتها في سوق المنافسة الذي يتحقق من خلال قدرة المؤسسة على تقديم خدمات والمنتجات بما يناسب عملائها للمحافظة على عملائها واكتساب عملاء جدد.

ج- بعد العمليات الداخلية : يتعلق بالعمليات التشغيلية الداخلية التي يجب إن تتميز بها المؤسسة على منافسيها ، لما لها من اثر كبير على رضا العملاء وتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة (أونيس وبومجان ، 2015) ، لهذا يتعين على المؤسسة إن تقرر ما هي العمليات والكفاءات التي يجب إن تتفوق فيها لتنفيذ الاستراتيجية وتحديد المقاييس لكل منهما (السعدون ، 2017). ويهتم هذا البعد بقياس الأداء المستقبلي للمؤسسة من خلال عرض الأنشطة والعمليات الداخلية التي تنفذها المؤسسة من اجل تحقيق أهدافها ورغبات العملاء ، وذلك من خلال الاستحداث والابتكار والتطوير من خلال خلق المنتجات والخدمات والعمليات التي ستقابل احتياجات العملاء في ضوء محددات المجتمع ، وتشخيص رغبات العملاء ودورة التشغيل التي تركز على تقديم الخدمات للعملاء وتقليل وقت التوصيل للعملاء ومقابلة أوقات التوصيل المحددة بهدف كسب رضائهم وخدمتهم (أبو شرح ، 2012).

د- بعد التعلم النمو : يركز هذا البعد على تطوير قدرات عاملين المؤسسة باعتبارهم البنية التحتية لها التي يتوجب على المؤسسة بناؤها لتسهم في تحقيق النمو البعيد المدى والذي يتحقق المؤسسة ،مدى قدرتها على الاستمرار في المنافسة في ظل سوق عالمية مفتوحة وكيفية استخدام التقنيات الحديثة لمواجهة عصر تكنولوجيا المعلومات والوصول إلي تحقيق رغبات العملاء وغايات المالكين (جريدة ، 2014) ، فهذا البعد يجب على التساؤلات : هل تقوم المؤسسة بتحسين وزيادة

قدرتها على الابتكار والإبداع؟ ما الذي يجب أن يتعلمه الأفراد ،وماهي المهارات التي يجب أن يتدربوا عليها لمواجهة التحديات المستقبلية ،لتقديم منتجات أو خدمات جديدة بأقل تكلفة وتحسين المنتجات او الخدمات الحالية وزيادة في كفاءة العمليات وعادة ما يأتي من ثلاث مصادر وهي : الأفراد والنظم والإجراءات التنظيمية (محمد ،2016).

2- المتطلبات الإدارية لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن: ويقصد بها مجموعة المحددات او العناصر التي قد تساهم في

نجاح ودعم تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وقد أختارت الدراسة بعض المحددات التي قد يكون لها تأثير في التطبيق منها:

أ- **معرفة وأدراك العنصر البشري:** يعتقد البدالي (2005) وأبو خطوة (2005) إن نجاح تطبيق أى نظام مستحدث باى مؤسسة يتوقف علي مدى توفر كادر وظيفي كفؤ ومؤهل ومُدرك للجوانب اللازمة لتطبيق ذلك النظام مثل تطبيق بطاقة الأداء المتوازن ، وكما يعتقد الداعور (2013) بان هناك متطلبات هامة لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن منها ضرورة إدراك دقة أنظمة المعلومات وكذلك إدراك أثر التطبيق علي سلوك العاملين ، لذا يمكن القول أن معرفة ودراية وإدراك الكادر الوظيفي في المصارف الليبية بالمتطلبات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن يعد من أهم متطلبات نجاح تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بكفاءة وفاعلية ، لذا فقد وضعت الدراسة هذه العامل كأحد المتطلبات الادراية التي قد تؤثر على مدى تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالمصارف الليبية.

ب- **الحاجة الى مزايا بطاقة الأداء المتوازن:** يلخص الداعور (2013) ان تطبيق بطاقة الاداء المتوازن يساهم في تحقيق عدة مزايا منها مثلاً ان تطبيق بطاقة الاداء المتوازن تقدم اطار شامل لترجمة أهداف الاستراتيجية للمؤسسة الى مجموعة متكاملة من المقاييس التي تنعكس في صورة مقاييس أداء استراتيجية للمؤسسة ، وكذلك يعمل هذا الاطار على أشباع العديد من الاحتياجات الإدارية وبالإضافة الى أنه يحقق عدة توازنات منها خلق توازن بين الاهداف طويلة وقصيرة الأجل وكذلك التوازن بين المقاييس المالية وغير المالية كما تترجم بطاقة الأداء المتوازن رؤية والاستراتيجية في مجموعة متماسكة من مقاييس الأداء كما يمد الإدارة بصورة شاملة وواضحة عن عمليات المؤسسة وغيرها من المزايا سالفة الذكر والتي قد تشكل حافزا للمصارف لتبنى تطبيق بطاقة الاداء المتوازن ، لذا فان الدراسة ستختبر هذا العامل الإداري كأحد المتطلبات الإدارية التي قد تؤثر في مدى تطبيق بطاقة الاداء المتوازن بالمصارف الليبية.

ج- **رغبة الإدارة العليا:** يعتقد زيدية (2007) أنه لكي يتم تطبيق بطاقة الأداء المتوازن من الضروري أن تكون لدى الإدارة العليا رغبة في تطبيقها وتمثلة هذه الرغبة في المساهمة في وضع استراتيجية واضحة تتناسب مع أهداف المؤسسة وكذلك

تشجيع العاملين بالمشاركة في وضع الأهداف الاستراتيجية لما لها من قوة في التأثير على العاملين وتوفير الإدارة العليا الدعم المالي اللازمة لتكلفة تطبيق بطاقة الأداء المتوازن ، كما يضيف العابدي والبغدادي ، (2016) درغام و فضة (2009) و الداعور (2013) أن هناك عدد من القواعد الأساسية لتنفيذ بطاقة الأداء المتوازن منها يجب أن تتبنى الإدارة العليا تطبيق بطاقة الاداء المتوازن مع وجوب ان يكون ذلك الدعم واضحا لكل العاملين بالمؤسسة. ونظراً لأهمية دعم ورغبة الإدارة العليا لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن فقد وضعت الدراسة هذا العامل كأحد المتطلبات الإدارية التي قد تؤثر على مدى تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المصارف الليبية.

د- طبيعة وبيئة العمل بالمصارف: يعتقدان طاري وطلحي (2016) ان النشاط المصرفي يتميز بالتنوع والحساسية مقارنة بنشاط منظمات الأعمال الأخرى، حيث يتسم نشاطها بالديناميكية والتغيير وأستحداث الخدمات الجديدة التي تستجد مع التطورات التكنولوجية البارزة في القطاع المصرفي، خاصة تلك المتعلقة بصيغ الاستثمار والتمويل ومنح الائتمان...إلخ. هذا ما يجعل المصارف عرضة لعدة مخاطر قد تكون مالية أو غير مالية، لذا أصبحت عملية تقييم الأداء تحظى بأهمية كبيرة لما لها من فضل في معرفة نقاط القوة والضعف والانحرافات لضمان الاستمرارية والنمو المستقر. لذا تعتبر بطاقة الأداء المتوازن من أهم وأحدث النماذج التي يمكن للمصارف اعتمادها في تقييم أدائها، حيث تحتوي على عدة معايير يمكن من خلالها تقييم الأداء بمختلف جوانبه المالية وغير المالية على عكس الأساليب التقليدية التي كانت تسعى لتقييم الجانب المالي فقط. ويشير الداعور (2013) الي أنه يجب أن يكون هناك إدراك للتطبيق المناسب لبطاقة الأداء المتوازن الذي يتناسب مع طبيعة كل مؤسسة ، ونظرا لاختلاف البيئة الداخلية والخارجية لكل مؤسسة عن المؤسسات الأخرى والتي تؤثر على تلك المؤسسة، وفي هذا السياق يستخلص أبراهيم (2005) أنه من القواعد الهامة للتطبيق بطاقة الاداء المتوازن هي أن يتناسب تطبيقها مع طبيعة القسم أو المستوى الإداري داخل المؤسسة ، كما يجب ان تتناسب مقاييس بطاقة الاداء المتوازن مع المراحل التي تمر بها العمليات الانتاجية بالمؤسسة، كما يضيف حماد (2005) أن لكل مؤسسة نوع معين من العملاء تستهدفهم بخدماتها ومنتجاتها وكذلك تختار المؤسسة العمليات الداخلية المناسبة لجذب العملاء والاحتفاظ بهم لتحقيق أهدافها، لذا ونظر للطبيعة الخاصة لعمل المصرفي وتميزه بعدة خصائص قد تختلف عن القطاعات الأخرى كارتفاع المخاطرة التمويلية والاستثمارية للعمليات المصرفية وكذلك طبيعة السلع التي تقدمها للعملاء وما ترتب عليه خصوصية العمل المصرفي ، لذا فان هذه الدراسة سوف تعتمد طبيعة وبيئة العمل المصرفي كمتطلب يمكن ان يؤثر على مدى تبني تطبيق بطاقة الاداء المتوازن بالمصارف الليبية.

ومن خلال العرض السابق يتضح أن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن يحقق العديد من المزايا والفوائد في قياس وتقييم الأداء بالمصارف الامر الذي يتطلب معه ضرورة توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالمصارف الليبية ، ونظرا للدور الهام للمصارف الليبية في دعم عملية التنمية الاقتصادية بالدولة ، كذلك عدم وجود ما يفيد تطبيق بطاقة الأداء المتوازن (علي حد علم الدراسة) بجميع المصارف الليبية وبشكل واضح ،عليه فان هذه الدراسة ترى أنه من المفيد ضرورة البحث عن مدى توفر المتطلبات الأساسية اللازمة لأنجاح تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المصارف الليبية للاستفادة من المزايا والفوائد التي يحققها تطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

الدراسة الميدانية

منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق هدف الدراسة والمتمثل في مدى توفر المتطلبات الأساسية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المصارف الليبية العاملة بمنطقة بنغازي ، فقد تم اعتماد منهج التحليل الوصفي بحيث تم تجميع البيانات من مصدرين هما المصادر الثانوية والمتمثلة في الكتب والدوريات العلمية والرسائل والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، والمصادر الأولية وتتمثل في تصميم إستمارة أستبيان بالاعتماد على الدراسات السابقة لغرض تجميع البيانات من عينة الدراسة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة ، وقد تم توزيعها على المصارف الليبية العاملة في منطقة بنغازي ، وتم تفرغ البيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي Spss.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الليبية التجارية والمتخصصة ، وقد قامت الدراسة بأختيار عينة عشوائية تكونت من (10) مصارف وتوزيع أستمارات الأستبيان علي عينة من رؤساء الأقسام ومدراء الإدارات والفروع والمدراء العامون. والجدول (1) يوضح بيانات عن المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي والتي شاركت بالدراسة وكذلك عدد استمارات الاستبيان الموزعة والتي تم ترجيعها والقابلة للتحليل من افراد العينة ونسبة مشاركة كل مصرف في الدراسة.

الجدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة

اسم المصرف	الوحدة	التجارة والتتمة	التجاري الوطني	الجمهورية	الصحاري	المتوسط	الإجماع العربي	التتمة	الأدخار العقاري	الزراعي	الاجمالي
الاستمارات الموزعة	21	13	12	17	8	4	5	6	10	6	96
الاستمارات المستلمة	16	10	7	11	6	2	3	4	7	5	71
الاستمارات الصالحة	14	8	7	9	5	2	3	3	6	4	61
النسبة المشاركة	26	16	11	18	10	3	5	2	7	2	100

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن نسبة المشاركة للمصارف التجارية كانت 89% في حين 11% فقط كانت نسبة مشاركة المصارف المتخصصة.

الاختبارات والأساليب الإحصائية

تبنت الدراسة باقة البرامج الإحصائية للبحوث الاجتماعية (SPSS) ، وقد تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية :

- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي، وتستخدم هذه الأساليب لتعرف على صفات وخصائص عينة الدراسة.

- معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ) للقياس درجة ثبات الاستبيان

- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمغروف - سمرنوف)

- معامل الارتباط بيرسون للقياس درجة الاتساق الداخلي للفقرات الاستبيان

- اختبار (T-test) للعينة الواحد لأختبار الفرضيات الدراسة.

أداة تجميع البيانات :

قد تم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لتجميع بيانات الدراسة ، وتم إعداد وتصميم استمارة استبيان استناداً الى الدراسات السابقة للموضوع مع الأخذ في الاعتبار أهداف الدراسة ، وقد تم استخدام الطريقة المباشرة لتوزيع وتجميع الاستبيان. كما تم تقسيم استمارة الاستبيان الى قسمين رئيسيين القسم الاول: وهو عبارة عن مجموعة اسئلة عامة حول ملء الاستبيان والمصارف المشاركة بالدراسة ، والقسم الثاني تكون من عدة فقرات حول مدى توفر المتطلبات الأساسية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المصارف الليبية. كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة استجابة المستجيبين حول فقرات الاستبيان وتم إعطاء كل درجة رقم من 1-5 لإمكانية إعطاء المستجيب مجال اكبر لتعبير عن رايه بدقة وذلك كما هو موضح في الجدول (2) التالي:

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

صلاحية الاستبيان: ويقصد بصلاحية الاستبيان هي مجموعة من الأساليب والطرق التي يمكن ان تقيس الى اى مدى اسئلة الاستبيان على درجة من الثقة لقياس ما وضعت لقياسه اى مدى توفر متطلبات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المصارف الليبية. وقد تبنت الدراسة مجموعة من الطرق لتأكد من ثقة الاستبيان بطرق التالية: (الرزى، 2007).

- **الاختبار التجريبي للاستبيان:** تم توزيع عدد (8) استمارات استبيان على مشاركين من العينة كعينة تجريبية قبل التوزيع النهائي للاستبيان وذلك لتأكد من أن العينة المستهدفة تدرك موضوع الدراسة ، ولتأكد أن أسئلة الاستبيان قد تم صيغتها بطريقة واضحة ومفهومة وبالإضافة لاتاحة الفرصة للمشاركين لأبداء الراى حول الاستبيان ، وتمثل هذه الطريقة الأخذ في الاعتبار وجهة النظر العملية حول الاستبيان وموضوع الدراسة.

- فريق المحكمين: وتكون فريق المحكمين من عدد (5) من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بأكاديمية الدراسات العليا وكلية الاقتصاد بجامعة عمر المختار بهدف الحصول آرائهم ومقترحاتهم حول استمارة الاستبيان وموضوع الدراسة للوصول الى صياغة مُحكمة حول الاستبيان، وتمثل هذه الطريقة الأخذ في الاعتبار وجهة النظر الأكاديمية حول موضوع الدراسة.

- تحليل الاتساق الداخلي: يقصد بالاتساق الداخلي هو مدى اتساق كل فقرة من الفقرات التي تشترك معها لقياس نفس المفهوم ، وقد قامت الدراسة بتحديد الاتساق الداخلي لكل متطلب من متطلبات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالاستبيان وذلك من خلال تحديد معامل الارتباط لكل فقرة من فقرات اقسام الاستبيان، وقد وجدت ان جميع المعاملات موجبة مما دل على ارتباط كل الفقرات وجود ما يسمى الاتساق الداخلي ، والجدول (3) يبين نتيجة الإتساق الداخلي.

جدول رقم(3) معاملات الارتباط بين فقرات كل متطلب بالاستبيان

المتطلبات	البعد المالي	بعد العملاء	بعد العمليات الداخلية	بعد التعليم والنمو	معرفة وإدراك العنصر البشري	رغبة الإدارة العليا	بيئة العمل بالمصارف	الحاجة الى مزايا
معامل الارتباط	843	.851	.864	.750	.841	0.892	0.786	0.733
مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000

- درجة الثبات: ويقصد بالثبات الاستقرار في نتائج الاستبيان وهو عدم تغير النتائج بشكل جوهري اذا ما تم إعادة توزيع الاستبيان على نفس افراد العينة وفي نفس الظروف التي تم توزيعها في المرة الاولى ، لذا قامت الدراسة بأستخدام طريقة الفا كرونباخ لقياس ثبات الأستبيان في الجزء الخاص بمتطلبات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن وأن القيمة المطلوبة إحصائياً لمعامل الفا كرونباخ هي 60% فأكثر وإذا كانت أقل تعتبر ضعيفة (الرزى،2007) وقد وجد أن نتيجة التحليل هي 765. وهذا يعني إمكانية اعتماد نتائج الأستبيان والاطمئنان الي مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة كما في الجدول (4).

جدول رقم(4) معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)

المتطلبات	البعد المالي	بعد العملاء	بعد العمليات الداخلية	بعد التعليم والنمو	العنصر البشري المؤهل	رغبة الإدارة العليا	بيئة العمل بالمصارف	الحاجة لمزايا	الاحتمالي
عدد الفقرات	5	6	5	5	4	5	5	7	42
المعامل	.827	.903	.867	.655	.896	.791	.683	.697	.765

اختبار التوزيع الطبيعي : لإختبار مدى خضوع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار كولمغروف-سمرلوف ، فإذا كان قيمة الاختبار أكبر من مستوى التباين أي أكبر من 0.05 دل ذلك على أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي ، وأنه سيتم استخدام الاختبارات المعلمية لتحليل البيانات ، ويعتبر هذا الاختبار من الضروري للاختبار الفرضيات (العبيدات ، 2004). ويتضح من الجدول (5) أن النتائج كانت أكبر من 0.05 وهذ يدل على أن بيانات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي لذا يجب استخدام الاختبار المعلمية لتحليل البيانات.

جدول رقم (5) إختبار التوزيع الطبيعي (Sample K-S)

المتطلبات الفنية	قيمة الإختبار Z	مستوى المعنوية	المتطلبات الإدارية	قيمة الإختبار Z	مستوى المعنوية
البعد المالي	0.890	0.607	معرفة وإدراك العنصر البشري	0.889	0.508
بعد العملاء	0.776	0.584	رغبة الإدارة العليا	0.744	0.662
بعد العمليات الداخلية	0.567	0.781	الحاجة للمزايا البطاقة	0.687	0.581
بعد التعلم والنمو	0.654	0.787	طبيعة النشاط بالمصارف	0.557	0.596
جميع فقرات الإستبيان	0.721	0.638			

التحليل الوصفي للبيانات الدراسة

1) التحليل الوصفي للبيانات عن المشاركين في الدراسة:

يبين الجدول التالي رقم (6) توزيع عينة الدراسة بحسب الخصائص الديمغرافية للمشاركين. من حيث المسمى الوظيفي يبين الجدول أن ما نسبته 98% من المشاركين من الإدارات الوسطى حيث تركزت في مدرء الإدارات ورؤساء الأقسام ومدرء الفروع في حين كانت نسبة المشاركين من الإدارة العليا فقط 2% ، وبهذا الوضع يمكن اعتبار المشاركين منفي الدراسة أغلبهم من الإدارة الوسطى ممن سيكونوا مطلعين بدور في تطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

جدول رقم(6) توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية للمشاركين.

الوظيفة	التكرار	النسبة	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة	التخصص	التكرار	النسبة	مدة الخبرة	التكرار	النسبة
مدير عام	1	2	فوق الجامعي	6	10	محاسبة	39	64	أقل من 5	6	10
مدير فرع	22	36	جامعي	50	82	تمويل	2	3	5 - 10	12	20
مدير إدارة	5	8	دون الجامعي	5	8	إدارة أعمال	17	28	11 - 20	29	47
رئيس قسم	33	54				أخرى	3	5	أكثر 20	14	23
المجموع	61	100	المجموع	61	100	المجموع	61	100.0	المجموع	61	100.0

ومن حيث المؤهل العلمي للمشاركين يتضح من الجدول أدناه أن ما نسبته 92% من المشاركين هم من حملة المؤهل الجامعي فما فوق الامر سيعزز فهم المشاركين في الدراسة وموضوعية البيانات التي سيدلون بها. وفي حين اوضح الجدول أن تخصص المشاركين في الدراسة كانوا ضمن التخصصات ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما بين الجدول أن 70% من المشاركين كانوا من ذوي الخبرة التي تفوق 11 سنة وهذا سيدعم الدراسة من ناحية الخبرة التي يتمتع بها المشاركون في الدراسة.

(2) التحليل الوصفي للبيانات عن المصارف المشاركة في الدراسة

جدول رقم (7) توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية للمصارف عينة الدراسة .

النسبة	التكرار	الشكل القانوني	النسبة	التكرار	الحجم رأس المال	النسبة	التكرار	طبيعة نشاط
48	29	مساهمة عامة	10	6	اقل من 100 مليون	79	48	تجاري
21	13	مساهمة خاصة	10	6	بين 100-200 مليون	21	13	متخصص
31	19	مساهمة مختلطة	80	49	اكثر من 200 مليون			
100	61	الاجمالي	100	61	الاجمالي	100	61	الاجمالي

الجدول (7) يبين خصائص المصارف المشاركة في الدراسة حيث كانت نسبة المصارف التجارية المشاركة في الدراسة 79% بينما المصارف المتخصصة 21%، في حين كان حجم المصارف المشاركة بناء على راس مال فقد تبين أن 80% من المصارف كانت مصارف كبيرة ، من حيث الشكل القانوني فقد كانت 48% مصارف عامة و 21% مصارف خاصة وبينما 31% من المصارف كانت مصارف مشتركة الملكية بين القطاع العام والقطاع الخاص.

(3) التحليل الوصفي لمدى توفر المتطلبات الفنية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالمصارف الليبية

3.1 التحليل الوصفي لمدى توفر متطلب البعد المالي اللازم لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن

جدول رقم (8) توفر متطلب البعد المالي لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن

المتوسط	البعد المالي
3.793	1 يتم العمل على تخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الكفاءة الممكنة بجانب العمل على زيادة الإيرادات.
3.514	2 لدى المصرف إستراتيجية مالية واضحة
3.616	3 يضع المصرف مقاييس مالية ترتبط بإستراتيجية المصرف.
3.715	4 الأهداف المالية ترتبط بإستراتيجية المصرف.
3.688	5 تُطبق الموازنات والخطط التشغيلية قصيرة الأجل في الوقت المحدد لها
3.66	المتوسط العام

يتضح من الجدول رقم (8) ان جميع الفقرات سجلت قبول بمتوسط عام 3.665 وقد رتب المشاركون الفقرات المكونه لتوفر البعد المالي باعتبار ان المصارف تعمل على تخفيض التكاليف لتحقيق الكفاءة والعمل على زيادة الايرادات بمتوسط قبول 3.793 .

ثم أن المصارف تقوم بربط الاهداف المالية باستراتيجية المصرف بمتوسط 3.715، ثم يأتي تبني المصارف لنظام للموازنات التقديرية بمتوسط 3.688 ، وبعدها قيام المصارف بمقاييس مالية لقياس الاداء المالي بمتوسط 3.616 وثم ان الاستراتيجية المالية للمصرف واضحة بمتوسط 3.515 ، وبذلك يمكن ترجيح ان البعد المالي كمتطلب للتطبيق بطاقة الأداء المتوازن متوفر لدى المصارف التجارية الليبية.

3.2 التحليل الوصفي لمدى توفر متطلب بعد العملاء اللازم للتطبيق بطاقة الأداء المتوازن

جدول رقم(9) توفر متطلب بعد العملاء لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن

المتوسط	البعد العملاء
3.662	1 يعمل المصرف على تحقيق درجة رضا العملاء للاحتفاظ بهم.
3.573	2 يقدم المصرف خدمات ذات جودة للاحتفاظ بالعملاء.
3.648	3 يعمل المصرف على زيادة عدد العملاء.
3.559	4 تتولى إدارة المصرف الإلمام الكافي بمتطلبات العملاء.
3.525	5 تهتم إدارة المصرف بالوقت المناسب لتقديم الخدمات للعملاء.
3.723	6 لدى المصرف قاعدة بيانات شاملة عن عملائه.
3.615	المتوسط العام

يتضح من الجدول رقم (9) أن المشاركون في الدراسة قد رتبوا الفقرات التي تقيس مدى توفر بعد العملاء اللازم لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن على النحو التالي حيث اعطى المشاركون ان المصارف لديها قاعدة بيانات شاملة عن العملاء بمتوسط 3.723، ويليه أن المصارف تعمل على تحقيق مستوى عالى من رضا العملاء للاحتفاظ بهم بمتوسط 3.662 ، وثم اورد المشاركون أن المصارف تعمل على زيادة عدد العملاء بمتوسط 3.648، ثم جاء ت فقره ان المصارف تحاول تقديم خدمات ذات جودة للعملاء بمتوسط 3.573 ، في حين أن الإلمام المصارف بمتطلبات العملاء جاء بمتوسط 3.559، واخير رتب المشاركون فقره اهتمام المصارف بتقديم الخدمات للعملاء في الوقت المناسب بمتوسط 3.525، ويلاحظ ان جميع الفقرات كانت بمتوسط امبر من 3.5 حيث بلغ المتوسط العام 3.615 وبذلك يمكن استنتاج ان متطلب العملاء اللازم للتطبيق بطاقة الاداء المتوازن متوفر لدى المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي.

3.3 التحليل الوصفي لمدى توفر متطلب بعد العمليات الداخلية اللازم للتطبيق بطاقة الأداء المتوازن

الجدول رقم (10) يوضح مدى توفر متطلب بعد العمليات الداخلية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن حيث افاد المشاركين بان المصرف يعمل علي تطوير تكنولوجيا أنظمة المعلومات وكذلك لدي المصرف مدراء اكفاء لأنشطة المصرف بمتوسط اكبر من 3.600 ، كما اعطى المشاركون للفقرة التي تنص على ان المرف يعمل على التوفيق بين جودة الخدمات المصرفية تكلفتها بمتوسط 3.597 في حين افاد المشاركون بان المصارف لديها موظفين ذوى مهارة وكفاءة للمساهمة في تحديد الانشطة والعمليات بمتوسط 3.428 ، وبمتوسط 3.325 لسرعة استجابة النظام المصرفي لطلبات العملاء. وبشكل عام فقد افاد المشاركون بان متطلب بعد العمليات الداخلية اللازم للتطبيق بطاقة الاداء المتوازن متوفر بمتوسط عام 3.535.

جدول رقم(10) توفر متطلب بعد العمليات الداخلية لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن

المتوسط	البعد العمليات الداخلية
3.597	1 يعمل المصرف على التوافق بين جودة الخدمات مع تكلفة تقديمها.
3.696	2 يعمل المصرف على تطوير تكنولوجيا أنظمة المعلومات.
3.325	3 سرعة استجابة النظام بالمصرف لطلبات العملاء.
3.428	4 يتوفر موظفين ذوى كفاءة ومهاره المطلوبة لمساعدة الإدارة بتحديد الأنشطة والعمليات الغير مربحه.
3.664	5 لدى المصرف مدراء أكفاء لإدارة عمليات وأنشطة المصرف بفعالية.
3.535	المتوسط العام

3.4 التحليل الوصفي لمدى توفر متطلب بعد التعليم والنمو اللازم لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن

جدول رقم(11) توفر متطلب بعد التعلم والنمو لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن

المتوسط	البعد التعليم والنمو
3.207	1 يوفر المصرف دورات تدريبية كافية وملائمة للعاملين.
2.943	2 لدى المصرف نظام حوافز فعال.
2.768	3 يزود المصرف موظفوا بمعلومات عن البيئة الداخلية والخارجية.
3.425	4 يوفر المصرف دورات لتقوية المدراء لزيادة كفاءتهم .
3.669	5 يهتم المصرف ببرامج التدريب على استخدام التقنيه المصرفية الحديثة.
3.202	المتوسط العام

يبين الجدول رقم (11) أن المصارف تهتم ببرامج التدريب على استخدام التقنية المصرفية وأن المصارف توفر دورات ازيادة كفاءة المدراء وكذلك دورات تدريبية للموظفين وهذا بمتوسط اكبر من 3.000 ، وفي المقابل فان المشاركين لم يوافقوا على وجود نظام للحوافز بمتوسط اقل من 3.000 وايضا لم يوافقوا بان المصارف لا تزود الموظفين بمعلومات عن البيئة

الداخلية والخارجية. ، وبشكل عام فقد افاد الكشاكين على توفر هذا المتطلب والخاص بالتعلم والنمو بانه متوفر بشكل

جزئي وبمتوسط 3.202.

4) التحليل الوصفي لمدى توفر المتطلبات الإدارية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالمصارف الليبية

4.1 التحليل الوصفي لمدى توفر متطلب معرفة وإدراك العنصر البشري لبطاقة الاداء المتوازن

جدول رقم(12) معرفة ودراية العنصر البشري كمتطلب إداري يساعد علي بطاقة الاداء المتوازن

المتوسط	معرفة ودراية وإدراك العنصر البشري
3.544	1 موظفو المصرف لديهم المعرفة الكافية بمفهوم بطاقة الأداء المتوازن.
3.495	2 موظفو المصرف لديهم الدراية بمتطلبات نجاح تطبيق بطاقة الأداء المتوازن.
3.152	3 موظفو المصرف لديهم الرغبة في تطبيق بطاقة الأداء المتوازن.
3.385	4 موظفو المصرف لديهم دراية بكيفية بتطبيق بطاقة الإداء المتوازن.
3.377	المتوسط العام

نلاحظ من الجدول رقم(12) ان الفقرة رقم (1) والتي تنص على ان لدى المصرف عاملين ذو كفاءة متخصصة تحيط بكل جوانب بطاقة الاداء المتوازن قد حصلت على اعلى متوسط مرجح (3.54) اي ما نسبته (70.8%) من المجيبين موافقين على ان المصرف عاملين ذو كفاءة متخصصة تحيط بكل جوانب بطاقة الاداء المتوازن. بينما الفقرة رقم(3) والمتعلقة باشارك العاملين في تطبيق بطاقة الاداء المتوازن وتقديم اقتراحات جديدة قد حصلت على اقل متوسط مرجح (3.15) هذا يدل على ان افراد العينة يوافقون بنسبة (63%) على اشراك العاملين في تطبيق بطاقة الاداء المتوازن وتقديم اقتراحات جديدة. يتضح من الجدول (12) أن المتوسط العام للفقرات الدالة على معرفة ودراية موظفو المصرف ببطاقة الأداء المتوازن هي 3.377 وهو مؤشر على أن العنصر البشري بالمصارف لديهم معرفة والرغبة بتطبيق بطاقة الأداء المتوازن ويدركون متطلبات وكيفية تطبيقها.

4.2 التحليل الوصفي لمدى توفر متطلب رغبة الإدارة العليا.

جدول رقم(13) رغبة ودعم الادارة العليا كمتطلب إداري يساعد علي تطبيق بطاقة الاداء المتوازن

المتوسط	رغبة الإدارة العليا
3.12	1 الدعم المادي والمعنوي من قبل الإدارة العليا لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

2	الإدارة العليا تحدد الحاجة الفعلية الكامنة من استخدام بطاقة الأداء المتوازن.	3.23
3	إستراتيجية المصرف ترتبط بمزايا تنافسية في حدود الموارد المتاحة.	3.41
4	إدراك الإدارة العليا لأهمية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن.	3.15
5	إشراك الإدارة العليا العاملين في تحديد الأهداف الإستراتيجية واختيار المؤشرات المناسبة.	2.97
6	توضيح الإدارة العليا للعاملين إستراتيجية المصرف.	3.26
المتوسط العام		3.19

نلاحظ من الجدول رقم (13) ان الفقرة رقم (3) والتي تنص على ان استراتيجية المصرف ترتبط بمزايا تنافسية في حدود الموارد المتاحة قد حصلت على اعلى متوسط مرجح (3.41) اي ما نسبته (68.2%) من المجيبين موافقين على ان استراتيجية المصرف ترتبط بمزايا تنافسية في حدود الموارد المتاحة. بينما الفقرة رقم (5) والمتعلقة اشراك الادارة العليا العاملين في تحديد الاهداف الاستراتيجية واختيار المؤشرات المناسبة قد حصلت على اقل متوسط مرجح (2.97) هذا يدل على ان افراد العينة يوافقون بنسبة (59.4%) على اشراك الادارة العليا العاملين في تحديد الاهداف الاستراتيجية واختيار المؤشرات المناسبة. الجدول رقم (13) يبين ان لدى الإدارة العليا بالمصارف الليبية الرغبة وتدعم تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بمتوسط عام 3.19 .

4.3 التحليل الوصفي لمدى توفر متطلب ملائمة بيئة العمل المصرفي لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن

جدول رقم (14) بيئة العمل المصرفي كمتطلب إداري يساعد في تطبيق بطاقة الاداء المتوازن

المتوسط	بيئة العمل بالمصارف
1	يسعى المصرف إلي تلبية رغبات أصحاب المصالح من خارج المصرف.
2	يتم تحديد الواقع والمتغيرات التي قد تواجهه المصرف.
3	يعمل المصرف على تطوير الخدمات المقدمة للعملاء.
4	توجد قوانين بالمصارف تحث على تطبيق نظام الاداء المتوازن.
5	القرارات الصادرة من الادارات العليا بالمصرف تنص على تطبيق نظام حديث لتقييم الاداء.
6	طبيعة النشاط المصرفي تجعل من الضروري تبني مثل نظام الاداء المتوازن.
المتوسط العام	
3.48	

نلاحظ من الجدول رقم (14) ان الفقرة رقم (6) والتي تنص على ان طبيعة النشاط المصرفي تجعل من الضروري تبني مثل نظام الاداء المتوازن قد حصلت على اعلى متوسط حسابي (3.67) اي ما نسبته (73.4%) من المجيبين موافقين على ان تتوفر بيئة عمل تساعد في تطبيق بطاقة الاداء المتوازن. بينما الفقرة رقم (1) والتي تنص على ان المصرف يسعى الي تلبية رغبات اصحاب المصالح من خارج المصرف قد حصلت على اقل وسط حسابي (3.31) هذا يدل على ان افراد العينة يوافقون بنسبة (66.2%) على ان المصرف يسعى الي تلبية رغبات اصحاب المصالح من خارج المصرف. يتضح

من الجدول (14) بأن المشاركين في الدراسة يعتقدون ان بيئة العمل المصرف تدعم تطبيق بطاقة الأداء المصرفي ووافقون على ان بيئة العمل المصرفي ستدعم تطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

4.4 التحليل الوصفي لمدى توفر متطلب الحاجة الى مزايا تطبيق البطاقة

يبين الجدول (15) أن ميزة وضع الاهداف في طار عام و كذلك ميزة ترجمة الاستراتيجيات الى مجموعة من المقاييس فقط هما المزايا التي تحت المصارف على استخدام بطاقة الأداء المتوازن وبشكل عام بلغ المتوسط العام 3.170 فان مزايا استخدام بطاقة الأداء المتوازن من ضمن المتطلبات التي تساعد على تبين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن

جدول رقم(15) الحاجة لمزايا تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كمتطلب إداري يساعد في تطبيقها

المتوسط	الحاجة الى مزايا تطبيق بطاقة الأداء المتوازن
3.314	1 تحتاج الإدارة الى إطار شامل لترجمة الأهداف الاستراتيجية .
3.046	2 تسعى الإدارة الي أشباع العديد من الاحتياجات الإدارية
3.025	3 تسعى الإدارة لتحقيق عدة توازنات بين الاهداف ومقاييس الأداء
3.497	4 تعمل الإدارة علي تترجم الاستراتيجيات الى مجموعة من مقاييس الأداء
3.066	5 تحتاج إدارة المصرف الى تقديم صورة واضحة عن العمليات
3.073	6 تسعى إدارة المصرف للوفاء أكثر بمتطلبات المساهمين والعملاء والموظفين
3.17	المتوسط العام

اختبار فروضات الدراسة :

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة ويستخدم هذا الاختبار لتحليل فقرات الأستبيان للتحقق من مطابقة المتوسط المرجح لعينة مختارة من مجتمع احصائي مع وسط ذلك المجتمع ، وعادة يتم تحديد مستوى المعنوية(0.05) ولمعرفة مدى توفر المتطلبات الفنية والإدارية لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن واختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على وسط فرضي وهو(3).

الفرضية الرئيسية : لا تتوفر لدى المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي المتطلبات الأساسية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

ولاختبار هذه الفرضية الرئيسية تم اشتقاق فرضيتين فرعيتين هما:

- لا تتوفر لدى المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي المتطلبات الفنية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن.
- لا تتوفر لدى المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي المتطلبات الإدارية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

❶ اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا تتوفر لدى المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي المتطلبات الفنية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

تم اختبار هذه الفرضية بأشفاق أربعة فرضيات جزئية للأبعاد الأربعة للبطاقة الاداء المتوازن والتي تجسدت في مدى توفر الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن بالمصارف واللازمة لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن ،وقد استخدم اختبار (t) لعينة واحدة لاختبار كل فرضية من الفرضيات الجزئية. ولاختبار الفرضية الفرعية الاولى تم اشتقاق أربعة فرضيات جزئية بواقع فرضية لكل متطلب من المتطلبات الأساسية بحث صيغت الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الجزئية الأولى: لا تتوفر لدى المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي متطلب البعد المالي لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات الخمسة التي تقيس مدى توفر البعد المالي لدى المصارف المشار إليها في الجدول (8) والتي تحاول التعرف على مدى توفر متطلب البعد المالي لدى المصارف في منطقة بنغازي لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن ، وقد تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة .

جدول رقم(16) اختبار (t) لعينة واحدة **لمدى توفر** لبعد المالي كمتطلب لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن

المتطلب	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى المعنوية
بعد المالي	3.66	.735	73.2	10.076	0.000

وبصفة عامة بلغ المتوسط المرجح لجميع فقرات في الجدول (16) مجتمعة (3.66) وهذا يعني انه يتوفر لدى المصارف في منطقة بنغازي متطلب البعد المالي لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن ومن الجدول (16) يتبين أن المتوسط المرجح اكبر من المتوسط الفرضي(3) ومستوى معنوية (0.000) وهو اقل من (0.05) مما يدل على توفر متطلب البعد المالي اللازمة تطبيق بطاقة الاداء المتوازن ، وعليه نستطيع رفض الفرضية الجزئية الاول والقول ان المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي بتوفر لديها متطلب البعد المالي اللازمة للتطبيق بطاقة الاداء المتوازن.73.3

الفرضية الجزئية الثانية : لا تتوفر لدى المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي متطلب البعد العملاء لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

لاختبار هذه الفرضية فمن خلال التحليل الوصفي لست فقرات الخاصة بعد العملاء والتي تحاول التعرف على مدى توفر متطلبات تطبيق بعد العملاء لدى المصارف في منطقة بنغازي في الجدول (9) لاحظنا منه ان المتوسط العام المرجح لمتطلب بعد العملاء 3.615 ، وكذلك تم استخدام اختبار لعينة واحدة T لاختبار الفرضية.

جدول رقم(17) اختبار (t) لعينة واحدة لمدى توفر لبعد العملاء كمتطلب لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن

المتطلب	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى المعنوية
بعد العملاء	3.61	.838	72.2	8.123	0.000

ومن الجدول رقم (17) وبصفة عامة بلغ المتوسط المرجح لجميع فقرات المجال الثاني مجتمعة (3.61) وهذا يعني انه يتوفر لدى المصارف في منطقة بنغازي متطلبات تطبيق بعد العملاء لبطاقة الاداء المتوازن بنسبة(72.2%) وبما أن الوسط المرجح اكبر من الوسط الفرضي(3) ومستوى معنوية (0.000) اقل من (0.05) مما يدل على توفر متطلبات بعد العملاء اللازم لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن ، وبذلك تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهى تتوفر لدى المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي متطلب البعد العملاء اللازمة للتطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

الفرضية الجزئية الثالثة: لا تتوفر لدى المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي متطلب البعد العمليات الداخلية للتطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقراتها الخمسة والتي تحاول التعرف على مدى توفر متطلبات تطبيق بعد العمليات الداخلية لدى المصارف في منطقة بنغازي بالجدول (10) ، وكذلك باستخدام اختبار T لعينة واحدة.

جدول رقم(18) اختبار (t) لعينة واحدة لمدى توفر بعد العمليات الداخلية كمتطلب لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن

المتطلب	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى المعنوية
بعد العمليات الداخلية	3.53	.803	70.6	7.439	0.000

من الجدول (18) تبين ان المتوسط العام للقياس هذا المتطلب بلغ (3.53) وهذا يعني انه يتوفر لدى المصارف في منطقة بنغازي متطلب بعد العمليات الداخلية للزم لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن بنسبة(70.6%) ، وبما أن المتوسط المرجح اكبر من الوسط الفرضي(3) ومستوى معنوية (0.000) اقل من (0.05) مما يدل على توفر متطلبات تطبيق بعد العمليات الداخلية لبطاقة الاداء المتوازن ، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة انه تتوفر لدى المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي متطلب البعد العمليات الداخلية اللازم للتطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

الفرضية الجزئية الرابعة : لا تتوفر لدى المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي متطلبات البعد التعلم والنمو اللازم للتطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات التي تحاول التعرف على مدى توفر متطلبات تطبيق بعد التعليم والنمو لدى المصارف في منطقة بنغازي بالجدول (11)، ثم استخدام اختبار T لعينة واحدة.

جدول رقم (19) اختبار (t) لعينة واحدة لمدى توفر بعد التعلم والنمو كمتطلب لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن

المتطلب	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى المعنوية
بعد التعليم والنمو	3.26	1.05	65.2	2.721	0.000

وبصفة عامة بلغ المتوسط العام المرجح 3.26 وهذا يعني انه يتوفر لدى المصارف في منطقة بنغازي متطلبات بعد التعليم والنمو اللازم للتطبيق بطاقة الاداء المتوازن بنسبة (65.2%) وبما أن المتوسط المرجح اكبر من الوسط الفرضي (3) ومستوى معنوية (0.000) اقل من (0.05) مما يدل على توفر متطلبات بعد التعليم والنمو لبطاقة الاداء المتوازن ، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه تتوفر لدى المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي متطلبات البعد التعلم والنمو اللازم للتطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

تم اختبار هذه الفرضية الفرعية الأولى من خلال مجالاتها مجتمعة باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة ، وبناء عليه تبين ان المصارف في منطقة بنغازي تتوفر لديها المتطلبات الفنية اللازمة لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن ، ولكن بنسب متقاربة الى حد ما ، حيث كان أولاً متطلب توفر البعد المالي اللازمة لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن بالمصارف بمتوسط مرجح 3.66 ، ثم متطلب توفر بعد العملاء اللازمة لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن ثانيا بمتوسط مرجح 3.61 ، فيما ورد متطلب توفر بعد العمليات الداخلية اللازمة لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن بمتوسط مرجح 3.53 واخير كان متطلب توفر بعد النمو اللازمة لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن بمتوسط 3.26 وبصفة عامة بلغ المتوسط المرجح لجميع المجالات 3.515 ومستوى المعنوية 0.000 وهو اقل من 0.05 مما يدل على ان المصارف الليبية العامل في مدينة بنغازي تتوفر لديها المتطلبات الفنية اللازمة لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن ، وبناء عليه تم رفض الفرضية .

② اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا تتوفر لدى المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي المتطلبات الإدارية لتطبيق

بطاقة الاداء المتوازن:

ولاختبار الفرضية الثانية تم اشتقاق الفرضيات الجزئية التالية :

الفرضية الجزئية الأولى: لا يتوفر لدى المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي المتطلب الخاص بتوفر المعرفة لدى

العنصر البشري بتطبيق بطاقة الأداء المتوازن

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقراتها من الجدول (12) والتي تحاول التعرف على مدى توفر العنصر البشري المؤهل لدى المصارف في منطقة بنغازي لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن واستخدام اختبار (t) لعينة واحدة كما في الجدول (22). وبصفة عامة فقد المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجتمعة (3.37) وهذا يعني انه يتوفر لدى المصارف في منطقة بنغازي العنصر البشري المؤهل لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن بنسبة (67.4%) ، وكذلك أن المتوسط المرجح اكبر من الوسط الفرضي (3) ومستوى معنوية (0.000) اقل من (0.05) مما يدل على توفر العنصر البشري المؤهل لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن بالتالي يتم رفض الفرضية و القول ان المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي يتوفر لديها العنصر البشري المؤهل لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن .

جدول رقم(20) اختبار (t) لعينة واحدة لمدى توفر معرفة والإدراك العنصر البشري كمتطلب لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن

المتطلب	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى المعنوية
العنصر البشري المؤهل	3.37	.799	67.4	5.188	0.000

الفرضية الجزئية الثانية : لا يتوفر لدى الإدارة العليا بالمصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي الرغبة في تطبيق بطاقة

الأداء المتوازن

وبصفة عامة بلغ المتوسط المرجح لجميع فقرات المجال السادس مجتمعة (3.19) وهذا يعني انه يتوفر لدى المصارف في منطقة بنغازي رغبة الادارة العليا لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن بنسبة (63.8%) وبما أن المتوسط المرجح اكبر من الوسط الفرضي (3) ومستوى معنوية (0.000) اقل من (0.05) مما يدل على توفر رغبة الادارة العليا لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن ، يتم رفض الفرضية واعتبار أن ان الإدارة العليا للمصارف الليبية العاملة بمنطقة بنغازي تتوفر لديها الرغبة في تطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

تم اختبار هذه الفرضية من الجدول (13) والتي تحاول التعرف على مدى رغبة الادارة العليا لدى المصارف لتطبيق بطاقة

الاداء المتوازن ، وأستخدم اختبار (t) لعينة واحدة كما في الجدول (21)

جدول رقم (21) اختبار (t) لعينة واحدة لمدى توفر رغبة للإدارة العليا كمتطلب لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن

المتطلب	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى المعنوية
رغبة الادارة العليا	3.19	.847	%63.8	2.516	0.000

الفرضية الجزئية الثالثة : بيئة العمل المصرفي للمصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي لا تساعد على تطبيق بطاقة الأداء المتوازن

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقراتها الوارد في الجدول (14) والتي تحاول التعرف على أن بيئة عمل المصرف ستساعد على تطبيق بطاقة الاداء المتوازن بالمصارف الليبية وكما تم استخدام اختبار (t) لعينة واحد والجدول (22) يبين النتيجة

جدول رقم (22) اختبار (t) لعينة واحدة لمدى توفر ملائمة بيئة العمل كمتطلب لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن

المتطلب	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى المعنوية
بيئة العمل بالمصارف	3.48	.740	69.6	7.309	0.000

وبصفة عامة بلغ المتوسط المرجح لجميع فقرات المجال السابع مجتمعة (3.48) وهذا يعني انه بيئة العمل المصرفي للمصارف الليبية تساعد في تطبيق بطاقة الاداء المتوازن بنسبة (69.6%) وبما أن المتوسط المرجح اكبر من الوسط الفرضي (3) ومستوى معنوية (0.000) اقل من (0.05) مما يدل على توفر بيئة عمل تساعد في تطبيق بطاقة الاداء المتوازن يتم رفض الفرضية.

الفرضية الجزئية الرابعة : المزايا التي توفرها تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لا تشجع المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي على تطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

جدول رقم (23) اختبار (t) لعينة واحدة لمدى توفر الحاجة لمزايا البطاقة كمتطلب لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن

المتطلب	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (t)	مستوى المعنوية
الحاجة لمزايا بطاقة الأداء	3.170	0.339	53.6	4.673	0.063

وبصفة عامة بلغ المتوسط المرجح لجميع فقرات المجال السابع مجتمعة (3.170) وهذا يعني انه المزايا التي توفرها تطبيق بطاقة الأداء المتوازن من متطلبات تطبيق بطاقة الاداء المتوازن بالمصارف الليبية بنسبة (53.6%) وبما أن المتوسط المرجح أكبر من الوسط الفرضي (3) ومستوى معنوية (0.000) اكبر من (0.05) مما يدل على أن المزايا التي يوفرها تطبيق بطاقة الأداء المتوازن متطلب يساعد في تطبيق بطاقة الاداء المتوازن لذا تم رفض الفرضية.

تم اختبار هذه الفرضية الفرعية الثانية من خلال مجالاتها مجتمعة باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة ، وبناء عليه تبين ان المصارف في منطقة بنغازي تتوفر لديها المتطلبات الإدارية لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن ، ولكن بنسب متفاوتة ، حيث كان أولاً متطلب بيئة طبيعة العمل المصرفي بالمصارف بمتوسط مرجح 3.48 ، ثم متطلب توفر المعرفة والإدراك لدى العنصر البشري المؤهل لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن ثانيا بمتوسط مرجح 3.37 ، فيما ورد متطلب رغبة الادارة العليا بمتوسط مرجح 3.19 واخير كان متطلب مزايا تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بمتوسط 3.17 وبصفة عامة بلغ المتوسط المرجح لجميع المجالات 3.303 ومستوى المعنوية 0.000 وهو اقل من 0.05 مما يدل على ان المصارف الليبية العامل في مدينة بنغازي تتوفر لديها المتطلبات الإدارية اللازمة لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن ، وبناء عليه تم رفض الفرضية .

ومما سبق فقد تم رفض القرضيات الفرعيات للفرضية الرئيسية وأستنتاج ان المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي تتوفر لديها المتطلبات الفنية اللازمة لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن حيث بلغ المتوسط المرجح لجميع المجالات 3.515، وكذلك أن المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي تتوفر لديها المتطلبات الإدارية اللازمة لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن بمتوسط المرجح لجميع المجالات 3.303 ، وبصفة عامة بلغ المتوسط المرجح لجميع فقرات الأسئلة الخاصة بتوفر المتطلبات الأساسية اللازمة لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن مجتمعة 3.409 و بنسبة (57.3%) وبما أن المتوسط المرجح أكبر من الوسط الفرضي (3) ومستوى معنوية (0.000) اكبر من (0.05) بالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسة والقول ان المصارف الليبية العاملة في مدينة بنغازي تتوفر لديها المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1- النتائج الثانوية

(1) إن استخدام بطاقة الاداء المتوازن يوفر إطار إداري حديث يساعد الإدارة على ترجمة رؤيتها واستراتيجيتها إلى أهداف طويلة المدى وقصيرة المدى ومن ثم قياس أداء المؤسسة لجوانبها المالية وغير المالية، وتزويد الإدارة العليا بالمعلومات والنتائج التي تعكس الأداء العام ، وتوضيح نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها من أجل التحسين والتطوير ، لتعطي نظرة شاملة ومتكاملة عن أداء الشركة.



(2) ان الأهداف والمزايا التي تحققها المصارف الليبية من تطبيق بطاقة الأداء المتوازن تجعل من المفيد للمصارف الليبية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن للاستفادة من مزايا تطبيق البطاقة في تقييم الأداء بها .

(3) أن المصارف الليبية تتوفر لديها عناصر مؤهلة ومتخصصة وذوى خبرة يمكن الاعتماد عليها في مجال تطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

2- النتائج الرئيسية:

بناء على الدراسة الميدانية التي أجرتها الدراسة واختبار فرضيات الدراسة عن مدى توفر مقومات تطبيق بطاقة الاداء المتوازن في المصارف الليبية التجارية والمتخصصة العاملة في مدينة بنغازي ،فقد استخلصت الدراسة النتائج التالية:

(1) تتوفر لدى المصارف الليبية المتطلبات الاساسية اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن وينسب متفاوتة بين المتطلبات الفنية و المتطلبات الادارية.

(2) تتوفر لدى المصارف الليبية متطلب البعد المالي اللازمة تطبيق بطاقة الاداء المتوازن بنسبة (73.3) وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة كل من العريني وإدغيش (2016) ، شريعة وآخرون (2019) العرب (2015) ،حلس وعبيد (2016) العنزي (2018). في هذا السياق لا حظت الدراسة ان مدى توفر المتطلبات الفنية يختلف بين المصارف التجارية عنه في المصارف المتخصصة حيث يتضح ذلك اكثر في المصارف التجارية وهذا النتيجة لم تجد مثيل لها في الدراسات السابقة بالتالي تعتبر تميز خاص بهذه الدراسة.

(3) تتوفر لدى المصارف الليبية متطلب بعد العملاء اللازم لتطبيق لبطاقة الاداء المتوازن بنسبة (72.2%) وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة شريعة وآخرون (2019) ي هذا الجانب لا حظت الدراسة ان مدى توفر هذا المطلب يختلف بين المصارف التجارية والمصارف المتخصصة حيث كان بنسبة اكبر في المصارف التجارية.

(4) تتوفر متطلبات بعد العمليات الداخلية اللازم لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن بنسبة (70.6) ، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة حلس وعبيد (2016) ، شريعة وآخرون (2019) وفي هذا الجانب لا حظت الدراسة ان توفر هذا المطلب يختلف بين المصارف التجارية والمصارف المتخصصة حيث كان بنسبة اكبر في المصارف التجارية.

(5) تتوفر لدى المصارف الليبية متطلب بعد التعليم والنمو اللازم للتطبيق بطاقة الاداء المتوازن بنسبة (65.2%) وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة العرب (2015) ،حلس وعبيد (2016) وفي هذا الجانب لا حظت الدراسة ان توفر هذا المطلب يختلف بين المصارف التجارية والمصارف المتخصصة حيث كان بنسبة اكبر في المصارف التجارية.

6) تتوفر لدى المصارف الليبية المتطلبات الإدارية لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن والمتمثلة في معرفة وأدراك العنصر البشري بالمصارف بطاقة الأداء المتوازن بنسبة (67.4%)، وهذه النتيجة متمشية مع ما اكده البدالي (2005) وأبو خطوة (2005) والداعور (2013) على ضرورة إدراك الكادر الوظيفي للمؤسسة لبطاقة الأداء المتوازن كأساس لنجاح التطبيق.

7) لا يتوفر لدى المصارف الليبية عامل الحاجة للمزايا والأهداف التي يحققها تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لم ينوفر هذا المتطلب حيث افاد المشاركون ان المزايا التي يحققها تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لا تعتبر حافزا للتطبيق بالنسبة للمصارف الليبية وهذا النتيجة مخالفة لما ذكره الداعور (2013) الذي اكد على اهميته المزايا اطبق بطاقة الاداء المتوازن كدافع للتطبيقها.

8) توصلت الدراسة الى ان متطلب رغبة الادارة العليا كعامل مهم يساعد علي تطبيق بطاقة الاداء المتوازن وهذه النتيجة متناغم مع ما اعتقده زيدية (2007) ، العابدي والبغادي (2016) ، درغام و فضة (2009) والداعور (2013) أنه لكي يتم تطبيق بطاقة الاداء المتوازن من الضروري أن تكون لدى الإدارة العليا رغبة في تطبيقها والمتمثلة في المساهمة في وضع استراتيجية واضحة تتناسب مع أهداف المؤسسة وكذلك تشجيع العاملين بالمشاركة في وضع الأهداف الاستراتيجية لما لها من قوة في التأثير على العاملين وتوفير الإدارة العليا الدعم المالي اللازمة لتكلفة تطبيق بطاقة الاداء المتوازن.

9) اما فيما يتعلق بيئة وطبيعة العمل المصرفي كعامل يحث علي تطبيق بطاقة الاداء المتوازن فقد وجدت الدراسة أن بيئة العمل المصرفي للمصارف الليبية تساعد في تطبيق بطاقة الاداء المتوازن بنسبة(69.6%) ، وهذا يتناسب مع ما أستخلصه حماد (2005) وأبراهيم (2005) علي أنه من القواعد الهامة للتطبيق بطاقة الاداء المتوازن هي أن يتناسب تطبيقها مع طبيعة القسم أو المستوى الإداري داخل المؤسسة.

التوصيات:

1. على المصارف الليبية أن تعمل على تطبيق بطاقة الاداء المتوازن والتي تعتبر كأحد الاتجاهات الحديثة للمحاسبة الإدارية في قياس وتقييم الأداء لكي تواكب التطورات الحديثة في بيئة الأعمال المعاصرة.
2. ضرورة الاهتمام بتنمية المهارات الخاصة بالعاملين في المصارف الليبية لتطوير ادائهم من خلال التدريب المستمر على التقنيات الحديثة في مجال المحاسبة الإدارية.



3. على المصارف إن تستقطب الكوادر والخبرات الفنية والمؤهلة القادرة على تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بشكل جيد وفعال.

الدراسات المستقبلية:

- أجراء دراسة مقارنة بين المصارف التجارية والمصارف المتخصصة لإمكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن.
- دراسة المعوقات والصعوبات لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن بالمصارف الليبية.

قائمة المراجع

- الثويني ، يوسف بن محمد (2014) "متطلبات قياس الأداء المتوازن في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بمنطقة حائل ومعيقاته"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (3)، العدد (10) ص ص 42 .
- ابو شرخ ، جمال حسن (2012) "مدى إمكانية تقييم أداء الجامعة الإسلامية بغزة باستخدام بطاقة قياس الاداء المتوازن"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، قسم المحاسبة والتمويل.
- أحمد ، نعيمة علي محمد (2018) دور استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المصارف الإسلامية بالملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- احمد ، زاهي عبد(2016) "إمكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لتحقيق الميزة التنافسية في المصارف الأهلية العراقية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (18)، العدد (1) ص ص 456-485 .
- إدريس، وائل صبحي و الغالبي ، طاهر محسن (2009) أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن ، دار وائل للنشر، الأردن.
- اونيس ، سناء اونيس (2015) "مساهمة بطاقة الاداء المتوازن في تحسين اداء المؤسسة"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر، قسم علوم التسيير.
- باعزيز ، سالم باعزيز (2014) "مدى تطبيق بطاقة الاداء المتوازن في المؤسسة الجزائرية دراسة حالة المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه"، رسالة غير ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، قسم علوم التسيير.
- بلاسكة ، صالح بلاسكة (2011) "قابلية تطبيق بطاقة الاداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، قسم الادارة الاستراتيجية.
- بن خالدي ، بن خالدي نوال (2015) "بطاقة الاداء المتوازن كمدخل لتقييم اداء البنوك الجزائرية في ظل اخذها بنموذج الصيرفة الشاملة"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، العدد (1) ص ص 44-79.
- جريرة ، طلال سليمان (2014) "مدى تقييم الاداء باستخدام ابعاد بطاقة الاداء المتوازن في شركات الصناعات الغذائية المساهمة العامة في الاردن"، مجلة (41)، العدد (2) ص ص 32-62
- جلس ، سالم عبد الله وعبيد ، وليد سلمان (2016) مدى إمكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم أداء شركة توزيع كهرباء محافظات غزة : دراسة ميدانية ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية ، المجلد (7) ص ص 95-112.
- خالد ، جباس خالد (2014) "فعالية نظام تقييم اداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية"، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، قسم اقتصاد وتسيير بترولي.

- الخصاونه ، يحي (2013) أثر بطاقة الأداء المتوازن في تحسين مصفوفة الأداء المصرفي دراسة التطبيقية علي المصارف الإسلامية الأردنية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ، العدد (14) ص ص 21-44
- الداعور ، جبر أبراهيم (2013) ، أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في الحد من إدارة الأرباح ، دراسة ميدانية ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 21، العدد (2)، ص ص 101-161
- دودين ، أحمد (2010) بطاقة الأداء المتوازن ومعوقات استخدامها في منظمات الأعمال ، دار جليس الزمان ، عمان.
- دودين ، أحمد يوسف (2009) "معوقات استخدام بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، المجلد (9) ، العدد (2) ص ص 71-89.
- زغلول (2010) "استخدام مقياس الاداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الاداء الاستراتيجي والتشغيلي للأصول الفكرية".
- زبيدي ،منى زبيدي (2007) "أثر مصادر قوة الإدارة العليا في تحديد الأهداف الاستراتيجية"،رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الإسلامية-غزة ،قسم إدارة الأعمال.
- السعدون ،هدى مؤيد السعدون (2017) "استخدام بطاقة الاداء المتوازن في تقويم الاداء الاستراتيجي في جامعة القادسية"،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة القادسية ،قسم المحاسبة.
- الشريدة ،تمارى جمال (2014) "مدى تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية"،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة اليرموك ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- شريعة ، بوبكر فرج ، طه ايمان على هاشم ، جبريل وائل محمد ، (2019) ، مدى امكانية تطبيق بطاقة الاداء المتوازن بالمصارف التجارية الليبية ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، المجلد (1) ، العدد (54) ص ص 41-90
- الشطي ،علي سليمان الشطي(2007) "اثر تطبيق مقاييس نموذج القياس المتوازن للأداء في تحقيق الاداء المالي الاستراتيجي لدى مؤسسات القطاع المصرفي في الاردن" ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،قسم الادارة المالية.
- الشلماني ،سراج عيسى (2013) "مدى توفر متطلبات تطبيق مدخل بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم أداء الشركات الخدمية الليبية"،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بنغازي.
- صباح ،ناريمان صباح (2008) "واقع استخدام اساليب المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية في قطاع غزة" ،رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الإسلامية-غزة ، قسم المحاسبة والتمويل.
- الصرن والغريز ، رعد الصرن وعبير الغريز(2016) "اثر بطاقة الاداء المتوازن كأداة للرقابة الاستراتيجية في تحسين الأداء دراسة حالة على الهيئة العامة لمشفى جراحة الكلية في دمشق" ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمي ،مجلد (38) ،العدد (6) ص ص 123-143.
- الصغير ، ريغة احمد الصغير(2013) "تقييم اداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الاداء المتوازن" ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة قسنطينة ،قسم علوم التسيير.
- الطرلي ، محمد مفتاح وميلاد رجب أشميلة (2014) "مدى استخدام الأبعاد المختلفة لبطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء" ،مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ،العدد (4) ، ص ص 342-361
- عبد المجيد الطيب شعبان(2013) "تقييم الأداء من منظور استراتيجي"، المجلة الجامعة ،العدد الخامس عشر ،المجلد الأول ، ص ص 95-112

- العرب ، هاني عبدالحافظ (2015) ، تطبيق بطاقة الأداء المتوازن علي شركات الوساطة المالية الأردنية ، مجلة الباحث ، العدد (15) ، ص ص 59-68
- العريني، بهاء أحمد ، إدغيش، أحمد أبراهيم ، (2016) مدى إمكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء شبكة الأقصى الإعلامية في قطاع غزة ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد (24)، العدد (3) ، ص ص 87-103
- العنزي ، حسين بن علي ، (2018) ، مدى توافر متطلبات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن ومساهمتها في تطوير الأداء المؤسسي من وجهة نظر العاملين في برنامج مستشفى قوى الأمن بالرياض ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإدارية، قسم الإدارة العامة.
- العين ،علاء محمد (2015)" استخدام القياس المتوازن للأداء لتقييم خدمات القطاع المصرفي السعودي في ظل حوكمة الأداء الاستراتيجي بالتطبيق على المصارف التجارية السعودية" ،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد (12) ، العدد (1) ، ص ص 64-87
- كرار ومحمد ،كرار محمد ومحمد محمود(2016) "التكامل بين بطاقة الاداء المتوازن والتكاليف على اساس النشاط واثره في تقويم اداء المصارف التجارية" ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان.
- كواشي ،مراد كواشي(2010) "بطاقة الاداء المتوازن واهميتها في تقويم اداء المؤسسة" ،مجلة العلوم الانسانية ،العدد (34) ص ص 65-91.
- المحروق ،عبد المنعم المحروق(2017)"استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم اداء المصارف التجارية في ليبيا دراسة تطبيقية علي مصرف الجمهورية فروع مدينة الغربية" ،المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد والأعمال ،2017/6/18،
- محمد ،كرار محمد حسن ومحمود ،محمد عبد الحميد (2016) "التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن والتكاليف على أساس النشاط وأثره في تقويم أداء المصارف التجارية " ،مجلة العلوم الاقتصادية ،المجلد (17) ، العدد (2) ص ص 76-89
- محمد ،عمر السر ومحمد لقمان معروف (2018) "اثر استخدام بطاقة الاداء المتوازن في تقويم الاداء المالي بالمؤسسات غير الربحية" ،
- المدهون ،منى إبراهيم (2013) "التخطيط الاستراتيجي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن" ،رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الإسلامية ،غزة ،معهد التنمية المجتمعية.
- مزنة ، محمد(2016) "دور استخدام بطاقة الاداء المتوازن في تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية في بنك المال المتحد" ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان.
- الملكاوي ، أبراهيم الخلوف (2008) إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاسكندرية.
- نديم ، مريم (2013) ، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن (دراسة أختبارية في شركة طيران الملكية الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال ، قسم التمويل والمحاسبة.
- الهنيني، إيمان أحمد وزيادات محمد (2014) استخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن في تقييم أداء الجامعات :دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الرسمية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 14 ، ص ص 1-14
- وطاري ، حكيمة وطلحي، سماح (2016) دور استخدام نموذج بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء البنوك التجارية ، دراسة إستطلاعية لعينة من موظفي بنك الخليج الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم البواقي.



- يحيوي، نعيمة وخديجة ، لدرع (2011) "بطاقة الاداء المتوازن اداة فعالة للتقييم الشامل لأداء المنظمات" ، مجمع مدخلات الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة.
- يوسف، محمود (2005) البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة.
- Khaled, Sakhr Bani, Ahmad, Audeh Bani; (2019) , The Role of the Balanced Scorecard on Performance: Case Study of the Housing Bank for Trade and Finance , International Journal of Economics and Finance Vol. 11, No. 2; 2019
- Al-Adwan, Romil S. (2018) , The Use of the Balanced Scorecard Performance Measurement System in Manufacturing Companies , International Journal of Applied Engineering Research, V(13) , N (6) pp. 4256-4262
- Jakobsen, M .(2008) “balanced scorecard development in Lithuanian: case study of the Lithuanian consulting engineering company, Msc in France and international business. Master tgesis, Aarhus school of business, university of Aarhus, Lithuanian.



التقييم الجغرافي للإنترنت في مدينة بنغازي (دراسة في جغرافية الاتصالات)

د.سعاد حمد بوسنينة

أ.مساعد قسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة بنغازي

مقدمة:

باتت التقنية Technologie عصب الحياة لا يمكن الاستغناء عنها بل أن تطويرها أصبح هدفها يرمى إليه الإنسان ولعل أبرزها تكنولوجيا المعلومات، "شبكة الإنترنت" التي أصبحت جزءا هاما في حياة كل فرد منا الألفية الثالثة وأزداد استخدامها حتى، أصبحت محور الأنشطة والأعمال والاتصالات، وترجع الأهمية الكبيرة لهذه التقنية إلى أنها تمثل أساس العلاقات التجارية والاجتماعية ويعني ذلك أنها أصبحت مكونا رئيسا في حياة الإنسان اليومية.

والإنترنت أو الشبكة الدولية عبارة عن مجموعة من الشبكات المتصلة ببعضها عبر العالم، ويمكن توظيفها أساسا في تقديم الخدمة المعلوماتية أو في تسهيل الاتصالات بين الأفراد بعضهم البعض وبين الجماعات، وهذه الإمكانيات وغيرها تتم في أسرع وقت وربما بأقل تكلفة ومجهود. (محمد نصر فريد، يونيو 2004، ص121)

وقد لفتت الاتصالات انتباه الجغرافيين، فظهرت جغرافية الاتصالات
Geography Communication

تتكون *كلمة الانترنت من شقين هما (INTER) وتعني بين و (NET) وتعني شبكة والاسم دلالة على بيئة الانترنت باعتبارها شبكة مابين الشبكات .

في الفكر الجغرافي في العقدين الآخرين من القرن العشرين ، حيث طوت حاجزي الزمان والمكان ، وجعلت العالم قرية الكترونية واحدة (سعيد احمد عبده ، 2008، ص5) ، وقد شهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين أربع ثورات كبرى هي :الثورة العلمية،التقنية والمعلومات والاتصالات وكان لهذه الثورات الأربع تأثير بالغ في الجغرافية ، دفعت البعض إلى الاعتقاد بأن هذه الثورات ، خاصة الاتصالات قد حررت الإنسان من سيطرة المكان وهيمنة، أي من سيطرة الجغرافية وهيمنتها (محمد محمود إبراهيم الديب، 2005، ص 125) .

منطقة الدراسة:-

اتخذت الدراسة مدينة بنغازي نموذجا لتقييم الجغرافي للانترنت ، فهي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا على الساحل الجنوبي لحوض البحر المتوسط (شكل رقم 1) . هذا الموقع جعل المدينة تتمتع بمناخ يمتاز بأنه حار جاف صيفا ، دافئ ممطر شتاء. الشكل (1)

شكل (1) موقع منطقة الدراسة



المصدر: عمل الباحث استناداً الى القوقل ارث ونظم المعلومات الجغرافية

وهي تأتي أكبر المدن الليبية بعد مدينة طرابلس ، بلغ عدد سكانها حسب التعداد العام للسكان للعام 2005 ، (574951) نسمة.

كما ساعد وقوعها في سهل بنغازي على سهولة الحركة والاتصال ، الأمر الذي أسهم بشكل فعال في نموها العمراني وتطورها الاقتصادي والسكاني، وجعلها تمثل أكبر مركز إداري وتجاري.

أسباب اختيار الموضوع .

حادثة موضوع دراسة الانترنت ، علي مستوي المسرح الجغرافي العربي عامة والليبي خاصة.

أفتقار المكتبة الجغرافية الليبية إلي دراسات عن الانترنت جعل الباحثة تتجه لمثل هذه الدراسة لمعرفة أسباب هذا الإقبال .

أهداف البحث:-

يهدف البحث إلي التعرف علي تاريخ الانترنت في العالم ودخوله إلي ليبيا ثم مدينة بنغازي إلي جانب إبراز العوامل المؤثرة في انتشارا لانترنت علي مستوي مدينة بنغازي وتطور عدد المشتركين، ومدي كفاءة الخدمة ومستويات الرضا، وتوضيح استخدامات أهمية الانترنت ، واستعراض أهم المشكلات الخاصة بالشبكة والمستخدمين وأثرها في تحديد مستقبل استخدام الانترنت.

المناهج والأساليب:-

يعد المنهج الموضوعي من المناهج الرئيسية الذي اعتمدت عليه الدراسة ، لتقييم الانترنت ودراسة كافة العناصر المرتبطة به في مضمون جغرافية الاتصالات ، وتطبيق منهج التوزيع المكاني لإبراز الاختلافات المكانية ، علي مستوي بلديات مدينة بنغازي ، والاستعانة ببعض الأساليب الكمية والخرائط ، والأشكال البيانية لتفسير الظاهرات موضوع البحث ، كما اعتمدت الدراسة علي العمل الميداني لنقص البيانات عن معظم عناصر الدراسة ، و ثم تصميم استمارة استبيان (ملحق 1)، و ثم توزيع 550

نموذجاً بنسب غير متساوية ، بإتباع أسلوب العينة العشوائية البسيطة ،
واستبعد منها 50 نموذجاً غير صحيحة.

الدراسات السابقة :-

ظهرت عدة دراسات تناولت الانترنت ولكن معظمها في علم الاجتماع والاقتصاد والأعلام والقانون ، ولا توجد دراسة جغرافية في هذا المجال سوى دراسة عبد السلام إسماعيل ، في هذا المجال بمدينة العريش ودراسة سعيد أحمد عبده بعنوان مظاهر جغرافية الاتصالات والمعلومات في مصر التي تناولت الانترنت وتأثيره علي المجتمع المصري.

وتركز الدراسة علي تتبع النقاط الرئيسة التالية وتحليلها :

. التطور التاريخي للانترنت

- العوامل المؤثرة في انتشار الانترنت .
 - التحليل الكمي لشبكات الانترنت.
 - خصائص مستخدمي الانترنت.
 - استخدامات الانترنت.
 - مشكلات الانترنت
 - مستقبل الانترنت.
- وفيما يلي دراسة لجميع النقاط بشي من التفصيل.

أولاً:- التطور التاريخي للانترنت :-

تعتمد شبكات المعلومات اعتماداً كاملاً علي أجهزة الحاسوب في تطبيقاتها المختلفة ، فقد لعبت دوراً كبير في ظهور تقنية المعلومات التي شملت كافة جوانب

الحياة الحديثة ،سواء كان للأفضل أم للأسوء، غير إن التطور الكبير للجهاز لم يبرز إلا في القرن العشرين عندما بدئ استخدامه لإجراء عمليات حسابية ضخمة مثل الإحصائيات السكانية ، وذل الحاسوب كرا علي الإدارات الحكومية والجامعات والشركات الضخمة حتى أوائل الثمانينات بداء الحاسوب الشخصي في الانتشار عندما تم تسويق أول حاسوب آلي بواسطة شركة (IBM) عام 1980 م وشركة (APPLE) عام 1984 (WaltHo we, A Brief History of The) (internet..1996)

عند مقارنة الشبكة (الالكترونية) بتطور الحاسوب تعد الشبكة الحديثة نسبيا، فقد بداء أولي محاولات الربط بين أجهزة الحاسوب في الظهور بمشروع حكومي تشرف عليه وزارة الدفاع الأمريكية ، وذلك من خلال الحرب الباردة والتنافس مع الاتحاد السوفيتي ، قامت الإدارة الأمريكية بإنشاء وكالة مشاريع الأبحاث المتطورة (Advanced Research projects agency.1957).

وقامت الوكالة بتطوير عدد من المشاريع من ضمنها محاولة إنشاء شبكة سرية للاتصالات يمكن استخدامها عند تعرض شبكة الاتصالات العادية لحرب نووية وقد عرف هذا المشروع بالاسم السري (أربانت .Arpanet) وتمت تجربتها لأول مرة سنة 1966م وكان الغرض من ذلك هو بناء شبكة معلومات عسكرية وحكومية لمواجهة التهديد النووي (سعيد عبده ، 2008،ص71) ،وقد أنشي هذا المشروع من أجل مساعدة الجيش الأمريكي عبر شاشات الحاسب الآلي ، وربط الجامعات ومؤسسات الأبحاث ببعضها ، حيث عقد مؤتمر في واشنطن بعنوان (العالم يريد أن يتصل)، وثم عرض شبكة "أربانت" في ذلك المؤتمر من أجل التعرف عليها وإرسال أول رسالة عبر هذه الشبكة ومنذ منتصف السبعينات 1974 م ثم ربط بين أجزاء شبكة أربانت والشبكات الأخرى بدول العالم وكان أولها النرويج ، وانجلترا

،ثم توالى الاشتراكات بعد ذلك دولة تلو الأخرى (شريف عبد الستار 2010 ص215) وبحلول عام 1986 أصبحت مؤسسة العلوم الوطنية (NSFNET) عبارة عن مراكز لأجهزة الحواسيب العملاقة المتصلة بالانترنت المتصلة بالانترنت بسرعة 56000 بت / الثانية، وتجاوز عدد المستخدمين علي الانترنت ما يقارب عن 20000 شخص بحلول 1987م (2_11_2008. WWW.//ivesciencce.com Retrieved).

وبحلول عام 1991م تم تقديم خدمة الويب العالمية للجمهور، وفي عام 1992م تم توزيع الصوت والصورة لأول مرة عبر الانترنت ، وفي عام 1993م تم توصيل 600 موقع بالإنترنت، وفي 1998م تم إنشاء محرك بحث جوجل الذي غير طريقة تفاعل المستخدمين بالإنترنت.

(KIMANN ZIMMERMANN@ GESSEEMSPAK 27-6-2017)

وظل انتشار الانترنت محدودا حتى أوائل التسعينات من القرن العشرين علي الرغم من توفر التطبيقات والمبادي الأساسية التي تجعل من استخدام الانترنت ممكنة وميسورة ، وخلال عقد التسعينات زاد عدد المستخدمين من 3.5 مليار مستخدم إلي ما يمثل 47% من إجمالي سكان العالم ، حيث تمتلكان الصين والهند العدد الأكبر من المستخدمين للانترنت وهذا علي غرار أربعة دول أخرى وهي الباكستان واندونيسيا وبنغلاديش ونيجيريا وتمثل 53% غير متصلين بالانترنت .

وخلال عقد الألفية الثانية زاد استخدام الانترنت بشكل مطرد ، فقد زادت بنسبة 100% سنويا ويشترك الآن جميع دول العالم بدون استثناء .

فالانترنت جعل من العالم قرية صغيرة واحدة فهو يشبه شبكة النقل بأنواعها حيث هدفها واحد وهو تقديم خدمة النقل والاتصال بين السكان الي آخر بشكل أمن ،مما يساعد علي انتشاره بصورة كبيرة.

ب - انتشار الإنترنت في ليبيا:-

بدأ استخدام الانترنت في ليبيا من قبل الجمهور في أواخر تسعينات القرن العشرين ، وبعدد سكان وصل في يوليو 2010 إلي 6.461.454 نسمة فقد وصل عدد مستخدمي الانترنت في 2009 (سواء المنتظمين أو غير المنتظمين إلي 353.900 نسمة) وبسبب هشاشة البنية التحتية للاتصالات وأيضا العقوبات الدولية خلال التسعينات عانت ليبيا من التأخر في تزويد خدمة الانترنت للإفراد تأسست في ليبيا شركات وطنية تتبع الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية لتقدم خدمة الهاتف المحمول داخل ليبيا وبدأت في تنفيذ مشروع الهاتف المحمول بتاريخ 9/سبتمبر 2003 لتشمل تغطية ثلاث مدن وهي طرابلس - بنغازي - سبها كمرحلة أولى ، حيث تم تدشين الشبكة بنظام جي.أس.أم (G S M) وتشغيل خدمات الرسائل وتقنية(GPRS)المتمثلة في خدمة الرسائل متعددة الوسائط وخدمة الانترنت التي ربطت الشبكة بنظام المعلومات العالمي السريع أي بعد الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ربع قرن من الزمان وكان توفير خدمة الانترنت يقتصر علي المجلس الأعلى للدولة الليبية ودخول الانترنت إلي ليبيا مثل أطلت بليبيا علي العالم الخارجي وأصبحت ضمن منظومة الشبكة العالمية وبدأ إدخال خدمة الانترنت عن طريق إتاحة الخدمة لعدد من الشركات الخاصة والتي تقوم بدورها في بيع الخدمة للمواطنين والشركات وبدأت الشركة (العامة للبريد والاتصالات) خدمة الإنترنت الطلب الهاتفي 1999 جنبا إلي جنب مع شركات أخرى خاصة مثل شركة

بيت الشمس وانضمت إليها فيما بعد شركة عالم الاتصالات الحديثة وشركة الفلك ثم لاحقاً شركة الحاسبات وتقنية المعلومات.

ثانياً العوامل المؤثرة في انتشار الانترنت بمدينة بنغازي:-

مدينة بنغازي مثل أي مدينة ليبية عرفت الانترنت عند بداية ظهور الانترنت في ليبيا ولكنه كان مقتصرًا على الهيئات الحكومية فقط، ولكنه سرعان ما أنتشر بصورة كبيرة من حيث عدد المستخدمين وعدد الخطوط ، ونستعرض فيما يلي أهم العوامل التي تؤثر في انتشار الانترنت .

أ- السكان :-

يعد السكان من أهم العوامل التي تؤثر في انتشار الانترنت في أي مكان الآن السكان هم المحرك الرئيسي في تقدم أو تأخر أي نشاط اقتصادي . والسكان هم المنتجون وهم المستهلكون وهم الأساس في تحديد حجم القوي العملة وتوزيع الأسواق (محمد الفتحي بكير ، 2006 ، ص121) والسكان هم الحكم النهائي وهم الذين يحددون مايقومون به وما لايقومون به في أي مكان وفي كل موقف (Boyce Williams.1979.p.56)

الجدول () يوضح تطور عدد السكان وعدد خطوط الانترنت بمدينة بنغازي 1996 – 2019 م

السنة	عدد السكان	التغير النسبي %	عدد خطوط الانترنت	التغير النسبي %
1996	506.375	%100	733	%100
2006	532.665	%105.2	1638	%223

2012	562.120	%105.5	9589	%585
2019	111.000	%179.4	60795	%634

المصدر: - نتائج التعداد العام لسكان مدينة بنغازي 1996-2006 م.

- الهيئة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية بنغازي 2019 م

يتضح من الجدول () والشكل تحقيق الأتي :-

إن عدد السكان في مدينة بنغازي في تزايد مستمر وان كان بطيئاً ، وفي نفس الوقت يتزايد عدد خطوط الانترنت ، وبلغ معامل الارتباط الجغرافي في مدينة بنغازي 0.82 وهذا يدل وجود ارتباط جغرافي قوي بين الظاهرتين .

تبين أيضاً أن زيادة السكان أقصاها فيما بين عامي 2012 – 2019 حيث بلغت الزيادة السكانية 197.4% وكانت أعوام 1996 – 2006 الزيادة بطيئة حيث بلغت 105% رغم طول فترة أما بالنسبة لخطوط الانترنت فقد تزايدت بصورة واضحة حيث تضاعفت مايقارب من 7مرات فيما بين عامي 1996-2019م ويرجع ذلك إلى الاتجاه الكبير لذي السكان نحو استخدام الانترنت .

ب- الحالة الاجتماعية:-

يناسب امتلاك وتشغيل الانترنت طرديا مع الحالة التعليمية للسكان ، لان كلما زادت نسبة المتعلمين زاد استخدام الانترنت بهدف تحقيق الأغراض الشخصية ، وتعد الحالة التعليمية مقياسا صادقا على تقدم المجتمع أو تخلفه ، ويوضح الجدول () الحالة التعليمية لسكان مدينة بنغازي

جدول () توزيع السكان حسب الحالة التعليمية في فروع مدينة بنغازي عام 2006

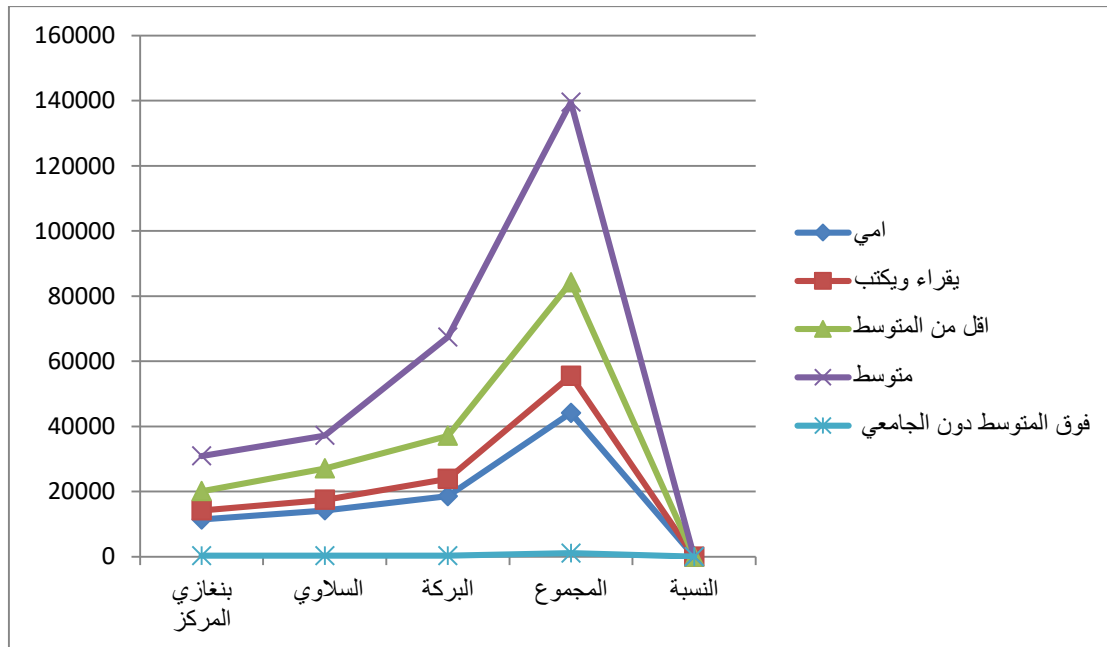
الحالة التعليمية	أمي	يقراء ويكتب	أقل من المتوسط	متوسط	فوق المتوسط دون الجامعي	جامعي فيما فوق
بنغازي المركز	11370	14199	20103	30886	266	4216
السلوي	14180	17465	27063	37213	255	2456
البركة	18573	23876	37109	67420	283	9036
المجموع	44123	55540	84275	139519	1084	15702
النسبة	%13	%1.63	%24.8	%41.0	%0.3	%4.6

المصدر:

تبين من الجدول السابق والشكل () الآتي:

-أقل نسبة في عدد المتعلمين هي فئة فوق المتوسط ودون الجامعي ، حيث بلغت (%0.3) ، أما أكبر نسبة في عدد المتعلمين هي فئة التعليم المتوسط ، وسجلت (%41) .إذا اعتبر إن فئة الأمي ويقراً ويكتب لا تستخدم الإنترنت وذلك لعدم مقدرتهم على استخدام الكمبيوتر والانترنت ، أو لعدم أهمية الانترنت بالنسبة لأعمالهم اليومية ، وهذا يعني ، إن %54.1 ليس لديهم القدرة على استخدام الانترنت ، أما النسبة الباقية %45.9 تستخدم الانترنت ، وهذا يؤكد إنه مازالت تنتشر أمية الانترنت بين عدد كبير من السكان .

شكل (1) توزيع السكان حسب الحالة التعليمية في فروع مدينة بنغازي 2006 م



ج. النشاط الاقتصادي:-

يؤثر النشاط الاقتصادي للأسرة وفي مقدرتها شراء مستلزمات الانترنت مثل جهاز الكمبيوتر المحمول، ودفع الاشتراك الشهري لموصل خدمة الانترنت وتكاليف التوصيل، ولكنها لا تؤثر على استخدام الانترنت ، لأنه من الممكن أن تكون الأسرة حالتها الاقتصادية جيدة وميسورة ، وليس لديها المقدرة على استخدام الانترنت ، وقد يكون العكس صحيحاً .

وفي نفس الوقت يعد النشاط الاقتصادي الذي يمارسه السكان دوراً " كبيراً " في أهمية استخدام الانترنت حسب نوع الوظيفة .

الجدول () يبين توزيع السكان بمدينة بنغازي حسب النشاط الاقتصادي بالمدينة لعام 2005.

النشاط الاقتصادي للفرع	الزراعة والصيد	الصناعات التحويلية	أصحاب المهن التجارية والإدارية والنقل وكل أنواع الخدمات الأخرى	أنشطة غير واضحة
بنغازي المركز	973	887	32601	4036
السلالوي	590	7062	23151	4962
البركة	1712	1815	48106	5152
المجموع	3275	9764	103948	14150
النسبة	%2.5	%7.4	%79.3	%10.8

المصدر :- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، 2006 ، ص 270، ص 278.

يلاحظ من الجدول () .

إن النشاط الذي يشغل المرتبة الأولى لسكان مدينة بنغازي هو القطاع الخدمي أستحوذ على النصيب الأكبر في جذب العاملين في النشاط الاقتصادي بنسبة %79.3 من إجمالي العاملين بالمدينة وقد جاء كرد فعل للنمو الحضري الكبير الذي تشهده المدينة إلى جانب ارتفاع نسبة المتعلمين ويعد العاملون بالخدمات هم أكثر السكان استخداماً" للانترنت بين سكان مدينة بنغازي.

وتأتي الأنشطة غير واضحة في المرتبة الثانية بنسبة %7.4 وذلك راجع للتوسع العمراني وعمل معظم سكان المدينة في هذا القطاع ، واستخدام هذه الفئة للانترنت متوسط وخاصة العاملين بالمحاجر، وجاءت الزراعة والصيد البحري في المرتبة الأخيرة بنسبة %2.5 وذلك لقلّة المساحة المزروعة ، واتجاه فئة قليلة من سكان المدينة العمل في الصيد البحري ويتضح مما سبق إن هناك تفاوت كبير في النشاط الاقتصادي لسكان مدينة بنغازي مما يؤثر في اختلاف الطلب على خدمة الانترنت بالمدينة.

ثالثاً:- التحليل الكمي لشبكات الانترنت في مدينة بنغازي:-

يعد استخدام الدراسات الجغرافية لبعض النظريات العلمية والأساليب الرياضية أحد الأساليب الحديثة في عمليات التحليل الرقمي ، حيث تبين وسائل البحث الجغرافي في المستقبل سوف تزداد دقة وعمقا" عما كانت عليه في الماضي ،نتيجة إدخال الطرق الكمية على الدراسات الجغرافية (صفوح خير ، 1990 ص 227).

أ- شركات تقديم الخدمة :-

يتم تقديم خدمة الانترنت في مدينة بنغازي عن طريق الشركة العامة والدولية ومصدر خطوطي (اليونان - Ltt وإيطاليا ALjeeL ونوع الخدمة Fiber-wired وتقدم شركة Ltt خدمات (4G,3G,wimax) ،وخدمات wimax تقدم My fi والبرج المنزلي في حين شركة ALJeeL نوع الخدمة (wireless,wired) وتقدم الشركات الخاصة والعامة خدمات (p2p,leased line العامة) (poiwttow point الخاصة) وتتمثل الشركات الخاصة داخل مدينة بنغازي في الشركات التالية .

connect ,Libya Tech ,QNET الأفق الرقم ،الجومان ، المستقبل ، ونوع الخدمة المقدمة هي wireless.

أما من حيث عدد امتلاك الشركات المزودة بالخدمة للخطوط فجاءت شركة ليبيا تك في المرتبة الأولى بنسبة 35.5% حيث امتلكت 2532 خط من جملة الخطوط في المدينة ، تليها شركة كنكت بنسبة 33.8% وعدد خطوطها 2420 خط أما شركة

الأفق الرقمي جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 30.7 % (الهيئة العامة للاتصالات
السلكية واللاسلكية ، 2019 م) .

عدد خطوط الانترنت بمجتمع العينة حسب الشركة :-

تعد معرفة عدد خطوط الانترنت لدى السكان التي تقوم بتوصيل الخدمة في الدعائم
الأساسية التي يمكن علي أساسها حسب أهمية دور كل شركة بالمدينة في تقديم
الخدمة ، ويوضح الجدول عدد مستخدمي خطوط الانترنت بالعينة حسب كل شركة .

جدول () يوضح عدد خطوط الانترنت بعينة الدراسة حسب الشركة خلال عام
2019م

الشركة	عدد الخطوط	النسبة %
ليبيا تك	189	37.8
كونكت	167	33.4
الأفق الرقمي	144	28.8
الجملة	500	100

المصدر :- الدراسة الميدانية واتسب في حساب الباحثة.

تبين من الجدول (4) والشكل الأتي إن أكثر الشركات انتشارا وتوصيلا للخدمة
واستخدام السكان لخطوطها هي شركة ليبيا تك بنسبة 37.8% من جملة حجم العينة
وجاءت شركة كنكت في المرتبة الثانية نسبة 33.4% أما شركة الأفق الرقمي
جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 28.8% .

أما بالنسبة لتفضيل السكان شركة عن أخرى أظهرت الدراسة الميدانية إن 38.3 % من جملة العينة راجع لاختيار هذه الشركة إلي أنها جيدة في توصيل الخدمة و29.5% راجع لسرعة الانترنت ، وف نفس الوقت تبين إن 21.2% ذكر انه لايعرف السبب و11% راجع سبب الاشتراك إلي أن الشركة توصل الخدمة تقوم بتلبية رغبات المشتركين.

التوزيع الجغرافي لخطوط الانترنت

يرتبط التوزيع الجغرافي لخطوط الانترنت في مدينة بنغازي بالمقسّمات الموجودة بالمدينة البالغ عددها 116771 بسعة 7148 خطا ، عامل منها 65.386 خط مايعادل 55.9% من جملة الخطوط وباقي الخطوط غير مشغل (شركة هاتف ليبيا بنغازي 2019) ولا يوجد بيانات تحدد توزيع خطوط الانترنت علي فروع بلدية بنغازي ويوضح الجدول (5) عدد خطوط الانترنت .

الجدول (5) يوضح توزيع عدد خطوط الانترنت علي فروع مدينة بنغازي 2019

م

النسبة %	عدد الخطوط	الفرع
29.9	34980	بنغازي المركز
33.9	39560	السلّاوي
36.2	42211	البركة
100	116771	المجموع

المصدر :- شركة هاتف ليبيا بنغازي 2019ف

من الجدول () يتضح أن فرع البركة جاء في المرتبة الأولى بنسبة 36.2% بجملة عدد الخطوط 42211 خط وذلك يرجع إلى كثرة عدد السكان فيه إلى جانب تركيز الشركات التي تقدم خدمة الانترنت بوسط المدينة ، والذي يتبع هذا الفرع ، وفي المرتبة الثانية الفرع البلدي السلاوي بنسبة 33.9% وبلغ عدد الخطوط 39560 خط وفي المركز الأخير الفرع البلدي بنغازي المركز حيث بلغ عدد الخطوط 34980 خط وبنسبة 29.9%

تطور استخدام الانترنت :

كانت بداية استخدام الانترنت في مدينة بنغازي ضعيفة ثم اخذت في التزايد التدريجي ، و تم استخلاص ذلك من خلال معرفة العام الذي تم إدخال الانترنت إلى منازل مجتمع عينة الدراسة الميدانية ، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول () يوضح تطور عدد مستخدمي الانترنت بالعينة في الفترة (2006 - 2019م).

السنة	العدد	النسبة%
2006	12	2.4%
2007	17	3.4%
2008	18	3.6%
2009	43	8.6%
2010	47	9.4%
2011	33	6.6%

2012	36	7.2%
2013	37	7.4%
2014	30	6%
2015	34	6.8%
2016	40	8%
2017	49	9.8%
2018	50	10%
2019	54	10.8%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية بتصريف من الباحثة.

يتضح من الجدول () إن أقل السنوات في إدخال الانترنت هي 2006، 2007 ، 2008، وبلغت نسبتها (2.4 ، 3.4 ، 3.6 %) علي التوالي حيث بلغ إجمالي عدد الخطوط 17 خطا بنسبة 9.4% من جملة الخطوط أما باقي السنوات زاد فيها عدد مستخدمي الانترنت زيادة ملحوظة حيث بلغ جملة عدد الخطوط 453 خطا بنسبة 90.6% وهذا يؤكد حدوث ثورة معلوماتية في مدينة بنغازي مما أدى إلي زيادة عدد الخطوط التي تم إدخالها وخاصة بعد عام 2015م .

د- أنواع خطوط الانترنت :-

ينتشر في مدينة بنغازي أنواع في خطوط الانترنت وهي -(wifi-4G wimax-ADSL.

والتي تقوم بدورها بتوصيل خدمة الانترنت إلى أجهزة الكمبيوتر بالنسبة للمستخدمين (شركة ليبيا للاتصالات وتقنية المعلومات 2019م) ويختلف عدد المستخدمين حسب نوع الخط ويتضح من الجدول (6)

الجدول (6) يوضح عدد مستخدمي الانترنت بالعينة حسب نوع الخط عام 2019م .

نوع الخط	ADSL	wimax	4G	WIFI
عدد المستخدمين	135	120	141	104
النسبة	%27	%24	%28.2	%20.8

المصدر:- الدراسة الميدانية وبتصرف من الباحثة.

ومن الجدول (6) تبين إن أكثر الخطوط انتشار في مدينة بنغازي هو خط (G4) حيث بلغ عدد الخطوط 141 خط بنسبة 28.2 % وجاء في المرتبة الثانية خط (ADSL) بنسبة 27% وفي المرتبة الثالثة جاء خط (wimax) بنسبة 24 % وفي المرتبة الرابعة خط (wifi) بنسبة 20.8% ويرجع ذلك لكثرة عدد مستخدمي خط 4G إلى انه أسرع الخطوط وذلك بنسبة 86.3% وجيد بنسبة 9.5% 4.2% ذكرى لا اعرف.

التوزيع الجغرافي للاتصال والرسائل بمدينة بنغازي داخل ليبيا

يتباين توزيع إجراء الاتصال والرسائل عبر الانترنت من بلدية إلى أخرى داخل الدولة الليبية شكل (3) جدول (7) ، ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية يمكن تقسيم حجم الاتصال إلى أربع مستويات وهي :-

بلديات ذات كثافة اتصال ورسائل مرتفعة وهي تبلغ نسبة الاتصال والرسائل مايقارب من نصف حجم العينة ويتمثل في بلديتي طرابلس ، والجبل الأخضر بنسبة (28.8% ، 19.6%) ويعزي ذلك إلي ضخمة حجم سكان مدينة طرابلس البالغ 2.3 مليون نسمة ، وهو مايكون 38% من جملة سكان ليبيا عام 2006م ، وهو مايعرف بالمدينة الدولة ، حيث تعد عاصمة ليبيا ، ومن ثم تركيز جميع الوزارات ومنشآت الأنشطة الاقتصادية والخدمية فيها وجاءت بلدية الجبل الأخضر في المركز الثاني من حيث حجم الاتصال والرسائل من مدينة بنغازي بما يقرب خمس حجم العينة ، وهو مايعطي مؤشرا علي قوة العلاقة بينهما للتبادل التجاري والترابط الاجتماعي ، ويؤكد ذلك وجود علاقة ارتباطية طردية قوية جدا بين الطلاب والعاملين بقطاع الأعمال والاتصال بين مدينة بنغازي وبلدية الجبل الأخضر ، بلغت قيمتها (0.97 ، 0.95) لكل منهما علي الترتيب .

الجدول (7) يوضح التوزيع الجغرافي للاتصال والرسائل داخل ليبيا من مدينة بنغازي بواسطة الانترنت .

البلديات	حجم الاتصال والرسائل	النسبة %
طرابلس	144	28.8%
الجبل الأخضر	98	19.6%
مصراته	56	11.2%
سرت	51	10.2%
المرقب	34	6.8%
البطنان	47	9.4%

3.2%	16	الجبـل الغربـي
4.2%	21	الجفرة
2.8%	14	وادي الحياة
1.4%	7	بلديات أخرى
100%	500	المجموع

المصدر :- الدراسة الميدانية وبتصرف من الباحثة.



شكل (3) خريطة ليبيا والبلديات توضح أسهم على الخريطة موضحة حجم الاتصال والرسائل.

وتأتي بلديات ذات الكثافة ورسائل متوسطة وتشمل علي البلديات التي يتراوح حجم الاتصال بتا مابين 6% ، 12% ويتمثل ذلك في أربع بلديات بنسبة 37.6% من جملة حجم العينة وهي مصراته (11.2%) ،سرت (10.2%) ،البطنان (9.4%) المرقب (6.8%) ، وذلك لكثرة عدد الأسرة المقيمة في مدينة بنغازي إقامة دائمة من تلك البلديات التي تصل بها نسبة الاتصال والرسائل اقل من 5% واشتملت علي أربع بلديات بنسبة 14% وهي الجفرة (4.2%) الجبل الغربي (3.2%) وادي الحياة (2.8%) الكفرة (2.4%) بلديات اخرى (1.4%)

التوزيع الجغرافي للاتصالات والرسائل خارج ليبيا

الاتصال بالانترنت يشبه الاتصال الهاتفي والبت الإذاعي فهو لايرتبط بحدود جغرافية ، وإنما هو خدمة عالمية ، تخدم جميع الأفراد في أي مكان في العالم ، ويتم إجراء اتصال والرسائل من مدينة بنغازي عبر الانترنت إلي معظم بلدان العالم.

الجدول (8) يمكن تقسيمها إلي ثلاث مستويات وهي .

المستوي الأول:- دول ذات كثافة اتصال ورسائل مرتفعة وهي دول التي تبلغ نسبة الاتصال والرسائل عبر الانترنت (56.1%) أكثر من نصف حجم العينة وهي مجموعة مصر (34.2%) ، تركيا (15.6%) ، تونس (6.3%) وذلك يعزي إلي عامل الجوار الجغرافي واعتماد ليبيا علي جلب العمالة منها بشكل أساسي حيث تعد مصر مخزونا بشريا للعرب ، و ثم تركيا التي ترتبط معها ليبيا بعلاقات تجارية .

المستوي الثاني :- دول ذات كثافة اتصال ورسائل متوسطة : وتشمل علي الدول تبلغ نسبة الاتصال والرسائل بها مابين (6.2%) هي المغرب (4.2%) الجزائر (3.6%) ايطاليا -الأردن - دبي أما الصين الإمارات بنسبة (2.3%) لكل دولة

المستوي الثالث :- دول ذات كثافة اتصال ورسائل منخفضة وتتمثل في دول التي تبلغ نسبة الاتصال والرسائل بها اقل من 2% وهي قطر - البحرين - وفلسطين واندونيسيا ونيجيريا وسلطنة عمان وهولندا والبرازيل ويرجع انخفاض نسبة الاتصال والرسائل عبر هذه الدول قلة عدد الليبيين بها .

سرعة الانترنت :-

إن السرعة الفائقة للانترنت مطلب ضروري لجميع فئات مستخدمي الانترنت الآن، وترجع سرعة الانترنت إلى نوع الخط المستخدم والشركة الموصلة وعدد المشتركين في الخط.

جدول (8) يوضح سرعة خطوط الانترنت وعدد المستخدمين عام 2019م.

سرعة الخط	عدد المستخدمين	النسبة %
1000 ميجابايت	99	19
1 جيجابايت	69	13.8
2 جيجابايت	66	13.2
3 جيجابايت	47	9.4
4 جيجابايت	41	8.2
5 جيجابايت	42	8.4
6 جيجابايت	23	4.6
7 جيجابايت	21	4.2
8 جيجابايت	34	6.8
9 جيجابايت	20	4
10 جيجابايت	38	7.6

100	500	المجموع
-----	-----	---------

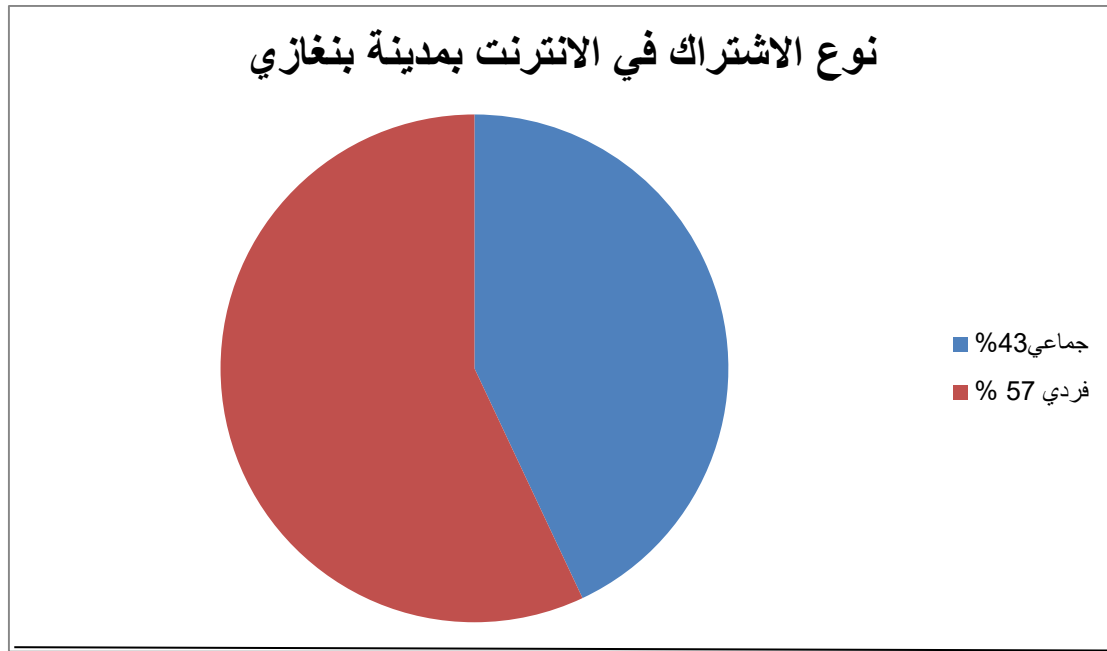
المصدر :- الدراسة الميدانية بتصرف من الباحثة.

اتضح من الجدول (8) الحقائق التالية:

تتراوح سرعة الانترنت في مدينة بنغازي ما بين 1000 ميجابايت و 10 جيجابايت ، ومن المعروف انه كلما زادت سرعة الخط زادت قيمة الاشتراك المادية ، وهذا يدل علي ارتفاع عدد المشتركين في خط 1000 ميجابايت ، وذلك لانخفاض القيمة المادية للاشتراك فيه إذا بلغت 8 دينار وبسرعة تصل إلي 6ps m2 وبلغ عدد المشتركين فيه 99 مشتركا بنسبة 19.8% من جملة حجم العينة وفي المرتبة الثانية جاء خط 1 جيجا و 2 جيجا و 3 جيجا ، (56.2% 9% أكثر من نصف حجم العينة، أما باقي الخطوط بتا عدد قليل من المشتركين ويعزى ذلك لارتفاع أسعار الاشتراك حيث بلغت جملة نسبها 43.8% من جملة حجم العينة.

نوع الاشتراك في الانترنت :

يوجد نوعان للاشتراك في الانترنت أما فردي أو جماعي ، ويحدد نوع الاشتراك مجموعة من العوامل أهمها : السرعة التي يرغبها المشترك ، والقيمة المادية التي بإمكانه إن يدفعها ، ونوع العمل الذي يرغب في إنجائه عن طريق الانترنت ، ويبين الشكل () نوع الاشتراك في الانترنت .



المصدر بتصريف من قبل الباحثة

يتضح من الشكل إن نسبة الاشتراك الفردي 57% أما نسبة الاشتراك الجماعي 43% ويعزى ذلك إن اشتراك الفردي أكثر سرعة من الاشتراك الجماعي بالرغم في انه أكثر تكلفة مادية .

قيمة الاشتراك الشهري:

تزداد قيمة الاشتراك الشهري في حالة الاشتراك الفردي، وتنخفض هذه القيمة كلما كان الاشتراك جماعيا ، وتنخفض أكثر في حالة الاشتراك عدد كبير من مستخدمي الانترنت في خط واحد ،

يوضح الجدول () قيمة الاشتراك الشهري بمستخدمين الانترنت بمدينة بنغازي 2019م.

قيمة الاشتراك	عدد المستخدمين	النسبة %
اقل من 100 دينار	182	36.4

29.6	148	من 100- 200 دينار
15.6	78	من 200- 300 دينار
18.4	92	أكثر من 300 دينار
100	500	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية وبتصرف من الباحثة :

اتضح من الجدول ارتفاع نسبة المشتركين الذين يدفعون اقل من 100 دينار في الشهر وهذا يؤكد كثرة عدد المشتركين في خطوط الانترنت ، حيث يمثلون ما نسبة 36.4% وفي المرتبة الثانية جاءت فئة من يدفع ما بين 100-200 دينار شهري بنسبة 29.6% وفي المرتبة الثالثة فئة من يدفع أكثر من 300 دينار شهريا بنسبة 18.4% وفي الغالب تكون هذه فئة الاشتراك السنوي لخط الانترنت ويليها فئة من يدفع ما بين 200- 300 د.ل بنسبة 15.6% أما من حيث امتلاك مستخدمي الانترنت لكاميرا خاصة تبين إن 53.6% من جملة العينة يمتلكون كاميرا بينما 46.4% لا يمتلكونها.

كثافة خطوط الانترنت :

تعد كثافة السكان احدي متغيرات الجغرافيا التي يجب أن توضع في الحسبان عند توزيع خطوط الانترنت فالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة تحتاج إلي عدد اكبر من خطوط الانترنت بعكس المناطق المتوسطة والمنخفضة الكثافة.

الجدول () يبين كثافة خطوط الانترنت بالنسبة لسكان فروع بلدية بنغازي عام 2019 م .

الفرع البلدي	عدد خطوط نت	عدد السكان / نسمة	كثافة خط / نسمة
بنغازي المركز	34980	151.542	4.3
السلامي	39560	149.417	3.8
البركة	42231	231.706	5.1
المجموع	116771	532.665	

المصدر :- نتائج تعداد العام للسكان 2006 م.

المصدر:- شركة هاتف ليبيا للاتصالات بنغازي 2019 م.

من الجدول () يتضح متوسط كثافة خطوط الانترنت بمدينة بنغازي خط لكل 4.4 نسمة لكن بعض فروع البلدية جاءت الخدمة بتا عالية مثل الفرع البلدي البركة خط لكل 5.1 نسمة لكثرة عدد خطوط الانترنت بما يناسب حجم السكان أما الفرع البلدي السلامي خدمة الانترنت به قليلة حيث بلغت خط لكل 3.8 نسمة وذلك لكثرة عدد السكان في هذا الفرع إلي جانب قلة عدد خطوط الانترنت .



المصدر:- نتائج تعداد السكان لعام 2006 م .

المصدر :- شركة هاتف ليبيا للاتصالات بنغازي 2019 م.

ثالثاً:-

أنواع خطوط الانترنت.

سرعة الانترنت.

قيمة الاشتراك الشهري.

كثافة خطوط الانترنت.

1_ بالنسبة لعدد السكان.

فترة الدورة والركود.

كفاءة الخدمة.

رابعاً:- خصائص مستخدمين الانترنت في مدينة بنغازي.

1- التركيب النوعي.

2- التركيب العمري.

3- المهنة.

4- الحالة التعليمية.

5- الحالة الاجتماعية.

6- حجم الأسرة.

7- مستوى الدخل.

خامسا:- استخدامات الانترنت في مدينة بنغازي.

- القرار والاطلاع إجراءات والأبحاث.

- إجراءات الاتصال والرسائل.

- التوزيع الجغرافي للاتصال والرسائل داخل ليبيا.

- التوزيع الجغرافي للاتصال والرسائل خارج ليبيا.

د- التسلية والألعاب.

هـ- طبيعة العمل.

سادسا مشكلات الانترنت في مدينة بنغازي.

سابعا مستقبل الانترنت.

الخاتمة

1- النتائج :-

لقد أفرزت الدراسة العديد من النتائج التي يمكن إيجازها فيما يلي .

- يرجع تاريخ الانترنت على عام 1969 ودخوله ليبيا في عام 1993 وفي عام 1996 إلى بنغازي.
- بلغ معامل الارتباط بين عدد السكان وعدد خطوط الانترنت في مدينة بنغازي 0,82 وهذا يدل على وجود ارتباط جغرافي قوي بين الظاهرتين.
- توجد علاقة قوية بين المستوى التعليمي واستخدام الانترنت إلى جانب ذلك تبين إن النشاط الاقتصادي الذي يمارسه السكان له تأثير كبير على استخدام الانترنت.
- انتشار استخدام الانترنت في مدينة بنغازي كان بطيئا في السنوات الأولى لظهور الانترنت ولكنه تزايد بصورة ملحوظة حتى عام 2010 ف ثم بدأ في الانخفاض حتى عام 2015 بسبب الحروب بعدم الاستقرار واخذ في الارتفاع حتى عام 2019م.
- من الدراسة المدنية تبين أن أكثر الخطوط استخداما في مدينة بنغازي هو خط ADSL بنسبة 27% أما باقي الخطوط جاءت بنسبة 44.8% لكل شركة .
- أكثر سرعة للخطوط انتشارا في مدينة بنغازي خط سرعته 1000 وذلك لقلة التكلفة المادية له إذا بلغت 8 دينار بسرعة تصل إلى 1426ps والاشتراك الفردي في مدينة بنغازي أكثر في الاشتراك الجماعي بالرغم إنه أكثر تكلفة مادية.
- تبين من حساب كثافة الانترنت بالنسبة لعدد السكان أن كل خط انترنت يخدم 4.4 نسمة في مدينة بنغازي.
- أكثر الأوقات استخداما للانترنت هي فترات الليل بنسبة 32.2% وفترة المساء بنسبة 29.3% بلغت جملة الفترتين بنسبة 61.5% أي مايقارب من ثلثي المستخدمين وأكثر الفترات ساعتان بنسبة 27.4%.

- أبدى 70.6% من العينة رضاهم التام لخدمة الانترنت ، و 29.4% غير راضيين عنها ، واستخدام الذكور للانترنت 57% أكثر من نسبة الإناث 43% من جملة حجم العينة وأكثر الأعمار استخداما للانترنت الفئة العمرية من 15-25 سنة حيث بلغت نسبتهم 30.6% وأقلها 45 فأكثر إذا لم تتجاوز 11.8% .
- أكثر الفئات استخداما للانترنت هم الطلاب بنسبة 39.6% .
- أكثر الفئات استخداما حسب الحالة الاجتماعية .
- الأسر ذات الدخل المرتفع أكثر توصيلا للانترنت من الأسر ذات الدخل المنخفض وذلك لان إدخال الانترنت يتطلب العديد من الإنفاقات المالية .
- من أسباب الاشتراك في الانترنت القراءة والاطلاع بنسبة 33.2% وإجراء الأبحاث في المرتبة الثانية بنسبة 24.4% وإجراء الاتصالات والرسائل بنسبة 22% والتسلية والألعاب 14.6% وأخيرا طبيعة العمل بنسبة 5.8% .
- من أهم مشكلات الانترنت في مدينة بنغازي انقطاع شبكة الانترنت لفترات طويلة وثلاثة أرباع العينة يعاني من سرعة استنفاد الرصيد وسرقة خط الانترنت ، إضافة إلى اشتراك أكثر من فرد في خط واحد.
- أما بالنسبة للمستخدمين ضياع الوقت بنسبة 32.4% في المرتبة الثانية إدمان للانترنت 21.6% وضعف الأبصار في المرتبة الثانية بنسبة 19.7% وحوادث خلافات عائلية بنسبة 4.15% وأمراض العمود الفقري 10.9% .

التوصيات:-

- 1- تشكيل لجان من الخبراء والتخصصيين في المجالات العلمية والدينية للإشراف على المحتوى الخاص بالمواقع الليبية على شبكة الانترنت في هذه المجالات ومراجعته بصفة دورية بالإضافة إلى الرد على ماينشر في المواقع الخارجية.
- 2- عقد برامج ودورات دورية في مراكز المعلومات لتوعية المواطنين بإيجابيات وسلبيات الانترنت وتقديم العون الفني لهم لزيادة حجم الاستفادة من الانترنت .
- 3- وضع قانون لتحديد عمر معين للدخول على الانترنت وليكن فوق 15 سنة لحماية الأطفال من خطورة الانترنت.
- 4- نشر ثقافة العمل عن بعد لإتاحة المزيد من فرص العمل بين الشباب بالاعتماد على شبكة الانترنت بدلا من الانتقال إلى مكان العمل .
- 5- العمل على تطوير الشبكة وزيادة عدد الخطوط من أجل تلبية احتياجات جميع الأسر.
- 6- إنشاء فروع جديدة في وزارة الداخلية تسمى شرطة الانترنت من أجل توفير البرامج القادرة على انتقاء المواقع التي يمكن الحد من الدخول عليها وبخاصة المواقع الإباحية والتصدي لمشكلات القرصنة والسرقة.

استمارة عن استبيان التحليل الجغرافي للانترنت في مدينة بنغازي

أولاً:- بيانات عامة.

- 1- محل الإقامة :شارعفي.....فرع.....
- 2- النوع: ذكر () أنثى ()
- 3- السن :..... سنة
- 4- الحالة التعليمية : يقرأ ويكتب () مؤهل متوسط ()
مؤهل فوق المتوسط () جامعي ()
- 5- الوظيفة: طالب () موظف عام () قطاع جامعي ()
أعمال حرة () متقاعد () بدون عمل ()
- 6- الحالة الاجتماعية : أعزب () متزوج () مطلق ()
أرمل ()
- 7- كم عدد أفراد الأسرة: فرد () اثنان () ثلاثة () أربعة
خمسة فأكثر ()
- 8- كم فرد في الأسرة يستخدم الانترنت : فرد () اثنان () ثلاثة ()
الجميع ()
- 9- دخل الأسرة: أقل من 500دينار () من 500 : 1000دينار ()
من 1000 : 1500 دينار () من 1500 فأكثر ()

ثانياً:- بيانات خاصة بالانترنت .

- 1- في أي سنة أدخلت بالانترنت ؟.....
- 2- ما نوع الخط الذي تستخدمه ؟.....
- 3- لماذا هذا الخط ؟.....

- 4- ماهي سرعة الخط التي تستخدمه ؟ 1000 ميجابايت ()
1 جيجا () 2 جيجا () 3 جيجا () 4 جيجا () 5 جيجا ()
6 جيجا () 7 جيجا () 8 جيجا () 9 جيجا () 10 جيجا ()
5- الاشتراك في الانترنت : فردي () جماعي ()
6- ما هي قيمة الاشتراك الشهري في الانترنت ؟
أقل من 100 دينار () من 100 : 200 دينار شهري ()
200 : 300 () أكثر من 300 دينار ()
7- هل لديك كاميرة خاصة بالجهاز نعم () لا ()

ثالثا:- بيانات خاصة بتوصيل الخدمة .

- 1- ماهي الشركة التي توصل لك الخدمة؟.....
2- لماذا هذه الشركة؟.....
3- هل تتساوى تغير هذه الشركة ؟ نعم () لا () في حالة نعم
لماذا ؟
4- هل أنت راضي عن كفاءة الخدمة؟ نعم () لا ()
5- كفاءة الخدمة : ضعيفة () متوسطة () جيدة ()
جيد جدا () ممتازة ()
6- تصلك خدمة النت عن طريق الشركة الرئيسية ()
شركة صغيرة () وكيل ()

رابعا :- بيانات خاصة باستخدام الانترنت .

- 1- هل تستخدم الانترنت يوميا ؟ نعم () لا ()

2- كم يبلغ عدد الساعات التي تقضيها أمام الانترنت ؟

ساعة () ساعتان () ثلاث ساعات ()

أربع ساعات () خمس ساعات () فأكثر ()

3- في أي وقت تفضل الجلوس أمام الانترنت ؟

صباحا () ظهرا () عصرا () مساء () ليلا ()

لماذا هذه الفترة بالذات

4- أهمية استخدام الانترنت بالنسبة لك؟

غير ضروري () ضروري () ضروري جدا ()

5- ماهي أسباب استخدام الانترنت ؟ طبيعة العمل () إجراء أبحاث ()

للتسلية والألعاب () للقراءة والاطلاع ()

لإجراء اتصال ورسائل ()

6- إذا كنت تستخدم الانترنت في الاتصال والرسائل داخل ليبيا إلى أي مكان ؟

1.....2.....3.....4.....5.....

7- إذا كنت تستخدم الانترنت في الاتصال والرسائل خارج ليبيا إلى أي الدول؟

1.....2.....3.....4.....5.....

8- هل قمت بعمل أصدقاء عن طريق الانترنت ؟ نعم () لا ()

9- في حالة الإجابة بنعم ؟ ماهي جنسية صدقاتك؟

1.....2.....3.....

10- مامدى صدق المعلومات التي تعرفها عن طريق الانترنت.

ضعيفة.....متوسطة.....جيدة.....جيد جدا.....ممتازة.....

11- هل تشاهد قنوات التلفزيون عن طريق الانترنت نعم.....لا.....

12- هل تسمع الراديو عن طريق الانترنت نعم.....لا.....

13- ما مدى انتشار الشائعات عن طريق الانترنت؟

ضعيفة.....متوسطة.....جيدة.....جيد جدا.....ممتازة.....

14- هل حصلت على وظيفة عن طريق الانترنت ؟ نعم.....لا.....

15- هل قمت بالتسوق عن طريق الانترنت ؟ نعم.....لا.....

في حالة نعم ماهو نوع السلعة ؟ 1.....2.....3.....

**بيانات عن مشكلات الانترنت ومستقبله.-

16- ماهي السلبيات التي تنتج عن استخدام الانترنت ؟

ضعف الأبصار.....حدوث خلافات عائلية إدمان الانترنت.....أمراض

العمود الفقري.....

آخر تذكر.....

17- ماهي إيجابيات الانترنت بالنسبة لك ؟

الحصول على الوظيفة.....الربح.....التسوق.....التزود بالمعلومات.....

الحصول على منتج.....

آخر تذكر.....

18- من وجهة نظرك كيف يتمكن تحسين خدمة الانترنت ؟

.....

19- ماهي مقترحاتك لتجنب أضرار الانترنت؟

.....
.....
.....

دراسة تحليلية للإصابات الرياضية في كرة القدم لدى لاعبين أندية مدينة سبها

حسين الشيخ أحمد محمد - محمد بركة عبدالله عبدالرحمن - المختار إبوبكر محمد الإحيمر

المقدمة:

رياضة كرة القدم تشهد رواجاً كبيراً ومتابعة من أغلبية الجماهير ؛ هذه الرياضة التي بعد ظهورها كسبت قلوب العديد من المتابعين ولا زالت تأسرهم إلى يومنا هذا خاصة بعد التطور المستمر الذي تشهده.

وأكبر دليل على التقدم الذي تشهده هذه الرياضة منذ الاستقلال في ليبيا هو إنتقال البطولة الوطنية بقسميها الأول والثاني إلى الاحتراف؛ كما لا يخفى علينا أن هناك أندية تلعب في الدرجات الأخرى في المستوى الهاموي؛ مما جعلها تشهد متابعة جماهيرية سواء من داخل الوطن أو من خارجه .

وتعد كرة القدم نشاط رياضي فيه كثير من الاحتكاكات بين اللاعبين والتي تنتج عنها الكثير من الإصابات الرياضية، وهذا ما جعل مرافقة الطب الرياضي لها أمر حتمي وضروري فطابع كرة القدم يجعل كل من يرى تقنياتها وحركاتها والحماس الذي يغلب على مقابلتها يعجب بكل هذا ويرغب في ممارستها دون أن يكون ملماً بتقنياتها وقوانينها .

لكن هذا الجهل بالقوانين والأسس يخلق ما يسمى بالممارسة الخاطئة للرياضة، هذه الأخيرة تنجم عنها العديد من الإصابات الرياضية الخطيرة التي تحدث عند أكبر الرياضيين في اعرق الأندية لكرة القدم ومن الضروري أن يفرض الطب الرياضي نفسه في رياضة كرة القدم حتى يضمن الوقاية والعلاج للاعبين من شيع الإصابات الرياضية .

والمشكلة الذي يبقى يطرح نفسه هو إدخال هذا الاختصاص من الطب في رياضة كرة القدم وضرورة مرافقته لأنديتنا وفرقنا شيء مكلف ويكاد يكون مستحيلاً بالنسبة للجهات المعنية في بلدنا لنقص الوسائل مما جعلنا نبحت في إيجاد أسباب لهذه الإصابات عن طريق البحث العلمي والدراسة الميدانية قصد توفير بعض المعلومات للباحثين وكذا لكرة القدم ولو بالشيء القليل ، وإضافة بعض المعلومات للمكتبة خاصة وأنها تفتقر لهذا النوع من المواضيع ، ولتحقيق ذلك قسمت الدراسة إلى جانبين جانب نظري و جانب تطبيقي ، ففي الجانب النظري تطرقنا فيه إلى ثلاثة فصول ، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى كرة القدم وفي الفصل الثاني إلى الإصابات الرياضية أما في الفصل الثالث تطرقنا إلى

أسباب الإصابات الرياضية أما في الجانب التطبيقي فتطرقنا فيه إلى الطرق المنهجية للبحث و إلى عرض وتحليل النتائج، وهذا رغبة منا في إضافة ما يفيد غيرنا وخاصة من المدربين واللاعبين بصفة خاصة والمسؤولين في النوادي بصفة عامة لكي يضاعفوا اهتمامهم بهذا الجانب ، فنرجو التوفيق من الله .

مشكلة البحث:

تعد كرة القدم الرياضة الشعبية الأولى في العالم سواء في الدوريات المحترفة أو الفرق الوطنية أو حتى الفرق الهاوية نظرا للتطور الهائل الذي شهدته الرياضة سواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمهني فبات الاحتراف جزءا لا يتجزأ من رياضة كرة القدم خاصة في المستوى العالي للأندية أو الفرق الوطنية فشهدت تأسيس عدة بطولات عالمية ومحلية وقارية منها بطولة كأس العالم للمنتخبات الوطنية وبطولة دوري أبطال القارة للأندية وكذا بطولة كأس الأمم القارية.

كما تعتبر من الألعاب الجماعية التي تتطلب الإعتماد على النواحي النظرية والعلمية آخذين بعين الاعتبار الأسس العلمية والموضوعية بغية الوصول إلى الأهداف المرسومة؛ لهذا لابد من إعطاء الأهمية لكافة النواحي خلال عملية التدريب حتى يمكن الارتقاء بمستوى اللاعبين نحو الأفضل.

حيث تمتاز هذه الرياضة بكثرة مهاراتها وتنوعها فضلا عن ارتباطها بالعناصر البدنية؛ وقد أضافت هذه الصفة على اللعبة أهمية خاصة فزاد إقبال اللاعبين على ممارستها وتعلم فنونها والمتفرجين والمهتمين بمشاهدتها؛ ذلك أنها احتلت المكانة الأولى بين الألعاب الأخرى؛ وبسبب هذه الأهمية الكبيرة للمهارات الحركية للاعب كرة القدم زاد الاهتمام في تدريبها".

كما شهدت منذ ظهورها في ليبيا إلى يومنا هذا متابعة جماهيرية كبيرة؛ مما حتم على الدولة الليبية تأسيس إتحادية وطنية لكرة القدم (FAF) بعد الاستقلال لتنظم الفرق الوطنية و الأندية سواء المحترفة منها؛ حيث ظهر الإحتراف في ليبيا وطبق في السنوات القليلة الماضية كما أن الاتحادية تنطوي تحت رايتهما الأندية التي تلعب في أندية الدرجة الثانية وكذا أندية ميدانا لبحثنا حول إصابات اللاعبين.

حيث أصبحت الإصابة واقعا ملموسا وملازما للاعبين، فلا يكاد يوجد بينهم من لم يتعرض للإصابة مرات عديدة. لذلك بات من الضروري التعرف على أنواع الإصابات وتشخيصها ومعرفة أسبابها وأعراضها، وذلك من باب تحجيم الإصابة ومنع تفاقمها وتقليل الخسائر.

الموضوع الإصابات الرياضية أهمية قصوى حيث يلقي الضوء على أنواع الإصابات التي تصيب اللاعب في كافة الأنشطة الرياضية ودرجة الإصابة والطرق والوسائل المختلفة التي تساعد على

التقليل من حدوث الإصابات، وذلك بالتعرف على أسبابها ، ولا يقتصر على ذلك فقط بل يتعداه إلى وضع الإجراءات التي يمكن إتخاذها بعد حدوث الإصابة.

أن ارتفاع معدلات حجم الإصابات الرياضية وتفاقم خطورتها، يجعل من الضروري وضع القوانين واللوائح وتوفير عوامل الأمن والسلامة كإجراءات وقاية للحد من الإصابة وكضوابط تضع الممارسة الرياضية في إطارها التربوي والعلمي الصحيح، ويوضع الإجراءات والتدابير الطبية والصحية والقوانين واللوائح التي تنظم اللعبة وتوفر المناخ المناسب، والمناهج التربوية العلمية السليمة، فالرياضيين في حاجة إلى توفير الوقاية والحماية المناسبة أملا في مستقبل أفضل و أكثر أمنا وسلامة سواء في حياتهم العادية أو في حياتهم المهنية الرياضية ضد مخاطر الإصابات الرياضية، هذه الأخيرة التي تعد من المعوقات الأساسية والتي تؤدي إلى هبوط مستوى اللاعب البدني و المهاري، حيث تعرق العليا من الاستمرار في التدريب وقد تسبب ته ولو بعد إتمام الشفاء الأداء الناقص و المهارة غير المكتملة كما تقلل من مستوى الأداء المهارة بسبب الإبتعاد وعدم الملاعب وعدم التدريب لفترات طويلة.

ونظرا إلى تفاقم الإصابات في الوسط الرياضي وبالأخص رياضة كرة القدم إضافة إلى حالات العجز الجسدي والإعاقة التي تتسبب فيها المنشآت الرياضية وأجهزتها التي تفتقر إلى المقاييس والمواصفات العلمية وأرضية الملاعب التي بلغت إلى حد التسبب في الوفاة. هذا يجعلنا نتساءل عن (ما هي الرياضية الشائعة في كرة القدم لدى لاعبي أندية مدينة سبها؟) ومن خلال هذا الطرح وباعتبار أن كرة القدم تحتل الصدارة من حيث شعبيتها، وتفوقها من حيث التنظيم والتسيير على الرياضات الأخرى في اندية تمحور بحثنا على هذه الشريحة التي تمثل لاعبي كرة القدم الذي يضم عدة أقسام وكانت التساؤلات :

- ما هي أسباب الإصابات الرياضية في كرة القدم لدى لاعبي أندية مدينة سبها.
- ماهي أنواع الإصابات الرياضية في كرة القدم خاصة عند لاعبي الأندية التي كانت محور الدراسة؟
- ما هو العضو الأكثر تعرضا للإصابة عند لاعبي كرة القدم الأندية مدينة سبها.
- ومن خلال بحثنا نحاول الإجابة على هذه التساؤلات وتبسيط الضوء على (نوع الإصابات التي يتعرض لها لاعبو كرة القدم وبالأخص في أندية مدينة سبها).
- هل توجد فروق في الإصابات الرياضية الأكثر انتشاراً بين لاعبي الاندية بمدينة سبها تبعاً لمتغير المشاركة (اساسي، احتياطي) في أندية مدينة سبها.

فروض البحث:

- 1- تعتبر إصابات الجهاز العضلي هي الأكثر شيوعاً بين لاعبي كرة القدم مدينة سبها التي شملها النشاط الرياضي.
- 2 - هناك عدة عوامل تسبب الإصابات بين لاعبي كرة القدم بمدينة سبها.
- 3- تختلف أنواع الإصابات بين لاعبي كرة القدم في الأندية التي كانت محور الدراسة.
- 4 - يعتبر مفصل الركبة من أكثر أجزاء الجسم عرضة للإصابة عند لاعبي أندية كرة القدم في مدينة سبها.

الدراسات السابقة والمثابرة:

- __ دراسة تحليلية للإصابات الرياضية عند طلبة كلية التربية الرياضية : سميرة خليل محمد كلية التربية - الرياضية جامعة بغداد.
- علاقة بعض المتغيرات المورفولوجية والبدنية والنمط الجسمي بالإصابات الرياضية الشائعة للطلاب الرياضيين: بهي الدين إبراهيم محمد سلامة.
- دراسة تحليلية للإصابات الرياضية لدى لاعبي المنازلات في الأردن : ماجد مجلي وفائق أبو حليلة.
- هدفت الدراسة إلى التعرف على الإصابات الأكثر شيوعاً ومناطق الجسم الأكثر تعرضاً للإصابة لدى لاعبي التيكواندو و الجيدو و الملاكمة في الأردن والتعرف على أوقات حدوثها خلال التدريب و المنافسة).

وقد أوضحت الدراسات مايلي :

- 1- إصابات رضوض العظام والرضوض وتقلص الأعضاء و الالتواء هي من أكثر الإصابات شيوعاً لدى لاعبي التيكواندو و في المناطق (مشط القدم الساق؛ الفخذ؛ الساعد).
- 2- معظم الإصابات جاءت في الكاحل لدى الملاكمين هي (الجروح؛ رضوض العظم؛ رضوض العضلات، والالتواءات) و أكثر منطقة عرضة للإصابة (الرأس؛ السلاميات و الكتف البطن).
- الإصابات الرياضية التي تعرض لها طلاب كلية التربية البدنية في جامعة الموصل : دراسة وديع ياسين التكريتي و نشوان محمود الصفار.

حيث هدفت الدراسة إلى :

- تحديد الإصابات الأكثر شيوعاً لدى لاعبي إندية مدينة سبها .
 - تحديد أسباب الإصابات الرياضية لدى لاعبي إندية مدينة سبها.
 - تحديد أجزاء الجسم التي تعرضت للإصابة.
 - تحديد الدروس العلمية التي يحدث أكبر عدد من الإصابات.
- استخدم الباحثون المنهج الوصفي بطريقة المسح وتكونت عينة البحث من جميع لاعبي إندية مدينة سبها والبالغ عددهم 131 لاعباً . إذ قام الباحثون بتوزيع استمارة الاستبيان على جميع اللاعبين ولم يعيدوا سوى 105 استمارة. وبذلك تكونت عينة البحث من 105 لاعباً يمثلون 80% من أصل مجتمع البحث .

2- مجتمع البحث

مجتمع البحث يمثل لاعبي أندية كرة القدم في مدينة سبها.

2-2- عينة البحث :

لقد تم اختيار العينة المقصودة وهذا لقرب المسافة من أجل تسهيل التنقل إلى هذه الأندية والتقييم النتائج واستلمت على 60 لاعباً من (5) أندية مختلفة بمعدل (12) لاعبين في كل نادي وذلك من أجل إعطاء فرص متكاملة لكل اللاعبين للإجابة على التساؤلات موزعة كما يلي في الجدول التالي:-

جدول (1)

يوضح أسماء الأندية وعدد اللاعبين قيد البحث.

م	الأندية	عدد اللاعبين
1	القرضابية	12
2	النهضة	12
3	المهدية	12
4	الشرارة	12
5	الهلال	12
	المجموع	60

- أدوات البحث:

أ- جمع المعلومات وكيفية تطبيقها:-

إن حصولنا على المعلومات الكافية والبيانات المتعلقة بالدراسة سهلت علينا الإلمام (الإحاطة) بأغلب جوانب الدراسة وجاءت هذه مباشرة بعد تحديد العينة المراد دراستها وتختلف هذه الطريقة باختلاف الموضوع وحسب المجال التي تمت فيه الدراسة استعملنا في بحثنا مجموعة من الطرق المتمثلة في:

ب- طريقة الاستبيان:

يعرف محمد حسن علاوي أن الإستبيان هو أداة من أدوات الحصول على الحقائق والبيانات والمعلومات فتم جمع هذه البيانات عن طريق الاستبيان من خلال وضع استمارة الأسئلة ومن بين وسائل هذه الطريقة أنها اقتصاد في الجهد والوقت كما أنها تساهم في الحصول على عينات من البيانات في أقل وقت بتوفير شروط التقنين من صدق وثبات وموضوعية.

والأسئلة هي استجابة للمحاور وبالتالي استجابة للفرضيات، فكل سؤال مطروح له علاقة بالفرضيات. وقد استعملنا في بحثنا هذا بعض الأسئلة المغلقة والتي فيها الإجابة ب نعم أو لا.

وتضمن الاستبيان (24) سؤالا، يجاب عليها بعلامة (x) داخل الخانة المختارة وهو موجه إلى أفراد العينة من أجل الحصول على معلومات حول الموضوع أو المشكلة المراد دراستها.

ج- الاستبيان يتكون من ثلاثة محاور:

وكان توزيع الأسئلة في الإستبيان حسب كل فرضية حيث تم وضع (8) أسئلة لكل منها وكان كالتالي :

- ❖ **المحور الأول:-** هناك عدة عوامل تسبب الإصابات بين لاعبي كرة القدم لأندية مدينة سبها.
- ❖ **المحور الثاني:-** تختلف أنواع الإصابات بين لاعبي كرة القدم في الأندية التي كانت محور الدراسة.
- ❖ **المحور الثالث:** يعتبر مفصل الركبة من أكثر أجزاء الجسم عرضة للإصابة عند لاعبي أندية في مدينة سبها.

3-2- الصدق والثبات :

1- الصدق: من الطرائق التي يمكن أن يلجأ إليها الباحثان للحصول على صدق المحتوى هي اللجوء إلى عدد من المحكمين ذوي العلم والخبرة في مجالات البحث العلمي ومن المسؤولين المؤهلين للحكم عليها.

ونطلب من المحكمين إبداء رأيهم في مدى وضوح الأسئلة وأداة الدراسة وكذا ملازمتها لقياس ما وضعت لأجلها بالإضافة إلى كفاية الأسئلة لتغطية متغيرات الدراسة الأساسية وكذلك حذف أو إضافة أو تعديل.

2- الثبات: للتأكد من ثبات الاستبيان قمنا باختبار 8 لاعبين حيث قمنا

بجمع الاستمارة بعد اجاباتهم وبعد 15 يوما أعدنا توزيع الاستمارة مرة أخرى على نفس الأساتذة، ثم جمعنا هذه الاستمارات وقمنا بعدها بحساب معامل الارتباط يقدر ب (0.76) وهو معامل ارتباط قوي يدل على ثبات الاستبيان.

3- الموضوعية: حيث لا بد أن يتميز الباحثون بالموضوعية في طريقة شرح الاستبيان وان يبتعد عن التحيز وهذا من أجل ضمان مصداقية أكثر للبحث .

3- مجالات البحث:

3-1- المجال المكاني:

تم توزيع استبيان اللاعبين لأندية مدينة سبها.

بعد مراجعة الأسئلة قمنا بعرضها على بعض اساتذة لكلية والمقررين ب (3) اساتذة ، وهذا من اجل الوقوف على نقائص وثغرات الاستبيان والعمل بالملاحظات المقدمة من طرفهم قبل التوزيع النهائي. لكي نتعرف على مدى وضوح الأسئلة بصفة عامة.

3-2- المجال الزمني

لقد تم ابتداء البحث منذ أوائل شهر (2) (2021) إلى غاية نهاية شهر (6) (2021) بداية البحث فيما يخص الجانب النظري أما فيما يخص الجانب التطبيق فقد تم الشروع فيه خلال

-الوسائل الإحصائية:

- النسبة المئوية

- إختبار الكاي تربيع كا²

- عرض النتائج:

للإجابة على التساؤل الأول (ماهي أسباب الإصابات الرياضية في كرة القدم لدى لاعبي الاندية)

جدول(2)

يوضح التكرارات والنسب المئوية لأسباب حدوث الإصابات لدى لاعبي الاندية قيد البحث

م	سبب الإصابة	التكرار	النسبة%	الترتيب
1	البرنامج التدريبي	21	35%	الثامن
2	سوء التحضير	33	55%	الخامس
3	الاجهاد	33	55%	الخامس
4	إهمال الاحماء	39	65%	الثاني
5	سوء ارضية الميدان	12	20%	العاشر
6	المناخ	23	38.3%	السابع
7	التدخلات البدنية	36	60%	الثالث
8	مشاكل صحية	20	33.3%	التاسع
9	إهمال الإصابة الأولية	42	70%	الأول
10	التدخل العنيف	35	58.3%	الرابع
11	سبب ذاتي	26	43.3%	السادس
12	سوء المستلزمات الرياضية	3	5%	الحادي عشر

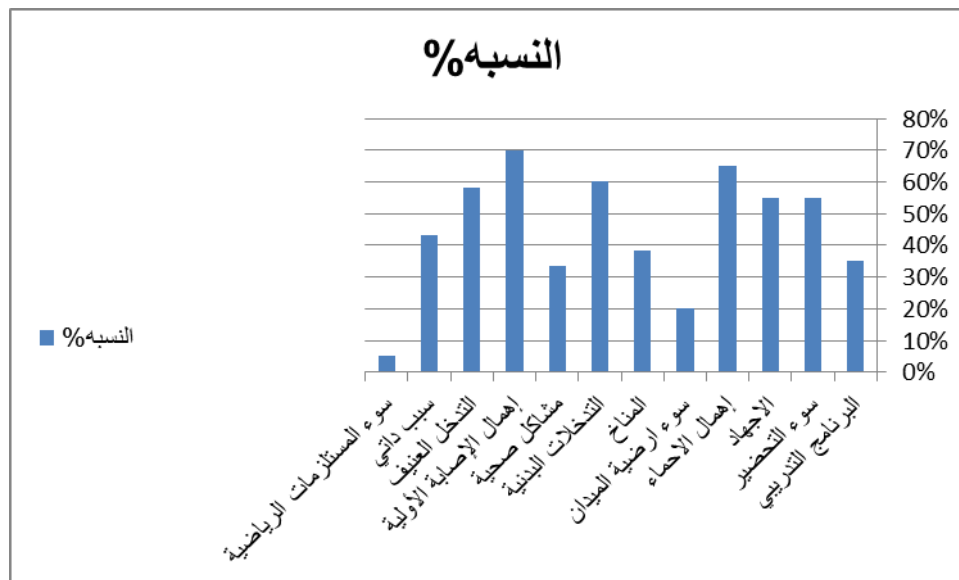
يتضح من الجدول (2) الخاص بتحليل اسباب الإصابات لدى لاعبي الاندية ان نسبة اسباب الإصابات تراوحت ما بين (5% الى 70%).

حيث كان إهمال الإصابة الأولية من اول اسباب الإصابات ونسبة بلغت (70%) في حين جاء في المرتبة الثانية إهمال الاحماء ونسبة بلغت (65%) ويليهما في المرتبة الثالث التدخلات البدنية بنسبة

بلغت (60%) واحتل التدخل العنيف المرتبة الرابعة بنسبة بلغت (58%) ويليهما الاجهاد كخامس سبب للإصابات وبنسبة بلغت (55%) ويليهما الاسباب الذاتية في المرتبة السادسة وبنسبة بلغت (43.3%) تم الاصابة بسبب الظروف المناخية في المرتبة السابعة بنسبة بلغت (38.3%) في حين جاء البرنامج التدريبي كأحد اسباب الاصابات في المرتبة الثامنة بنسبة بلغت (35%) ويليهما المشكلات الصحية في المرتبة التاسعة بنسبة بلغت (33.3%) وجاء في المرتبة العاشرة سواء ارضية الميدان كا مسبب للإصابة بنسبة بلغت (20%) ويليه في المرتبة الاخيرة الاصابة بسبب سوء المستلزمات الرياضية وبنسبة بلغت (5%).

الشكل البياني (1)

يوضح النسب المئوية لأسباب حدوث الاصابات لدى لاعبي الاندية قيد البحث



للإجابة على التساؤل الثاني (ماهي أنواع الاصابات الرياضية في كرة القدم لدى لاعبي الاندية)

جدول (3)

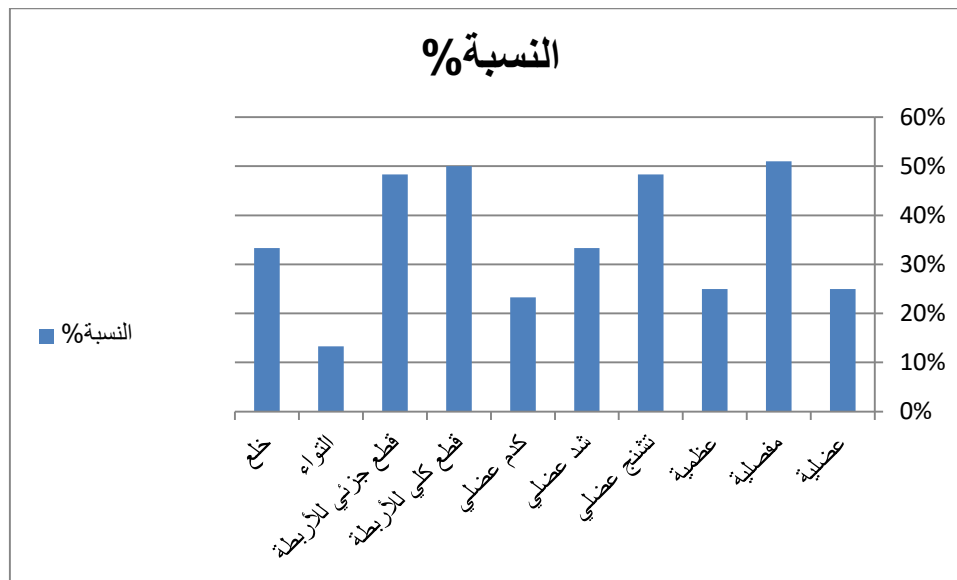
يوضح التكرارات والنسب المئوية لأنواع الإصابات لدى لاعبي الاندية قيد البحث

م	نوع الإصابة	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	عضلية	15	25%	الخامس
2	مفصالية	31	51%	الأول
3	عظمية	15	25%	الخامس
4	تشنج عضلي	29	48.3%	الثالث
5	شد عضلي	20	33.3%	الرابع
6	كدم عضلي	14	23.3%	السادس
7	قطع كلي للأربطة	30	50%	الثاني
8	قطع جزئي للأربطة	29	48.3%	الثالث
9	التواء	8	13.3%	السابع
10	خلع	20	33.3%	الرابع

يتضح من الجدول (3) الخاص بأنواع الإصابات لدى لاعبي الاندية ان الإصابات المفصالية من اشهر انواع الإصابات واحتلت المرتبة الاولى بنسبة بلغت (51%) فيحين كانت اصابة القطع الكلي في الاربطة من ثاني الإصابات الشائعة لدى لاعبي الاندية بنسبة بلغت (50%) ويليهما التشنج العضلي والاصابة بالقطع الجزئي للأربطة في المرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (48.3%) وثم يليها الإصابة بالشد الإصابات العظمية في الترتيب الخامس حيث بلغت نسبة الإصابات العظمية بين لاعبي الاندية (25%) في حين جاءت الإصابة بالكدم في المرتبة السادسة وبنسبة بلغت (23.3%) اما المرتبة السابعة فكانت للإصابة بالتواء بنسبة بلغت (13.3%) .

الشكل البياني (2)

يوضح النسب المئوية لأنواع الإصابات لدى لاعبي الاندية قيد البحث



للإجابة على التساؤل الثالث (ما هو العنصر الأكثر تعرض للإصابة لدى لاعبي الاندية)

جدول (4)

يوضح التكرارات والنسب المئوية للعناصر الأكثر تعرض للإصابة لدى لاعبي الاندية قيد البحث

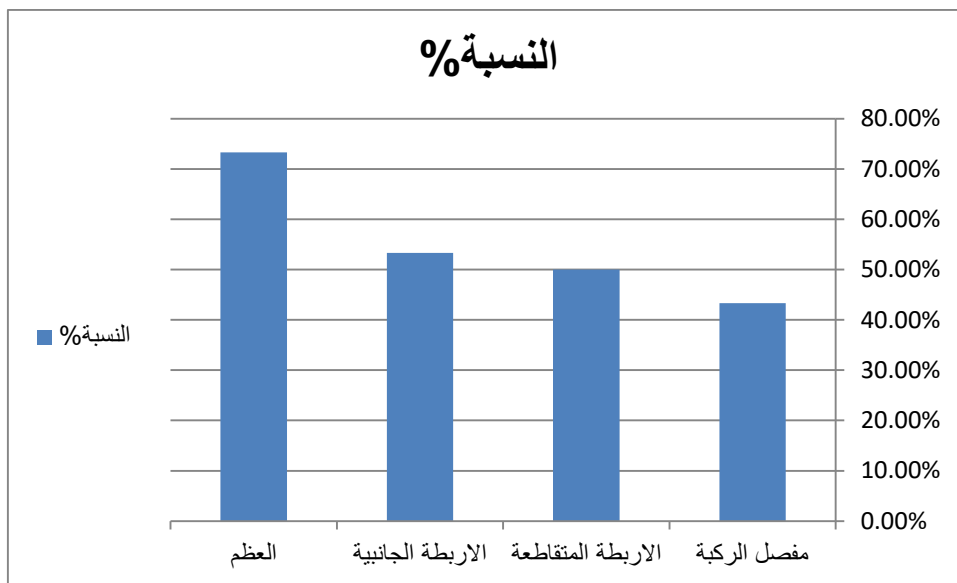
م	مكان حدوث الإصابة	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	مفصل الركبة	26	43.3%	الرابع
2	الأربطة المتقاطعة	30	50%	الثالث
3	الأربطة الجانبية	32	53.3%	الثاني
4	العظم	44	73.3%	الأول

يتضح من الجدول (4) الخاص الأماكن الأكثر تعرض للإصابة بجسم اللاعبين

حيث كانت الاصابات في العظام من اشهر الاماكن تعرضا للإصابة وبنسبة بلغت (73.3%) ويليها في المرتبة الثانية إصابة الاربطة الجانبية بنسبة بلغت (53.3%) في كانت إصابة الاربطة المتقاطعة في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (50%) ويليها في المرتبة الرابعة والاخير إصابة مفصل الركبة بنسبة بلغت (43.3%).

الشكل البياني (3)

يوضح النسب المئوية للعناصر الأكثر تعرض للإصابة لدى لاعبي الاندية قيد البحث



للاجابة على التساؤل الرابع هل توجد فروق في الاصابات الرياضية الأكثر انتشاراً بين لاعبي الاندية بمدينة سبها تبعاً لمتغير المشاركة (اساسي، احتياط)

جدول(5)

يوضح التكرارات والنسب المئوية ومربع كاي لدلالة الفروق في نوع الإصابات الأكثر انتشاراً لأنواع الإصابات لدى لاعبي الأندية قيد البحث)

(ن= 48)

مستوى الدلالة	مربع كاي	لاعب إحتياط		لاعب اساسي		مشاركات اللاعب نوع الإصابة
		%	ت	%	ت	
	--	%8.3	5	%15	9	عضلية
0.931	4.937	%15	9	%28.3	17	مفصالية
	--	%6.6	6	%15	9	عظمية
0.119	0.002	%18.3	11	%20.8	12	تشنج عضلي
	--	%8.3	5	%15	9	شد عضلي
	--	%8.3	5	%10	6	كدم عضلي
	--	%15	9	%23.3	14	قطع كلي للأربطة
0.215	0.034	%15	9	%20.8	12	قطع جزئي للأربطة
	--	%5	3	%6.6	4	التواء
	--	%6.6	4	%15	9	خلع

تشير قيم مربع كاي المحسوبة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الإصابات الأكثر شيوعاً تبعاً لطبيعة المشاركة ، باستثناء الإصابة المفاصل التي كانت أكثر انتشاراً بين اللاعبين الأساسيين حيث بلغت نسبة إصابة اللاعبين الأساسيين (28%) في حين كانت نسبة الإصابة عند لاعبي الإحتياط (15%).

2 مناقشة النتائج:

يتضح من الجدول (2) الخاص بتحليل اسباب الإصابات لدى لاعبي الاندية ان نسبة اسباب الإصابات تراوحت ما بين (5% الى 70%).

حيث كان إهمال الإصابة الأولية من اول اسباب الإصابات ونسبة بلغت (70%) في حين جاء في المرتبة الثانية إهمال الاحماء ونسبة بلغت (65%) ويليهما في المرتبة الثالث التدخلات البدنية بنسبة بلغت (60%) واحتل التدخل العنيف المرتبة الرابعة بنسبة بلغت (57%) ويليهما الاجهاد كخامس سبب للإصابات ونسبة بلغت (55%) ويليهما الاسباب الذاتية في المرتبة السادسة ونسبة بلغت (42%) تم الإصابة بسبب الظروف المناخية في المرتبة السابعة بنسبة بلغت (37.5) في حين جاء البرنامج التدريبي كأحد اسباب الإصابات في المرتبة الثامنة بنسبة بلغت (35%) ويليهما المشكلات الصحية في المرتبة التاسعة بنسبة بلغت (33.3%) وجاء في المرتبة العاشرة سواء ارضية الميدان كا مسبب للإصابة بنسبة بلغت (20%) ويليه في المرتبة الاخيرة الإصابة بسبب سوء المستلزمات الرياضية ونسبة بلغت (5%).

يتضح ان معظم اللاعبين اقرؤا بان اسباب الإصابات في كرة القدم متعددة

وهذا ما يوضحه - ابو العلا احمد عبد الفتاح التي تبين ان سوء التنظيم وطريقة التدريب تبلغ نسبتها من 30% الى 60 من حالات الإصابات الرياضية .

ولقد اشار ايضا في دراسته (العيوب في تنظيم التدريبات والمسابقات) ان طريقة التدريب العلمي لها دور فعال في تجنب الإصابة وذلك من خلال تنمية القدرات البدنية والمهارية للاعب وبالتالي تحسين الجانب الحركي المهارى للاعب وكذلك تطوير وتحسين الجانب الصحي وتعمل علي توعية اللاعب بالمحافظة علي هذا الجانب المهم لتفادي الإصابة .

يتضح من الجدول (3) الخاص بأنواع الإصابات لدى لاعبي الاندية ان الإصابات المفصلية من اشهر انواع الإصابات واحتلت المرتبة الاولى بنسبة بلغت (51%) فيحين كانت إصابة القطع الكلي في الاربطة من ثاني الإصابات الشائعة لدى لاعبي الأندية بنسبة بلغت (50%) ويليهما التشنج العضلي والإصابة بالقطع الجزئي للأربطة في المرتبة الثالثة ونسبة بلغت (48.3%) وثم يليها الإصابة بالشد الإصابة بالخلع الشد العضلي في المرتبة الرابعة وبلغت نسبة هذا النوع من الإصابة (33.3%) ويليهما الإصابات العظمية في الترتيب الخامس حيث بلغت نسبة الإصابات العظمية بين لاعبي الاندية

(25%) في حين جاءت الإصابة بالكدم في المرتبة السادسة ونسبة بلغت (23.3%) اما المرتبة السابعة فكانت للإصابة بالأثواء بنسبة بلغت (13.3%)

يتضح لنا ان معظم اللاعبين تعرضوا لمختلف انواع الاصابات ، فاللاعب في كرة القدم معرض لمختلف انواع الإصابة نظرا لتعدد الاسباب .

وهذا يتطابق مع قول الكاتب " شطا محمد السيد " الاصابات الرضية والعلاج الطبيعي " ان هناك درجات متفاوتة للإصابة تبعا لنوعها وشدها فمنها البسيطة ومنها المتوسطة يختلف نوع الإصابة من رياضي لآخر ومن سبب لآخر .

كما اشر الية " اسامة رياض " بعنوان الطب الرياضي واصابات الملاعب " ان هناك 3 انواع للإصابة وهي الاصابات العضلية والاصابات المفصالية والاصابات العظمية .

وكتب عبد الرحمن زاهر " عن الاصابات الرياضية وانواعها من خلال معرفة تركيبية الجسم ومدى تأثير المجهود عليه ، وكذلك الوقوف علي القواعد الصحية و التي تبين نوع ودرجة الإصابة من خلال الاعراض الناتجة عنها .

وفي دراسة الطالب " شريط عبد القادر : هناك عدة انواع الإصابة الرياضية فمنها البدني ومنها النفسي وكلاهما خطير علي الصحة العامة للرياضي وكذا علي مشوار المهني .

يتضح من الجدول (4) الخاص الاماكن الأكثر تعرض للإصابة بجسم اللاعبين

حيث كانت الاصابات في العظام من اشهر الاماكن تعرضا للإصابة ونسبة بلغت (72.5%) ويليها في المرتبة الثانية إصابة الاربطة الجانبية بنسبة بلغت (52.5%) في كانت إصابة الاربطة المتقاطعة في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (50%) ويليها في المرتبة الرابعة والاخير إصابة مفصل الركبة بنسبة بلغت (42.5%).

يتضح لنا ان اغلب الرياضيين اكدوا تعرضهم لا صابة علي مستوي مفصل الركبة مبرزين بإجاباتهم انواع ودرجات الإصابة التي تعرضوا لها .

وهذا يتطابق مع قول " عبد العظيم العوادلي " تعتبر إصابة مفصل الركبة م أكثر الاصابات شيوعا وأكثرها خطورة علي اللاعب لما يترتب عليها من تأثيرات علي مستوي اللياقة البدنية والفنية للاعب وعموما علي صحته العامة حيث يمكن ان تحدث إصابة الركبة عندما يتم تثبيت رجل اللاعب علي الارض ثم التراك المفاجئ بدوران الجسم دون التحكم اثناء مهارة تمرير الكرة .

- الاستنتاجات:

- 1- ان لاعبي كرة القدم لا يولون الاهتمام الكافي لعمليات الاحماء الخاصة .
- 2- هناك نسبة كبيرة من الاصابات الرياضية بين لاعبي اندية مدينة سبها في كرة القدم
- 3- ارتفاع نسبة الاصابات في فترة المنافسة مقارنة بفترة التدريب او الراحة .
- 4- تركزت الاصابات في الطرف السفلي وخاصة مفصل الركبة .

- التوصيات:

- 1- اجراء فحوص دورية طبية وبداية بشكل عام للاعبين المصابين بشكل خاص ..
- 2- عدم اهمال الاصابة مهما كانت بسيطة والوقوف عند التشخيص الصحيح وكمال العلاج قبل العودة الي الممارسة والنشاط.
- 3- ضرورة تقديم نصائح وقائية من الاصابات الرياضية وبشكل منظم وهناك واعطاء اللاعب فرصة لتجنب الاصابة .
- 4- تطوير خدمات الاسعاف الرياضي الاولي .
- 5- اقامة ندوات وملتقيات في موضوع الاصابات الرياضية ويحضرها ذوي الاختصاص فقط.
- 6- إجراء بحوث مماثلة لهذه الدراسة.

قائمة المراجع :

- (1)- أبو العلا أحمد عبد الفتاح ، كمال عبد الحميد اسماعيل ، الثقافة الصحية للرياضيين ، ط1 ، دار الفكر العربي ، مصر 2001 .
- (2)- أحمد موسى عادل الشيباني ، الإسعاف الفوري لحالات بلع اللسان إرشادات للمدربين ، رئيس ومؤسس قسم التأهيل الرياضي ، الجامعة الهاشمية ، الأردن 2014 .
- (3)- أسامة رياض ، الإسعافات الأولية لإصابات الملاعب ، دط ، دار الفكر العربي ، القاهرة 2002 .
- (4)- أسامة رياض ، الطب الرياضي وإصابات الملاعب ، دار الفكر العربي القاهرة ، مصر 1998 .
- (5)- أسامة رياض ، المنشطات والرياضة (أنواعها - أخطارها - الرقابة عليها) دار الفكر العربي 1998 .
- (6)- إقبال رسمي محمد ، الإصابات الرياضية وطرق علاجها ، ط1 ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر 2008 .
- (7)- حسن عبد الجواد : "كرة القدم المبادئ الأساسية للألعاب الإعدادية لكرة القدم" دار العام للملايين ، ط4 ، بيروت 1977 .
- (8)- حياة روفائيل عياد ، إصابات الملاعب وقاية علاج طبيعى إسعاف ، دط منشأة المعارف ، الإسكندرية مصر ، دت .
- (9)- رومي جميل : "كرة القدم" ، دار النقائض ، بيروت (لبنان) ، ط1 ، 1986م .
- (10)- زينب عبد الحليم ، التدليك الرياضي وإصابات الملاعب ، ط5 ، دار الفكر العربي ، مصر 1998 .
- (11)- سميرة خليل ، الإصابات الرياضية ، دط ، جامعة بغداد ، كلية التربية الرياضية ، العراق ، 2004 .
- (12)- شطا محمد السيد ، الإصابات الرياضية والعلاج الطبيعى ، دط ، دار المعارف

(13)- عبد الرحمن عبد الحميد زاهر ، موسوعة الإصابات الرياضية واسعافاتها الأولية ، دط ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، مصر ، 2004 .

(14)- عبد العظيم العوادلي : الجديد في العلاج الطبيعي والإصابات الرياضية طبعة ثانية ، دار الفكر العربي ، القاهرة 2004 .

(15)- فراج عبد الحميد توفيق : كيمياء الإصابة العضلية والمجهود البدني للرياضيين ، الطبعة اولى ، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2004.

(16)- مأمور بن حسن السلطان : كرة القدم بين المصالح والمفاسد الشرعية ، دار بن حزم ، بدون طبعة ، بيروت - لبنان 1998 .

(17)- محمد حسن علاوي - أسامة كامل راتب : البحث العلمي في التربية البدنية والرياضية وعلم النفس ، دار الفكر العربي ، بدون طبعة ، القاهرة - مصر 1999.

(18)- محمد عادل رشدي : موسوعة لطب الرياضي - علم إصابات الرياضيين طبعة ثانية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 1995 .

(19)- محي الدين مختار : بعض تقنيات البحث وكتابة التقرير في المنهجية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1995 .

(20)- موفق أسعد محمود ، التعلم والمهارات الأساسية في كرة القدم ، ط1 ، دار دجلة للنشر والتوزيع - العراق ، 2008 .

(21)- موفق مجيد المولى : " الإعداد الوظيفي لكرة القدم " ، دار الفكر ، بدون طبعة لبنان ، 1999 م .

(22)- ياسين رمضان . علم النفس الرياضي ، ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان ، الأردن 2008 .

الملخص بالعربي

(دراسة تحليلية للإصابات الرياضية في كرة القدم لدى لاعبين أندية مدينة سبها)

إعداد /الباحثون :

الدكتور/ حسين الشيخ أحمد محمد

الدكتور/محمد بركة عبدالله عبدالرحمن

الدكتور/المختار أبو بكر محمد الإحيمر

يهدف البحث إلى تحديد الإصابات الأكثر شيوعاً لدى لاعبي الأندية وتحديد أسباب الإصابات الرياضية في كرة القدم وكذلك تحديد أجزاء الجسم التي تعرضت للإصابة وتحديد النشاط الرياضي التي يحدث أكبر عدد من الإصابات، ومن خلال بحثنا نحاول الإجابة على هذه التساؤلات وتبسيط الضوء على (نوع الإصابات التي يتعرض لها لاعبو كرة القدم وبالأخص في أندية مدينة سبها) ، حيث توصلت النتائج إلى أن إهمال الإصابة الأولية من أول أسباب الإصابات و إهمال الأحماء التدخلات البدنية و التدخل العنيف المرتبة و الاجهاد البدني سبب للإصابات و تم الإصابة بسبب الظروف المناخية وفي حين جاء البرنامج التدريبي كأحد أسباب الإصابات و يليها المشكلات الصحية و سواء ارضية الملاعب كان مسبب للإصابة ، والإصابة بسبب سوء المستلزمات الرياضية ، ويتضح أن معظم اللاعبين أقرروا بأن أسباب الإصابات في كرة القدم متعددة أن الإصابات المفصلية من أشهر أنواع الإصابات ، فيحين كانت إصابة القطع الكلي في الأربطة من الإصابات الشائعة لدى لاعبي الأندية ، و يليها التشنج العضلي والإصابة بالقطع الجزئي للأربطة ، و الإصابة بالخلع الشد العضلي ، و يليها الإصابات العظمية ، والإصابة بالكدم ويتضح لنا أن معظم اللاعبين تعرضوا لمختلف أنواع الإصابات ، فاللاعب في كرة القدم معرض لمختلف أنواع الإصابة نظراً لتعدد الأسباب . وأن هناك درجات متفاوتة للإصابة تبعاً لنوعها وشدتها فمنها البسيطة ومنها المتوسطة يختلف نوع الإصابة من رياضي لآخر ومن سبب لآخر يتضح لنا أن أغلب الرياضيين أكدوا تعرضهم لإصابة علي مستوى مفصل الركبة مبرزين بإجاباتهم أنواع ودرجات الإصابة التي تعرضوا لها حيث يمكن أن تحدث إصابة الركبة عندما يتم تثبيت رجل اللاعب علي الأرض ثم التراك المفاجئ بدوران الجسم دون التحكم أثناء مهارة تمرير الكرة .

Abstract

(An Analytical Study of Sports Injuries in Football for Sebha City Club Players)

Prepared by researchers

Dr. Hussein Sheikh Ahmed Muhammad

Dr. Muhammad Baraka Abdullah Abdul Rahman

Dr./ Al-Mukhtar Abu Bakr Muhammad Al-Ahmar

The research aims to determine the most common injuries among club players, determine the causes of sports injuries in football, as well as determine the parts of the body that have been injured and determine the sports activity that occurs the largest number of injuries, and through our research we try to answer these questions and shed light on (the type of injuries that are exposed It has football players, especially in clubs in the city of Sebha), where the results concluded that neglecting the initial injury is one of the first causes of injuries and neglecting to warm up physical interventions and violent intervention arranged and physical stress is a cause of injuries and the injury was caused by climatic conditions, while the training program came as one of the reasons Injuries, followed by health problems, and whether the playing field was a cause of injury, and the injury was due to poor sports equipment,

And. It turns out that most players admitted that the causes of injuries in football are multiple, that articular injuries are one of the most common types of injuries, while the injury of total rupture of the ligaments was one of the common injuries among club players, followed by muscle spasm, partial severing of ligaments, and dislocation of

muscle strain, Followed by orthopedic injuries, and bruising, and it becomes clear to us that most players have been exposed to various types of injuries, as the football player is exposed to various types of injury due to the multiplicity of causes. And that there are varying degrees of injury depending on its type and severity, some of them are simple, and some are moderate. The type of injury varies from one athlete to another and from one cause to another. It becomes clear to us that most athletes have confirmed their exposure to knee joint injuries, highlighting their answers to the types and degrees of injury that they have been exposed to, where they can The knee injury occurs when the player's leg is fixed on the ground and then the sudden rotation of the body without control during the skill of passing the ball.

التعويض عن الأعمال الخاطئة لمأموري الضبط القضائي
(دراسة مقارنة)

إعداد: -

عميد دكتور/إبراهيم علي محمد العوامي -الأكاديمية العسكرية للعلوم الأمنية والاستراتيجية.

دكتور / جمعه عبدالرازق أبوعجيلة الزيداني -متعاون - كلية القانون -جامعة بنغازي.

القبول/

الإستلام/

ملخص: -

تهدف هذه الدراسة الي التعريف بالأعمال الخاطئة التي يرتكبها مأمور الضبط القضائي، بحسبان ان هذه الأعمال أحد فروع المسؤولية عن أعمال السلطة القضائية، وهي بهذا قد تمس -في جانب منها-الحقوق والحريات العامة للأفراد في الدولة .

ومن هنا قد تنثار مسؤولية مأموري الضبط القضائي لأخطاء يرتكبونها أثناء ممارستهم لأعمالهم. ولقد حاولت هذه الدراسة متابعة التطور الذي لحق هذا النوع من المسؤولية، خصوصا في القضاء الفرنسي، وبيان موقف كلا من المشرع المصري والمشرع الليبي في هذا الشأن.

الكلمات المفتاحية:

خطأ - ضرر - مأمور ضبط - تعويض -مسؤولية

Abstract :

This study aims to define the wrong actions committed by the judicial police officer, considering that these actions are one of the branches of responsibility for the work of the judicial authority, and thus may affect - in part - the rights and public freedoms of individuals in the state.

Hence, the responsibility of the judicial control officers may arise for the mistakes they commit while carrying out their duties. This study attempted to follow up on the development of this type of responsibility, especially in the French judiciary, and to clarify the position of both the Egyptian legislator and the Libyan legislator in this regard.

key words :

Error - damage - control officer - compensation – liability

مقدمة :

لقد كانت أعمال الضبطية القضائية - ولا تزال - محل خلاف بين الفقه والقضاء ، فقد ذهب القضاء الفرنسي في البداية الي أن هذه الأعمال ذات طبيعة قضائية ويجب ان تتساوي مع أعمال النيابة والقضاء ، وبالتالي لاتتسال الدولة عن الاضرار الناشئة عنها ، وهذا ماوجب خضوع مأموري الضبط القضائي لقواعد المخاصمة اسوة بالقضاة . ثم مالبث القضاء الفرنسي حتي تحول عن موقفه وقلب نظام المسؤولية رأساً علي عقب منذ حكم محكمة النقض الفرنسية سنة 1956 في قضية Giry بحيث أصبح يقرر مسؤولية الدولة عن أعمال الضبط القضائي ليس على أساس الخطأ فقط، بل وعلى أساس الخطر أو تحمل التبعة .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان قواعد المسؤولية المدنية لمأموري الضبط القضائي، وكذلك الخطأ الذي يوجب هذه المسؤولية، والقضاء المختص الذي يتولى الفصل في الدعاوي الناشئة عنها.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج التحليلي مع الاستعانة بأسلوب المقارنة تماشياً مع عنوان الدراسة ومحتواها.

خطة الدراسة :

نتناول من خلال هذه الدراسة مدي مسؤولية الدولة عن الأعمال الخاطئة لمأموري الضبط القضائي في كل من القانون الفرنسي والمصري والليبي وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مسؤولية الدولة عن أخطاء الضبطية القضائية في القانون الفرنسي .

المطلب الثاني: مسؤولية الدولة عن أخطاء الضبطية القضائية في القانون المصري.

المطلب الثالث: مسؤولية الدولة عن أخطاء الضبطية القضائية في القانون الليبي.

المطلب الأول

مسؤولية الدولة عن أعمال الضبطية القضائية في القانون الفرنسي

لم يضع المشرع الفرنسي تعريفاً محدداً وواضحاً لمأموري الضبط القضائي، وإنما حددهم بأشخاص معينة على سبيل الحصر، وأضاف عليهم صفة الضبطية القضائية، ومنهم رجال البوليس ورجال القضاة وقضاة التحقيق وقضاة الصلح، ولقد قسم المشرع الفرنسي بموجب المادة (15) من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون الصادر في 28 يوليو لسنة 1978 مأموري الضبط القضائي إلى ثلاث طوائف هي:

1- ضباط الضبط القضائي.

2- ضباط صف الضبط القضائي، وضباط صف الضبطية القضائية معاونون.

3- الموظفون والأفراد المكلفون ببعض وظائف الضبطية القضائية بنص القانون⁽¹⁾.

وقد اتصف موقف القضاء الفرنسي بعدم الثبات حيال أعمال الضبط القضائي من حيث طبيعتها ومسئولية الدولة عنها قبل وبعد حكم (Giry).

أولاً: موقف القضاء الفرنسي قبل حكم (Giry)⁽²⁾.

كان الاتجاه السائد في القانون الفرنسي قبل حكم (Giry) عام 1956، أن الدولة غير مسئولة عن أعمال الضبط القضائي إلا عن طريق دعوى المخاصمة المنصوص عليها في القانون الفرنسي في المادة (505) منه، وكانت حجة القضاء الفرنسي في ذلك أن أعمال الضبطية القضائية تدخل في إطار أعمال السلطة القضائية التي لا يجوز التعويض عنها خارج إطار النصوص الاستثنائية التي قررت هذه المسؤولية⁽³⁾.

وقد ظلت المحاكم الفرنسية ممنوعة من التعرض لمسئولية الدولة عن أعمال الضبط القضائي، إذا أخطأ مأمور الضبط خطأ شخصياً رتب مسئوليته طبقاً لأحكام القانون، فإذا أراد المضرور الحصول على تعويض عليه أن يقيم الدليل على توافر الخطأ الفادح أو الإهمال من جانب مأمور الضبط القضائي⁽⁴⁾.

ثانياً: حكم (Giry) وتقرير مسئولية الدولة عن أعمال الضبط القضائي:

ظلت دعوى المخاصمة هي الطريق الوحيد لإثارة مسئولية الدولة عن أعمال الضبطية القضائية أسوة بالقضاة وأعضاء النيابة العامة حماية لهم من الدعاوى الكيدية، لاسيما أن أعمالهم تتطلب الكثير من السرعة وعدم التردد مما يجعلهم عرضة للوقوع في الخطأ وهم يمارسون مهامهم.

وقد تحول القضاء الفرنسي عن مبدأ عدم المسئولية، مقررًا مسئولية الدولة خارج إطار النصوص التشريعية حتى قبل حكم (Giry)، وذلك من خلال التقرير الذي أورده مفوض الدولة في قضية Baud، حيث أقر مسئولية الدولة الناتجة عن أعمال البوليس وتعويض الأضرار

(1) د/ عباس العادلي، التعويض عن أخطاء الضبط القضائي في حالات الضرورة، دار الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017، ص 68.

(2) Maryse (D)., Jurisprudence et doctrine dans l'élaboration du droit de la responsabilité adm., 1994, p. 183. مشار إليه لدي د / حسين فريحة ن مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية، 1994، ص 183. رسالة دكتوراه، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1995.

(3) د/ عماد محمد أبوسمرة المسئولية المدنية لمأمور الضبط القضائي، دار الفكر والقانون المنصورة، 2012، ص 267.

(4) المرجع سابق، ص 275.

الناجمة عنه ، حيث قررت محكمة ليون في سنة 1961 مسؤولية الدولة عن تصرفات تابعها المفتش (Ferez) في هذه القضية، وذهبت الي القول بأن الخطأ المرتكب من المفتش ليس خطأ جسيماً عمدياً منفصلاً عن الوظيفة، وإنما خطأ مصلحياً يجب ان تعوض عنه الدولة، وبهذا تكون المحكمة قد طبقت قواعد القانون الاداري وقبلت بتحريك مسؤولية الدولة عن طريق المتضرر مباشرة، دون تحريكها ضد مرتكب الضرر .

وهذا النظر هو ما قرره محكمة السين في حكم Giry الصادر بتاريخ 5 ديسمبر 1952، حيث قضت بتقرير مسؤولية الدولة عن أعمال مأمور الضبط القضائي على أساس المخاطر وبعيدا عن دعوى المخاصمة⁽⁵⁾.

وقد تأيد هذا الحكم من قبل محكمة النقض الفرنسية حيث تقرر استبعاد قواعد القانون الخاص لإثارة مسؤولية الدولة والرجوع إلى قواعد القانون العام في المسؤولية على أساس فكرة الخطر الاجتماعي والمساواة أمام الأعباء العامة⁽⁶⁾. ولقد كان هذا الحكم محل استئناف امام مجلس قضاء Paris الذي كان اقل جرأة من محكمة السين، حيث أنه بعد اعترافه بأنه من الإنصاف ان الضرر الذي لحق شخصاً أثناء عملية ضبطية وقضائية نفذت للصالح العام، يجب ان تتحملة الجماعة وليس الضحية وحدها، وازداد المجلس بأن الإنصاف لا يسبب وحدة القرار القضائي ، وان الحكم القضائي يجب أن يستند الى نص تشريعي، والقاضي لا يمكنه ان يسد نقائص التشريع.. وانتهى المجلس في قراره بأن الضيطة القضائية بعد وصولها الى المكان أصبحت حارسة للعمارة، والدولة باعتبارها حارسة تكون مسؤولة عن الأضرار التي لحقت بالدكتور "جيري"⁽⁷⁾.

ومنذ حكم جيري تتابعت الأحكام المؤيدة لهذا الاتجاه الذي يؤسس المسؤولية على أخطاء مرفق الضبط القضائي على أساس تحقيق العدل والمساواة أمام الأعباء العامة، وأسفرت هذه الأحكام على الآتي:

- 1- الاختصاص للقضاء العادي بنظر هذه المنازعات.
- 2- تطبق أحكام المسؤولية الإدارية على هذه المنازعات.

وهكذا يتضح أعمال القاضي العادي قواعد القانون الاداري في مجال مسؤولية الدولة عن اعمال الضبطية القضائية، وقد ظهرت هذه الحقيقة من خلال الأخذ بالتفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي، وتطلب الخطأ الجسيم لإثارة هذه المسؤولية، باستثناء إستعمال الاسلحة النارية وقيام المسؤولية بدون خطأ تجاه المسؤولين العرضيين للمرفق أو الخطر الاجتماعي غير

(5) د/ عباس العادلي، التعويض عن أخطاء الضبط القضائي في حالات الضرورة، مرجع سابق، ص 406 وما بعدها.

(6) د/ رمزي طه الشاعر، المسؤولية عن أعمال السلطة القضائية، مرجع سابق، ص 319.

(7) د/ حسين فريجة، مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية، مرجع سابق، ص 265.

العادي⁽⁸⁾.

المطلب الثاني

مسئولية الدولة عن أعمال الضبطية القضائية في القانون المصري

اختلف موقف القضاء العادي ومحاكم مجلس الدولة ازاء أعمال مأمور الضبط القضائي لذلك سوف نتناول من خلال هذا الفرع موقف كل منهما تجاه هذه الأعمال.

أولاً: موقف القضاء العادي:

المنتبع لأحكام القضاء العادي في شأن مسؤولية الدولة عن أعمال الضبط القضائي يتضح له بجلاء أن القضاء المصري تصدى مبكراً لتلك المسألة منذ البداية، ومن ذلك حكم محكمة الاستئناف الوطنية الصادر في 1932/12/10 والذي قرر المسؤولية عن أعمال الضبط القضائي بصورة صريحة⁽⁹⁾، وأيضاً حكم محكمة الأمور المستعجلة الصادر في 1950/4/6 والذي قررت فيه: "أن كل ما يقوم به عمال الإدارة تنفيذاً لقانون منحهم سلطة الضبطية القضائية لا يمكن اعتباره من أعمال السيادة مثل الأوامر الإدارية الخارجة عن ولاية المحاكم بل هو من صميم الأعمال القضائية"⁽¹⁰⁾.

وقد استبعد المشرع والقضاء المصري مأموري الضبط القضائي من الخضوع لدعوى المخاصمة وقصرها على القضاة وأعضاء النيابة، وإخضعهم للقواعد العامة في المسؤولية عن الأفعال الشخصية التي هي مسؤولية الإدارة بالتعويض على أساس الخطأ الصادر من مأمور الضبط القضائي، وتطبق بشأنها قواعد المسؤولية المدنية المنصوص عليها في المادة (163) من القانون المدني: "كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض"، وكذلك نص المادة (174) من ذات القانون والتي تنص على: "يكون المتنوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه

(8) د/ محمد ماهر ابوالعينين، التعويض عن أعمال السلطات العامة، المركز القانوني للاصدارات القانونية، القاهرة، ص 1097.

(9) حكم محكمة الاستئناف الأهلية الصادر في 10 ديسمبر 1932، المجموعة الرسمية السنة الخامسة والثلاثون، ص 276.

(10) حكم محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة، قضية رقم 629، جلسة 1950/4/6، مجلة المحاماة، السنة 31، بند 66، ص 140، وكذلك حكم محكمة القضاء الإداري، الصادر في 1958/3/29، وقد جاء في هذا الحكم "أن أوامر وإجراءات مأمور الضبط القضائي التي تصدر عنه في نطاق الاختصاص القضائي الذي خولهم إياه، القانون وأضفي عليهم تلك الولاية القضائية هي وحدها تعتبر أوامر وقرارات قضائية، أما الأوامر التي تصدر عنه خارج نطاق ذلك الاختصاص المخول لهم في القانون فإنها تعتبر من قبيل القرارات الإدارية وتخضع لرقابة القضاء الإداري إذا توافرت شروط القرارات الإدارية النهائية". حكم محكمة القضاء الإداري، طعن رقم 638 لسنة 3 قضائية، جلسة 1958/3/29، مجموعة أحكام المجلس، السنة 3، القاعدة 108، ص 989.

بعمله غير المشروع، متى كان واقعا منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها...⁽¹¹⁾.

وبهذا يتضح أن عدم وجود نص في التشريع المصري ينص صراحة على مسئولية الدولة عن أعمال الضبط القضائي، جعل القضاء عند تصديه للمنازعات التي تثار حول أعمال الضبطية القضائية يستند إلى القواعد العامة للمسئولية في أحكام القانون المدني، للحكم بمسئولية الدولة عن خطأ مأمور الضبط القضائي، وإن هذا الأخير لا يسأل مدنيا إلا عن الخطأ الشخصي⁽¹²⁾.

وقد أخذت محكمة النقض المصرية بفكرة التمييز بين الخطأ الشخصي الذي ينسب إلى مأمور الضبط القضائي وبين الخطأ المصلي أو المرفقي الذي ينسب الى مرفق الضبطية القضائية فالمسئولية المدنية لا تقع على عاتق المتسبب في الضرر إلا عندما يكون الفعل أو الإهمال الذي ارتكبه ينطبق عليه وصف الخطأ الشخصي الذي يسأل عليه وحده ولا يعتبر ما وقع منه شخصا إلا إذا كان مدفوعا بعوامل شخصية قصد منها مجرد النكاية أو الإيذاء أو تحقيق منفعة ذاتية له أو لغيره، كما أنه لا يجوز لجهة الإدارة الرجوع على المخطئ بما حكم عليها من تعويض إلا إذا كان الخطأ الواقع منه شخصا ينسب إليه وحده دون الخطأ المرفقي الذي ينسب لجهة الإدارة، ولا يعتبر ما وقع منه شخصا إلا إذا كان خطؤه جسيما أو مدفوعا بعوامل شخصية قصد بها مجرد النكاية أو الإيذاء أو تحقيق منفعة ذاتية له أو لغيره⁽¹³⁾.

وقد أكد قضاء النقض⁽¹⁴⁾. في العديد من أحكامه على تقرير مسئولية مأمور الضبط القضائي كلما وقع الفعل منه أثناء الوظيفة، أو كلما استغل وظيفته في ذلك الفعل أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع أو هيأت له الوظيفة فرصة لارتكابه، سواء كان التابع ارتكبه لمصلحة المتبوع أو بناء على باعث شخصي، وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلا بالوظيفية أو لا علاقة له بها، وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه، وقد تطلب القضاء للحكم بمسئولية مأمور الضبط القضائي بناء على نص المادة (174) حدوث خطأ من رجل الضبط وأن يكون الخطأ أثناء تأدية رجل الضبط لعمله أو بسبب ذلك العمل، كما تطلب القضاء

⁽¹¹⁾ د/ عباس العادلي، التعويض عن أخطاء الضبط القضائي في حالة الضرورة، مرجع سابق، ص425.
⁽¹²⁾ ولقد قنن المشرع المصري هذه النظرية بالنص عليها بداءة في المادة (58) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم 46 لسنة 1964، ثم بالمادة (5/55) من القانون رقم 58 لسنة 1971، وبالمادة (78) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم 47 لسنة 1978 بأن نص على أن: "لا يسأل العامل مدنيا إلا عن خطأه الشخصي"، وأخيرا بمقتضى المادة (55) من القانون رقم 18 لسنة 2016 بإصدار قانون الخدمة المدنية والتي جرى نصه على أنه: "ولا يسأل الموظف مدنيا إلا عن خطأه الشخصي".

⁽¹³⁾ حكم محكمة النقض، طعن مدني رقم 808 لسنة 44 قضائية، جلسة 1980/4/26، الموسوعة الذهبية، ملحق 22، ص520.

⁽¹⁴⁾ حكم محكمة النقض، طعن رقم 732 لسنة 58 قضائية، جلسة 1997/8/4، مجموعة أحكام النقض، السنة الثانية والاربعون، الجزء الخامس، ص623.

حدوث ضرر نتيجة لهذا الخطأ فإذا انتقي الضرر انتقت المسؤولية وانتفي التعويض أيضًا.

ثانيا: موقف مجلس الدولة المصري من التعويض عن أعمال مأموري الضبط القضائي:

استقرت محاكم مجلس الدولة على اختلاف أنواعها واختصاصاتها سواء محاكم القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية العليا على خروج الإجراءات التي تصدر عن مأموري الضبط القضائي من دائرة رقابته طالما أنها صدرت في نطاق الاختصاص المخول لهم بالقانون، أما إذا خرجت هذه الأعمال عن هذا النطاق بأنها تدخل في مجال الضبط الإداري في هذه الحالة تعتبر قرارات إدارية تخضع لرقابة القضاء الإداري⁽¹⁵⁾.

وهذا ما أطردت عليه أحكام محكمة القضاء الإداري منذ إنشائها، وأيدتها أحكام المحكمة العليا في ذلك.

فقد قضت محكمة القضاء الإداري بشأن قيام رجلا الإدارة بضبط نسخ إحدى الصحف لنشرها بيانات عن حادث حظرت النيابة إذاعة بيانات عنه أثناء تحقيقها فيه أنهم "إنما يفعلون ذلك بصفتهم من مأموري الضبطية القضائية بمقتضى السلطة المخولة لهؤلاء بالمادة (18) من قانون تحقيق الجنايات التي تجيز لهم -حال قيام حالة التلبس- ضبط كل ما يوجد في أي محل ... ولا ريب في أن هذا العمل قضائي، فيخرج بهذه المثابة عن اختصاص محكمة القضاء الإداري طلب إلغائه أو التعويض عنه"⁽¹⁶⁾.

وفي حكم حديث نسبيا قضت ذات المحكمة بأن: "من المقرر قضاء أن أوامر وإجراءات مأموري الضبطية القضائية التي تصدر عنهم في نطاق الاختصاص القضائي الذي خولهم القانون إياه وأضفي عليهم فيه تلك الولاية القضائية، وهي بهذه المثابة تخرج عن رقابة القضاء الإداري"⁽¹⁷⁾.

وقد أيدت المحكمة الإدارية العليا هذا الاتجاه ففي حكمها الصادر بتاريخ 1986/3/8

⁽¹⁵⁾ د/ عبدالغني بسيوني عبدالله، القضاء الإداري، بدون ناشر، الطبعة الخامسة، 2010، ص156. وفي هذا الشأن قضت المحكمة الإدارية العليا بأن: "مأموري الضبط القضائي ومنهم ضباط الشرطة تابعين للنيابة العامة في أعمال وظيفتهم القضائية ويلزمون بتنفيذ أوامر النيابة العامة". حكم المحكمة الإدارية العليا، طعن رقم 624 لسنة 39 قضائية، جلسة 1996/6/8، الموسوعة الإدارية الحديثة، الجزء 47، 2000، ص961، وانظر حكمها في الطعن رقم 155 لسنة 30 قضائية، جلسة 1986/3/8، والطعن رقم 1944 لسنة 32 قضائية، جلسة 1987/5/23، أحكام المحكمة الإدارية العليا من عام 1955 حتى عام 2010، الجزء من الأول حتى العاشر، مجموعة مجدي محمود محب حافظ، ص3059.

⁽¹⁶⁾ حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم 73 لسنة 1 قضائية، جلسة 1947/4/23، مجموعة أحكام المجلس، السنة الأولى، ص264.

⁽¹⁷⁾ حكم محكمة القضاء الإداري، طعن رقم 7911 لسنة 56 قضائية، سابق الإشارة إليه.

قضت "أن قيام السلطات باحتجاز الكتب التي صدر قرار من الجهات المختصة بمنع دخولها البلاد، عملاً قضائياً يخرج عن ولايتها"⁽¹⁸⁾.

خلاصة القول إن القضاء المصري قد استقر على أن أعمال الضبط القضائي وإن كانت متصلة بالقضاء - إلا أنها ليست من أعمال القضاة ولا يجوز أن تسوى بالأحكام القضائية ويرى بعض الفقه⁽¹⁹⁾ أن أحكام مجلس الدولة وإن قضت بعدم اختصاصه بدعوى التعويض عن أعمال الضبط القضائي إلا أنها لا تقطع بعدم إمكانية مساءلة الدولة بالتعويض عن هذه الأفعال، ولكنها تقطع بعدم الاختصاص بتلك الأعمال. لذلك فإن المضرور من أعمال مأموري الضبط لا سبيل أمامه سوى القضاء العادي حيث يقيم دعوى المسؤولية ضد مأمور الضبط القضائي طبقاً للقواعد العامة في المسؤولية المدنية، وبعيداً عن دعوى المخاصمة⁽²⁰⁾.

المطلب الثالث

مسئولية الدولة عن أعمال الضبطية القضائية في القانون الليبي.

استتنتت المادة (720) من قانون المرافعات مأموري الضبط القضائي من الخضوع لأحكامها واقتصرت في تطبيق أحكامها من حيث دعوى المخاصمة على القضاة وأعضاء النيابة⁽²¹⁾.

كما نصت المادة (12) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي على أن "يكون مأموري الضبط القضائي تابعين للنيابة العامة وخاضعين لإشرافها فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم". كما نصت المادة (41) من قانون نظام القضاء على أن "مأموري الضبط القضائي يكونون فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم تابعين للنيابة العامة". كما تتم مقاضاتهم بالطريق العادي ولا تطبق عليهم قواعد مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة⁽²²⁾.

وفي هذا الشأن قضت المحكمة العليا بأنه "متى كان من واجب مأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة (11) من قانون الإجراءات الجنائية البحث عن الجرائم ومركبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم التحقيق في الدعوى، ولهم في سبيل ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة

⁽¹⁸⁾ حكم محكمة القضاء الإداري، قضية رقم 254 لسنة 6 قضائية، جلسة 3 مارس 1954، مجموعة مجلس الدولة لأحكام القضاء الإداري، المجلد الأول، السنة الثانية، ص 425 وما بعدها.

⁽¹⁹⁾ د/ رمزي طه الشاعر، المسؤولية عن أعمال السلطة القضائية، مرجع سابق، ص 312.

⁽²⁰⁾ د/ عباس العادلي، التعويض عن أخطاء الضبط القضائي في حالات الضرورة، مرجع سابق، ص 433.

⁽²¹⁾ د/ مأمون سلامة، قانون الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، مرجع سابق، ص 454.

⁽²²⁾ انظر القانون 51 لسنة 1976 بشأن نظام القضاء.

لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها⁽²³⁾.

ويلاحظ أن تبعية مأمور الضبط القضائي للنيابة العامة ليست تبعية إدارية وإنما وظيفية، فالتبعية الإدارية تكون لرؤسائهم الإداريين التابعين لوزارة الداخلية. أما النيابة العامة فهي تختص فقط بالإشراف على وظيفة الضبطية القضائية من حيث الاستدلال والتحقيق. وقد ترتب على ذلك اعتبار أعمال الضبط القضائي تحت إشراف النيابة العامة أعمالاً قضائية يختص القضاء العادي بالتعويض عن الأضرار الناشئة عنها طبقاً لقواعد المسؤولية المدنية في القانون الليبي، على أساس مسؤولية المتبوع عن عمل تابعة. أما ما يصدر عن مأموري الضبط القضائي خارج هذا الإطار فهي قرارات إدارية يختص بنظرها دوائر القضاء الإداري بمحاكم الاستئناف.

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة جنوب بنغازي الدائرة الاستئنافية "...أن المسؤولية التقصيرية لا تقوم إلا بوجود خطأ من المتسبب في الضرر، وضرر يصيب طالب التعويض، وعلاقة سببيه بينهما، وفقاً لنص المادة 166 من القانون المدني، وينبغي على ذلك لا يحق للمضرور المستأنف ضده أن يطالب بالتعويض عن الضرر المادي إلا إذا أثبت أن الضرر الذي لحق به حدث بسبب خطأ المستأنفين..."⁽²⁴⁾.

كما قضت ذات المحكمة بأنه "... وحيث إنه تم القبض على المستأنف ضده واعتقاله بدون أمر من السلطات المختصة واستعمال العنف ضده بطريقة تحط من شرفه وتسبب له الألم المادي والنفسي ويعد ذلك جريمة وفقاً للمواد 431-434 من قانون العقوبات، فإن الاختصاص ينعقد للمحكمة الجزئية"⁽²⁵⁾.

(23) حكم المحكمة العليا الليبية، طعن جنائي رقم 82 لسنة 25 قضائية، جلسة 1979/2/27، مجلة المحكمة العليا، العدد 15، السنة 1، ص 218.

(24) حكم محكمة جنوب بنغازي، الدائرة الاستئنافية، طعن رقم 62 لسنة 2013 قضائية، غير منشور.

(25) حكم محكمة جنوب بنغازي، الدائرة الاستئنافية، طعن رقم 188 لسنة 2010 قضائية، غير منشور، وحكمها في الطعن رقم 4 لسنة 2013 قضائية، جلسة 2013/6/9، طعن رقم 71 لسنة 2012 قضائية، جلسة 2013/5/12، غير منشور، وفي ذات المعنى قررت أيضاً "... وكان يبين من مدونات الحكم المستأنف بأنه انتهى إلى ثبوت حق المستأنف ضده في التعويض عما لحقه من ضرر مادي ومعنوي على سند من القول بأنه بتاريخ 2000/11 دون سابقة إنذار أو استدعاء قام تابعي المدعى عليهم باعتقاله عقب خروجه من المسجد ونقله لمربع الأمن الداخلي ونقله في نفس اليوم إلى سجن الشرطة العسكرية بوهديمة، وبقي 20 يوم بدون توجيه أي اتهام إليه والإفراج عنه بتاريخ 2000/12/10..." حكم محكمة استئناف بنغازي رقم 2012/20، جلسة 2013/3/31، غير منشور. وفي ذات السياق قضت المحكمة العليا الليبية بأن "... فإن ما ساقه المطعون فيه على النحو السالف بيانه لم يتضمن الإشارة إلى أي خطأ في حق الطاعنين بصفتيهما ولم يوف ما اعترى الحكم الابتدائي من قصور بما يكون معه هو الآخر معيلاً يتعين النقض دون حاجة إلى مناقشة باقي

أسباب الطعن. "حكم المحكمة العليا، طعن مدني رقم 099 لسنة 57 قضائية، جلسة 2015/6/24، غير منشور.

يكتنف الغموض أعمال مأموري الضبط القضائي، وذلك بالنظر إلى طبيعة هذه الأعمال وهل هي أعمال قضائية أم هي تقترب فقط من الأعمال القضائية. وبرغم محاولة الباحث الإجابة على هذا التساؤل من خلال هذا البحث، إلا أنه يبدو ثمة تناقض بين بعض المفاهيم تجعل من أعمال مأموري الضبط القضائي -في حد ذاتها- تحتاج إلى ضبط، ولعل أولى هذه الأمور عدم خضوع مأموري الضبط القضائي لأحكام دعوى المخاصمة رغم اتفاق الفقه⁽²⁶⁾ والقضاء⁽²⁷⁾ على أن أعمالهم التي تصدر عنهم -تحت إشراف النيابة- أعمال قضائية، وما يؤيد قولنا هذا أحكام القضاء الإداري⁽²⁸⁾. التي تأتي محاكمة التعرض لهذه الأعمال كونها أعمالاً قضائية ينعقد الاختصاص بنظرها للقضاء العادي. وهذا في الواقع تناقض صريح، إذ كيف نسوى بين ما يصدر عن القضاة من أحكام تتمتع بحجية الشيء المقضي به، مع ما يصدر عن مأموري الضبط القضائي من أعمال لا تكتسب هذه الحجية.

كما أن المشرع المصري قد نص في قانون الإجراءات⁽²⁹⁾ الجنائية في المادة (248) منه مع أنه ألا يجوز رد أعضاء النيابة العامة ولا مأموري الضبط القضائي وكذلك المشرع الليبي من خلال المادة (271) من قانون الإجراءات الجنائية⁽³⁰⁾. وفي هذا ما يعزز وجهة النظر التي تتنادى بتطبيق دعوى المخاصمة على مأموري الضبط القضائي كما هي الحال بالنسبة لأعضاء النيابة كما أن مأموري الضبط القضائي مزدوجي التبعية من ناحية الضبط القضائي، فهم تابعون للنيابة العامة بنص المادة (26) من قانون السلطة القضائية⁽³¹⁾، والمادة (125) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي. وبموجب نص المادة (22) من قانون السلطة القضائية والمادة (23) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، ومن ناحية الضبط الإداري فهم تابعون لرؤسائهم المباشرين أو الرؤساء الأعلى في وزارة الداخلية، وهذا ما أحدث جدلاً في الفقه⁽³²⁾ حول أي التعليمات التي يجب على مأمور الضبط مراعاتها خصوصاً أن القائم بالعمل في الحالتين شخص واحد.

(26) د/ أنور أحمد رسلان، وسيط القضاء الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 644.

(27) حكم محكمة الاستئناف الأهلية، سابق الإشارة إليه.

(28) حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في 4 ديسمبر 1955، مجموعة أعمال المجلس، السنة العاشرة، بند

72، ص 6، مشار إليه لدى د/ رمزي طه الشاعر، قضاء التعويض، مرجع سابق، ص 147، هامش 2.

(29) قانون الإجراءات الجنائية، يونس للإصدارات القانونية، مرجع سابق، ص 88.

(30) د/ مأمون سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، 1971، ص 82.

(31) أحمد عامر، شرح قانون السلطة القضائية، شركة آل طلال، القاهرة، ص 14.

(32) د/ عباس العادلي، التعويض عن أخطاء الضبط القضائي في حالة الضرورة، مرجع سابق، ص 201.

لذلك فإننا نري أن إقرار مسئولية الدولة عن أعمال مأموري الضبط القضائي من خلال الأحكام والقواعد المنظمة لدعوى المخاصمة والمقررة لأعضاء النيابة، سوف يزيل الكثير من اللبس والازدواجية التي أثارته هذه الاختصاصات وذلك حتى لا يضيع حق المضرور من هذه الأعمال وسط هذا التناقض والاختلاف.

بقي أن نذكر أخيراً بأن المشرع الفرنسي قد ألغى دعوى المخاصمة بصدور قانون 1972. أما في مصر وليبيا فلا يوجد نص على مسئولية مأمور الضبط القضائي أو القضاة وأيضاً لا يوجد نص يقضي بخضوع مأموري الضبط القضائي لدعوى المخاصمة.

الخاتمة

من خلال استعراضنا لنظام مسؤولية الدولة عن الأعمال الخاطئة لمأموري الضبط القضائي ، يتبين لنا أنه قد يحدث ان يقوم مأمور الضبط القضائي بأعماله في اطار المشروعية ،ويؤدي واجباته طبقا لأحكام القانون ، ويكون نتيجة أعماله هذه حدوث ضرر لفرد ما أو مجموعة من الأفراد دون خطأ من جانبه ، وهذا ما حاولت هذه الدراسة ان توضحه وأن تصل الي نتائج وتوصيات مهمة كشف عنها التطبيق العملي في مجال العمل القضائي .

النتائج :

- 1-ان شروط تحقق مسؤولية مأمور الضبط القضائي هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما.
- 2-ان القضاء المختص بالفصل في دعاوي المسؤولية لرجال الضبطية القضائية هو القضاء العادي .
- 3-ان احكام دعوي المخاصمة لاتطبق علي مأموري الضبط القضائي في الأنظمة القانونية محل الدراسة .

التوصيات :-

- 1-تأمين رقابتين طبية وقضائية داخل مراكز الشرطة وذلك لتحديد الإصابات لكل متهم عند دخوله وخروجه من قسم الشرطة ، وفرض رقابة قضائية علي أوضاع المتهمين داخله .
- 2-نهيب بالمشرع المصري والمشرع الليبي بالتدخل وإصدار قانون يقرر بموجبه المسؤولية عن أعمال السلطة القضائية اسوة بالمشرع الفرنسي .
- 3-ضرورة التوعية المستمرة لمأموري الضبط القضائي وخصوصا فيما يتعلق باستعمال الأسلحة وكيفية تنفيذ الأوامر القضائية الصادرة اليه بالشكل الذي رسمه القانون .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

قائمة المراجع

أولا :الكتب

- 1- أحمد عامر، شرح قانون السلطة القضائية، شركة آل طلال، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010.
- 2- أنور أحمد رسلان، وسيط القضاء الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
- 3- عباس العادلي، التعويض عن أخطاء الضبط القضائي في حالة الضرورة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017.
- 4- عبد الغني بسيوني عبد الله، القضاء الإداري، الطبعة الرابعة، بدون جهة نشر، 2009.
- 5- عماد محمد أبوسمرة، المسؤولية المدنية لمأمور الضبط القضائي، دار الفكر القانوني، المنصورة، 2012.
- 6- محمد ماهر أبوالعينين، الوسيط في شرح اختصاصات مجلس الدولة، الجزء الثاني، بدون دار نشر، 2000.
- 7- مأمون سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، 1971.
- 8- رمزي طه الشاعر، المسؤولية عن أعمال السلطة القضائية، دار نصر للطباعة، القاهرة، 2016.

ثانيا :الرسائل العلمية

- 1- حسين فريجه، مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية، رسالة دكتوراه، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1995.

ثالثا :المجلات والمقالات

- 1- قضايا الدولة، العدد الأول، السنة الثامنة والخمسون، يناير/مارس 2014.
- 2- مدونة التشريعات، العدد مجلة المحاماة، السنة 31، العدد 66، 2002.
- 3- مجلة هيئة الثالث، السنة الخامسة، 2005.

رابعا :مجموعة الأحكام القضائية والفتاوى:

- 1- مجموعة أحكام محكمة القضاء الإداري (مجموعات المكتب الفني).
- 2- مجموعة أحكام محكمة النقض (مجموعة المكتب الفني).
- 3- مجموعة أحكام وقرارات المحكمة العليا المصرية.
- 4- مجموعة فتاوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة.
- 5- موسوعة أحكام المحكمة الإدارية العليا من عام 1955 حتى عام 2010م، الجزء من الأول حتى العاشر - مجدي محمود محب حافظ.
- 6- الموسوعة الإدارية الحديثة - نعيم عطية عبد المنعم بيومي - 1999م، الدار العربية للموسوعات.
- 7- الموسوعة الإدارية الحديثة - أ/ حسن الفكاهاني، د/ نعيم عطية، 1999-2000م.
- 8- الموسوعة الإدارية الحديثة ومبادئ المحكمة العليا المصرية من عام 1993 حتى عام 1996م.

أهمية استخدام نظم النقل الذكية (ITS) Intelligent Transportation System في حل المشكلات المرورية بالدولة الليبية (تجارب عربية وعالمية كدراسة حالة)

أ.م. / نوري بدر محبوب محمد
مساعد محاضر بكلية الآداب والعلوم الابيار
جامعة بنغازي ، ليبيا

nouri.mohammed@uob.edu.ly

أ.م. / فضل محمد إدريس محمد حمد
محاضر بكلية الهندسة المدنية - القبة
جامعة عمر المختار - ليبيا

Fadhil.muhammad@omu.edu.ly

ملخص

يعتبر تطور النقل والمواصلات في العالم والارتفاع به من أهم المعايير والركائز التي تساهم في تسارع عجلة التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والاجتماعي وأكثرها قدرة على تحسين نمط الحياة من انتقال للأفراد والبضائع بكل راحة وأمان وسرعة ، حيث يقاس تطور دول العالم المتقدم بتطور قطاع النقل والمواصلات في كافة المجالات البرية والبحرية والجوية واعتمادها على التطور العلمي والتكنولوجي ونظم النقل الذكية وتطبيقاته في هذه المجالات.

تهدف الورقة الى الوصول الى استراتيجية واضحة لحل المشكلات المرورية بالدولة الليبية حيث يبدأ البحث بالتعريف بالنقل الذكي وتطبيقاته الأساسية والعناصر المكونة له والتعرف على التحديات التي تواجه تطبيق هذه النظم في ليبيا وكيفية تذليل الصعاب لتطبيقها ، كما يناقش هذا البحث أولويات تطبيق نظم النقل الذكي والدور الذي يؤديه لحل مشكلات المرور في ليبيا ، ثم يعرض هذا البحث مجموعة من أهم التجارب العربية والعالمية التي أعتمدت تفعيل نظم النقل والفوائد التي تحصلت عليها هذه الدول ، بالإضافة إلى أن هذا البحث يعرض جملة من التوصيات الهامة لحل مشكلات تطبيق نظم النقل الذكية وذلك من خلال اعتماد عدة نقاط تمثل استراتيجية عامة وشاملة لاعتماد النقل الذكي الدولة الليبية لحل مشكلات المرور .

Abstract :

The development of transportation in the world is one of the most important criteria. Furthermore, are considered to significant contributions to the acceleration of economic development, political and social stability. The most capable of improving the way of life from the transport of individuals, goods in all comfort, safety and speed. The development of the developed world countries is measured by the development of the transport. This paper aims to reach a clear strategy to solve traffic problems in the Libyan state, where the research begins with the definition of smart transport, its basic applications, components and identify the challenges facing. In addition, discusses the priorities of the application of smart transport systems, general and the comprehensive strategy for the adoption of intelligent transport Libyan state to solve traffic problems.

1- المقدمة

يعتبر النقل أحد أهم الركائز لتنمية الدولة اقتصاديا واستقرارها سياسيا واجتماعيا كما يعد النقل العام بأي دولة هو عصب الحياة وأقلها تكلفة وأكثرها قدره على تحسين نمط الحياة وانتقال الافراد والبضائع بكل راحة وامان وسرعة بالإضافة لكون النقل أحد المرتكزات الأساسية لمقومات المدن الحديثة والذكية وعنصرا أساسيا من عناصر التنمية بالدول ونجاحها.

ليبيا كغيرها من دول العالم شهدت إهتماما كبيرا في مجال المواصلات وخاصة في مجال النقل البري وذلك بإنشاء شبكات كبيرة من الطرق المعبدة لخدمة التنقل داخل وخارج المدن، حيث أستثمرت المليارات من الدينارات الليبية لإنشاء هذه الشبكة والتي تزيد أطوالها عن (35,000) كيلومتر خلال السنوات الماضية. بالإضافة الى اجراء تحديثات على بعض المطارات والموانئ وعلى الرغم مما أنجزته الدولة الليبية الا أن الوضع الحالي يكشف تدهور الإدارة في استراتيجية النقل المروري بالدولة الليبية بالإضافة الى تدهور إدارة المطارات والنقل الجوي والنقل البحري ، حيث في مجال ادارة النقل العام داخل وخارج المدن بينت تقارير منظمة الصحة العالمية أن ليبيا في مصافي الدول المتقدمة في معدلات الحوادث المرورية القاتلة والاصابات البليغة بالإضافة الى مشكلة الازدحامات والاختناقات المرورية داخل المدن الليبية كطرابلس وبنغازي وما ينجم عنها من زيادة في معدلات التلوث وزيادة أوقات التنقل داخل المدن بالإضافة الى استهلاك الطاقة . كما يتم لتركيز بهذ البحث الى افنقار الدولة الليبية الى سياسة واستراتيجية واضحة من الاستفادة من تطبيقات النقل الذكية في حل مشكلات النقل البرية والبحرية والجوية.

2- أهداف البحث

تهدف الورقة الى الوصول الى استراتيجية واضحة لحل المشكلات المرورية تطبيق نظم النقل الذكي داخل وخارج المدن الليبية حيث يبدأ البحث بالتعريف بالنقل الذكي وتطبيقاته الأساسية والعناصر المكونه له والتعرف على التحديات التي تواجه تطبيق هذه النظم وكيفية تذليل الصعاب لتطبيقها ، كما يناقش هذا البحث الفوائد المترتبة من تفعيل نظم النقل الذكي والدور الذي يؤديه لحل مشكلات النقل.

3- مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في واقع النقل في ليبيا وهو عدم وجود إستراتيجية واضحة بالدولة الليبية للاستفادة من تقنيات وتطبيقات النقل الذكي داخل وخارج المدن لحل المشكلات ، بالإضافة الى عدم الاستفادة من التجارب العربية التي سبقتنا في هذا المجال.

4- مفهوم أنظمة النقل الذكية ITS

يعرف مفهوم أنظمة النقل الذكية ITS (Intelligent Transportation Systems) بأنه مجموعة من التقنيات الحديثة والتي تعتمد أساسا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال النقل وهي مرتبطة بشكل عام بالذكاء الاصطناعي مثل ذاكرة المعلومات والقدرات الحسية ومعالجة المعلومات الواردة وتصديرها بشكل سريع وصحيح ، وهذه التقنيات تساهم بشكل كبير في تحسين أنظمة السلامة المرورية داخل المدن وزيادة الأمان والحد من الازدحامات المرورية وتقليل ازمة الانتقال بالإضافة الى تقليل استهلاك الطاقة والتلوث البيئي . الشكل (1) يبين نظام النقل الذكي المتكامل.



الشكل رقم (1) نظام النقل الذكي المتكامل

6- مجالات النقل الذكي

لنقل الذكي خارج وداخل المدن مجالات عدة منها :

- إدارة حركة المرور على الطرق السريعة .
- إدارة شبكات الطرق داخل المدينة من تقاطعات ومعالجة الازدحامات وحالات الانتظار .
- إدارة النقل العام داخل وخارج المدن .
- إدارة السلامة المرورية على الطرقات والحد من الحوادث .
- تحصيل رسوم العبور داخل وخارج المدن .
- حجز تذاكر النقل الجوي والبحري بكافة أنواعه من قطارات وباصات النقل العام الحكومية والسفن البحرية .
- إدارة الطوارئ على الطرقات أثناء الازدحامات مثل الحوادث والازدحامات المرورية والمشكلات التي تطرأ على الطرق مثل انهيارات الطرق والفيضانات .

5- الأهداف الرئيسية لنظام النقل الذكي داخل وخارج المدن

أشارت عدة دراسات سابقة أن استخدام أنظمة النقل الذكي يساهم في استيعاب النمو المروري المستقبلي بنسبة تصل الى 35 % دون الحاجة إلى إستحداث أو إنشاء طرق جديدة بمرافقها .

ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لإستخدام أنظمة النقل الذكي داخل المدن في عدة نقاط منها :

- الرفع من كفاءة وزيادة السعة التشغيلية للطرق وأنظمة النقل العام داخل وخارج المدن .
- زيادة معدلات الأمان والسلامة المرورية والراحة لمستخدمي الطرق مع التقليل من الحوادث المرورية وما ينتج منها من وفيات وإصابات بليغة .
- التقليل من أزمدة التوقفات والتنقلات داخل المدن مع زيادة السرعات للمركبات ورفع مستوى شبكات الطرق داخل المدن .

- التقليل من التكاليف المترتبة على استخدام الوقود بسبب الازدحامات المرورية واستخدام طرق طويلة للهروب من هذه الازدحامات.
- التقليل من التلوث البيئي والانبعثات السامة الناتجة من استخدام المركبات داخل المدن.
- التقليل من التلوث الضوضائي.

6- خصائص النقل الذكي (ITS) .

ان من مستلزمات هكذا نظام هي:

- وسائل جمع المعلومات على الطرق : هذا يشمل اولا وضع أنظمة أستشعار في اماكن محددة من الطرق وذلك للاستفادة منها في ادارة المرور والتقليل من الازدحامات المرورية حيث يتم ربطها بعلامات مروريه ذكيه بالإضافة أنه يستفاد من هذه المعلومات في الدراسات المرورية على الطرق على المدى القصير ومستوى الدراسات الإستراتيجية كخطط تطوير النقل الشامل فتعتبر الجزء المكلف والمهم في مثل هكذا دراسات والتي لابد من اجرائها لكافة المدن الليبية والتي تعتمد كلفتها الاساسية على جمع البيانات ثم توضع كاميرات خاصة بالجانب المروري والتي يستفاد منها في تقييم بعض خصائص الطرق بالاضافة للحالة الامنية ومراقبة المخالفات وغيرها والتي يمكن ان يتم نصبها في المراحل التكميلية من هذا المشروع.
- تقنيات معالجة البيانات: هذه التقنيات تشمل البرمجيات والاجهزة التي يستفاد منها في تحويل تلك البيانات الى معلومات يستفيد منها مستخدم الطريق لحالة حصول ازدحام في خفض حدود السرعة على الطريق او تغير مسار المركبات عن المسار المزدحم أوقات الذروة⁽¹⁾ كنظم المعلومات الجغرافية .
- التحكم المروري ونقل المعلومات إلى مستخدمي النقل الذكي : وهي تقنيات معنية بتحويل المعلومات التي تم الحصول عليها ومعالجتها و تطبيقها على أرض الواقع مثل : إشارات المرور على التقاطعات ، والعلامات المرورية والارشادية والتحذيرية على الطرق كارسال معلومات عن الحالات الجوية من امطار وضباب وغيرها ، بالإضافة الى التنسيق ما بين وسائل النقل الذكية والجهات المعنية بالنقل والمتابعة وانشاء إدارات خاصة بالمتابعة الدورية وجمع المعلومات ثم نقلها الى مستخدمي أنظمة النقل الذكي اثناء بدء الرحلات وقبلها كنقل المعلومات عبر الهاتف

النقل GPS (Geographic positioning system) والراديو والصحف والانترنت وغيرها⁽²⁾.

■ **تطبيقات أنظمة النقل الذكي :** وهي تطبيقات مخصصة لأنظمة نقل بعينها مثل المرور والنقل العام والمطارات والقطارات والمترو وهي تطبيقات تتماشى مع الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وتتيح لمستخدمي النقل الذي سرعة الوصول للاستفادة من الخدمات المقدمة من الإدارات والشركات المعنية بالنقل داخل وخارج المدن والبلاد.

7- متطلبات تطبيق أنظمة النقل الذكية (ITS) في المدن الليبية .

يتطلب تطبيق أنظمة النقل الذكية داخل المدن الليبية وخارجها وجود بنية تحتية للنقل مع توافر تطبيقات تقنية للنقل الذكي و الحث على الاندماج المجتمعي لتقبل تشغيل وممارسة هذه النظم الذكية . كما يجب ان تكون هناك مصادر لجمع البيانات مع اعداد خرائط تبين الاماكن والمخططات التي سيتم عليها توزيع نظم النقل الذكية وتحديد الأماكن المناسبة لتطبيق هذه النظم من مطارات وموانئ وطرق مع تجهيز مقترحات للطرق البديلة⁽³⁾ ، بالإضافة لمجموعة من التقنيات الهامة ككاميرات مراقبة على كافة شبكات الطرق كمثال داخل المدن بالإضافة الى رادارات لقياس السرعات للمركبات ضف إلى ذلك لابد أن تغطي شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية كافة أجزاء المدن بحيث تسهم في نقل البيانات بشكل فعال وسريع دون انقطاع وأخيرا يجب أن لا يصاحب كل هذا أي انقطاع بالكهرباء كحال المدن الليبية اليوم .

الجدول (1) يبين أبرز المتطلبات من حيث توافرها من عدمه لتطبيق نظم النقل الذكية (ITS) داخل المدن الليبية⁽³⁾.

جدول (1) يبين متطلبات تطبيق نظم النقل الذكية (ITS) داخل المدن الليبية

متطلبات تطبيق النقل الذكي داخل المدن الليبية			خصائص النقل الذكي	
متوفرة	متوفرة جزئيا	مطلوب		
حاليا		لتطبيق نظم		
كاميرات مراقبة	—	√		جمع المعلومات
رادارات وأجهزة استشعار عالية	—	√		
عدادات لقياس عدد المركبات	—	√		
تقنيات لقياس أوزان المركبة أثناء	—	√		
رادارات لقياس السرعة للمركبات	—	√		
نظم المعلومات الجغرافية	√	—		تقنيات معالجة
شبكات الاتصالات	√	—		التحكم المروري ونقل المعلومات
لوحات ارشادية	—	√		
الإشارات الآلية	—	√		
موقع الكتروني خاص بإدارة	—	√		
كبيانات المعلومات	—	√		
تطبيقات حجز تذاكر (النقل العام - النقل الخاص -الطيران	—	√	تطبيقات أنظمة النقل الذكي	

8-التحديات التي تواجه تطبيق نظم النقل الذكية (ITS) بالدولة الليبية

يواجه تطبيق أنظمة النقل الذكية تحديات كبيرة يمكن تلخيصها بعدة نقاط كالتالي :

- الرغبة السياسية والتنفيذية لدى أغلب قطاعات النقل للتطوير ووضع بنية قوية للنقل في ليبيا .
- انعدام وجود بنية تحتية أساسية لأغلب وسائل النقل في ليبيا مثل (النقل العام - القطارات - السفن - المترو) وبالتالي يصعب تطبيق أنظمة النقل الذكية في ظل انعدام بنية تحتية للنقل .
- التحديات الاقتصادية المتمثلة في تكاليف تركيب المعدات والتقنيات الخاصة بنظم النقل الذكية .

- ث- التحديات التقنية والبيروقراطية لدى أغلب قطاعات النقل في التبادل الفوري للمعلومات والبيانات ومعاملتها كأسرار دولة يجب عدم الإفصاح عنها .
- ج- التحديات الوظيفية والإدارية والفنية والتي تتمثل في عدم قدرة مستخدمي منظومات النقل على التعامل مع التقنيات الحديثة وبالتالي الاحتياج الى التأهيل والتدريب والتمكين .
- ح- التحديات الاجتماعية وتتمثل في تمكين ونشر ثقافة النقل الذكي داخل المجتمع الليبي .
- خ- التحديات الزمنية وهي أن تطبيق نظم النقل الذكية تحتاج الى برنامج زمني دقيق للتطبيق ابتداء من وضع برنامج زمني لتكامل البنى الأساسية للنقل وتمكين وتأهيل المتدربين لتشغيل نظم النقل الذكية بالدولة الليبية .

9- أولويات تطبيق نظم النقل الذكية (ITS) بالدولة الليبية

نظرا للتحديات التي تعيق تطبيق نظم النقل الذكية بأغلب قطاعات النقل الليبي ، إلا أنه يوجد أولويات وبنى أساسية قائمة يمكن الارتكاز عليها وتطبيق نظم النقل الذكية إلى حين إستكمال تكامل منظومة النقل بالدولة الليبية ومن هذه الأولويات هي :

- إدارة حركات المرور على الطرقات داخل وخارج المدن الليبية .
- إدارة السلامة المرورية على الطرقات كأرسال معلومات عن الحالة الجوية للطرق من امطار ضباب انهياراتالخ .
- إدارة الطلب على النقل داخل وخارج المدن الليبية بواسطة عمل تطبيقات خاصة لنظم النقل القائمة مثل (النقل العام البري - النقل الخاص - والنقل الجوي للركاب والبضائع - النقل البحري للبضائع) .
- إدارة مواقف السيارات بالميادين العامة والوزارات والمصالح الحكومية .
- إدارة السلامة المرورية على الطرقات السريعة والحضرية (خدمات الطوارئ) .
- إدارة وقياس أوزان المركبات المارة على الطرقات وتحصيل الرسوم في حال تجاوز الاوزان المسموح بها .
- مراقبة الطرق السريعة والحضرية من الحوادث المرورية وخفض حدود السرعة التشغيلية للطريق .
- التحصيل الإلكتروني للرسوم عبر الطرق الاستثمارية .

- إدارة الازدحامات المرورية والإغلاق الألي للطرق وتغيير مسار المركبات وقت الذروة بواسطة الإشارات الألية . شكل (2).



شكل (2) يبين إدارة الازدحامات المرورية وتفعيل الإشارات الألية وقت الذروة

10 – توصيات جمعية الاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات لتطبيق أنظمة نقل ذكية (4)

- أصدرت جمعية الاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات التوصية رقم ITU-R 205-5/5 والتي أخذت في اعتبارها عدة نقاط لتطبيق نظم النقل الذكية منها :
- أن هناك حاجة لإدماج التقنيات الجديدة بما فيها الاتصالات الراديوية إلى أنظمة النقل البرية .
 - أن العديد من أنظمة النقل البرية تستعمل آليات ذكية في المركبات البرية مقترنة بتقنيات متقدمة في الإدارة من أجل تحسين إدارة الحركة .
 - أنه يمكن تطبيق التكنولوجيا المُعدة لأنظمة النقل الذكية (ITS) على أنظمة النقل العام (العبور) لكي تجعلها أكثر نجاعة وتعزز الاستعمال المتكامل لجميع أشكال النقل السطحي .
 - أن التخطيط لأنظمة النقل الذكية يمضي قدماً ويُنفذ من قبل الإدارات في شتى الأقاليم .
 - أنه تم تحديد مجموعة كبيرة متنوعة من التطبيقات والخدمات، بما في ذلك تحديد مواقع المركبات بطريقة أوتوماتية (AVL) AUTOMATIC VEHICLE LOCATION .
 - أن من شأن المعايير الدولية تيسير التطبيقات على النطاق العالمي لأنظمة النقل الذكية وتعاون اقتصادات الحجم الكبير على إتاحة خدمات وتجهيزات أنظمة النقل الذكية إلى الجمهور .

- أن المواءمة الدولية المبكرة لأنظمة النقل الذكية من شأنها أن تتمخض عن فوائد متعددة .
- أن التوافق على نطاق عالمي لأنظمة النقل الذكية قد يعتمد على توزيعات الطيف الراديوي المشترك .
- أن الراديو مكون أساسي لأنظمة النقل الذكية .
- أن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) تقوم بتوحيد قياس أنظمة النقل الذكية (الجوانب غير الراديوية) في اللجنة التقنية 204 التابعة للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO/TC204) .
- أن جمعية الاتصالات الراديوية للاتحاد اعتمدت توصية قطاع الاتصالات الراديوية ITU-R M.1453 بشأن "أنظمة النقل الذكية - الاتصالات المكرسة قصيرة المدى في النطاق 5,8 GHZ

10 - تجارب عربية ودولية لتطبيق نظم النقل الذكية (ITS)

ثمة تقارير عالمية تصدر بشكل دوري حول تسابق الدول على انشاء المدن الذكية وتفعيل منظومة النقل الذكي بجميع قطاعات المواصلات والنقل وتتباين مميزات النقل الذكي و النتائج بين هذه الدول من حيث قوة التحول وسرعة الإنجاز والأداء بالرغم أن أغلب الدول التي أنشئت نظم نقل ذكية لم تصل الى حد الكمال في تفعيل هذه النظم وذلك لكثرة مدارك واتساع متطلبات هذه النظم كما اسلفنا سابقا والتي لا تقتصر فقط على الجانب التقني بل تتطلب جوانب أخرى سياسية واجتماعية واقتصادية ، ومن امثلة هذه الدول على سبيل الحصر منها :

أ- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة (دبي - أبوظبي)

مدينة دبي :

سعت حكومة دبي منذ عام 1995 بوضع خطة لتطبيق نظم النقل الذكية داخل المدينة حيث شملت الخطة تفعيل عدة نظم منها (5) :

- التحكم بالاشارات المرورية وتوقيتها بزمان معين داخل المدينة .
- تركيب كاميرات مراقبة وسائل النقل داخل المدينة .
- رصد الأعطال بشكل اني وسريع .
- إدارة الطوارئ كأعطاء الاذونات في اتجاه المرور لمركبات الإسعاف والشرطة .

- تركيب شاشات تغطي كافة الطرق للتواصل مع شركة المرور عن بعد عبر مركز عمليات موحد .

مدينة أبوظبي :

بعام 2000 وبعد خمس سنوات من تميز حكومة دبي بتفعيل نظم النقل الذكية داخل المدينو قامت حكومة ابوظبي بوضع حلول عاجلة وذلك بتفعيل نظم النقل الذكية للتحقق من الازدحامات والاختناقات المرورية داخل المدينة حيث اعتمدت خطة ابوظبي في تفعيل نظم النقل الذكية داخل المدن على عدة نقاط (5) :

- التحكم الالي بالاشارات المرورية على التقاطعات والتي تتجاوز 100 تقاطع داخل المدينة .
- تفعيل أنظمة مراقبة مواقف السيارات .
- إدارة السلامة المرورية كاعطاء معلومات عن مكان ونوع الحادث داخل المدينة وخارجها وذلك عن طريق تزويد سيارات الشرطة المرورية بالتجهيزات اللازمة للتواصل المباشر مع مركز إدارة السلامة المرورية على الطرقات .

ب- تجربة الولايات المتحدة الامريكية :

أدى تطبيق نظم النقل الذكية على الطرقات وداخل المدن بالولايات المتحدة الامريكية إلى عدة نتائج مهمة منها (6):

- تطبيق نظم النقل الذكية في إدارة المرور المرور أدى الى التقليل من الفترات الزمنية التي يستغرقها السفر من 8% الى 25% .
- كما نتج عن استخدام أنظمة النقل الذكية (إدارة الحوادث) بالطرق السريعة وفي المدن الى انخفاض معدلات الحوادث المرورية بنسبة تتراوح من 24% الى 50% ، كما تم تقليل حالات التأخير المرتبطة بالإزدحام الناتج عن الحوادث بنسب تتراوح من 10% - 45% .
- زيادة حجم المرور بنسب من 8% - 22% وبسرعات تزايدية على الطرق من 13% الى 48% عن السرعات التي كتنت فترة الازدحام المروري .
- نتيجة استخدام المركبات التجارية والمجهزة بأنظمة الكترونية للسلامة والخاضعة للفحص الألي على الطرق أدى ذلك الى التقليل من معدلات الوفيات الناتجة عن الحوادث بنسب تتراوح من 14% الى 32% .

- ارتفاع نسب الإنتاجية في مجال النقل الخاص للبضائع بالنسبة للشاحنات بنسب تزيد عن 25 % لكل شاحنة / اليوم .
- أدى استخدام الأجهزة في نظم النقل الذكية الى اختصار الزمن من حيث سرعة الإبلاغ عن الحوادث المرورية بالمناطق الريفية .

ج- تجربة دولة اليابان لأنظمة النقل الذكية :

منذ عام 1990 وحتى الان تعتبر اليابان من الدول الرائدة في مجال النقل الذكي ، حيث بدأت فكرة الدولة اليابانية بالتعاون بين عدة جهات منها وزارة الأراضي والنقل السياحية اليابانية (MLIT) ووزارة الشؤون الداخلية والاتصالات MIAC وجهاز الشرطة الوطني (NPA) وذلك بوضع تصور عام لنظام المعلومات والاتصالات (vehicle information communication system) حيث بدأ تطبيق هذا النظام بحلول عام 1996 واصبح متاحا على مستوى الدولة بعام 2003 ، حيث بدأت الخطة بإنشاء مركز معلومات المرور لتشغيل خدمات VICS بشراكة بين القطاعين الخاص والعام ، حيث يعمل هذا المركز بدعم أكثر من 90 شركة منها شركات تصنيع السيارات ومعدات المركبات الالكترونية ، فكرة عمل هذا النظام يعمل على الوصول الى المعلومات المرورية في الوقت الحقيقي لها وقت الحدث والاستفادة منها في تعديل مسارات الطرق للطوارئ وتقديم خدمات لمستخدمي الطرق ، حيث تقتصر فكرة النظام في جمع المعلومات على (الحوادث - الازدحام - الطقس - عمليات الإصلاح والصيانة - الخ) وذلك عن طريق استخدام أجهزة استشعار ثابتة بجانب الطرق (رادارات) ، وبث متحرك للمركبات سواء كان البث داخل مركبات الأجرة او عبر الهواتف المحمولة التي ترسل تدفق وسريان المرور ، الشكل رقم (3) يبين نظام المعلومات والاتصالات الياباني (VICS) (6).

كما ان استخدام هذا النظام ساهم في عدة فوائد في مجال المرور ومنها :

- تقديم المعلومات المباشرة لقائد المركبة وخاصة فيما يتعلق بالسلامة المرورية .
- خدمات الاتصال عبر الانترنت من خلال الأجهزة الملاحية.
- خدمات الدفع الالي في اكشاك مواقف السيارات ومحطات الغاز والمتاجر .
- تكامل تقديم المعلومات لقائد المركبة من خلال الرسائل الصوتية والمرئية لبيان حركة المرور والطقس .



شكل (3) يبين نظام المعلومات والاتصالات الياباني (VICS) .

11- النتائج

نستنتج مما سبق هو أن أنظمة النقل الذكية تساهم بشكل ملحوظ في التقليل من المشاكل المرورية داخل وخارج المدن بالإضافة الى ان استخدامها يساعد في التقليل من الفترات الزمنية التي يستغرقها السفر والتقليل كذلك من معدلات الحوادث المرورية العالية وفي المقابل تفعيل هذه النظم يساهم في زيادة حجم المرور التشغيلي وزيادة السرعات التشغيلية على الطرقات مما ساعد في الارتقاء بمعدلات السلامة .

12- التوصيات

- ضرورة تطبيق نظم النقل الذكية بكافة المدن الليبية الكبرى ورصد التكاليف اللازمة لتفعيلها وذلك لاسهامها في حل المشكلات المرورية والتقليل من التكاليف الباهضة لانشاء الطرق الجديدة وتوسعة الطرق القائمة والارتقاء بمعدلات السلامة المرورية .
- العمل على وضع خطة استراتيجية وطنية شاملة لتفعيل نظم النقل الذكية داخل وخارج المدن ووضع جدول زمني للانتهاء من تغطية هذه النظم كافة المدن والطرق الليبية .
- العمل على تحديد الأولويات سواء بالمدن الكبرى ذات الكثافة السكانية والحجم المروري الكبير أو بإختيار أنظمة النقل الذكية المتعددة وتفعيل هذه النظم بمشاريع تجريبية يتم اختيارها بعناية مع الحرص على عملها ونجاحها مما يساعد على التعلم وزيادة الطلب على نظم النقل الذكية.
- تحديد الأهداف الرئيسية بمشاريع النقل الذكية والتركيز عليها والوصول اليها مع الاعتماد على الركائز الهامة (المواطن الليبي والمعيشة - الإدارة الفاعلة - التكلفة المرسودة - البيئة) .
- العمل على زيادة الوعي والتثقيف لدى المواطن الليبي حول نظم النقل الذكية ومساهمتها في تسهيل وانسياب حركة المرور والتقليل من ازمدة التأخير والحد من الحوادث المرورية .
- ضرورة حث الجهات المختصة على التكامل والتعاون والشفافية فيما بينها لضمان نجاح نظم النقل الذكية داخل وخارج المدن .
- الحد من القوانين التي تمنع التنافس بين أنظمة النقل ووجود شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، بالإضافة الى ضرورة السماح بتعدد منظومات النقل الذكية لتلبية احتياجات المستخدمين والتي توفر انسيابية ونجاح للنقل داخل المدن .
- الحث على الابتكار والتطور بهذه النظم وذلك عن طريق رصد قيم مالية ومكافآت و دعم مشاريع بحثية من شأنها تساهم في تطور نظم النقل الذكية داخل الدولة الليبية .
- العمل على اعتماد خطة طوارئ بديلة استعدادا لأي طارئ من فقدان الإدارة والتحكم بنظم النقل الذكية والعمل على وجود بدائل تعتمد على المركزية في الإدارة واللامركزية في التشغيل .
- العمل على متابعة تطور الدول والاستفادة من تجاربها في مجال نظم النقل الذكية .

- 1- خالد خليفة - عادل الهادي - تقنية نظم النقل الذكي كإستراتيجية في تقليل تلوث الهواء - المجلة الدولية للعلوم والتقنية - العدد 13 - مارس 2018 م .
- 2- ديملي نعيمة - مساهمة نظم النقل الذكية في تسيير الحركة المرورية - دراسة حالة مدينة البويرة - رسالة ماجستير - جامعة محمد بوضياف - الجزائر - كلية الهندسة - قسم هندسة حضرية - 2017 .
- 3- حسان عدنان فيحان - استخدام أنظمة النقل الذكية في إدارة المرور في المناطق التنظيمية الجديدة - رسالة ماجستير - جامعة دمشق - كلية الهندسة المدنية - قسم هندسة النقل والمواصلات 2017م.
- 4- الاتحاد الدولي للاتصالات ITU-R أنظمة الاتصالات الراديوية بالموجات المليمترية لتطبيقات نظام نقل ذكي - قطاع الاتصالات الراديوية في الاتحاد الدولي للاتصالات - توصية ITU-R M.1452-1 (2009/10) .
- 5- خلود صادق - محمد حيان سفور - المدن الذكية ودورها في إيجاد الحلول للمشكلات العمرانية (حالة دراسية مشكلات النقل في مدينة دمشق) - مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية - المجلد التاسع والعشرون - العدد الثاني - 2013 م .
- 6- محمد فؤاد محمود - تطبيق أنظمة النقل الذكية لعلاج مشاكل المرور بمخطط إقليم القاهرة الكبرى- مجلة جمعية المهندسين المصرية - العدد الثاني - 2014 م .

التحكيم في العقود الإدارية

”دراسة تحليلية مقارنة“

Arbitration in administrative contracts

أ.رحاب محمود الهوني⁽²⁾

MS. Rehab Mahmoud Al- Huni

د. عبد اللطيف عبد الحميد ماضي⁽¹⁾

Dr. Abdullatif Abdul Hamid Madi

الملخص

يعد القضاء الطريق الطبيعي لحل المنازعات ، فالقضاء يشكل مظهرا من مظاهر سيادة الدولة و لا يمكن ممارسته إلا من قبل السلطة العامة في الدولة، وعلى الرغم من أن القضاء هو المختص بنظر المنازعات الناشئة عن العقود الإدارية، إلا أن تراكم القضايا وبطء إجراءات القضاء أدى إلى البحث عن وسيلة أخرى لحسم تلك المنازعات بشكل سريع حتى تستقر المراكز القانونية بين المتنازعين وأن تكون أكثر سرية وبإجراءات مبسطة، ومن هنا ظهر التحكيم كوسيلة بديلة ومثلّى لحسم هذا النوع من المنازعات.

وتظهر أهمية البحث في اعتباره وسيلة ودية لتسوية النزاعات ذات الطبيعة التعاقدية بحكم ملزم لأطرافها، وتبرز أيضا في قيام الإدارة بإبرام العديد من الصفقات العمومية سواء مع المتعاقدين الوطنيين أو الأجانب، والتي عادة ما ينتج عنها نزاعات تحتاج إلى طرق وإجراءات خاصة لفضها، لذلك من الضروري دراسة الإجراءات التي حددها المشرع في حالة لجوء الأطراف إلى التحكيم.

ويكمن الهدف من البحث في محاولة الإجابة على إشكالية البحث وذلك من خلال دراسة الإجراءات المتبعة والإلمام بالنصوص القانونية التي تنظم وسيلة التحكيم، أما بالنسبة لمنهج البحث تم إتباع المنهج التحليلي الوصفي، كما أنه تم تقسيم موضوع البحث إلى مطلبين تناولنا في المطلب الأول ماهية التحكيم وفي الثاني تناولنا الإطار القانوني للتحكيم.

واستخلصنا من خلال البحث عدة نتائج أهمها أن المنازعات التي تكون الدولة طرفا فيها تتسم بالخصوصية؛ لأنها تثير مسائل فنية دقيقة، ومع اتجاه التحكيم للتعاطي مع الأحداث المتجددة للمنازعات الإدارية لتأمين الحلول العلمية وفق خصائص عديدة المتمثلة في السرعة والسرية والعدالة والتخصص وتوفير الضمانات وقلة النفقات، فلقد أصبح هو الحل الأمثل والأكثر ضمانا لحسم المنازعات الإدارية.

وفي نهاية البحث نوصي بضرورة حرص الدول المتعاقدة مع المتعاقد الأجنبي على حسن اختيار المحكمين الذين يفصلون في المنازعات المعروضة على التحكيم بحيث يكونون ممن تتوفر فيهم الكفاءة والخبرة والحياد والاستقامة، لأن الواقع العملي الذي جسده مختلف الأحكام التحكيمية أثبتت وجود تعسف من جانب بعض المحكمين في الحلول التي انتهوا إليها.

⁽¹⁾ أستاذ المساعد بقسم القانون العام بكلية القانون - جامعة بنغازي.

⁽²⁾ محاضر مساعد بقسم القانون العام بكلية القانون - جامعة بنغازي.

الكلمات المفتاحية: التحكيم - العقد الإداري - اتفاق التحكيم - القضاء - العقد الإداري الدولي .

Abstract

The libyan judiciary is tha way to resolve . The judiciary is a manifestation of state sovereignty and can only be used by the public authority in the state . Although the judiciary is competent to consider disputes arising of administrative contracts. However the accumulation of cases and slow of judicial procedures led to look for another way to resolve these disputes quickly so that the legal centers between the disputants are settled and become more confidentail with simplified procedures , and jence arbitration appears as an alternative and optimal means of resolving this type of disputes.

The importance of research appears in considering it as an amiable means for settling natural contractual disputes by a biniding verdict its parties . It also appears in the administration's conclusion of many public deals, whether with local of foreign contractors, which usually result in disputes that need special methods to resolve, so it is necessary to study the procedures established by the legislator in case that the parties resorted to the arbitration.

The aim of research lies in trying to answer the research problem by studying the procedures followed and familiarity with the legal texts regulating the means o arbitration . Also , the topic of the research was divided into two demands. In the first, we dealt with the nature of arbitration, and in the second we dealt with the legal framework of arbitration.

Throgh the research, we extracted several results, the most important of which is the disputes in which the state is a party are characterized by privacy because they raise delicate technical issues. And when arbitration directed to deal with the events of renewed administrative disputes to secure scientific solutions according to many characteristics of speed, confidentiality, justice, specialization, providing guarantees and low expenditures. It has become the best and safest salution for administrative disputes.

At the end of the research, we recommend that the contracting countries with the foreign contractor be keen to choose the arbitrators who decide the disputes submitted to arbitration, to be of competence experience, impartiality and integrity, because the practical reality embodied in the various arbitration ruling has proven the arbitrariness of some arbitrators in the solutions they reached.

Keywords: Arbitration- Administrative contract – Judiciary – Arbitration agreement – International administrative contract .

مقدمة

عرفت المجتمعات منذ القدم التحكيم بوصفه وسيلة لحل المنازعات، ومع تطور المجتمعات أصبح التحكيم ظاهرة من ظواهر العصر الحديث الذي يتسم بتشابك العلاقات والمصالح، فالتحكيم هو النتيجة المنطقية لتزايد المبادلات والمعاملات التجارية سواء على الصعيد الداخلي أم الدولي.

ولم يعد التحكيم قاصرا على المنازعات التجارية والدولية بل اتسع ليشمل المنازعات الإدارية التي تكون الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة طرفا فيها بوصفها سلطة عامة. وتبرز أهمية التحكيم إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصية المنازعات التي تكون الدولة طرفا فيه، فاللجوء إلى التحكيم هو النتيجة المنطقية لهذه المتغيرات ، ونتيجة لغياب المحاكم الوطنية المتخصصة في حل هذه المشكلات ، وصعوبة إيجاد حل لها في إطار القضاء الموجود ، كما تظهر أهمية التحكيم أيضا في تأمين الحلول العملية وفق خصائص منها السرية والتخصص والسرعة وقلة النفقات.

وتظهر إشكالية البحث في كون المنازعات الناشئة عن العقود الإدارية من أعقد المنازعات و أهمها و أكثرها صعوبة، وحول مدى فاعلية التحكيم كآلية لتسوية منازعات العقود الإدارية ، وهل يمكن للإدارة التنازل عن امتيازها لتخضع على قدر من المساواة مع المتعاقد معها في التحكيم؟

وسنتبع في هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي ، وسيتم تقسيمه إلى مطلبين ، نتناول في المطلب الأول ماهية التحكيم، أما المطلب الثاني فسنطرق فيه للنظام القانوني للتحكيم في العقود الإدارية .

المطلب الأول ماهية التحكيم

نظرا لتزايد أهمية التحكيم كوسيلة من وسائل الفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية، ونظرا لأن العقود الإدارية هي أحد أساليب تنفيذ الإدارة لمشاريعها ووسيلة لتسيير النشاط الإداري لتحقيق الصالح العام، فقد أصبح من الضرورة تحديد ماهية التحكيم عن طريق بيان مفهومه والطبيعة القانونية للتحكيم .

الفرع الأول- مفهوم التحكيم

على الرغم من اختلاف الفقهاء في تعريف التحكيم كلا حسب الزاوية التي ينظر فيها إلى التحكيم إلا أن أغلب التعريفات تدور حول جوهر واحد هو " اتفاق بين طرفي العلاقة القانونية ، على أن يتم تسوية أي نزاع ينشأ بصدد تلك العلاقة بواسطة التحكيم، ويمكن أن يكون الاتفاق سابقا أو تاليا للنزاع ، ولا يجوز الاتفاق على التحكيم إلا للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي لا يملك التصرف في حقوقه" (3)

وعرف أيضا بأنه " أسلوب لفض المنازعات ملزم لأطرافه ، وينبني على اختيار الخصوم بإرادتهم أفراد عاديين للفصل فيما يثور بينهم أو يحتمل أن يثور بينهم من نزاع " (4) وعرفته الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصري بأنه "الاتفاق على عرض النزاع أمام محكم أو أكثر ليفصلوا فيه بدلا من المحكمة المختصة به وذلك بحكم ملزم للخصوم" (5)

أما التعريف القضائي للتحكيم:

ف نجد أن المحكمة الإدارية العليا للتحكيم عرفت أنه " عرض لنزاع معين بين طرفين على محكم من الأخيار يعين باختيارهم وبتفويض منهم على ضوء شروط يحددانها ليفصل هذا المحكم في ذلك النزاع ، بقرار يكون محايدا وقاطعا لدابر الخصومة في كل جوانبها، بعد أن يدلي كل منهما بوجهة نظره تفصيلا من خلال ضمانات التقاضي الرئيسية" (6)

(3)- عبد العزيز عبد المنعم خليفة ، الأسس العامة للعقود الإدارية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2005 ، ص354

(4) - مفتاح خليفة عبد الحميد ، العقود الإدارية " دراسة مقارنة "، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2018 ، ص 502

(5) - رمزي زيد، التحكيم في العقود الإدارية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والنظم السياسية، جامعة بكرة، 2014، ص 11

(6)- عبدالعزيز عبد المنعم خليفة: التحكيم في منازعات العقود الداخلية والدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006، ص 16

فالتحكيم إذا هو اتفاق الأطراف على اختيار شخص أو عدة أشخاص للقيام بالفصل في النزاع بدلا من رفعه إلى القضاء العادي ، و هذا الاتفاق قد يكون خاصا بما قد ينشأ من منازعات في المستقبل، ويتخذ صورة شرط يدرج في العقود عند إبرامها ويسمى شرط التحكيم ، وقد يكون خاصا بنزاع قائم يراد تسويته ويسمى في هذه الحالة مشاركة التحكيم. (7)

من خلال هذه التعريفات نجد انه على الرغم من عدم الاتفاق على تعريف محدد للتحكيم إلا أن اغلب التعريفات اتفقت على أن التحكيم وسيلة رضائية تتم بالاتفاق بين أطراف النزاع لفض النزاع بينهم .

الفرع الثاني- الطبيعة القانونية للتحكيم:

نظرا للأهمية المترتبة على موضوع التحكيم ثار تساؤل حول الطبيعة القانونية للتحكيم، لتحديد القواعد العامة التي يخضع لها في حالة عدم وجود قواعد خاصة به في نصوصه، أي تعيين القانون الواجب التطبيق واختيار المحكمين وتحديد المواد القابلة للتحكيم.

ظهرت في هذا الخصوص محاولات متعددة ندرسها على النحو الآتي :

أولاً- الطبيعة التعاقدية للتحكيم:

ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن التحكيم اتفاق وبالتالي فهو ذو طبيعة تعاقدية بحتة لأن أساس التحكيم هو اتفاق إرادة طرفي النزاع سواء أكان هذا الاتفاق بند من بنود العقد أم شرطا مستقلا للتحكيم ، كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن قوة القرارات التنفيذية للتحكيم توجد في اتفاق المحكمين ، أي أن تنسحب طبيعة التحكيم التعاقدية على هذه القرارات ، ولما كان التحكيم يستند إلى أطراف النزاع فلا يتصور اعتبار سلطة المحكم من قبيل سلطة القضاء التي تعد من السلطات العامة في الدولة .

فدور الدولة في مجال التحكيم يقف عند حد منع المساس بالنظام العام ، أما بدء التحكيم وسيره إلى حين صدور الحكم فيجد أساسه في اتفاق الأطراف في اللجوء الى التحكيم والانصياع للمحكمين فيما يصدرونه من أحكام(8)

ويبرر أنصار هذا الاتجاه موقفهم بالآتي :

1- أن التحكيم يختلف في غرضه عن القضاء لأن القضاء يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة أما التحكيم يرمي إلى تحقيق مصلحة خاصة لأطراف التحكيم.

(7) - أحمد عمر ابوزقية، أوراق في التحكيم، بنغازي، جامعة قاريونس، الطبعة الأولى، 2003، ص23

(8) - محمود مختار : التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 7

2 - أن الحكم ليس قاضيا ، فهو لا يعين من قبل الدولة كما أنه لا يملك سلطات القاضي مثل سلطة الإجبار.

3- أن مصدر سلطة المحكمين في الفصل في النزاع هو اتفاق التحكيم ، على عكس مصدر سلطة القاضي التي تكون السلطة العامة في الدولة.

4- أن أحكام التحكيم تحتاج دائما إلى أمر تنفيذي من قضاء الدولة ، لكي يتمكن الطرف الصادر لصالحه الحكم من التنفيذ.

ثانياً- الطبيعة القضائية للتحكيم:

رأى أصحاب هذا الاتجاه إن القول بأن التحكيم تعاقدية فيه شيء من المبالغة المتمثلة في إعطاء الدور الأساسي لإرادة الأطراف؛ لأن الأطراف لا يطلبون من المحكم الكشف عن إرادتهم هم وإنما يطلبون منه الكشف عن إرادة القانون في النزاع المعني.

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن طبيعة المهمة الموكلة إلى المحكم هي مهمة قضائية؛ لأن فكرة المنازعات وكيفية فضها هي التي تحدد طبيعة عمل المحكم باعتباره قاضيا يختاره الخصوم لفرض النزاع بينه ، أي أن أنصار هذا الاتجاه لا ينظرون إلى اتفاق التحكيم لأن ما يصدر عن المحكم هو حكم يتمتع بكافة الخصائص التي يتمتع بها غيره من الأحكام⁽⁹⁾.

ويبرر أنصار هذا الاتجاه موقفهم بالاتي:

1- المهمة التي يمارسها المحكم هي ذات الوظيفة التي يمارسها القاضي ، فكلاهما يباشران مهمة حسم النزاع بين الخصوم بعد الفحص والتقدير لتطبيق قواعد القانون أو مبادئ العدالة

2- القانون يمنح المحكم مباشرة الوظيفة القضائية لأن المحكم يتوفر فيه المعيار العضوي للعمل القضائي ، أي أن المحكم يستمد صلاحية عمله من القانون.

3 - يتفق التحكيم مع الأحكام القضائية في المصطلحات القانونية و الإجراءات المستخدمة لكليهما ، كما يخضع حكم التحكيم لذات الشكل الذي يخضع له الحكم القضائي.

ثالثاً- الطبيعة المختلطة للتحكيم:

ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى رفض كل من الطبيعة التعاقدية و القضائية للتحكيم ، ويرى أن القانون يخول للأفراد اختيار أشخاص لإعداد القرار القضائي ليقوموا بتفويض من الخصوم بالبحث عن إرادته في الحالة محل النظر، وليس هذا البحث عملاً قضائياً، ولكنه يكون أحد عناصره ، أما العنصر الثاني الذي لا يكتمل إلا به هو عنصر الأمر الذي به تطبق إرادة القانون الذي يحث عنها قرار المحكم .

(9) أحمد أبو الوفا : التحكيم الاختياري والإجباري، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الخامسة، 1988 ص 203

وإذا كان التحكيم هو نتيجة للتوتر المستمر بين مقتضيات احترام سلطان الإرادة ومقتضيات الانصياع أحكام التنظيم القانوني للمجتمع، فإنه يبدو وكأنه نوع من الحلول التي تقيم التوازن بين هذين التناقضين ، ذلك أنه في هذا النظام يمثل من ناحية فكرة العقد التي هي تجسيد لمبدأ سلطان الإرادة، ومن ناحية أخرى يتمثل في فكرة القضاء؛ أي يكون اقتضاء الحق عن طريق الانصياع لحكم القانون و العدالة (10)

رابعاً- الطبيعة المستقلة للتحكيم:

ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى القول بأن التحكيم يتمتع بطبيعة ذاتية مستقلة ليست بطبيعة عقدية ولا قضائية ولا طبيعة مختلطة ، لأن وظيفة التحكيم وطبيعته وبنائه الداخلي يختلف عن القضاء فالوضع القانوني للمحكم يختلف عن القاضي (11) من خلال ما تقدم نرى أن الاتجاه الأقرب إلى الصواب هو الاتجاه القائل بأن التحكيم ذو طبيعة قضائية لأن المحكم يباشر مهمة قضائية تتمثل في حسم النزاع بين الأطراف المتعاقدة ، كما أن الصادر من المحكم هو حكم قضائي يترتب عليه آثار كباقي الأحكام القضائية منها حجية الأمر المقضي به.

المطلب الثاني

الإطار القانوني للتحكيم في العقود الإدارية

ثار خلاف بين الفقهاء حول اللجوء إلى التحكيم في العقود الإدارية حيث رفض البعض فكرة قبول التحكيم كوسيلة لفض المنازعات الإدارية لما فيه من انتقاص لسيادة الدولة بسبب سلبه لاختصاص القضاء بنظر تلك المنازعات، بالإضافة إلى كونه يسمح لهيأة التحكيم بعدم تطبيق القانون الوطني على النزاع المعروض ، كم أن اللجوء إلى التحكيم في هذه المنازعات فيه اعتداء على اختصاص القضاء الإداري فهو يعد صاحب الاختصاص الأصلي فيها وفقاً لنصوص قانونية صريحة ، والحكمة من منحه هذا الاختصاص لما تتمتع به العقود الإدارية من طبيعة خاصة تختلف عن العقود المدنية سواء من حيث تضمنها شروطاً استثنائية كالشروط المتعلقة بالظروف الاستثنائية والقهوة القاهرة، أم من حيث تمتع الإدارة بصلاحيات واسعة عن

(10) - فتحي والي : قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، منشأة المعارف، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 53

(11) - وجدي راغب وجدي راغب ، هل التحكيم نوع من القضاء ، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد 1، 2، 1993، ص 135

تلك الممنوحة للمتعاقد معها ، لذلك يعتبر القضاء الإداري هو الأقدر على الفصل في هذا النوع من المنازعات عن طريق تطبيق قواعد القانون الإداري.

إلا إن الرأي الراجح من الفقه يدعم فكرة الأخذ بالتحكيم كوسيلة لفض منازعات العقود الإدارية لأن التحكيم ليس فيه أي انتقاص لسيادة الدولة لأنها ؛ هي من تجيزه بمقتضى قوانينها الداخلية ، كما أن أغلب الدول لا تملك قضاء إداري متخصص بنظر مثل هذه المنازعات أو قد يكون لديها قضاء متخصص ولكنه حديث النشأة فلا يملك الخبرة والمهارة التي يمتلكها المحكمون ، كما ان قيام أطراف النزاع باختيار المحكمين تسقط الحجة القائلة بعد التزام المحكمين بالشروط الاستثنائية للعقود الإدارية فمن غير الممكن ان يقوم أطراف النزاع باختيار محكمين لا يراعون هذه القواعد. (12)

ونتيجة للأهمية المتزايدة لنظام التحكيم سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي وتأكيذا على رغبة الأفراد في انتشار هذا النظام باعتباره الوسيلة المثلى لحل المنازعات بالطرق السلمية ورغبة الدول في تشجيع الاستثمار ، سنتناول في هذا المطلب طرق التحكيم في العقود الإدارية الداخلية و العقود الإدارية الدولية على النحو التالي:

الفرع الأول - كيفية التحكيم في العقود الإدارية الداخلية :

للحديث عن اتفاق التحكيم في العقد الإداري لابد ان نبين مفهوم العقد الإداري ، وكيفية تشكيل هيئة التحكيم ، و إجراءات التحكيم ومكان التحكيم والقانون الواجب التطبيق.

أولاً- تعريف العقد الإداري :

اختلف الفقه والقضاء في وضع تعريف محدد للعقد الإداري الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من التعريفات إلا أن هذه التعريفات وان اختلفت فيما بينها إلا أنها تتفق في تحديد المبادئ الأساسية لهذه العقود.

فعرف البعض العقد الإداري بأنه (العقد الذي يبرمه شخص معنوي عام بقصد تسيير مرفق عام أو تنظيمه ، وتظهر نية الإدارة في الأخذ بأحكام القانون العام ، كما يتضمن العقد

(12) - عمار طارق عبد العزيز ، دور التحكيم في منازعات العقد الإداري ، بحث منشور على الانترنت ، www.iasj.net ، ص 12

شروطا استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص أو يخول المتعاقد مع الإدارة الاشتراك مباشرة في تسيير المرفق العام) (13)

بينما عرفت المحكمة الإدارية العليا في مصر العقد الإداري بأنه " العقد الذي يبرمه شخص معنوي من أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره ، وأن تظهر نيته في الأخذ بأسلوب القانون العام ، وذلك بتضمين العقد شرطا أو شروطا غير مألوفة في عقود القانون الخاص " (14)

وعرفت لائحة العقود الإدارية العقد الإداري بأنه " كل عقد تبرمه جهة من الجهات والوحدات الإدارية بقصد تنفيذ مشروع من المشروعات المعتمدة في خطة التنمية والميزانية أو الإشراف على تنفيذ أو تقديم المشورة الفنية أو تطويره أو في تسيير مرفق من المرافق العامة بانتظام واطراد ، متى كان ذلك العقد يشتمل على شروط استثنائية غير مألوفة في العقود المدنية ويستهدف تحقيق المصلحة العامة " (15)

ومن خلال هذه التعريفات يتضح لنا الاختلاف بين العقود الإدارية العامة والعقود الخاصة ، فلكي يتوفر العقد الإداري يجب ان يكون احد أطراف هذا العقد شخص معنوي عام ، وأن يتمتع بمزايا السلطة العامة وان يبرم العقد من اجل إدارة وتسيير مرفق عام ، وأن يتضمن العقد شروط استثنائية غير مألوفة ، وان يكون الهدف من إبرام هذا العقد هو تحقيق المصلحة العامة .

ثانياً- تشكيل هيئة التحكيم:

تتشكل هيئة التحكيم في المنازعات بقرار من وزير العدل ، حيث تتشكل برئاسة احد مستشاري المحاكم القضائية أو مجلس الدولة وعضوية عدد من المحكمين بقدر عدد الخصوم الأصليين في النزاع محل التحكيم ، ويتم اختيار المحكمين بمعرفة الخصوم بناء على تكليف مكتب التحكيم باختيار محكم عن كل طرف خلال أسبوعين من تاريخ الإخطار، وبعد انتهاء هذه المدة يقوم وزير العدل باختيار احد رجال القضاء كمحكم عن وزارة العدل .

ويعتبر قرار وزير العدل بتشكيل هيئة التحكيم قرارا إداريا قابل للطعن بالإلغاء وفقا لقواعد وشروط دعوى الإلغاء(16).

(13) - سليمان محمد الطماوي : الوجيز في القانون الإداري " دراسة مقارنة "، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1988، ص 74

(14) - مفتاح خليفة عبد الحميد، العقود الإدارية " دراسة مقارنة "، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2018 ، ص 35

(15) - المادة رقم (3) ملانحة العقود الإدارية في ليبيا الصادرة بقرار من اللجنة الشعبية العامة (سابقا) بقرار رقم (2007/563)

(16) - مازن ليلو راضي : العقود الإدارية ، دار قنديل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ص 43

كما نصت المادة 58 من القانون رقم 6 لسنة 2006 بشأن القضاء في ليبيا على "يجوز بقرار من المجلس ندب أعضاء الهيئات القضائية ليكونوا محكمين عن الدولة أو أحد الجهات المملوكة لها متى كان أي منها طرفا في نزاع يراد فضه بطريق التحكيم ، وفي هذه الحالة يتولى المجلس تحديد المكافأة التي يستحقها عضو الهيئة القضائية، كما يجوز لأعضاء الهيئات القضائية العمل كمحكمين بين الجهات الأخرى أو الأفراد بعد موافقة المجلس" (17)

أما عن كيفية التشكيل فنظرا لأن إرادة الأطراف تعد بمثابة دستور للتحكيم فهم من يقومون بتشكيل هيئة التحكيم شريطة أن يكون عددهم وترا وإلا اعتبر التحكيم باطلا ، ويتم اختيار هيئة التحكيم على أساس النزاهة والثقة والخبرة والحفاظ على الأسرار ، وقد يتفق الأفراد على عدد للمحكمين فقد تتشكل هيئة التحكيم من محكم واحد أو أكثر فلا يوجد حد أقصى لعدد المحكمين طالما اتفق الأطراف على ذلك وطالما أن العدد وتر ، وفي حالة عدم اتفاق الأطراف على عدد المحكمين يكون عددهم ثلاثة (18).

وللحرص على المصلحة الوطنية التي قد يمس بها اللجوء إلى التحكيم لتسوية المنازعات اشترط المشرع أن يكون التصريح باللجوء للتحكيم قاصرا على الوزير المختص أو من يتولى اختصاصه بالنسبة للأشخاص الاعتبارية العامة مع عدم جواز التفويض في ممارسة هذا الاختصاص لما للأمر من أهمية وخطورة.

ثالثاً- إجراءات التحكيم:

أما فيما يتعلق بإجراءات التحكيم يرسل المدعي خلال الميعاد المتفق عليه بين الطرفين أو الذي تعينه هيئة التحكيم إلى المدعى عليه بيانا مكتوبا بدعواه يشتمل على اسمه وعنوانه واسم المدعى عليه وعنوانه وشرح لوقائع الدعوى وتحديد المسائل محل النزاع وطلباته ، ويجب على المدعى عليه أن يرسل خلال الميعاد المتفق عليه إلى المدعي مذكرة مكتوبة بدفاعه ردا على ما جاء ببيان الدعوى ، ويجوز لكل من الطرفين المتنازعين أن يرفقا ببيان الدعوى صورة من الوثائق والمستندات التي يستند عليها وأدلة الإثبات التي يعتزم تقديمها ، كما أن لكلا الطرفين حق تعديل طلباته و أوجه دفاعه ما لم تقرر هيئة التحكيم عدم قبول ذلك.

(17) - وهذا ما نصت عليه المادة 62 من قانون رقم 51 لسنة 1976 بشأن إصدار قانون نظام القضاء في ليبيا على " يجوز بقرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ندب رجال القضاء ليكونوا محكمين عن الحكومة أو أحد الهيئات القضائية أو المؤسسات العامة متى كانت طرفا في نزاع يراد فضه بطريق التحكيم ، وفي هذه الحالة يتولى هذا المجلس وحده تحديد المكافأة التي يستحقها رجال القضاء " ،

(18) - عزيزة الشريف ، التحكيم في القانون المصري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1993 ص 92

وتعقد هيئة التحكيم جلسات مرافعة لتمكين الطرفين من شرح موضوع الدعوى وعرض أدلته وحججه ، ويجب إخطار طرفي التحكيم بمواعيد الجلسات والاجتماعات التي تقرر هيئة التحكيم عقدها ، وتدون وقائع كل جلسة في محضر تسلم صورة منه إلى كل الطرفين وفي حالة تخلف أحد الطرفين عن حضور الجلسات أو تقديم المستندات المطلوبة منه جاز لهيئة التحكيم الاستمرار في إجراءات التحكيم و إصدار حكم في النزاع المعروض استنادا الى عناصر الإثبات المتوفرة لديها ، كما ان لهيئة التحكيم تعيين خبراء بشأن بعض المسائل التي تحددها ، وللهيئة بعد تقديم تقرير الخبير أن تقرر من تلقاء نفسها أو بناء على طلب احد أطراف التحكيم عقد جلسة لسماع ما ورد في تقريره(19).

رابعاً- مكان التحكيم:

يقصد بمكان التحكيم المكان الذي يجب ان يصدر فيه حكم التحكيم ، وهو مكان اتخاذ الإجراءات التحكيمية ، أي أنه تم الأخذ بالمعيار الشكلي لتحديد مكان التحكيم ولقد أخذ القانون الليبي بالمعيار الشكلي لتحديد مكان صدور الحكم فيما إذا كان التحكيم وطنيا أو أجنبيا ، فإذا صدر حكم التحكيم في ليبيا اعتبر التحكيم وطنيا ، وإذا صدر خارج ليبيا فان الحكم يعتبر أجنبيا ، وهذا ما أكدته نص المادة 761 من قانون المرافعات الليبي " يجب أن يصدر حكم المحكمين داخل الأراضي الليبية ، وإلا اتبعت في شأنه القواعد المقررة للأحكام الصادرة في بلد أجنبي "

وعلى الرغم من الأخذ بالمعيار الشكلي لتحديد مكان التحكيم ، إلا أن هذا المعيار يؤخذ عليه عدم مراعاته للإجراءات التي اتبعتها المحكم في إصدار حكمه ، والقانون الذي طبقه والمكان الذي جرت فيه جلسات التحكيم.

والأصل أن تحدد أطراف اتفاق التحكيم مكان إجراء التحكيم ، وإذا حدث ولم يتفق الأطراف على مكان التحكيم ، فان هيئة التحكيم تتولى تحديد المكان مع مراعاة ظروف التحكيم(20).

خامساً- القانون الواجب التطبيق :

نظرا للطبيعة الخاصة للعقد الإداري باعتباره يتصل بالمرفق العام ويهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ، مما أدى إلى خضوع المرفق لقواعد القانون الإداري وما يقوم عليه من مراعاة الجهة الإدارية للمصلحة العامة، وان تمارس سلطاتها في حدود قانونية معين ، فالتحكيم

(19) - عبد الحميد المنشاوي: التحكيم الدولي والداخلي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2014 ، ص 69

(20) - سالمة الجازوي ، التحكيم في المنازعات المصرفية "دراسة في القانون الليبي " ، مجلة دراسات قانونية ، جامعة بنغازي ، العدد 24 ، 2019 ص 49

في العقد الإداري مشروط بعدم استبعاد القواعد القانونية المطبقة على العقد الإداري، ولكن هناك إشكالية تتمثل في صعوبة تقبل تطبيق قواعد القانون الإداري من الناحية العملية، لأن المتعاقد مع الإدارة قد يخشى المزايا التي تتمتع بها الإدارة ، كما أن المتعاقد الأجنبي يحرص على عدم تطبيق قواعد القانون الوطني لعدم معرفته بها (21)

إلا أنه يمكن الرد على هذه الإشكالية بأن المتعاقد مع الإدارة يقبل التعاقد معها على الرغم من علمه بأن الإدارة تتمتع بمزايا وأن هذه المزايا لم تكن سببا لفوره من التعاقد ، أما بالنسبة للمتعاقد الأجنبي مع الإدارة عند تعاقد لم يركز على مسألة التحكيم بل اهتم بالجدوى الاقتصادية وبعامل الوقت في الفصل في المنازعات حال نشوئها وكيفية الإجراءات التحكيمية ، ومدى تأثيرها في سرعة الفصل في المنازعة والوقت الذي استغرقه التحكيم (22).

فالمنازعة التي نشأت بين السكك الحديدية الفرنسية والانجليزية مع شركة (يورثونيل) طالب الأشخاص العامة القائمة على شؤون خطط السكك الحديدية في كل من فرنسا وانجلترا أعمال قواعد القانون الخاص، إلا أن شركة (يورثونيل) تمسكت بأعمال قواعد القانون الإداري الأكثر حماية لها ، باعتبارها صاحبة حق الامتياز في بناء استغلال النفق تحت المانش لكي تضمن إعادة التوازن المالي للعقد. (23)

الفرع الثاني - كيفية التحكيم في العقود الإدارية الدولية:

تلجأ الدول للتحكيم كنظام بديل عن القضاء في تسوية المنازعات فأهمية التحكيم بالنسبة للعقود الإدارية الدولية تزداد اتساعا فغالبا ما يشترط الطرف الأجنبي في العقد شرط التحكيم لتسوية المنازعات ولا ينعقد العقد بدونه ، فالأخير يتمسك بالتحكيم في حالة عدم وجود هيئة قضائية ذات اختصاص دولي لفض منازعات العقود الإدارية. (24)

وللحديث عن الإطار القانوني للتحكيم في العقود الإدارية الدولية لابد أن نتطرق إلى مفهوم العقد الإداري الدولي وإجراءات التحكيم ومكانه والقانون الواجب التطبيق.

أولاً- تعريف العقد الإداري الدولي :

يقصد بالعقد الإداري الدولي هو "العقد الذي تبرمه الدولة بوصفها سلطة عامة أو يبرمه أحد الأشخاص المعنوية العامة للدولة مع شخص طبيعي أو معنوي من رعايا دولة أخرى قد

(21) - نجلاء حسن سيد ، خليل أحمد : التحكيم في المنازعات الإدارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003-2004 ، ص 77

(22) - عبدالعزيز عبد المنعم خليفة : التحكيم في منازعات العقود الداخلية والدولية ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006 ، ص 43

(23) - حفيظة السيد حداد : الاتفاق على التحكيم في عقود الدولة ذات الطبيعة الإدارية وأثرها على القانون الواجب التطبيق، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1998 ، ص 61

(24) - جابر جاد نصار، جابر جاد نصار : التحكيم في العقود الإدارية " دراسة مقارنة " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1997 ، ص 95

يكون موضوعه استغلال الثروات الطبيعية للدولة لعدم تملك الدولة التقنية العلمية التي تمكنها من استغلال مثل هذه الثروات" (25)

وعرف العقد الإداري الدولي أيضا بأنه " توافق إرادتي جهة الإدارة وأحد الأشخاص الأجانب سواء خاص أو عام من أجل تنفيذ أعمال معينة لحساب الشخص المعنوي العام وتحقيق المصلحة العامة على نحو معين ولقاء ثمن محدد" (26)

كما عرفه بعضهم بأنه " العقد الذي تبرمه الإدارة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة بقصد تسيير المرفق العام باستخدام وسائل القانون العام مع احد الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة الأجنبية متى ما اتصل بمصالح التجارة الدولية" (27)

وانطلاقا من هذه التعريفات نجد أن العقد الإداري الدولي هو عقد يجمع بين مقومات العقد الإداري من حيث أن احد أطرافه شخص معنوي عام وتعلق العقد بتسيير مرفق عام وبين الصفة الدولية من حيث اتصال العقد بمصلحة التجارة الخارجية للدولة ويترتب على هذا النوع من العقود انتقال الأموال والخدمات عبر الحدود لاعتبارها تتصل بمصالح التجارة الدولية.

ثانياً- إجراءات التحكيم :

إذا ما اتفق الطرفان على اللجوء إلى التحكيم لفض النزاع القائم ، فان قيام هذا النزاع يؤدي بالضرورة إلى قيام خصومة التحكيم التي بموجبها تبدأ إجراءات التحكيم عن طريق قيام المدعي بإخطار المدعى عليه بالإشارة إلى العقد الذي نشأ بمناسبة النزاع ، و إلى شرط التحكيم الوارد لففيه ويبين موضوع النزاع وطلباته ومقترحاته بشأن عدد المحكمين ، وتبدأ إجراءات التحكيم بوصول هذا الإخطار إلى المدعى عليه. (28)

ثالثاً - تشكيل هيئة التحكيم :

اتجهت التشريعات الحديثة إلى إعطاء الحرية الكاملة للأطراف في اختيار وتشكيل هيئة التحكيم، ولم يلزم المشرع الأطراف باختيار عدد معين من المحكمين فلم اختيار محكم واحد أو ثلاثة محكمين، فالقيد الوحيد الذي وضعه المشرع هو وترية العدد أي أن يكون العدد فرديا ، ويختار كل طرف من أطراف التحكيم محكما ، ثم يتفق المحكمان على اختيار المحكم الثالث، فإذا لم يعين أحد الطرفين المحكم الخاص به لتسلمه طلبا بذلك من الطرف الآخر، أو في حالة

(25) - جابر جاد نصار : التحكيم في العقود الإدارية " دراسة مقارنة " ، المرجع السابق ، ص 37

(26) - محمد البشر ، العقود الإدارية الدولية ، بحث منشور على الانترنت ، www.marocdroit.com تم النشر

2012-7-29

(27) - سمير حساني ، تعريف العقد الإداري الدولي ، بحث منشور على الانترنت ، www.hrdiscussion.com تم النشر 2015-9-5

(28) - ماهر محمد حامد ، ماهر محمد حامد : النظام القانوني لعقود البوت ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005، ص 465

عدم اتفاق المحكمين المعيّنين على اختيار المحكم الثالث خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ تعيين أحدهما تولت المحكمة اختيار المحكم بناء على طلب أحد الطرفين ، ويكون لهذا الأخير رئاسة هيئة التحكيم⁽²⁹⁾.

رابعاً- مكان التحكيم :

تختلف العقود الإدارية في تحديد مكان إجراء التحكيم ، فقد يتحدد هذا المكان في أراضي الدولة المتعاقدة أو دولة أجنبية ، وقد يترك الأمر لتحديد مكان ثالث، وقد نص قانون اليونسترال في المادة 20 منه على ترك تحديد مكان التحكيم لاتفاق الأطراف، وإلا تولت ذلك محكمة التحكيم شريطة أن تراعي في تحديد هذا المكان ملائمة موضوع النزاع و ملائمة التحديد لأطراف النزاع⁽³⁰⁾.

خامساً- القانون الواجب التطبيق :

يقصد به مجموعة القواعد القانونية التي تطبق على التحكيم منذ حصول الاتفاق عليه وإلى حين صدور الحكم ، ويتحدد القانون الواجب التطبيق وفقاً لإرادة الأطراف المتنازعة، فإذا لم يحدد الأطراف قانون يتم اللجوء إليه في حالة قيام نزاع حول العقد ففي هذه الحالة يجب على المحكم أن يبحث عن القانون الواجب التطبيق وفقاً لظروف وملابسات النزاع ، كما يحدد القانون واجب التطبيق على إجراءات النزاع .

وعلى الرغم من صعوبة التفرقة بين القواعد الموضوعية والقواعد الإجرائية ، إلا أن لها من الأهمية بمكان من حيث سلطة المحكم في الخروج عن القاعدة القانونية ، فالمحكم يعفى من إتباع القواعد الإجرائية إلا أنه لا يستطيع التغاضي عن تطبيق القواعد الموضوعية التي تخص موضوع النزاع وقد أكدت المادة 754 من قانون المرافعات الليبي على ذلك بإسناد مهمة تحديد القانون الواجب التطبيق عن طريق أطراف التحكيم سواء تم ذلك في اتفاق التحكيم أم في اتفاق لاحق له ، وفي حالة عدم اتفاق أطراف التحكيم على القانون الواجب التطبيق فإن المحكم هو الذي يحدد القانون الواجب تطبيقه على النزاع⁽³¹⁾.

سادساً- حكم التحكيم ونفاذه :

تنتهي إجراءات التحكيم بصدور حكم فاصل في موضوع النزاع المنظور أمام هيئة التحكيم ، ويشترط لصدور هذا الحكم أن يكون مكتوباً وأن يصدر بالأغلبية وأن يكون الحكم

(29) - جبابلي صبرينة ، إجراءات التحكيم في منازعات العقود الإدارية ، رسالة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر ص 49

(30) - مفتاح خليفة ، مفتاح خليفة عبد الحميد ، العقود الإدارية " دراسة مقارنة " ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية 2018 ، ص 529 ، مرجع سبق ذكره

(31) - سالم الجازوي ، التحكيم في المنازعات المصرفية " دراسة في القانون الليبي " ، مجلة دراسات قانونية ، جامعة بنغازي، العدد 24 ، 2019 ، ص 50 ، مرجع سبق ذكره

ملزما لأطراف النزاع وقاطعا غير قابلا للاستئناف وأن يكون الحكم سريريا ولا يجوز إذاعته إلا بموافقة الخصوم ، وأن يكون قرار التحكيم مسببا⁽³²⁾.

ومن أهم تطبيقات التحكيم في العقود الإدارية الدولية " عقد البوت " ، حيث ابرز الواقع الاقتصادي هذا النوع من العقود (عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية) حيث تلجأ إليه الدول لتحويل اقتصادها إلى الاقتصاد الحر.

وهذه العقود تنطوي على فائدة متبادلة بين المستثمر صاحب امتياز استغلال المشروع والذي يحصل على ما يزيد عما أنفقه في إنشائه من عائدات التشغيل والحكومة مانحة الامتياز التي يمكنها هذا الأسلوب من إقامة مشاريع ضخمة دون أن تتحمل الخزانة العامة فيها اية نفقات ترهقها⁽³³⁾.

ونرى أن التحكيم طبق في هذا النوع من العقود لأن الطرف الأجنبي في هذا العقد غالبا ما تكون ثقته منعدمة في حيده ونزاهة القضاء الوطني لذلك فهو يشترط ان يتم تسوية المنازعات بواسطة التحكيم لما يتمتع به من سرعة تتوافق مع الطبيعة الزمنية لتلك العقود ، وتوافق الدولة المضيفة على هذا الشرط رغبة منها في تشجيع الاستثمارات الأجنبية على الدخول في مشروعات لن تستطيع هي القيام بها نظرا لضعف إمكانياتها المادية و التقنية ، كما ان التحكيم ليس فيه اعتداء أو انتقاص من السيادة الوطنية⁽³⁴⁾.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى عرض موجز لأهم الأحكام الصادرة بمناسبة دعوى التحكيم المقامة ضد الدولة الليبية في قضايا عديدة منها :

1- قضية تحكيم المستثمر الألماني:

تتحصل الوقائع - بالقدر اللازم للإحاطة بموضوع النزاع - حيث أسس سنة 2006 م السيد / س . ب . غ - بصفته مستثمر ألماني الجنسية و التونسي شريكه الليبي السيد / م.ج.ط شركة باسم "الشركة الألمانية لصناعة الأجر " يمتلك كل منهما نسبة 50 % من رأسمالها وقد قامت الشركة بشراء قطعة أرض مساحتها حوالي 3 هكتار بمنطقة تاجوراء لإنشاء مصنع الطوب عليها ، و ابرمت عقد انتفاع محجرين بمنطقتي ودان ويفرن لاستخراج المواد الخام ، كما تحصلت من مصرف الجمهورية على قرض متوسط الأجل بقيمة ثمانية مليون دينار ليبي مقابل رهن قطعة أرض .

(32) - مفتاح خليفة ، مفتاح خليفة عبد الحميد ، العقود الإدارية " دراسة مقارنة " ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2018 ، ص 538

(33) - مفتاح خليفة عبد الحميد ، العقود الإدارية " دراسة مقارنة " ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2018 ، المرجع السابق ، ص 526

(34) - مازن راضي ليلو ، العقود الإدارية ، دار قنديل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ص 43 ص 103-104 ، مرجع سبق ذكره

وفي 2-4-2011 م استصدر الشريك الليبي بصفته نائب رئيس مجلس الإدارة و المدير العام للشركة من محكمة شرق طرابلس الابتدائية الأمر رقم 2011/52 م بنبذ أحد الخبراء -بالجدول في مجال المحاسبة للانتقال إلى الشركة ومعاينته و تقدير قيمة الخسائر المترتبة على عدم تشغيله ، و حديد الخبراء أن أحدهما مهندس و الآخر محاسب تقريرهما في 24-4-2011 م خلاصا فيه إلى أن القيمة التقديرية للعقار وكافة مشتملاته و ملحقاته مبلغ إجمالي قدره ثلاثون مليون و أربعة و أربعون ألفا و ثمانمائة و سبعون مليون و سبعمائة و خمسون ألف دينار ، كما قام هذا الشريك بإبلاغ مركز شرطة وادي الربيع في 28-4-2011 م بسرقة كوابل نحاسية و معدات الورش وهي مفاتيح و آلة لحام و مفاتيح تحكم وجهاز كمبيوتر من داخل الشركة .

وفي تاريخ 26-5-2012 م أخطرت وزارة الخارجية إدارة القضايا السيد س.غ بصفته شريكا ومديرا للشركة سألقة الذكر برفع دعوى تحكيمية الدولة الليبية أمام غرفة التجارة الدولية بباريس يطالب فيها بتعويض قدره (132.026.148 دولار أمريكي) عما يزعمه من أضرار حاقت بالشركة الأحداث المصاحبة لثورة 17 فبراير 2011 م استنادا منه على قانون رؤوس الأموال الأجنبية في ليبيا و على الاتفاقية الثنائية الموقعة بين ليبيا و ألمانيا لتشجيع و حماية الاستثمارات .

وقامت إدارة القضايا برفع دعوى إلغاء أمام دائرة القضاء الإداري محكمة استئناف طرابلس طعنا على القرار الوزاري الصادر في 16-2-2016 م باعتماد محضر التسوية الودية ، حيث أصدرت هذه الدائرة حكمها في الدعوى الإدارية المقيدة رقم 2016-217 م بجلسة 18-12-2017 يقضي بانتهاء الخصومة فطعنت الإدارة على هذا الحكم لدى المحكمة العليا بالطعن الإداري رقم 65-66 ق الذي صدر الحكم فيه بجلسة 9-5-2018 م يقضي منطوقه بقبول الطعن شكلا و بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء مجددا في الدعوى الإدارية رقم 2016-217 م بعدم اختصاص القضاء الإداري ولائيا بنظرها ، وذلك تأسيسا على القول بأن القرار المطعون فيه لا ينتج في عداد القرارات الإدارية التي يختص بنظرها القضاء الإداري لتعلقه بمسألة تدور حول أحكام القانون الخاص و التحكم التجاري الدولي ، وهو ما استفاد منه هذا القرار ؛ لأنه من القرارات المندمجة في عقد اتفاق التسوية - الذي سبق أن حكم القضاء ببطلانه و ليس منفصلا عنه - ووفقا لنظرية القرارات القابلة للانفصال عن عقود الإدارة .

ولقد استدعت إستراتيجية الدفاع التي انتهت إليها إدارة القضايا إلى وقف أو تعليق النظر في دعوى البطلان أمام محكمة استئناف باريس إلى حين الفصل في الطعن بالالتماس من الهيئة التحكيمية ، وعلى ضوء ذلك أصدرت الهيئة التحكيمية في تاريخ 24-5-2019 م حكمها في الطعن بالالتماس يقضي منطوقه بالرجوع عن الحكم التحكيمي بالتراضي في 9-12-2016 م مع اعطاء المدعي مهلة مدتها ثلاثة أشهر لإثارة دعواه التحكيمية من جديد للفصل في موضوعها بمنأى عن اتفاق التسوية الذي أبطلته لما شابه من فساد ومخالفة للنظام العام ، وبادر المدعي س.غ إلى الطعن ببطلان حكم هيئة التحكيم في الالتماس و القاضي بالرجوع عن الحكم التحكيمي الصادر لصالحه أمام محكمة استئناف باريس حيث قضت هذه المحكمة في تاريخ 24-5-2019 م بعدم قبول الطعن بحسبان أن الحكم المطعون فيه ليس منهيا لخصومة التحكيم ولما لم يقيم المستثمر المحكوم ضده بالطعن على هذا الحكم بالنقض في الميعاد المقرر فقد أصبح هذا الحكم نهائيا .(35)

2- قضية تحكيم شركة سوريليك الفرنسية :

قررت محكمة النقض الفرنسية منعقدة بكامل هيئاتها بجلسة 26-5-2021 م قبول الطعن المقام من إدارة القضايا نيابة عن مصرف ليبيا المركزي شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء حكم محكمة استئناف باريس القاضي بعدم قبول اعتراض المصرف باعتباره خارج عن الخصومة، على الأمر بالاعتراف وإنفاذ حكم التحكيم الصادر لصالح شركة الخرافي الكويتية بمبلغ يقدر بمليار دولار أمريكي مع الفوائد وبقبول الاعتراض وإعادة الدعوى إلى محكمة استئناف باريس للفصل فيها محددًا من هيئة أخرى ، وألزمت الشركة بالمصاريف و أتعاب المحاماة ، وبذلك تكون محكمة النقض الفرنسية قد أرست و لأول مرة مبدأ قانوني جديد يتعلق بقبول اعتراض الخارج عن الخصومة للأوامر الصادرة في فرنسا في المسائل الدولية والقرارات الصادرة خارج فرنسا دون إحكام التحكيم ذاتها ، وذلك استنادا على ما جاء في أسبابها من أن أي حكم يخضع لإجراءاته طرف ثالث ما لم ينص القانون على خلاف ذلك فهو ما يعني أن طرفًا ثالثًا في إجراءات التحكيم ممكن أن تعاني من آثار قرار التحكيم ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه قد يكون قد اخل بنص المادة 6/1 من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان و حرياته الأساسية و المواد 585 ، 525 من قانون الإجراءات المدنية بما مؤداه قبول اعتراض المصرف المركزي .(36)

(35) مجلة إدارة القضايا ، ع 29 ، ص 30 ، يونيو ، 2021 ، ص 172-178

(36) مجلة إدارة القضايا ، ع 29 ، ص 30 ، يونيو ، 2021 ، ص 284

3- قضية تحكيم شركة دي اس للإنشاءات الإماراتية :

قضت محكمة استئناف باريس في 23-3-2021 م " ببطلان حكم التحكيم الجزئي الصادر في 15-2-2018 م الذي قرر صحة تشكيل هيئة التحكيم في القضية المقامة من شركة دي اس للإنشاءات الإماراتية ضد الدولة الليبية و مؤسساتها العامة مع إلزام الشركة بان تدفع للدولة الليبية مبلغ 150 ألف يورو مقابل أتعاب المحاماة و المصاريف ، وكانت الشركة المذكورة قد حددت التعويض المطالب به عما تزعمه من أضرار مبلغ قدره 363 مليون دولار أمريكي، وعلى الرغم من مطالبة دفاع إدارة القضايا وقف السير في خصومة التحكيم لحين الفصل في المسألة الأولية المتعلقة بصحة تشكيل هيئة التحكيم فان محكمة التحكيم استمرت في نظر موضوع دعوى التحكيم و حددت موعد لعقد جلسات الاستماع المتعلقة بها خلال شهر ابريل 2021 م فهي مرحلة يليها حجز الدعوى للحكم و قد استغرقت الإجراء ما يزيد على سنتين، وبصدور حكم بطلان تشكيل هيئة التحكيم المشار إليه من محكمة استئناف باريس، ألغت محكمة التحكيم جلسات الاستماع المقرر عقدها و بذلك يعود طرفي الخصومة إلى المسألة التي كانوا عليها قبل تشكيل هيئة التحكيم .

وبحصول إدارة القضايا على حكم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلسة -2021-3-23 م يقضي ببراءة ذمة الدولة الليبية من الرسوم القضائية المقدّر قيمتها الإجمالية بمبلغ 350 مليون جنيه مصري المفروضة بمناسبة التنفيذ التي أقامتها على الحكم الصادر لصالح عائلة المطعون فيه بالنقض ، و ذلك بعد أن سبق لها الحصول على حكم من نفس المحكمة بإلغاء الرسوم ورفع الحجز الإداري الموقع من أجلها على أموال الدولة الليبية لدى بعض المصارف و الجهات الأخرى في مصر بذات المبلغ المذكور . (37)

الخاتمة

إذا كانت القاعدة أن القضاء هو صاحب الاختصاص الأصيل في الفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية ، فإن التحكيم هو الوسيلة البديلة للقضاء لما يحمله من مزايا لا تتوافر في قضاء الدولة كاليساطة والمرونة والسرية والسرعة وتوفير الوقت والجهد وتوفير الخبرة

(37) - مجلة إدارة القضايا ، المرجع السابق ، ص 336

والتخصص في المسائل الفنية والاقتصادية والعلمية لدى المحكمين الذين يتم اختيارهم من قبل أطراف النزاع ، كما يتميز التحكيم بأنه يجمع بين العناصر العقدية من حيث تجسيد سلطات الإرادة بين الأطراف ، والعناصر القضائية من حيث مهمة التحكيم وإجراءاته وما يترتب عنها. ومن خلال ما تم تناوله في هذا البحث يمكننا إجمال بعض النتائج والتوصيات المتعلقة بموضوع التحكيم على النحو التالي :

أولاً - النتائج:

- 1- أن التحكيم في العقود الإدارية يحكمه معياران ، معيار " عضوي " ينظر إليه من جهتين ، جهة أطراف التحكيم حيث يكون أحدهما شخص معنوي عام يتمثل في الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة ، ومن جهة المختص في الفصل في النزاع التحكيمي المتمثل في شخص المحكم ومعيار "مادي "يتعلق بموضوع النزاع القابل للتحكيم الإداري.
- 2- يتميز التحكيم بطابع خاص حيث عمل بمبدأ ازدواجية القانون ، فيقوم بتطبيق القانون الإداري على الصعيد المحلي أي بالنسبة للعقود الإدارية الداخلية ، بينما في العقود الإدارية الدولية يصعب تطبيق القانون الإداري الداخلي لاختلاف الأنظمة القانونية للمتعاقدين.
- 3- إن المنازعات التي تكون الدولة طرفاً فيها تنسم بالخصوصية ، فالمنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية تثير مسائل فنية دقيقة ، ومع اتجاه التحكيم للتعاطي مع الأحداث المتجددة للمنازعات الإدارية لتأمين الحلول العلمية وفق خصائص عديدة متمثلة في السرعة والسرية والعدالة والتخصص وتوفير الضمانات وقلة النفقات ، ونظراً لتعدد سمات التحكيم فلقد أصبح هو الحل الأمثل و الأكثر ضماناً لحسم المنازعات الإدارية.
- 4- إن اتفاق التحكيم هو الذي يحدد الإجراءات الواجبة التطبيق على المنازعات المعروضة ، وبالنسبة لإجراءات التحكيم نجد أنها لا تختلف سواء كانت المنازعة إدارية أم غير إدارية ، إلا في بعض المسائل إلي يجب مراعاتها لما يتمتع به العقد الإداري من خصوصية.

ثانياً- التوصيات:

- 1- على الدول الداخلة في العقود الإدارية الدولية أن تتحقق من مدى توافر الاعتماد المالي اللازم للإنفاق على المشروع قبل الدخول في التعاقد للحفاظ على المال العام

وتفاديا لعدم دفع مستحقات المتعاقدين الأجانب الذي ينتج عنه تأخر في تنفيذ الأعمال مما يؤدي إلى الأضرار بالمال العام.

2- يجب على المشرع بعد نصه على إمكانية قيام المحكم بتفسير الحكم ان يقوم بتحديد اجل معين يتعين عليه إصداره خلاله وهو ما أغفله ، كما عليه تعيين مدة يلتزم فيها المحكم بتصحيح الأخطاء المادية التي أدت إلى التشويه.

3- يجب على الدول المتعاقدة أن تحرص مع المتعاقد الأجنبي على حسن اختيار المحكمين الذين يفصلون في المنازعات المعروضة على التحكيم بحيث يكونون ممن تتوافر فيهم الكفاءة والخبرة والحياد والاستقامة ، لان الواقع العملي الذي جسده مختلف الأحكام التحكيمية أثبتت وجود تعسف من جانب بعض المحكمين في الحلول التي انتهوا إليها.

4- يجب على الدول المتعاقدة في العقود الإدارية الدولية أن تولي عناية بالغة للصياغة التي يتم إعداد شرط التحكيم بها لكي لا يسمح للطرف المتعاقد الآخر بالمرأوة والمماطلة .

5- نهيب المشرع الليبي إصدار قانون للعقود الإدارية ، و كذلك قانون للتحكيم على غرار ما فعل المشرع المصري تلافيا للقصور التشريعي للأحكام المنظمة لها ، و التي نص عليها المشرع باختصار في لائحة العقود الإدارية الحالية للمحافظة على حقوقها أمام المستثمر الأجنبي .

ثبت المراجع

أولاً - الكتب :

- 1- أحمد أبو الوفا : التحكيم الاختياري والإجباري ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الخامسة ، 1988
- 2- أحمد عمر ابوزقية ، أوراق في التحكيم ، بنغازي ، جامعة قاريونس ، الطبعة الأولى ، 2003
- 3- جابر جاد نصار : التحكيم في العقود الإدارية " دراسة مقارنة " ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1997
- 4- حفيظة السيد حداد : الاتفاق على التحكيم في عقود الدولة ذات الطبيعة الإدارية وأثرها على القانون الواجب التطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1998

- 5- سليمان محمد الطماوي : الوجيز في القانون الإداري " دراسة مقارنة " ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1988
 - 6- عبد الحميد المنشاوي: التحكيم الدولي والداخلي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2014
 - 7- عبدالعزيز عبد المنعم خليفة : الأسس العامة للعقود الإدارية ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ، 2005
 - 8- عبدالعزيز عبد المنعم خليفة : التحكيم في منازعات العقود الداخلية والدولية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2006
 - 9- عزيزة الشريف : التحكيم في القانون المصري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1993
 - 10- فتحي والي : قانون التحكيم في النظرية والتطبيق ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2007
 - 11- مازن ليلو راضي : العقود الإدارية ، دار قنديل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011
 - 12- ماهر محمد حامد : النظام القانوني لعقود البوت ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005
 - 13- محمود مختار : التحكيم التجاري الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1998
 - 14- مفتاح خليفة عبد الحميد ، العقود الإدارية " دراسة مقارنة " ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2018
 - 15- نجلاء حسن سيد ، خليل أحمد : التحكيم في المنازعات الإدارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003-2004
- ثانيًا- الرسائل العلمية :**
- 1- جبايلي صبرينة ، إجراءات التحكيم في منازعات العقود الإدارية ، رسالة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر
 - 2- رمزي زيد ، التحكيم في العقود الإدارية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والنظم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2014
- ثالثًا- البحوث والمقالات والدوريات :**
- 1- سالمة الجازوي ، التحكيم في المنازعات المصرفية "دراسة في القانون الليبي " ، مجلة دراسات قانونية ، جامعة بنغازي ، العدد 24 ، 2019

2- وجدي راغب ، هل التحكيم نوع من القضاء ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت ، العدد

1، 2 ، 1993

3- مجلة إدارة القضايا ، العدد 29، ص 30 ، يونيو ، 2020

رابعًا- القوانين واللوائح :

• لائحة العقود الإدارية في ليبيا الصادرة بقرار من اللجنة الشعبية العامة (سابقا) بقرار

رقم 563 / 2007

خامسًا- شبكة المعلومات الدولية " الانترنت "

1- سمير حسانين ، تعريف العقد الإداري الدولي ، بحث منشور على

الانترنت، www.hrdiscussion.com تم النشر 2015-9-5

2- عمار طارق عبد العزيز ، دور التحكيم في منازعات العقد الإداري ، بحث منشور على

الانترنت ، www.iasj.net

3- محمد البشر ، العقود الإدارية الدولية ، بحث منشور على الانترنت،

www.marocdroit.com تم النشر 2012-7-29

اتجاهات طلبة كليات التربية البدنية بالجامعات الليبية نحو واقع تطبيق التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا

د. علي احمد علي عبدالكريم د.محمد صالح أبوغائشة حمد د. الشادلي يحمى الأمين حمدان

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على اتجاهات طلبة كليات التربية البدنية نحو واقع التعلم الإلكتروني في ظل انتشار جائحة كورونا، ولتحقيق أهداف الدراسة جرى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (377) طالب وطالبة الذين تلقوا نظام التعليم الإلكتروني في فترة انتشار فيروس كورونا ، وجرى جمع البيانات اللازمة باستخدام استمارة استبيان والذي أعده كلا من الباحث (عمر عبدالموجود ،احمد مؤيد) لقياس وجهات النظر لطلاب قسم التربية البدنية وعلوم الرياضة بالعراق وتم تطبيقه على عينة البحث، وقد خلصت نتائج البحث إلى أن اتجاهات عينة البحث لفاعلية التعليم الإلكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا كانت متوسطة، ولا يوجد فروق في استجابات الطلبة (ذكور وإناث) حول واقع تطبيق التعليم الإلكتروني، وأوصى الباحثون بوضع استراتيجية تكنولوجية تتناسب مع تخصصات التربية البدنية، والسعي لتطوير قدرات الطلبة لاستخدام تقنية التعلم الإلكتروني من خلال الدورات والندوات وورش العمل والمؤتمرات العلمية .

الكلمات المفتاحية : التعليم الإلكتروني - جائحة كورونا - الجامعات الليبية .

Abstract:

The research aims to identify the attitudes of students of physical education colleges towards the reality of e-learning in light of the spread of the Corona pandemic, and to achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was relied on, and the study sample consisted of (377) male and female students who received the electronic education system during the spread of the Corona virus, The necessary data were collected using a questionnaire, which was prepared by the researcher (Omar Abdel-Mawgoud, Ahmed Moayed) to measure the views of the students of the Department of Physical Education and Sports Science in Iraq and was applied to the research sample. The Corona virus was moderate, and there are no differences in the responses of students (males and females) regarding the reality of the application of e-learning, and the researchers recommended developing a technological strategy commensurate with the disciplines of physical education, and striving to develop students' abilities to use the e-learning technology through courses, seminars, workshops and scientific conferences.

Key words: E-learning -the Corona pandemic – Libya university



المقدمة

نظراً للظروف الحالية التي يعاني منها العالم بأكمله المتمثلة في إنتشار فيروس كورونا، فقد وجدت المؤسسات التربوية نفسها فجأة مجبرة على التحول للتعليم عن بعد لضمان استمرارية عملية التعليم والتعلم، واستخدام شبكة الانترنت والهواتف الذكية والحواسيب في التواصل عن بعد مع الطلبة . (17)

وجاءت المؤسسات التعليمية في مقدمة القطاعات الأكثر تأثراً بجائحة "كوفيد 19"، وفي جميع دول العالم بلا استثناء، حيث أدت الجائحة إلى انقطاع أكثر من 1.6 مليار طفل وشاب عن التعليم، ما دفع دول العالم إلى البحث عن أساليب بديلة للحيلولة دون توقف العملية التعليمية. وجاء في هذا السياق العديد من المبادرات لتحويل عدد من التطبيقات الذكية إلى منصات تعليمية عن بعد. وخلال فترة وجيزة تبذلت ملامح التعليم التقليدي الذي لم يعد قادراً على الوفاء بمتطلبات منظومة التعليم، واستيعاب الأعداد الكبيرة من المتعلمين في جميع المراحل، والبحث عن صيغ جديدة للتعليم. وقد ساهم التطور التكنولوجي الهائل في تحقيق هذا التحول، والذي خلق بدوره واقعا جديدا في إعادة التفكير في منظومة التعليم من حيث فلسفته وأهدافه ومناهجه ووسائله، ودراسة كل السيناريوهات المستقبلية والمتوقعة في مرحلة التعايش مع تلك الجائحة وما بعدها. (1)

وتظهر الحاجة الملحة للتعليم الإلكتروني في ظل الأزمات والظروف القاسية سواء حروب، هزات سياسية، أزمات إقتصادية، كوارث طبيعية و إنتشار الأوبئة، ولما لها من آثار سلبية كارثية على جميع نواحي الحياة وأهمها قطاعي التربية والتعليم العالي، وتضم هذه الأزمات كل مقومات التعليم العالي الذي تشمل الطالب والمدرس والمنهاج (2)

ويحقق التعليم الإلكتروني العديد من الأهداف وتتمثل أهميتها في خلق بيئة تعليم إلكترونية آمنة للطلبة وأساتذتهم و زيادة فاعلية المدرسين وزيادة عدد طلاب الشعب الدراسية ونشر التقنية في المجتمع إعطاء مفهوم أوسع للتعليم المستمر (3)

وفي سنة 2020 وبعد ظهور جائحة كورونا وما ترتب عليها من توقف لكل الأنشطة بما فيها التعليمية، فإن هناك محاولات من قبل وزارة التعليم الليبية للدخول الفعلي في استخدام التعليم الإلكتروني في المؤسسات التعليمية، حيث إعتمدت وزارة التعليم لائحة تنظيم هذا النمط، المقدمة من اللجنة الأكاديمية الفنية المكلفة بإعدادها والتي تحتوي على عشرون مادة شاملة ، لتكون دولة ليبيا من أولى الدول التي تنظم نمط التعليم الإلكتروني والتعلم

عن بُعد، هذه اللائحة تهدف إلى تنظيم نمط التعليم الإلكتروني، وتوظيف تكنولوجيا تقنية المعلومات في التعليم والتعلم والاستفادة من تنوع مصادر المعرفة، والتفاعل معها ومواكبة التطورات المتسارعة في تطوير مهارات التعليم وطرق التدريس، وضمان جودة التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد. (4)

مشكلة البحث :

ألقت أزمة فيروس كورونا COVID-19 بظلالها على قطاع التعليم بالكامل إذ دفعت كل المدارس والمعاهد العليا والجامعات إلى توقف نشاطها التعليمي والتدريبي وذلك تقليلاً من فرص انتشاره، هذا الوضع أثار قلقاً كبيراً لدى كل المنتسبين لهذا القطاع وبالأخص شريحة الطلبة ممن يستعدون للتقديم على الامتحانات النهائية ومشاريع التخرج في ظل أزمة قد تطول ولم يعرف لها علاج إلى هذه اللحظة. هذا التحول دفع بمختلف المؤسسات التعليمية إلى البحث عن البديل الذي من شأنه استئناف سير العملية التعليمية والمتمثل في (E-Learning)، كبديل طال الحديث عنه والجدل حول ضرورة دمجها في العملية التعليمية . (5)

لذلك لجأت أغلب الجامعات الليبية إلى اتباع نظام تعليمي يهدف إلى إيصال المادة العلمية إلى الطالب وهو في منزله دون النزول للشارع والإختلاط بالناس من حوله خوفاً من إزدیاد تفشي المرض الخطير الذي يهدد حياة المواطن والمجتمع، وكنموذج كانت جامعة سبها من أوائل الجامعات الليبية التي سعت في تطبيق التعليم الإلكتروني ودمج التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية في جميع كلياتها ومن بينها كليات التربية البدنية .

فقد لاقى التعليم الإلكتروني العديد من الآراء المتباينة من رفض و قبول من قبل طلبة كليات التربية البدنية وكل حسب وجهة نظره بان التعليم الإلكتروني يخدمه او لا يخدمه، والتعليم الإلكتروني بشكله الحالي يسير كما ترغب المؤسسة التعليمية بدون الرجوع إلى الطالب ، من هنا تشكلت اتجاهات لدى الطلبة نحو التعليم الإلكتروني بما يتصف به من مزايا وعيوب ، وايضا برزت مشكلة البحث والتي نسعى فيها للتعرف على توجهات طلبة كليات التربية البدنية نحو واقعية تطبيق التعليم الإلكتروني ، كونه جزء مهم من العملية التعليمية، والوقوف على المعوقات التي تواجه تطبيق هذا النوع من التعليم .

أهمية البحث :

ظهرت أهمية التعليم الإلكتروني حالياً لما يتميز به من خصائص تجعله البديل الأكثر ملائمة لتلافي عواقب جائحة كورونا على العملية التعليمية. فبعض الدول من بينها ليبيا لم تجد البديل المناسب القادر على الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني نظراً لعدم قابلية نظامها التعليمي على الانتقال السهل وعدم توفر الإمكانيات والمتطلبات اللازمة لهذا التحول مع وجود الكثير من الصعوبات والتحديات التي حالت دون ذلك . (6)

حيث تكمن أهمية هذه الدراسة في انها من الدراسات القلائل التي سلطت الضوء على آراء الطلبة بالجامعات الليبية بشكل عام وعلى طلبة كليات التربية البدنية بشكل خاص، وايضا لمعرفة واقع التعليم الإلكتروني في ظل جاحة كورونا حيث نلخص أهمية البحث في نقاط وهي :-

- 1- تسليط الضوء على آراء واتجاهات الطلبة على واقع التعليم الإلكتروني وبالتالي تبني المؤسسة التعليمية جزء سياساتها وخططها التعليمية على ضوء هذه الآراء والاتجاهات .
- 2- المساهمة في كشف المعوقات والصعوبات التي تواجه استخدام التعليم الإلكتروني وإبراز الإيجابيات والسلبيات والتغلب على الصعوبات .
- 3- يساهم في وضع الخطط المستقبلية للتوجه للتعليم الإلكتروني كوسيلة مساعدة وكبديل للتعلم التقليدي في الظروف الطارئة .
- 4- التنبيه لوضع خطط تطبيقية لتوفر كافة المستلزمات المادية التي من شأنها تحسين البنية التحتية اللازمة للتعليم الإلكتروني .

هدف البحث :

- 1- التعرف على اتجاهات طلبة كليات التربية البدنية نحو واقع تطبيق التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بكليات التربية البدنية؟

تساؤلات البحث :

- 1- ما اتجاهات الطلبة نحو واقع تطبيق التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بكليات التربية البدنية؟
- 2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في اتجاهات الطلبة لواقع التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا تبعاً لمتغير (الجنس)

مصطلحات البحث

- **التعليم الإلكتروني:** منظومة تفاعلية ترتبط بالعملية التعليمية التعليمية، وتقوم هذه المنظومة بالاعتماد على وجود بيئة إلكترونية رقمية تعرض للطالب المقررات والأنشطة بواسطة الشبكات الإلكترونية والأجهزة الذكية . (18)
- **جائحة كورونا (كوفيد-19):** وهي جائحة عالمية مستمرةً حاليًا لمرض فيروس كورونا، سببها فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة، وتفشى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية ثم أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميًا أن تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول التفشي إلى جائحة (منظمة الصحة العالمية، 2019) . (7)

أدبيات البحث

مميزات وخصائص التعلم الإلكتروني:

- ويوجد العديد من الخصائص والمميزات التي يقدمها التعليم الإلكتروني، والتي تجعله يتفوق على طرائق التعليم التقليدية، وهي كالآتي:
- تقليل التكاليف، حيث إنه يوفر تكاليف إنشاء صفوف جديدة لعمل دورات وحلقات تعليمية، ويوفر الكهرباء والماء وغيرها من المواد المستخدمة في المدرسة، إضافة إلى أنه لا حاجة للذهاب إلى المدارس والمراكز التعليمية، وهذا من شأنه أن يقلل تكاليف التنقل.
 - متاح لجميع الأفراد والفئات العمرية، حيث يستطيع جميع الأفراد بغض النظر عن أعمارهم الاستفادة من الاجتماعات واللقاءات والدورات المطروحة على الانترنت، واكتساب مهارات وخبرات جديدة بعيدة عن قيود المدارس التقليدية.
 - المرونة، فهو لا يرتبط بوقت معين، فيستطيع الأفراد التعلم في أي وقت شاءوا حسب الوقت الملائم لهم.
 - استثمار الوقت وزيادة التعلم، حيث تقل التفاعلات غير المجدية بين الطلاب من خلال تقليل الدردشة والأسئلة الزائدة التي تضيع الوقت، فتزداد كمية ما يتعلمه الطالب دون أي تعطيلات أو عوائق.
 - جعل التعليم أكثر تنظيماً ومحايده، إضافة إلى تقييم الاختبارات بطريقة محايدة وعادلة، والدقة في متابعة إنجازات كل طالب.
 - صديق للبيئة، حيث لا يوجد استخدام للأوراق والأقلام التي قد تضر البيئة عند التخلص منها (19)

عيوب التعليم الإلكتروني:

تتمثل أهم هذه العيوب في ضعف التعامل المباشر بين المعلمين والطلبة ، والاهتمام بالجانب المعرفي، والشعور بالملل والإرهاق نتيجة الجلوس المتواصل أمام أجهزة الحاسوب وشبكات الانترنت، وضعف التواصل الاجتماعي مع الآخرين، وكثرة الالتزامات المالية التي تفرضها طرح برامج جديدة من جانب شركات متخصصة، ويمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- 1- عدم وضوح الأنظمة والطرق والأساليب التي يتم فيها التعليم بشكل واضح وعدم البث في قضية الحوافز التشجيعية لبيئة التعليم الإلكتروني.
- 2- أكثر القائمين على التعليم الإلكتروني هم من المتخصصين في مجال التقنية ولا يؤخذ برأي المتخصصين في المنهاج والتربية والتعليم .
- 3- الخوف على الخصوصية والسرية للمعلومات الخاصة بالمحتوى أو الامتحانات من الاختراق.
- 4- الحاجة المستمرة لتدريب ودعم المتعلمين والإداريين في كافة المستويات لمتابعة الجديد في التقنية.
- 5- الحاجة إلى نشر محتويات على مستوى عال من الجودة ذلك كون المنافسة عالمياً (8) .

توظيف التعلم الإلكتروني في العملية التعليمية:

أولاً: النموذج المساعد (التعلم الإلكتروني الجزئي) (Partially):

يتم استخدام بعض تقنيات التعلم الإلكتروني مع التعليم التقليدي، ويمكن أن يتم داخل أو خارج الفصل. مثل وضع الجداول الخاصة بالاختبارات أو المقررات الدراسية على موقع الإنترنت، أو تحضير الدروس والأبحاث بمساعدة الإنترنت.

ثانياً: النموذج المدمج (التعلم الإلكتروني المختلط/ المزيج) (Blended e-learning):

وهنا يتم الجمع بين التعليم التقليدي والإلكتروني داخل الفصل أو الأماكن المجهزة لذلك داخل المدرسة، وهذا الشكل يتميز بالجمع بين مزايا التعليم التقليدي والتعلم الإلكتروني. ويمكن أن يكون هذا النوع بعدة أشكال كأن يشرح المعلم بعض الدرس وجهاً لوجه وبعضه الآخر عن طريق نظام إدارة التعلم الإلكتروني (البلاك بورد).

ثالثاً: النموذج المنفرد (التعلم الإلكتروني الكامل) (Purely e-learning):

وفي هذه الحالة يكون التعلم الإلكتروني بديلاً كاملاً للتعليم التقليدي، ويخرج التعليم هنا خارج حدود الصف الدراسي (تعليم عن بعد)، حيث يمكن أن يتعلم الطالب من أي مكان وفي أي وقت، وبشكل متزامن أو غير متزامن. (9)

واقع تطبيق التعليم الإلكتروني في ليبيا والتحديات التي تواجه تطبيقه

تأسس المشروع الليبي للتعليم الإلكتروني ووسائل التعلم عن بعد في سنة 2007 وتم إنفاق ما يزيد عن 20 مليون دينار على المشروع الذي لم يرى النور، مع العلم أن شركة جلوبال أديوكيشنال قد استلمت في نهاية 2014 ثمانمائة و خمسون الف دولار امريكي مقابل إستكمال التصميم (6)

في سنة (2020) وبعد ظهور جائحة كورونا وما ترتب عليها من توقف لكل الأنشطة بما فيها التعليمية فإن هناك محاولات من قبل وزارة التعليم للدخول الفعلي في إستخدام التعليم الإلكتروني في المؤسسات التعليمية، حيث إعتمدت وزارة التعليم لائحة تنظيم هذا النمط المقدمة من اللجنة الأكاديمية الفنية المكلفة بإعدادها والتي تحتوي على عشرون مادة شاملة . (4)

أن ليبيا كغيرها من الدول التي لم تكن لها تجربة واضحة في استخدام التعليم الإلكتروني في السابق للعديد من الأسباب والمتمثلة في سياسة الدولة وقلة الخبرة بالإضافة إلى سيطرة التعليم التقليدي على المؤسسات التعميمية الأمر الذي جعل من استخدام التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية بعيد المنال، وبالرغم من أهمية تطبيق التعميم الإلكتروني في مؤسسات التعليم بصفة عامة من خلال تتبع الدراسات السابقة ودراسة الواقع الليبي بصفة خاصة، إلا أن هناك العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق التعليم الإلكتروني، وتؤدي إلى الفشل في تطبيقها، خاصة في ظل الظروف والأزمات (جائحة كورونا)، وفيما يلي أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق التعليم الإلكتروني في المؤسسات التعليمية الليبية .

- 1- عدم وجود اللائحة التي تسمح باستخدام التعليم الإلكتروني بالإضافة إلى البيئة التشريعية والمعايير المعتمدة الخاصة بالتعليم الإلكتروني في وزارة التعليم العالي.
- 2- الجانب الفكري والتوعوي والذي يلاقي صعوبة في تغيير فكرة التحول من أسلوب التعليم التقليدي إلى أسلوب التعلم الإلكتروني لدى المحاضرين لان النظرة التقليدية إلى التعليم الإلكتروني التي تصنفه في مكانة أدنى من التعليم النظامي.
- 3- عدم توافر الخبراء بالعدد الكاف في إدارة التعليم الإلكتروني، بالإضافة إلى التكاليف العالية في تصميم وإنتاج البرمجيات التعليمية الإلكترونية . Educational Software بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية ومشاكل الكهرباء والظروف الأخرى المتمثلة في الحروب والتهجير.

- 4- عامل آخر من العوامل التي تحتاج إلى التمعن فيها وهو الجانب النفسي حيث قد يشعر البعض بالعزلة عن زملائهم عند استخدام التعليم الإلكتروني والذي قد يدخل هذه المؤسسات في بعض التعقيدات في عدم تقبل البعض للفكرة.
- 5- زيادة نسبة تفشي الأمية التقنية في المجتمع حيث أن القضاء عليها يحتاج إلى وقت وجهد وتكلفة، فضلاً عن أن ارتباط التعليم الإلكتروني بعوامل تقنية أخرى مثل كفاءة شبكات الاتصالات وتوافر الأجهزة والبرامج ومدى القدرة على إنتاج المحتوى التعليمي بشكل جيد الأمر الذي قد يزيد من صعوبة دمج هذه التقنيات ضمن العملية التعليمية . (10)

الدراسات السابقة:

- 1- دراسة باسم الشريف (2020) (11) وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع اتجاهات طلبة جامعة طيبة نحو توظيف المنصات الرقمية في التعليم. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم استخدام مقياس الاتجاهات نحو توظيف المنصات الرقمية في التعليم، تكونت عينة الدراسة من (120) طالباً من طلبة كلية التربية، وقد أشارت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر التفاعل بين الجنس ومقر الدراسة عند استجابة عينة الدراسة على المحاور الأول من مقياس الاتجاهات للبحث والمرتبطة باستخدام تقنية المنصات الرقمية في التعليم الجامعي، إضافة إلى وجود فروق دالة وأخرى غير دالة إحصائياً بالنسبة للمحاور الأربعة الأخرى في مقياس الاتجاهات. وكذلك وجود فرق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الجنس، لصالح الذكور، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر مقر الدراسة .
- 2- دراسة أويابة وصالح (2020) (12) هدفت إلى تقييم تجربة الطلبة حول التعليم عن بعد في ظل إغلاق الجامعة بسبب جائحة كورونا. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تم أجريت دراسة تطبيقية على طلبة كلية الاقتصاد بجامعة غرداية الجزائرية، حيث تكونت عينة الدراسة من (166) فرد وزعت عليها استبانة إلكترونية. وأشارت النتائج أن هنالك تكيفا مع الأزمة واستعدادا مقبول للتعليم عن بعد، وأن الطلبة يفضلون الدعامات التي تتسم بالتفاعل غير المتزامن؛ وأن مستوى التفاعل كان منخفضاً، بين المستويات والتخصصات، كما توصلت الدراسة إلى أن هنالك معوقات مادية وبشرية تحد من تفاعل الطلبة مع الأنشطة المتاحة في مختلف المنصات .
- 3- دراسة سمير كاظم: (2020) (13)، هدفت الدراسة للتعرف على واقع التعليم عن بعد في الجامعات العراقية في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، عينة الدراسة مكونة من (231) عضواً من أعضاء هيئة التدريس. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة تقدير الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات العراقية لواقع



التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا متوسطة، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة تقدير أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيري (التخصص والرتبة الأكاديمية) .

4- دراسة أجراها (Bashir,2019) (20) هدفت إلى نمذجة تفاعل التعلم الإلكتروني ورضا المتعلم ونيات التعلم المستمر في مؤسسات التعليم العالي الأوغندية، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج المسحي، ودرست فاعلية التعلم الإلكتروني التي تم ربطها برضا المتعلم ونيات التعلم المستمر، وتم جمع البيانات باستخدام استبيان مكون من 28 فقرة، وتم تطبيقه على 232 متعلماً. كشف النتائج أن تفاعل التعلم الإلكتروني يتألف من هيكل ثلاثي العوامل: وهو واجهة المتعلم، وتفاعل التغذية الراجعة، بالإضافة إلى محتوى التعلم.

التعليق على الدراسات السابقة

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات في تحديثها عن التعليم الإلكتروني واعتمادها على المنهج الوصفي والتحليلي، إلا أن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة في تناولها اتجاهات طلبة كليات التربية البدنية نحو التعليم الإلكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا .

إجراءات البحث :-

يتناول هذا الجزء وصف منهجية الدراسة، وأفرادها، كما يتناول وصفاً لأدوات الدراسة وإجراءاتها والمعالجة الإحصائية التي استخدمت فيها .

منهج البحث :

اعتمد هذا البحث في إجراءاته على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع البيانات من عينة البحث من طلبة كليات التربية البدنية بالجامعات الليبية باستخدام الاستبانة المعدة لأغراض هذا البحث، ودراسة استجابات الطلبة وتحليلها.

أفراد العينة :

طبقت هذا البحث على عينة مكونة من (377) طالبا وطالبة من طلبة كليات التربية البدنية بالجامعات الليبية، حيث تم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة المكون من (633) طالبا وطالبة في الفصل الثاني لعام 2020-2021 ، حيث تم التواصل معهم من خلال وسائل الاتصال الاجتماعي .

مجالات البحث :

- المجال المكاني .

كليات التربية البدنية بالجامعات الليبية .

- المجال البشري :

طلبة كليات التربية البدنية 2020م / 2021م

- المجال الزمني :

في الفترة من 2021/5/10م وحتى 2021/5/28م

أداة البحث :

استخدم الباحثون الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات وقد تم وفق الخطوات التالية :

مراجعة الدراسات والبحوث العلمية التي اهتمت بدراسة اتجاهات الطلبة نحو التعلم الالكتروني وقد اعتمد الباحثون في جمع البيانات والمعلومات على " مقياس الاتجاهات نحو التعليم الالكتروني" الذي أعده كلا من الباحث (عمر عبدالموجود ،احمد مؤيد) (14)، لقياس وجهات النظر لطلاب قسم التربية البدنية وعلوم الرياضة في كلية التربية الاساسية بالعراق .

جدول رقم (1)

يبين آلية تحليل المقياس العبارات الإيجابية السلبية ووفقا للأوزان السابقة وباستخدام طريقة المقارنة بين المتوسطات سينحصر المتوسط لكل بند بين (1-5) وعليه سيتم الحكم على

اتجاهات الطلبة وفقا للمتوسطات والتقديرية التالية

العبارات	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
الإيجابية	5	4	3	2	1
السلبية	1	2	3	4	5

جدول رقم (2)

آلية تحليل الأداة الأساليب الإحصائية: استخدم الباحث المعامل الإحصائية التالية لإستخراج النتائج وتحليلها احصائياً

الحكم	منخفض	متوسط	مرتفع
لمتوسط	2.50-1.00	3.90-2.51	5.00-3.91

المعالجات الاحصائية :

جرى جمع البيانات باستخدام أداة الدراسة وهي الاستبانة، ومن ثم تفرغها في ملف إكسل (Excel)، وتنظيمها وإدخالها إلى البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة بعد ترميز الإجابات. حيث تم استخدام الإحصاء الوصفي لحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t)

- المتوسط الحسابي

- الانحراف المعياري

- إختبار (t)

عرض النتائج ومناقشة النتائج

أولاً: عرض ومناقشة نتائج التساؤل الاول

ما اتجاهات الطلبة نحو واقع التعليم الالكتروني في ظل جائحة كورونا بكليات التربية البدنية ؟
للإجابة عن هذا التساؤل استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير لكل فقرة، ونتائج جدول رقم (3) تبين ذلك .

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير ورتب عبارات مقياس الإتجاهات الطلبة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير	الترتيب
1.	أفضل استمرار التعليم الالكتروني	2.49	1.64	منخفض	30

21	متوسط	1.42	3.48	2. اشعر بالفخر اذا عملت بالتعليم الالكتروني بعد تخرجي
7	مرتفع	0.91	4.63	3. التعليم الالكتروني مكلف ومتعب
2	مرتفع	0.84	4.88	4. أفضل الاشتراك بأكثر عدد من ورش التعليم الالكتروني
35	منخفض	1.3	2.11	5. اعتبر ان التعليم الالكتروني مضيعة للوقت والجهد
36	منخفض	1.34	2.10	6. اعتبر ان التعليم الالكتروني حل مشكلة الانفجار المعرفي والطلب المتزايد على التعليم
39	منخفض	1.65	1.84	7. اشعر بالضيق من استخدام الاجهزة الالكترونية في التعليم
38	منخفض	1.47	1.96	8. انا مع استخدام التعليم الالكتروني في جميع المراحل الدراسية
32	منخفض	0.788	2.44	9. التعليم الالكتروني يحل الكثير من مشاكل التعليم التقليدي
26	متوسط	1.98	2.97	10. تصرف الاموال في مجال التعليم الالكتروني هدرا
34	منخفض	1.36	2.31	11. التعليم الالكتروني يساعد في حل المشكلات التعليمية المختلفة
28	متوسط	1.45	2.65	12. أفضل ان ننهي مناهج كل الدروس الكترونيا
24	متوسط	1.97	3.14	13. بإمكانني تقبل اي نوع من التعليم غير التعليم الالكتروني
10	مرتفع	0.64	4.55	14. اتوقع تطور مهاراتي في اللغة الانكليزية نتيجة استخدام التعليم الالكتروني
5	مرتفع	0.95	4.73	15. تتطور مهاراتي في استخدام الحاسوب نتيجة ممارسة التعليم الالكتروني
33	منخفض	1.10	2.40	16. انا ضد الاستمرار بالتعليم الالكتروني للعام الدراسي الحالي
11	مرتفع	0.71	4.45	17. افضل ممارسة التعليم التقليدي عن التعليم الالكتروني
3	مرتفع	0.94	4.80	18. التعليم الالكتروني يقتل المواهب الرياضية
12	مرتفع	0.87	4.44	19. التعليم الالكتروني يجعل التفاعل بين التدريسي والطالب معدوما
19	متوسط	1.23	3.56	20. نقطة ضعف التعليم الالكتروني تكمن في عدم فهم الطالب للمادة الدراسية
22	متوسط	1.84	3.47	21. اغلب الطلاب غير جديين في التعامل مع التعليم



الالكتروني				
22.	سوف اواصل المشاركة في الدورات الالكترونية بعد التخرج	4.09	1.47	مرتفع
23.	اتمنى تدريس المواد النظرية فقط عبر التعليم الالكتروني	4.67	1.16	مرتفع
24.	اعتبر ان التعليم الالكتروني هو ثروة يجب استغلالها	2.47	1.83	منخفض
25.	سلبيات التعليم الالكتروني اكثر من سلبيات التعليم التقليدي	4.35	0.821	مرتفع
26.	عدم وجود برنامج الكتروني محدد من قبل الكلية للتعليم الالكتروني	4.61	1.64	مرتفع
27.	كثرة عدد البرامج الالكترونية التي يستخدمها التدريسيين تؤدي الى تشتت الطلاب	3.19	0.83	متوسط
28.	التعليم الالكتروني لا يميز بين الطلاب من حيث المستوى التعليمي	3.98	1.72	مرتفع
29.	من الصعب تعلم قوانين الالعب الجماعية خلال التعليم الالكتروني	4.03	1.59	مرتفع
30.	اعتماد اغلب التدريسيين على مقاطع الفيديوها من اليوتيوب لا يخدم التعليم الالكتروني	3.10	0.94	متوسط
31.	تجذبي فكرة استمرار التعليم الالكتروني	1.18	0.97	منخفض
32.	انا من اشد المؤيدين للتعليم المدمج	2.01	0.53	منخفض
33.	التعليم الالكتروني يثير انتباهي ودوافعي للتعلم	2.64	0.85	متوسط
34.	دور التدريسي ضعيف نوعا ما في التعليم الالكتروني	4.16	1.28	مرتفع
35.	التعليم الالكتروني لا يراعي الفروق الفردية بين الطلاب	4.74	1.36	مرتفع
36.	التعليم الالكتروني يضعف الترابط الاجتماعي بين الطلاب	4.11	1.13	مرتفع
37.	ضعف الانترنت لا يشجعني على الاستمرار بالتعليم الالكتروني	2.66	1.86	متوسط
38.	قدراتي في استخدام الانترنت زادت من درجاتي في التعليم الالكتروني	3.48	1.73	متوسط
39.	صعوبة بعض المواد الدراسية لا يمكن فهمها خلال التعليم الالكتروني	4.90	1.62	مرتفع
40.	المواد العملية لا يمكن تعلمها في التعليم	4.58	0.93	مرتفع



				الالكتروني لحاجتها للممارسة
	متوسط		3.37	المتوسط العام

يتضح من خلال العرض للجدول رقم (3) أن نتائج استجابات الطلبة كانت مرتفعة وتراوح المتوسط الحسابي لفقراتها من (3.91) الي (5) هي العبارات التالية:

- صعوبة بعض المواد الدراسية لا يمكن فهمها خلال التعليم الالكتروني .
 - المواد العملية لا يمكن تعلمها في التعليم الالكتروني لحاجتها للممارسة .
 - دور التدريسي ضعيف نوعا ما في التعليم الالكتروني .
 - التعليم الالكتروني لا يراعي الفروق الفردية بين الطلاب .
 - التعليم الالكتروني يضعف الترابط الاجتماعي بين الطلاب .
 - سلبيات التعليم الالكتروني اكثر من سلبيات التعليم التقليدي .
 - عدم وجود برنامج الكتروني محدد من قبل الكلية للتعليم الالكتروني .
 - سوف اواصل المشاركة في الدورات الالكترونية بعد التخرج .
 - اتمنى تدريس المواد النظرية فقط عبر التعليم الالكتروني .
 - افضل ممارسة التعليم التقليدي عن التعليم الالكتروني .
 - التعليم الالكتروني يقتل المواهب الرياضية .
 - التعليم الالكتروني يجعل التفاعل بين التدريسي والطالب معدوما .
 - اتوقع تطور مهاراتي في اللغة الانكليزية نتيجة استخدام التعليم الالكتروني .
 - تتطور مهاراتي في استخدام الحاسوب نتيجة ممارسة التعليم الالكتروني .
 - أفضل الاشتراك بأكثر عدد من ورش التعليم الالكتروني .
 - اعتبر ان التعليم الالكتروني مضيعة للوقت والجهد .
- في حين كانت استجاباتهم متوسطة وتراوح المتوسط الحسابي فيها من (2.51) الي (3.90) في العبارات التالية:

- اشعر بالفخر اذا عملت بالتعليم الالكتروني بعد تخرجي .
- تصرف الاموال في مجال التعليم الالكتروني هدرا .
- أفضل ان ننهي مناهج كل الدروس الكترونيا .

- نقطة ضعف التعليم الالكتروني تكمن في عدم فهم الطالب للمادة الدراسية .
- اغلب الطلاب غير جديين في التعامل مع التعليم الالكتروني .
- كثرة عدد البرامج الالكترونية التي يستخدمها التدريسيين تؤدي الى تشتت الطلاب .
- اعتماد اغلب التدريسيين على مقاطع الفيديوهات من اليوتيوب لا يخدم التعليم الالكتروني .
- التعليم الالكتروني يثير انتباهي ودوافعي للتعلم .
- ضعف الانترنت لا يشجعي على الاستمرار بالتعليم الالكتروني .
- قدراتي في استخدام الانترنت زادت من درجاتي في التعليم الالكتروني .
- واخيراً كانت استجابات الطلبة منخفضه في العبارات التالية والتي تراوح المتوسط الحسابي فيها من (1 الى (2.5):

- أفضل استمرار التعليم الالكتروني .
- اعتبر ان التعليم الالكتروني مضيعة للوقت والجهد .
- اعتبر ان التعليم الالكتروني حل مشكلة الانفجار المعرفي والطلب المتزاعل التعليم .
- اشعر بالضيق من استخدام الاجهزة الالكترونية في التعليم .
- انا مع استخدام التعليم الالكتروني في جميع المراحل الدراسية .
- التعليم الالكتروني يحل الكثير من مشاكل التعليم التقليدي .
- التعليم الالكتروني يساعد في حل المشكلات التعليمية المختلفة .
- انا ضد الاستمرار بالتعليم الالكتروني للعام الدراسي الحالي .
- اعتبر ان التعليم الالكتروني هو ثروة يجب استغلالها .
- تجذبي فكرة استمرار التعليم الالكتروني .
- انا من اشد المؤيدين للتعليم المدمج .

مناقشة التساؤل الاول:

تبين النتائج في الجدول رقم (3) أن المتوسط العام لاتجاهات طلبة كليات التربية البدنية في ليبيا نحو نظام التعليم الالكتروني بلغ (3.37) وهذه القيمة تعني أن اتجاهات الطلبة نحو التعليم الالكتروني كانت بدرجة متوسطة بحسب استجابات أفراد عينة الدراسة الحالية ، وعلى الرغم من أن هذه القيمة تعتبر مقبولة فلا تتناسب هذه القيمة مع تطلعات الكليات وإدارتها في نشر ثقافة التعليم الالكتروني وجعل التعليم الالكتروني أحد الخيارات الأساسية للراغبين في الدراسة وليس مجرد خيار للذي لم يجد فرصة للتعليم بالطرق التقليدية .

ويعزو الباحثون هذه النتائج إلى صعوبة الانتقال بسهولة من مرحلة إلى مرحلة إي من مرحلة التعليم التقليدي إلى تقنية التعليم الإلكتروني ، وكذلك الخصوصية التي تتميز بها مواد التربية البدنية وخاصة المواد العملية منها إذ إنها من الصعب تعلمها من خلال التعليم الإلكتروني لحاجتها للممارسة والتجربة، وعدم المواجهة بشكل مباشر بين الطلبة والهيئة التدريسية في التعليم الإلكتروني ، أدى إلى وجود بعض الصعوبات التي تواجه عملية التفاعل ما بين الطلبة أنفسهم من جهة وما بين الطلبة والهيئة التدريسية من جهة أخرى، مما شكل ضعفاً في عملية الفهم لدى الطلبة وخاصة في المواد العملية. وكذلك قلة الامكانيات لدى أغلب الطلبة من أجل الإشتراك في البرنامج الإلكتروني في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة التي مرت وتمر بها البلاد، وايضا عدم توفر الدعم المادي من قبل الجهات المسؤولة لتنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات من التعليم، وهذا ما يتفق مع نتائج الدراسة النظرية لصالح ضو وسالمة المصراي (6)، وكذلك اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة عبد الحسين وابراهيم (15) التي أظهرت أن واقع التعليم الإلكتروني جاء بمستوى متوسط .

تانياً: عرض نتائج التساؤل الثاني

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في اتجاهات الطلبة لواقع التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا تبعاً لمتغير (الجنس)

للإجابة عن هذا التساؤل والتعرف على الفرق بين اتجاهات طلبة كليات التربية البدنية في ليبيا نحو واقع التعليم الإلكتروني وفقاً لمتغير جنس الطالب (ذكر ، أنثى) تم تقسيمهم إلى مجموعتين بحسب هذا المتغير، ومن ثم تحليل استجاباتهم باستخدام معامل إختبار (T) للفروق بين المجموعات ، والجدول التالي يبين ذلك :

جدول (4)

يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (t) ودرجة الحرية مستوى الدلالة للتعرف على الفروق بين اراء طلبة وفقاً لمتغير الجنس.

المتغيرات الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
ذكور	63.74	4.45	0.788	350	غير دال
إناث	64.12	4.11			

ويتضح احصائياً من خلال الجدول رقم (4) عند مستوى دلالة (≥ 05.0) (بين الذكور من الطلبة والذين كان متوسطهم الحسابي (63.74) والطلبة الإناث اللاتي كان متوسطهم الحسابي (64.12) أي أن كافة طلبة كليات التربية البدنية بالجامعات الليبية يحملون توجه متوسط نحو التعليم الالكتروني بغض النظر عن جنس الطالب .

مناقشة التساؤل الثاني:

أوضحت النتائج المتعلقة بهذا التساؤل، أن درجة تقدير الطلبة (ذكور و إناث) بكليات التربية البدنية حول واقع تطبيق التعليم الالكتروني في ظل جائحة كورونا قد جاءت بدرجة (متوسطة) . وتشير هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة البحث من كلا الجنسين يرون أن واقع التعليم الالكتروني غير مرضي حيث أظهرت استجاباتهم إلى أن التعليم الالكتروني لم يطبق بالشكل المطلوب. وقد تُعزى هذه النتيجة إلى وجود عقبات وتحديات واجهت الطلبة خلال تطبيق التعليم الالكتروني بالكليات في ظل وجود جائحة كورونا، إضافة إلى ضعف المهارات التقنية والبنية التحتية والذي أثر على الواقع، بالإضافة إلى تلقي الطلبة (ذكور وإناث) تقريبا نفس المواد العملية التي تحتاج إلى ممارسة وتطبيق ، لذلك لم تكن هناك فروق أو تباين في آراء الطلبة من الذكور والإناث عن واقع تطبيق التعليم الالكتروني . وهذا يتفق مع نتائج دراسة الشديفات (16) التي أشارت إلى أن واقع توظيف التعليم عن بعد بسبب جائحة كورونا جاء بدرجة متوسطة .

من خلال العرض السابق لاجراءات البحث واستخدام المعالجات الإحصائية للبيانات وعرض للنتائج وتفسيرها، بذلك يتحقق الهدف من البحث وهو التعرف على اتجاهات طلبة كليات التربية البدنية نحو واقع تطبيق التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بكليات التربية البدنية بالجامعات الليبية .

الاستنتاجات

يتضح من النتائج السابقة مايلي:

- وجود اتجاهات بدرجة متوسطة لدى طلبة كليات التربية البدنية قيد البحث نحو تطبيق التعليم الالكتروني في ظل جائحة كورونا .

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والإناث في اتجاهاتهم نحو تطبيق التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا .

ثانياً: التوصيات

من خلال نتائج هذا البحث يوصي الباحثون بما يلي:

- زيادة إهتمام إدارة كليات التربية البدنية بالجامعات الليبية بعملية تطوير قدرات الطلبة لاستخدام تقنية التعلم الإلكتروني من خلال الدورات والندوات وورش العمل والمؤتمرات العلمية.
- وضع استراتيجيات تكنولوجية تتناسب مع كليات التربية البدنية لما تتميز به من خصوصية في أغلب المواد الدراسية من تطبيق وممارسة .
- التركيز على تغيير توجهات الطلبة بكليات التربية البدنية نحو التعليم الإلكتروني وإبراز مميزاته ودوره في استمرار العملية التعليمية في الظروف الطارئة.
- العمل على التعريف بنظم التعليم المختلفة.

المراجع العربية والاجنبية

- 1- ايمان مرعي (التعليم في ظل جائحة كورونا ..الإشكالية والافاق المستقبلية) مركز الاهرام للدراسات للدراسات الاستراتيجية والسياسية)
- 2- عباس سلمان محمد علي وحمد جاسم محمد الخرجي. (2018). التعليم الإلكتروني في العراق وابعاده القانونية. مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية. ع (1)، ص(284-245).
- 3- ، أحمد محمد الخصاونة (2012). التعلم الإلكتروني: القضايا و التحديات الرئيسية، الجامعة الهاشمية مثالا. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 1(2)، 77-84.
- 4- ليبيا أوبزيرفر، وزير التعليم يعتمد لائحة تنظيم التعليم الإلكتروني 2020 ، متاح على الموقع: تاريخ الزيارة / 10 / 2021 <https://ar.libyaobserver.ly/article/9094>
- 5- معن أحمد الخطيب، تحديات التعليم الإلكتروني في ظل أزمة كورونا وما بعدها، شبكة الجزيرة الإعلامية (2020). ، متاح على الموقع: <https://www.aljazeera.net/opinions> . تاريخ الزيارة: 14-4-2020.
- 6- صلاح عبدالسلام ضو *سألمة مفتاح المصراطي (2020): تحديات تطبيق التعميم الإلكتروني في مؤسسات التعليم الليبية في ظل الأزمات (جائحة كورونا " (دراسة نظرية) المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الاول حول :جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط .



- 7- موقع منظمة الصحة العالمية. (2019). فيروس كورونا (كوفيد-19).
<https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019>
- 8- عبد الله عبدالعزيز الموسى، (2002) التعليم الإلكتروني - مفهومة خصائصه فوائده عوائقه"، ورقة عمل مقدمة لندوة مدرسة المستقبل ، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، ص 7 .
- 9- أحمد محمد سالم (2006). تكنولوجيا التعليم والتعلم الإلكتروني، مكتبة الرشد، القاهرة، ص 23 .
- 10- عبد القادر حامد الحضيبي (2017)، واقع ومستقبل التعليم الإلكتروني في ليبيا، المجلة الليبية للعلوم الإنسانية والتطبيقية ، <https://libyanuniv.edu.ly/index.php/30> تاريخ الزيارة 20-8-2020.
- 11- باسم ابراهيم الشريف (2020) واقع اتجاهات طلبة الجامعة نحو توظيف المنصات الرقمية في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية: جامعة طيبة. مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، ع 22، ص 406.
- 12- صالح أويابة ، ابو القاسم صالح (2020)، تقييم تجربة التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة- دراسة حالة بجامعة غرداية بالجزائر. مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، 26 (3)، 133-159 .
- 13- سمير المهدي كاظم (2020) واقع التعليم عن بعد في الجامعات العراقية في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، كلية العلوم التربوية جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير .
- 14- احمد مؤيد، عمر عبد الموجود (2021) بناء مقياس الاتجاهات نحو التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التربية البدنية وعلوم الرياضة في كلية التربية الاساسية، مجلة الرياضة المعاصرة، كلية التربية الاساسية، ع 18، ص 120-135 .
- 15- نزار عبد الحسين ، أسيل ابراهيم (2020) واقع التعليم الإلكتروني ومعوقات استخدامه في التعليم الجامعي من وجهة نظر طلبة كلية الإمام الأعظم الجامعة بالعراق. مجلة العلوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات ع (3) ، (101 - 116) .
- 16- منيرة قاسم الشديفات (2020) واقع توظيف التعليم عن بعد بسبب مرض الكورونا في مدارس قصبة المفرق من وجهة نظر مديري المدارس فيها. المجلة العربية للنشر العلمي، ع (19) ، (185 - 207) .
- 17- Yulia, H. (2020). Online Learning to Prevent the Spread of Pandemic Corona Virus in Indonesia. ETERNAL (English Teaching Journal).



- 18- Berg, G., Simonson, M. (2018). Distance learning. *Britannica*.
<https://www.britannica.com/topic/distance-learning>
- 19- Ferreiman. J. (2014). 10 Benefits of Using Elearning. LearnDash. <https://www.learndash.com/10-benefits-of-using-elearning/>
- 20- Bashir, K. (2019). Modeling E-learning interactivity, learner satisfaction and continuance learning Intention in Ugandan higher learning institutions. International Journal of Education and Development using Information and Communication Technology..

مراقبة السمية الوراثية لنبات إكليل الجبل *Rosmarinus officinalis* L. في المعمل

باستخدام خلايا البصل المرستيمية *Allium cepa* L.

د. خالد البيدونى/ د. مبروك جبريل/ أ. دلال القطعاني/ أ. حمدي الفرجاني

نبات إكليل الجبل من النباتات المعروفة من أهم النباتات الطبية المستخدمة بكثرة في الطب الشعبي في جميع أنحاء العالم، حيث يعزى تأثيرها الطبي لاحتواء مستخلص نبات الإكليل على حامض (Caffeic acid) ومشتقاته. تم دراسة تأثير المستخلص المائي لأوراق نبات الإكليل تراكيز (0.01, 0.1 and 1 mg/ml) وفترات زمنية مختلفة (2, 4, 6, و 24) على الانقسام الميتوزي لنبات البصل وسلوك الصبغيات اثناء الانقسام باستخدام دليل الانقسام ونسبة الطفرات. من خلال النتائج المتحصل عليها ان المستخلص المائي لأوراق نبات الإكليل انها تحتوي مركبات لها القدرة على إيقاف الانقسام الميتوزي والتأثير على سلوك الصبغيات. تأثير المستخلص المائي اتضح في مظاهر مختلفة من الطفرات مثل طور تمهيدي غير منتظم، التصاق الكروموسومات، الطور الوسطي C، الجسور، والكروموسوم المتأخر خلال الانقسام الميوزي. هذه النتائج تعتمد بشكل كبير على التركيز المستخدم وزمن المعاملة.

المقدمة

اهتمام الإنسان بالنباتات الطبية والعطرية والسامة قد بدأ مع خلقه ووجوده ، فقد استطاع الإنسان بفطرته البحث عن ما يخفف آلامه وأمراضه باستخدام النباتات المحيطة به ، والتي تحتوي علي مواد ذات فعالية و تأثير فسيولوجي تعرف بالمواد الفعالة ، كما تشمل النباتات الطبية أيضا النباتات التي نحصل منها علي المواد أو المركبات المستخدمة في الصيدلة لتحضير الأدوية بأشكالها المختلفة ، إلا إن هناك المئات من العقاقير و النباتات الطبية التي تستخدم لعلاج الأمراض المختلفة والكثير منها شديد السمية و من الواجب و الضروري عدم استعمالها بدون وصفة طبية محدد بها مقدار الجرعة ووقت تعاطيها ، كما إن عدم اتخاذ الحذر والحيلة في استخدامها يكون عادة مصحوبا بمخاطر كبيرة (Effraim et al., 2001) .

في الآونة الأخيرة لوحظ زيادة استخدام مستخلصات النباتات الطبية في الطب الشعبي لما لها من دور واضح في تحوير نشاط المطفرات ، وقامت العديد من الدراسات لمعرفة التأثير علي المادة الوراثية للمستخلصات الطبية على نشاط الخلايا

والمادة الوراثية ، وذلك باختبار السمية الوراثية للنباتات الطبية ويعتبر هذا الاختبار رخيص نسبياً حيث يعطي نتائج سريعة و موثوقة للمواد الكيميائية التي تسبب الانحرافات الصبغية في الخلايا النباتية وأيضاً الخلايا الحيوانية (Grant،1978؛ Ma و آخرون ، 1994؛ Mohammed،2010) ، وأدت دراسة السمية الوراثية إلى تطوير أكثر من 200 تجربة على المدى القريب لتقييم السمية الوراثية للعينات البيئية (Grant ، Salamone ، 1994)

رشحت العديد من الدراسات الاختبار الحيوي لخلايا البصل المرستيمية *Allium cepa* .L كاختبار قياسي و فعال للمادة الكيميائية و ذلك لفحص و مراقبة السمية الوراثية و الخلوية (Ma وآخرون، 1994؛ Fernandes و آخرون،2007؛ Fiskesjo ، 1985) ، ولصبغيات القمة النامية لجذور البصل حساسية وفعالية عالية لاكتشاف الطفرات الوراثية و ذلك بسبب قلة عدد صبغيات ($n=16$) وكبر حجمها (Rank و Nielson ، 1994؛ Fiskesjo،1985)، ويظهر الاختبار العديد من الفوائد حيث يعتبر أكثر بساطة و سهل التطبيق و علاوة على ذلك له كلفة منخفضة و كذلك يدمج هذا الاختبار مع اختبار السمية و السمية الوراثية (Fiskesjo،1993؛ Grant ، 1994)، و تتضمن المعاملة المباشرة للقمم النامية لنبات البصل *Allium cepa* .L بمستخلص النبات وذلك لمعرفة تأثير هذا المواد الكيميائية الموجودة في هذا المستخلص على الخلايا و أعتقد إن الضرر الذي يحدث في الخلايا المعاملة يمكن أيضاً أن يحدث في الخلايا الإنسان و ذلك لأن المورثات نبات البصل و الإنسان لها أنظمة حية تحتوي علي الحامض النووي في الخلايا (Fiskesjo ، 1985) ، لذلك سوف نستخدم نبات البصل *Allium cepa* .L كمادة اختبار في هذه الدراسة .

يعتبر نبات إكليل الجبل *Rosmarinus Officinalis* .L من أهم النباتات الطبية المستخدمة بكثرة في الطب الشعبي في جميع أنحاء العالم ، حيث تغلي الأوراق الطازجة أو مسحوقها الجاف في الماء لعدة دقائق ، ثم يؤخذ المستخلص المائي رائقاً، حيث يفيد في علاج السعال، وإدرار البول، وطرده الغازات، وإزالة الانتفاخ، وزيادة الإفرازات المرارية للصفراء، وتسكين التشنجات العصبية ، وسرعة انتهاء دورة الحيض ، ويفيد مسحوق الأوراق في سرعة التئام الجروح والدمامل، وتخفيف الاضطرابات التنفسية وتقلصات العضلات الملساء في القصبة الهوائية والأمعاء وتقوية نمو الشعر وله نشاط مضاد للأكسدة (Antioxidant activity) و(Antitamerogenic activity) ويرجع ذلك لاحتواء مستخلص نبات الإكليل علي حامض (Caffeic acid) ومشتقاته مثل (Carnosol و Carnosic acid)، أيضاً يستخدم الزيت في صناعة العطور و

الصابون العطري و مستحضرات التجميل و كذلك تستخدم الأوراق كتوابل محسنة لطعم المأكولات و فاتح الشهية ولحفظ منتجات اللحوم والأسماك المحفوظة لفترات طويلة حيث يمنع تعفننها وفسادها، نتيجة لمقاومته للأحياء الدقيقة مثل البكتيريا والفطريات بتأثير بيولوجي قاتل (Al- Sereiti وآخرون ، 1999).

وهذه الدراسة تهدف للبحث عن مدي تأثير السمية الوراثية للمستخلص المائي لنبات إكليل الجبل *Rosmarinus Officinalis* L. ، بأستخدم نبات البصل *Allium cepa* L. كنظام حيوي لقياس الانحرافات الصبغية ، وتحديد كمية (DNA) في النباتات المعاملة مقارنة بالضابط بواسطة جهاز المطياف الضوئي (Spectrophotometer) .

المواد و طرق البحث

استخدم في هذه الدراسة أوراق نبات إكليل الجبل *Rosmarinus Officinalis* L. الذي ينتمي للعائلة الشفوية Lamiaceae، حيث تم تجميع العينات من الغابات المحيطة بمنطقة المرج ، والتحضير المستخلص المائي لنبات الإكليل جففت العينات بعد غسلها بالماء المقطر عن طريق تعريضها للهواء في الظل عند درجة حرارة الغرفة و ذلك حتى لا تتأثر مكوناتها الفعالة ، وتم وزن 5 جرام من أوراق نبات الإكليل ووضعت في 100 مل من الماء المقطر و تركت لتبرد (Tawab و آخرون، 2004) ، واستخدم المحلول الناتج كمحلول أساسي (Stock) للعصارة المستخدمة في هذه الدراسة ، وحضر منها ثلاث تراكيز مختلفة (0.1 ، 0.01 ، 0.001) لإجراء الاختبارات اللازمة .

استخدم في هذه الدراسة بذور نبات البصل صنف Texas Grano 502 مستورد من شركة (PRR Enkhuizen,F1 seed) الهولندية . وتم أنبات بذور البصل في أطباق بتري تحتوي علي أوراق ترشيح مبللة بالماء المقطر وضعت في مكان مظلم عند درجة الغرفة (حوالي 25م) لمدة 3-4 أيام مع مراعاة تجديد الماء كل 24 ساعة و بعد وصول طول الجذير 0.5 - 1 سم عوملت الجذور بالتراكيز المختلفة من المستخلص المائي لنبات الإكليل المستخدم في هذه الدراسة باستثناء الضابط Control أستمرت معاملة بالماء المقطر وجمعت العينات بعد زمن (2 - 4 - 6 - 24 ساعة) من المعاملة .

طريقة تحضير الشرائح

ثبتت العينات في محلول [3 حجم إيثانول: 1 حجم حمض الخليك الثلجي] لمدة 24 ساعة وبعد التثبيت خزنت في محلول إيثانول بتركيز 70% في مكان بارد لغرض الحفظ (Adegbite و Olorode، 2002؛ Asita و Matebesi، 2010). استخدم حمض الهيدروكلوريك 1 عياري (N1) HCL لتحليل المائي للعينات لمدة من 9-13 دقيقة عند درجة حرارة 60 م و تعتبر عملية التحليل المائي أهم خطوة لتحليل الأنسجة وفصل الخلايا (Adegbite و Olorode، 2002؛ Asita و Matebesi، 2010).

تمت دراسة سلوك الصبغيات و تركيبها تحت المجهر باستخدام تقنية الصبغ و التي تعطي صورة واضحة للصبغيات ، حيث إن الصبغيات لها القابلية للتصبغ و تصبح واضحة من الناحية الشكلية و التركيبية ، وتم صبغ العينات بصبغة (2 جرام من صبغة Orcein + 45 مل حمض الخليك + 55 مل ماء مقطر) لمدة ساعة ، و غسلت بعدها بمحلول حمض الخليك الثلجي 45% (Adegbite و Olorode، 2002؛ Matsumoto وآخرون، 2006). ثم تم سحق الخلايا و يقصد بعملية السحق هو أن تصبح الخلايا متحررة من نسيجها ، وتوفر مساحة واسعة الانتشار للصبغيات ، حيث قطعت القمم المرستيمية للجذور و وضعت على الشريحة الزجاجية مع بعض القطرات من الجلسرين لمنع جفاف العينة ، ثم سحقت بعناية بواسطة غطاء الشريحة و تعتبر أفضل طريقة لدراسة سلوك الصبغيات (Adegbite و Olorode، 2002) ثم فحصت 5 شرائح لكل معاملة بواسطة المجهر الضوئي تحت العدسة (40) ، و تم حساب دليل الانقسام (Mitotic index) MI (و عدد الخلايا المنقسمة والعدد الكلي و عدد الخلايا الطافرة ، وصورت الأطوار الطبيعية و الغير طبيعية بواسطة المجهر الضوئي (م. ض) (Compound light microscope) في الوقت الذي تقوم فيه العدسات بتجميع الأشعة النافذة خلال العينة وتكبير الصورة وضبطها برؤيتها على شاشة الحاسوب .

حساب دليل الانقسام = (عدد الخلايا المنقسمة / عدد الخلايا الكلي) $\times 100$

حساب نسبة الطفرات = (عدد الخلايا الطافرة / عدد الخلايا الكلي) $\times 100$

النتائج

توضح النتائج المبينة في الجدول (1) و الشكل (1) تأثير المستخلص المائي لنبات إكليل الجبل *Rosmarinus*

Officinalis.L علي معدل الانقسام الخلوي لخلايا القمم النامية لنبات البصل *Allium cepa* .L خلال فترات زمنية

مختلفة، أظهرت النتائج انخفاض في معدل الانقسام الخلوي (MI) للخلايا المعاملة مقارنة بالخلايا الغير معاملة (Control) بزيادة التركيز و خلال فترات زمنية مختلفة (2، 4، 6، 24 ساعة) هذا الانخفاض كان عند قيمة معنوية (0.000) تعتمد على التركيز والزمن. ففي الفترة الزمنية القصيرة من التعرض (ساعتين) كان هناك تأثير تثبيطي معتمد على التركيز حيث نشاهد نقص في معدل الانقسام الخلوي (MI) للخلايا المعاملة بالتخفيف الأول، والتخفيف الثاني مقارنة بالضابط 7.63، 9.87، 19.88 على التوالي، بينما التأثير التثبيطي كان أقل في الخلايا المعاملة بالتخفيف الثالث 11.02.

وعند تعرض الخلايا للمستخلص لمدة 4 ساعات نشاهد أيضا إن قيمة معدل الانقسام الخلوي (MI) يزداد انخفاضه في الخلايا المعاملة بزيادة التركيز من التخفيف الأول، التخفيف الثاني، التخفيف الثالث والتي كانت قيم معدل الانقسام الخلوي للخلايا المعاملة 8.17، 9.7، 11.4 على التوالي مقارنة بالضابط 16.3 وعند الفترة الزمنية 6 ساعات من التعرض كان هناك تثبيط في معدل الانقسام الخلوي (MI) للخلايا المعاملة بزيادة التركيز أيضا، 7.2، 8.9، 9.75 للتخفيف الأول والثاني والثالث على التوالي مقارنة بالضابط 15.25.

وعند تعرض الخلايا للمستخلص نبات إكليل الجبل لفترة زمنية طويلة من التعرض 24 ساعة كان هناك تأثير تثبيطي مرتفع في الخلايا المعاملة بزيادة التركيز أيضا في التخفيف الأول، التخفيف الثاني والتي كانت قيم معدل الانقسام الخلوي (MI) للخلايا المعاملة 5.82، 6.68 على التوالي، بينما كان تأثير التثبيطي أقل في الخلايا المعاملة بالتخفيف الثالث 9.02 مقارنة بالضابط 16.94، وهذه الظاهرة نشاهدها في جميع العينات المعاملة لفترات زمنية مختلفة حيث درجة التثبيط تكون أقل عند التعرض أو المعاملة بالتخفيف الثالث مقارنة بالتراكيز المرتفعة أي كلما زاد التركيز زادت نسبة التثبيط معنوياً.

ولقد اظهر التحليل الإحصائي لمقارنة تأثير التراكيز المختلفة إن هناك اختلاف معنوي بين التخفيف الأول مقارنة بالضابط و التخفيف الثاني و الثالث و كذلك تأثير التخفيف الثاني مقارنة مع الضابط و التخفيف الأول و الثالث و أيضا هناك اختلاف معنوي بين التخفيف الثالث مقارنة بتأثير الضابط و التخفيف الأول والثاني (P= 0.000) عند مستوي (0.05)، كذلك هناك تأثير معنوي لمدة التعرض الخلايا المنقسمة لمستخلص نبات إكليل الجبل *Rosmarinus Officinalis* L. باستخدام التحليل الإحصائي (Multiple Comparisons) أظهر إن هناك اختلاف معنوي لتأثير المستخلص عند تركيز

ثابت مع اختلاف الزمن عند المستوي (0.05) .

النتائج المبينة في الجدول (2) و الشكل (2) توضح تأثير المستخلص المائي لنبات إكليل الجبل *Rosmarinus Officinalis* .L علي نسبة الطفرات في الخلايا المعاملة بتركيز مختلفة خلال فترات زمنية مختلفة.

في الفترة الزمنية القصيرة من التعرض (ساعتين) كانت نسبة الطفرات للخلايا المعاملة أعلي عند التخفيف الأول بنسبة 19.79 % و كانت قيم الخلايا الغير طبيعية في الطور التمهيدي و الطور الاستوائي و الطور الانفصالي و الطور النهائي 3.79 ، 12.71 ، 3.29 ، 0.00 % علي التوالي ، وعند التخفيف الثاني كانت نسبة الطفرات 15.9 % و قيم الخلايا الغير طبيعية في الطور التمهيدي والطور الاستوائي و الطور الانفصالي و الطور النهائي 4.53 ، 9.47 ، 1.9 ، 0.00 % علي التوالي ، وأقل نسبة للطفرات خلال زمن ساعتين كانت عند التخفيف الثالث بنسبة 9.36 % و قيم الخلايا الغير طبيعية في الطور التمهيدي و الطور الاستوائي و الطور الانفصالي و الطور النهائي 3.68 ، 4.68 ، 1 ، 0.00 % علي التوالي .

ونشاهد خلال زمن 4 ساعات إن هناك ارتفاع في نسبة الطفرات للخلايا المعاملة عند التخفيف الثاني إلي 19.26 % و كانت قيم الخلايا الغير طبيعية في الطور التمهيدي و الاستوائي و الانفصالي و النهائي 4.82 ، 12.22 ، 2.22 ، 0.0 % علي التوالي ، و نسبة الطفرات في التخفيف الأول كانت 18.73 % و قيم الخلايا الغير طبيعية في الطور التمهيدي و الاستوائي و الانفصالي و النهائي كانت 6.25 ، 9.58 ، 2.9 ، 0.0 % علي التوالي ، و أقل نسبة للطفرات في الفترة الزمنية 4 ساعات كانت في التخفيف الثالث بنسبة 15.53 % و قيم الخلايا الغير طبيعية في الطور التمهيدي و الاستوائي والانفصالي و النهائي 6.8 ، 6.8 ، 1.93 ، 0.0 % علي التوالي .

وفي الفترة الزمنية 6 ساعات كانت أعلي نسبة الطفرات للخلايا المعاملة عند التخفيف الثالث بنسبة 31.3 % و قيم الخلايا الغير طبيعية في الطور التمهيدي والاستوائي و الانفصالي و النهائي 20 ، 9.6 ، 1.7 ، 0.0 % علي التوالي ، ونسبة الطفرات في التخفيف الثاني كانت 26.4 % و قيم الخلايا الغير طبيعية في الطور التمهيدي و الاستوائي و الانفصالي و النهائي 13 ، 10.8 ، 2.6 ، 0.0 % علي التوالي ، وأقل نسبة للطفرات خلال زمن 6 ساعات كانت 23.52 % عند التخفيف الأول و قيم الخلايا الغير طبيعية في الطور التمهيدي والاستوائي و الانفصالي و النهائي 16.95 ، 5.7 ، 0.87 ، 0.0 % علي التوالي .

وعند الفترة الزمنية الطويلة من التعرض 24 ساعة كانت أعلى نسبة الطفرات للخلايا المعاملة عند التخفيف الثاني بنسبة 33% و قيم الخلايا الغير طبيعية في الطور التمهيدي و الاستوائي والانفصالي و النهائي 0.0 ، 0.6 ، 17.3 ، 15.1 % علي التوالي ، و نسبة الطفرات في التخفيف الثالث كانت 31.62 % و قيم الخلايا الغير طبيعية في الطور التمهيدي و الاستوائي والانفصالي و النهائي 20.9 ، 9.87 ، 0.0 ، 0.85 % علي التوالي ، و أقل نسبة الطفرات خلال زمن 24 ساعة كانت عند التخفيف الأول بنسبة 30 % و قيم الخلايا الغير طبيعية في الطور التمهيدي و الاستوائي والانفصالي و النهائي 16.9 ، 12.5 ، 0.0 ، 0.6 % علي التوالي.

ويوضح الجدول (3) نسبة الطفرات الفسيولوجية والجينية للخلايا المعاملة بمستخلص إكليل الجبل *Rosmarinus officinalis L*، حيث نشاهد إن هناك ارتفاع في نسبة الطفرات الفسيولوجية في جميع الأزمنة وكانت نسبة الطفرات الفسيولوجية عند زمن ساعتين في التخفيف الأول، التخفيف الثاني، التخفيف الثالث، 76.19، 80.95، 64.29 % على التوالي ، بينما نسبة الطفرات الفسيولوجية عند زمن 4 ساعات كانت 86.7 ، 84.62 ، 87.5 % في العينات المعاملة بالتراكيز 0.1 ، 0.01 ، 0.001 علي التوالي و هي أعلى من نسبة حدوثها في زمن ساعتين ، وهناك زيادة في نسب الطفرات الفسيولوجية عند زمن 6 ساعات بزيادة التركيز 100 ، 89.80 ، 78.67 % علي التوالي ، و يتضح من العينات المعاملة لفترة زمنية طويلة (24 ساعة) إن هناك انخفاض في نسبة الطفرات الفسيولوجية عند التخفيف الأول و التي كانت 58.3 % وكذلك عند التخفيف الثالث بنسبة 64.86 % ، وارتفاع في نسبة الطفرات الفسيولوجية عند التخفيف الثاني بنسبة 84.75%.

وظهرت الطفرات الفسيولوجية نتيجة لتفاعل المستخلص مع بروتينات الخلية المعاملة وبالتالي هذه الطفرات قد تسبب في عدم اتزان بلازما النواة (Nucleoplasmic) مما ينتج عنها تكثيف للصبغيات في الطور التمهيدي الشكل (6-14) وصبغيات مبعثرة في الطور الاستوائي الشكل (15-19) والتصاق الصبغيات في الطور الاستوائي الشكل (20-21) والصبغيات المتأخرة في الطور الاستوائي الشكل (23) والصبغيات المتأخرة في الطور الانفصالي الشكل (22-23) وتبعثر الصبغيات في الطور الانفصالي الشكل (24) و كروماتيدات متفرقة خارج الخلية في الطور الانفصالي الشكل (25-27).

أما نسبة الطفرات الجينية عند زمن ساعتين كانت مرتفعة عند التخفيف الثالث بنسبة 35.71 % و منخفضة عند

التخفيف الأول والتخفيف الثاني بنسبة 23.81 ، 19.05 % علي التوالي ، بينما عند زمن 4 ساعات كانت نسب الطفرات منخفضة عند التخفيف الثاني بنسبة 15.38 % و التخفيف الأول بنسبة 13.3 % والتخفيف الثالث بنسبة 12.5 % ، و

الزمن	المعاملات	العدد الكلي للخلايا	عدد الخلايا المنقسمة	دليل الانقسام (MI $\pm$ SD)
-------	-----------	------------------------	-------------------------	--------------------------------

بزيادة الزمن إلي 6 ساعات نشاهد انخفاض واضح للطفرات الجينية 0.0 ، 10.20 ، 21.33 % في العينات المعاملة بالتراكيز 0.1 ، 0.01 ، 0.001 على التوالي ، وأما عند الفترة الزمنية 24 ساعة كانت نسبة الطفرات الجينية منخفضة عند التخفيف الثاني بنسبة 15.25 % والتخفيف الثالث بنسبة 35.25 % و أعلي نسبة للطفرات الجينية كانت 41.7 % عند زمن 24 ساعة ، و ظهرت الطفرات الجينية نتيجة لتفاعل المستخلص مع الحامض النووي و من الأمثلة على ذلك النواة الصغيرة في الطور التمهيدي شكل (7) و كسور في الطور الانفصالي وجسور في طور الانفصالي شكل (25-26) .

وأظهرت النتائج اختلافات معنوية عالية بين تأثير التركيز وزمن المعاملة في جميع الخلايا المعاملة بالمستخلص النباتي.

الجدول (1): دليل الانقسام (MI) في خلايا القمم المرستيمية لنبات البصل (*Allium cepa* L.) المعاملة بتراكيز مختلفة من المستخلص المائي لنبات إكليل الجبل (*Rosmarinus Officinalis* L.) لفترات زمنية مختلفة.

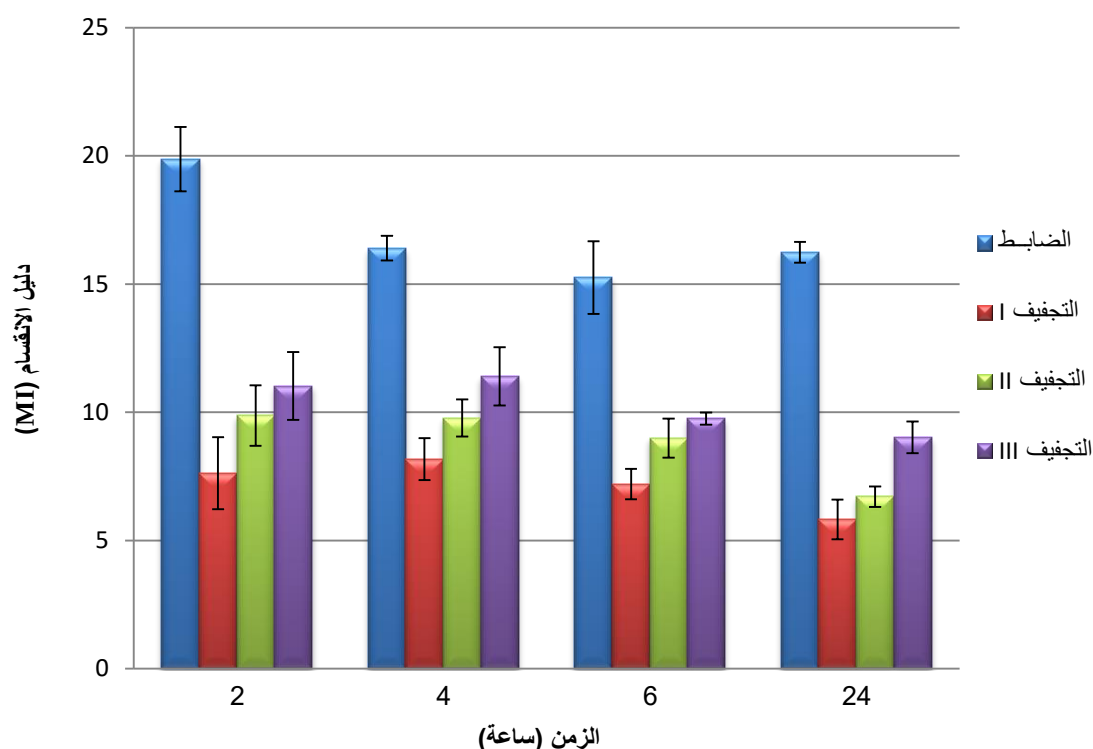
19.88 ± 1.26	509	2560	الضابط (Control)	ساعتين
7.63 ± 0.406	211	2765	التخفيف الأول	
9.87 ± 1.182	269	2725	التخفيف الثاني	
11.02 ± 1.33	298	2703	التخفيف الثالث	
16.3 ± 0.48	436	2670	الضابط (Control)	4 ساعات
8.17 ± 0.82	225	2753	التخفيف الأول	
9.7 ± 0.723	268	2759	التخفيف الثاني	
11.4 ± 1.14	309	2710	التخفيف الثالث	
15.25 ± 1.41	413	2708	الضابط (Control)	6 ساعات
7.2 ± 0.59	182	2518	التخفيف الأول	
8.9 ± 0.761	200	2238	التخفيف الثاني	
9.75 ± 0.24	239	2450	التخفيف الثالث	
16.94 ± 0.41	444	2621	الضابط (Control)	24 ساعة
5.83 ± 0.772	160	2745	التخفيف الأول	
6.68 ± 0.394	179	2679	التخفيف الثاني	
9.02 ± 0.62	234	2594	التخفيف الثالث	

SD = الانحراف المعياري ، MI = نسبة دليل الانقسام

SD = الانحراف المعياري ، MI = نسبة دليل الانقسام

SD = الانحراف المعياري ، MI = نسبة دليل الانقسام

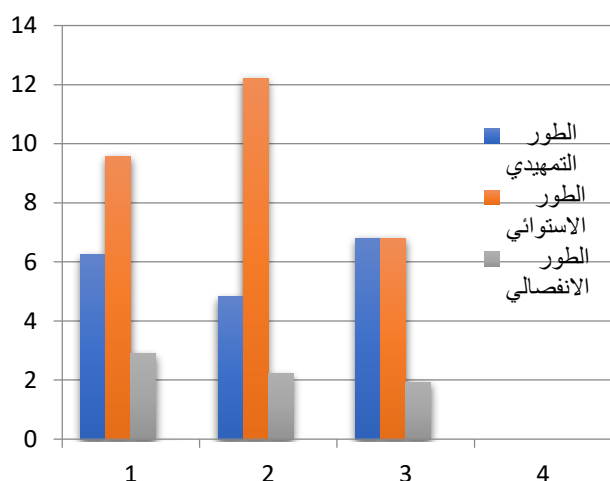
SD = الانحراف المعياري ، MI = نسبة دليل الانقسام



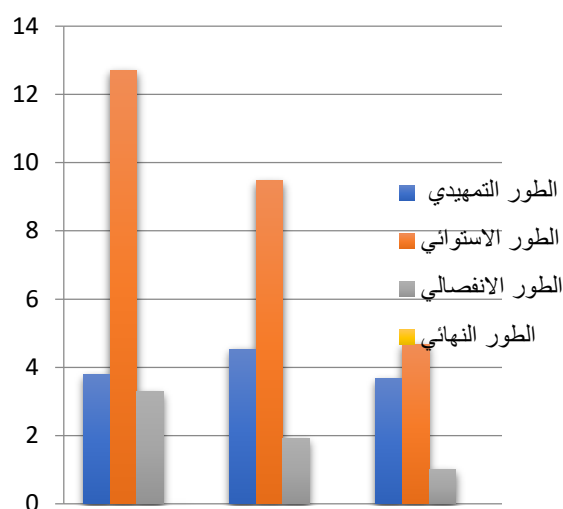
الشكل (1): دليل الانقسام (MI) في خلايا القمم المرستيمية لنبات البصل (*Allium cepa* L.) المعاملة بتركيزات مختلفة من المستخلص المائي لنبات إكليل الجبل (*Rosmarinus Officinalis* L.) لفترات زمنية مختلفة.

الجدول (2): نسبة تأثر الأطوار الطبيعية والغير طبيعية في الانقسام الفتيلي في خلايا القمم المرستيمية لنبات البصل (*Allium cepa* L.) المعاملة بتركيزات مختلفة من المستخلص المائي لنبات إكليل الجبل (*Rosmarinus Officinalis* L.) لفترات زمنية مختلفة.

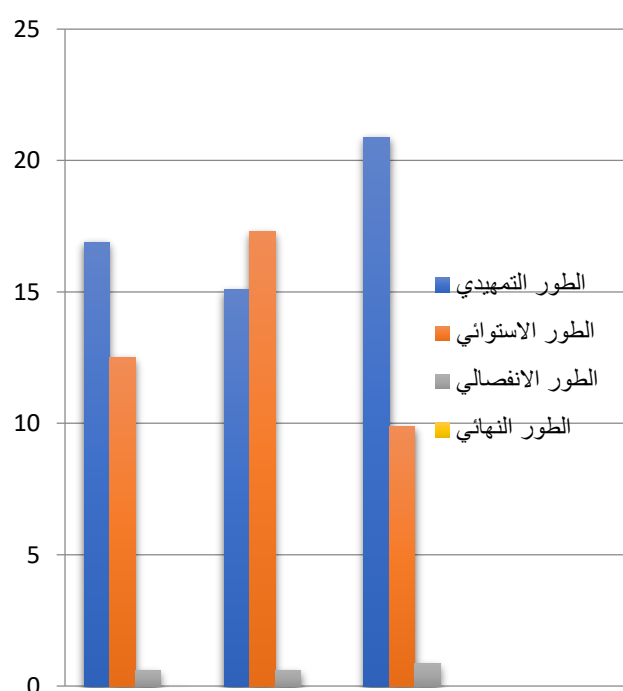
الزمن	المعاملات	الطور التمهيدي %		الطور الاستوائي %		الطور لانفصالي %		الطور النهائي %		نسبة الخلايا الطبيعية الغير طبيعية %	نسبة الخلايا الطبيعية %
		الخلايا الطبيعية	الخلايا الغير طبيعية	الخلايا الطبيعية	الخلايا الغير طبيعية	الخلايا الطبيعية	الخلايا الغير طبيعية	الخلايا الطبيعية	الخلايا الغير طبيعية		
ساعتين	Control	-	75.26	-	13.75	-	6.7	-	4.29	100	-
	التخفيف الأول	3.79	42.04	8.48	12.71	14.14	3.29	15.55	-	80.21	19.79
	التخفيف الثاني	4.53	46.97	11.3	9.47	15.15	1.9	10.68	-	84.1	15.9
	التخفيف الثالث	3.68	54.2	6.7	4.68	16.04	1	13.7	-	90.64	9.36
4 ساعات	Control	-	70.3	-	15.5	-	8.7	-	5.5	100	-
	التخفيف الأول	6.25	46.27	9.167	9.58	11.67	2.9	14.163	-	81.27	18.73
	التخفيف الثاني	4.82	44.82	12.22	12.22	12.22	2.22	11.48	-	80.74	19.26
	التخفيف الثالث	6.8	58.25	11.65	6.8	7.13	1.93	7.44	-	84.47	15.53
6 ساعات	Control	-	50.34	-	10.12	-	8.28	-	31.26	100	-
	التخفيف الأول	16.95	48.28	5.7	5.7	6.8	0.87	15.7	-	76.48	23.52
	التخفيف الثاني	13	42.2	4.9	10.8	13.5	2.6	13	-	73.6	26.4
	التخفيف الثالث	20	38.3	6.27	9.6	8.3	1.7	15.83	-	68.7	31.3
24 ساعة	Control	-	62.8	-	13.8	-	12.9	-	10.5	100	-
	التخفيف الأول	16.9	47.5	4.4	12.5	10.6	0.6	7.5	-	70	30
	التخفيف الثاني	15.1	39.1	5.6	17.3	11.7	0.6	10.6	-	67	33
	التخفيف الثالث	20.9	37.6	6.41	9.87	11.97	0.85	12.4	-	68.38	31.62



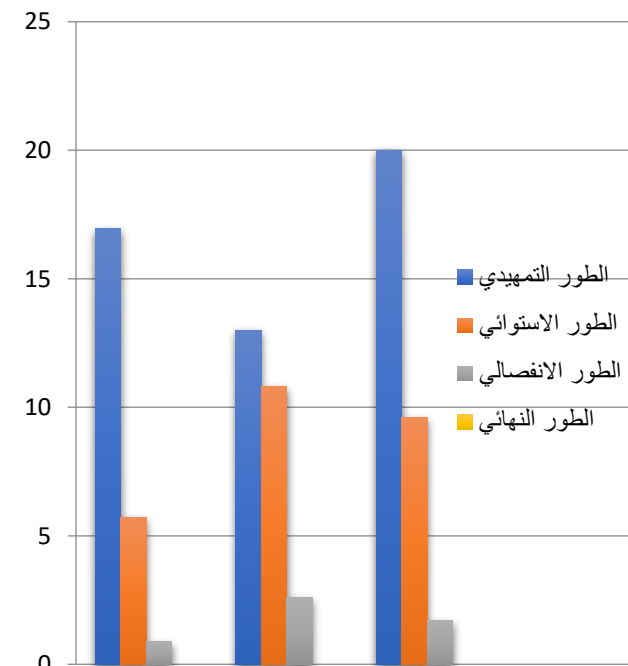
شكل (3) نسبة الأطوار الغير طبيعية للانقسام الفتيلي في خلايا القمم المرستيمية لنبات البصل (*Allium cepa* L.) المعاملة بتركيز مختلفة من المستخلص المائي لنبات إكليل الجبل (*Rosmarinus officinalis* L.) لمدة 4 ساعات .



شكل (2) نسبة الأطوار الغير طبيعية للانقسام الفتيلي في خلايا القمم المرستيمية لنبات البصل (*Allium cepa* L.) المعاملة بتركيز مختلفة من المستخلص المائي لنبات إكليل الجبل (*Rosmarinus officinalis* L.) لمدة ساعتين .



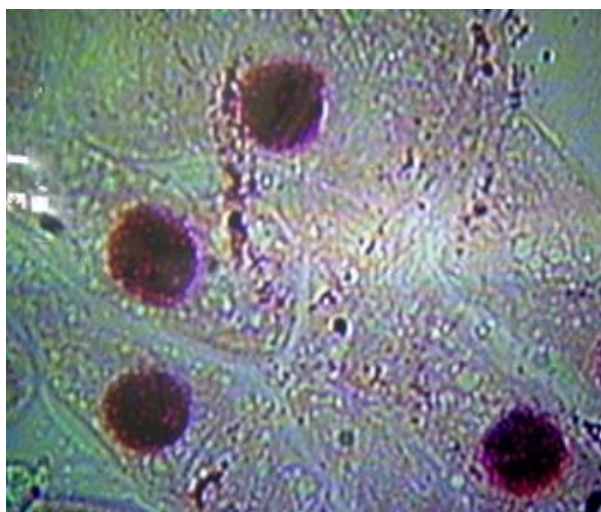
شكل (5) نسبة الأطوار الغير طبيعية للانقسام الفتيلي في خلايا القمم المرستيمية لنبات البصل (*Allium cepa* L.) المعاملة بتركيز مختلفة من المستخلص المائي لنبات إكليل الجبل (*Rosmarinus officinalis* L.) لمدة 24 ساعة .



شكل (4) نسبة الأطوار الغير طبيعية للانقسام الفتيلي في خلايا القمم المرستيمية لنبات البصل (*Allium cepa* L.) المعاملة بتركيز مختلفة من المستخلص المائي لنبات إكليل الجبل (*Rosmarinus officinalis* L.) لمدة 6 ساعات .

الجدول (3) : أنواع الطفرات الفسيولوجية والجينية في خلايا القمم المرستيمية لنبات البصل (*Allium cepa* L.)
(المعاملة بتراكيز مختلفة من المستخلص المائي لنبات إكليل الجبل (*Rosmarinus Officinalis* L.) لفترات زمنية مختلفة .

24 ساعة		6 ساعات		4 ساعات		ساعتين		المعاملات
أنواع الطفرات (%)		أنواع الطفرات (%)		أنواع الطفرات (%)		أنواع الطفرات (%)		
فسيولوجية	جينية	فسيولوجية	جينية	فسيولوجية	جينية	فسيولوجية	جينية	
-	-	-	-	-	-	-	-	الضابط (Control)
58.3	41.7	100	-	86.7	13.3	76.19	23.81	التخفيف الأول
84.75	15.25	89.80	10.20	84.62	15.38	80.95	19.05	التخفيف الثاني
64.86	35.14	78.67	21.33	87.5	12.5	64.29	35.71	التخفيف الثالث



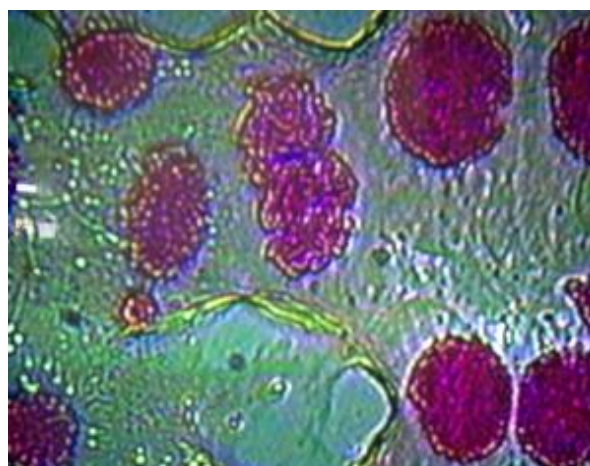
شكل (7) : erosion nucleus and condensation of chromosomes



شكل (6) : erosion prophase



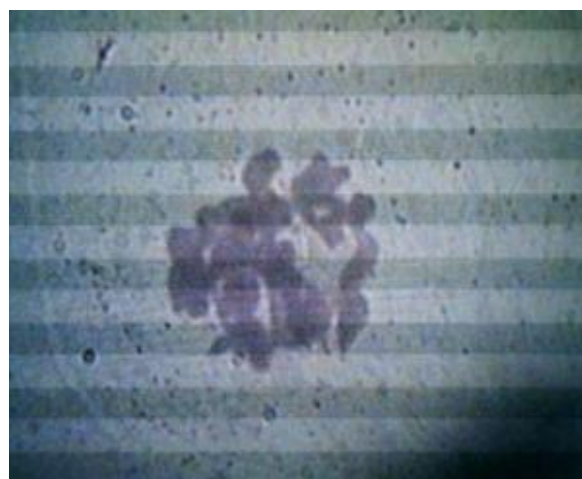
شكل (9) Up normal prophase:



شكل (8) Double nuclei prophase :



شكل (11) late prophase :



شكل (10) abnormal prophase clustered :
chromosome



شكل (13) condensation chromosome
prophase



شكل (12) sticky nuclei prophase :



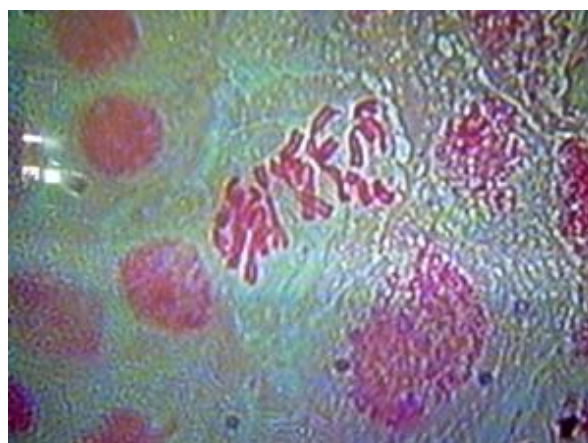
شكل (15) : clumsy metaphase



شكل (14) : Late prophase with fragmentation chromosome



شكل (17) : c- metaphase



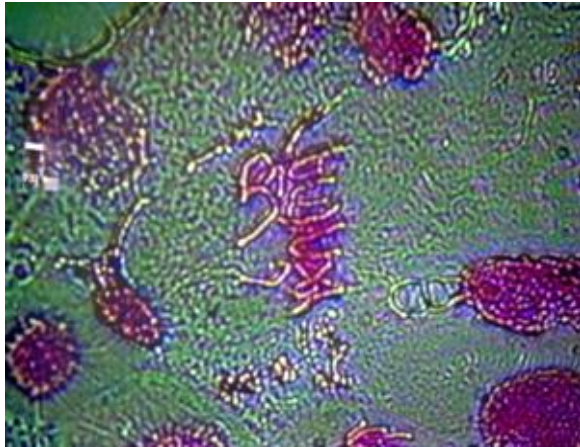
شكل (16) : c-metaphase



شكل (19) : lagging chromosome-metaphase



شكل (18) : metaphase with nuclei



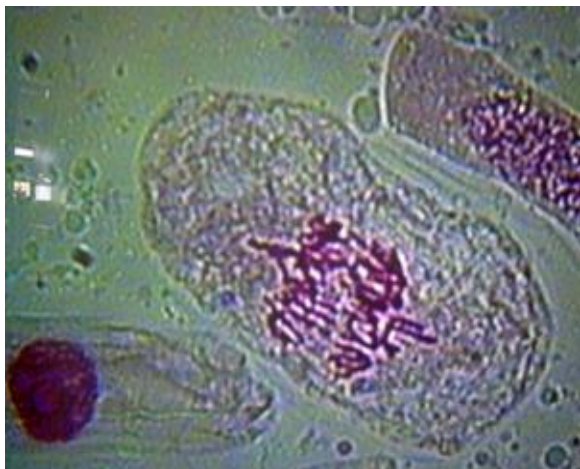
شكل (20) : metaphase with lagging : شكل (20) : sticky metaphase chromosome



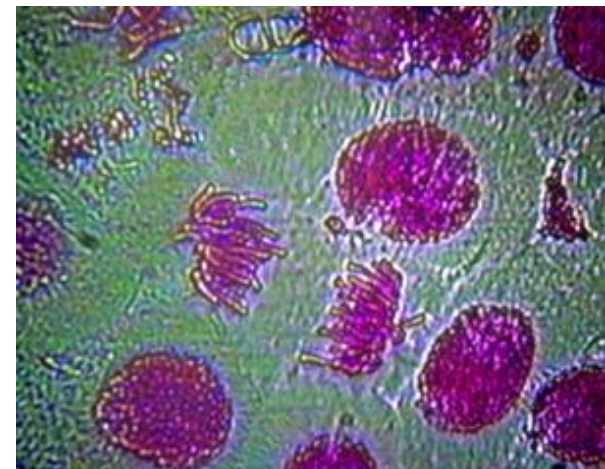
شكل (22) : Metaphase



شكل (21) : sticky metaphase



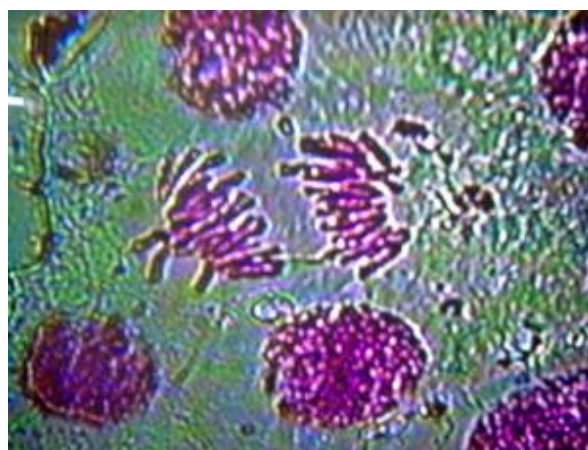
شكل (24) : Distributed early anaphase



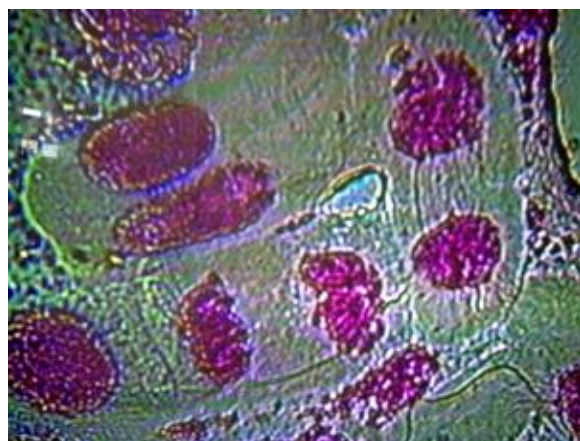
شكل (23) : Anaphase



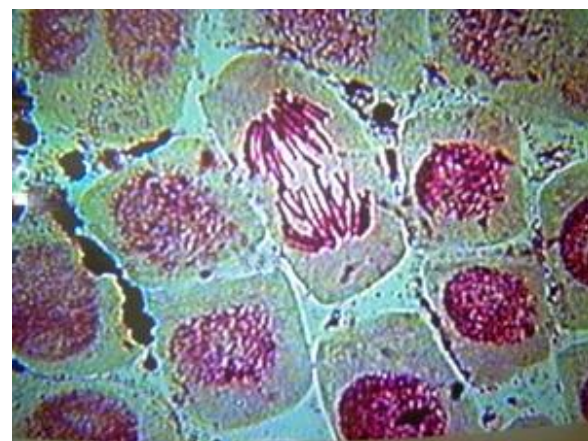
شكل (26) : Anaphase with sticky bridge



شكل (25) : Anaphase with sticky bridge



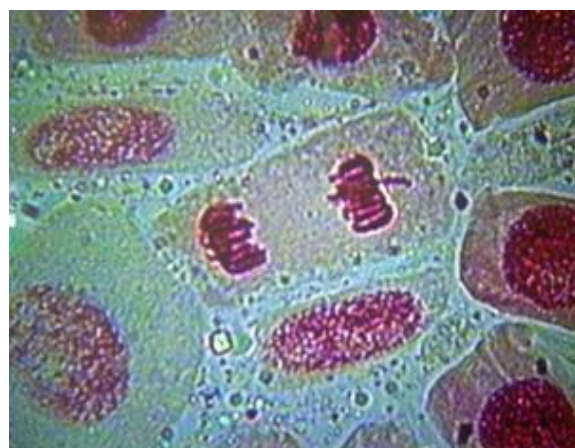
شكل (28) : Telophase



شكل (27) : Anaphase with sticky chromosome



شكل (30) : Telophase with lagging chromosome



شكل (29) : Late Telophase with abnormal chromosome



شكل (32): End telophase



شكل (31): Telophase with double sticky bridge chromosome

المناقشة

أجريت هذه الدراسة لمعرفة التأثير الوراثي للمستخلص المائي لنبات إكليل الجبل *Rosmarinus officinalis* L. على نشاط الخلايا والمادة الوراثية، واستخدمت الخلايا القمية لجذور نبات البصل *Allium cepa* L. كأختبار حيوي لقياس السمية الوراثية. وتمت المعاملة المباشرة للقمم النامية لنبات البصل *Allium cepa* L. بمستخلص المائي لنبات إكليل الجبل *Rosmarinus officinalis* L. بتركيزات مختلفة ولفترات زمنية مختلفة من التعرض مقارنة بالضابط، وذلك لمعرفة تأثير هذا المواد الكيميائية الموجودة في هذا المستخلص والتي تشمل: فلافونيدات، فينولات، التربين (Chevallier, 1996)، وكذلك Carnosol و Carnosic acid (Ozcan 2003).

أظهرت النتائج أن المستخلص النباتي له تأثير على الانقسام الخلوي (MI) في خلايا البصل المعاملة عند فترة زمنية قصيرة (ساعتين) وهذا التأثير كان تأثير تثبيطي معتمد على التركيز حيث نشاهد إن قيمة (MI) كانت منخفضة جدا في الخلايا المعاملة بالتخفيف الأول بينما التأثير التثبيطي كان أقل في الخلايا المعاملة بالتخفيف الثالث، وعند تعرض الخلايا للمستخلص لمدة 4 ساعات و نشاهد أيضا إن قيمة (MI) يزداد انخفاضها في الخلايا المعاملة بالتخفيف الأول وهذه الظاهرة نشاهدها في جميع العينات المعاملة لفترات زمنية مختلفة حيث درجة التثبيط تكون أقل عند المعاملة بالتخفيف الثالث، وهذا يؤكد أن المواد المحتوي عليها مستخلص إكليل الجبل مواد مثبطة للانقسام الخلوي وهذا التأثير معتمد على الزمن و

تركيز المستخلص و أظهرت النتائج المتحصل عليها إن هذا التأثير غير معنوي بين التركيز ، الزمن ، التركيز و الزمن معا في جميع المعاملات و الضابط ، ولقد كان التأثير المثبط لانقسام الخلوي متواجد بغض النظر عن فترة المعاملة حيث وجد إن التأثير كان أعلي في التخفيف الأول مع ملاحظة زيادة التأثير بزيادة الزمن و هذه النتائج تتفق مع ما وجدته (Tawab و آخرون 2004) أثناء دراسة عملية توقيف الانقسام الخلوي عند الطور الاستوائي وتثبيط تخليق البروتين بزيادة الجرعة و الزمن باستخدام مستخلص المائي لنبات إكليل الجبل.

و في هذه الدراسة لوحظ انخفاض واضح في معدل الانقسام الخلوي (MI) للخلايا المعاملة مقارنة بالخلايا الغير معاملة (Control) بزيادة التركيز و خلال فترات زمنية مختلفة و كانت هذه النتائج متشابهة مع نتائج الدراسات السابقة (Bader 1988؛ Ash و Abdou، 1990؛ El-Khodary و آخرون ، 1990 ؛ Haliem ، 1990 ، و 1990؛ و Abdel Salam و آخرون ، 1997) و كذلك مع Mohamed في عام 1995 و الذي درس التأثير المثبط في الانقسام الخلوي بعد المعاملة بالمبيدات العشبية وتتفق أيضا مع دراسة (Sultan و Celik في 2010 حيث استخدموا نبات البصل كاختبار حيوي لقياس السمية الوراثية والخلوية لمستخلص أوراق نبات (*Indula viscose*) و أظهرت النتائج نقص في معدل انقسام الخلايا بزيادة تركيز المستخلص مقارنة بالضابط وكذلك تتفق مع (Sultan و Celik، 2007) ، في دراسة أخرى لمعرفة تأثير مستخلص أوراق نبات (*Plantago lanceolata*) و التي استخدم فيها نبات البصل كاختبار للسمية الوراثية و معدل الانقسام ولاحظ أن هذا المستخلص له تأثير مضاد للسمية الوراثية و مضاد لمعدل الانقسام الخلوي . وتشابه النتائج الحالية مع ما وجدته Soliman في 2001 وذلك باختبار السمية الوراثية لنبات *Azadirachta indica* والذي استخدم نبات البصل كاختبار حيوي و أظهرت النتائج إن هذا المستخلص له تأثير تثبيطي علي معدل الانقسام الخلوي (MI) ، وكذلك يتفق مع ما وجدته Francisco وآخرون في 2006 و ذلك باختبار السمية الوراثية و الخلوية لنبات (*Minthostachys verticillata*) و لاحظ إن دليل الانقسام الخلوي (MI) ينقص في الخلايا المعاملة بزيادة الجرعة مقارنة بالضابط ، نتائج هذه الدراسة تتفق أيضا مع دراسة Angayarkanni وآخرون في 2007 التي تؤكد امكانية استخدام مستخلص نبات (*Amorphophallus paeoniifolius*) كدواء ضد السرطان حيث لاحظ انخفاض واضح في دليل الانقسام الخلوي لنبات البصل ، وفسر Rojas وآخرون في 1993 إن تثبيط الانقسام الخلوي يمكن أن

يؤدي إلي تأخر في الانقسام الخلوي أو موت الخلايا و ذلك من خلال قياس الانقسام الخلوي في مرحلة (M) أثناء دورة الخلية ، ولقد علل Saggo و آخرون في 1991 في دراسة أخرى إن انخفاض دليل الانقسام (MI) في خلايا نبات البصل مقارنة بالضابط يرجع إلى استطالة مرحلة (S) و تراكم الخلايا في مرحلة (G1) ومنع دخولها مرحلة (S) . و العديد من الدراسات عللت انخفاض دليل الانقسام الخلوي إلي إيقاف الخلايا في مرحلة (G2) و منعها من الدخول لمرحلة (M) من دورة الخلية (Steinkellner و آخرون، 1998)، و كذلك نتيجة لتراكم الخلايا في الطور البيني و عدم دخولها مرحلة (M) (Khynriam و Prasad، 1999)، بالإضافة إلي إن انخفاض دليل الانقسام قد يكون نتيجة لتكسير المادة الوراثية و تثبيط تخليق الحامض النووي (EL- yassiri، 2008). وهناك دراسات أثبتت إن بعض المستخلصات العشبية لها قدرة علي تثبيط تخليق الحامض النووي و البروتينات النووية (Mercykutty، 1980).

وفي دراسة سابقة قام بها كل من (Huang، 2005) أثبتت تأثير مستخلص إكليل الجبل على خلايا السرطان ولاحظ إمكانية استخدام هذا المستخلص كمضاد لنشاط السرطان ، حيث تم تثبيط ورم (melanoma) لخلايا الفئران في المعمل و كذلك أثبت Hanafy و Hassan في سنة 2010 بأن مستخلص إكليل الجبل قلل من الطفرات الجينية (clastogenic) الذي سببه التأثير الإشعاعي ، و يمتلك فعالية عالية ضد عدة سلالات بكتيرية وأخرى فطرية (Santoyo و آخرون ، 2005) ، وهذا التأثير المثبط يعود إلى وجود المركبات المانعة للتأكسد (Carnosol و Carnosic acid)

في المستخلص المائي لإكليل الجبل . و العديد من الدراسات تشير إلى تدخل مختلف أنواع بيتيد متعدد Poly (peptide) في عمليات الخلوية و هذا البيتيد المتعدد يصنف كبروتين نقطة تفتيش (Kulberg و Morgan، 1999)، حيث يتم تكثيف بروتين سايكليين الخلوي (cyclins) عند الدخول مرحلة (M) و ينخفض عند الخروج (Evans و آخرون ، 1983) ، لذلك تتطلب هذه العملية السلسلة البارزة من سايكليين الخلوي (Murray و Kirschner، 1989) وقد يدمر هذا البروتين بالمستخلص و تتراكم الخلايا في مرحلة الطور البيني و لا تدخل المرحلة (M) وبالتالي يقلل معدل الانقسام ، وأثناء الانتقال من الطور الاستوائي إلي الطور الانفصالي تنفصل الكروماتيدات الشقيقة إلى اثنان و أي مشكلة أو خطأ في هذه العملية أيضاً قد تؤدي إلى الأذى في كلتا الخلايا (Holloway و آخرون ، 1993) و هذه المرحلة تعتمد علي بروتين السايكليين الخلوي (cyclins) كنقطة تفتيش (Murray ، 1995) ؛

. (Morgan, 1999).

وفي هذه الدراسة كانت معظم الخلايا تتوقف عند طور التمهيدي و الاستوائي و أقل نسبة تواجد في طور الانفصالي ولا تصل إلى طور النهائي و نسبة الطفرات كانت أيضا في طور التمهيدي و طور الاستوائي و الذي لوحظ إن نسبة الطور الاستوائي تقل و تزداد نسبة الطور التمهيدي مع زيادة الزمن و كانت معظم هذه الطفرات طفرات فسيولوجية ، ومن ناحية أخرى لوحظ ترسيب سميكة في الياف الجدار الخلوي للقمم المرستيمية لخلايا نبات البصل بعد المعاملة بالتخفيف الأول من المستخلص المائي لنبات إكليل الجبل عند زمن 24 ساعة مما يقلل من نشاط الخلية و يؤدي إلى تثبيط انقسام و هذه النتائج متشابهة مع (Chauhan و Sundararaman، 1990).

باستعراض الأبحاث السابقة التي اهتمت بدراسة التأثير السمية الوراثية والخلوية على دليل الانقسام الخلوي (MI) يتضح أن هناك العديد من المستخلصات النباتية والعديد من المركبات الكيميائية والمبيدات الحشرية والمعادن الثقيلة التي لها القدرة على إحداث التغيرات الوراثية من جيل إلى آخر مما يحتم ضرورة الترشيح في استخدام هذه المواد ولذلك الحرص عند استخدامها. وفي هذا البحث تمت دراسة التأثير الطافر للمستخلص المائي لنبات الإكليل الجبل *Rosmarinus Officinalis. L* على القمم النامية لنبات البصل *Allium cepa. L* حيث تم حساب النسبة المئوية للطفرات و لوحظ عند معاملة الخلايا لفترة قصيرة من التعرض (ساعتين) كانت معظم الطفرات في طور الاستوائي و أقل نسبة كانت في طور التمهيدي مع أنه يحتوي على نسبة كبيرة من الخلايا في جميع المعاملات و تقل هذه النسبة في التراكيز المنخفضة في طور الانفصالي ولا توجد أي طفرات في طور النهائي .

وعند زمن 4 ساعات من التعرض كانت نسبة الطفرات أعلى في طور الاستوائي أيضا وأنها تساوي نسبة الطفرات في طور التمهيدي عند تعرض الخلايا لتركيز منخفض حيث نلاحظ في الخلايا المعاملة لمدة 4 ساعات إن نسبة الطفرات تقل في التخفيف الثالث مقارنة بالتخفيف الأول والثاني إن أعلى قيمة لها في طور الاستوائي 12.22 و أقل قيمة كانت في طور الانفصالي 2.22. وبزيادة الزمن إلى 6 ساعات نلاحظ زيادة نسبة الطفرات في طور التمهيدي وأيضا زيادة نسبة الطفرات في طور الاستوائي والانفصالي في التخفيف الثاني مقارنة بالتخفيف الأول مع زيادة الزمن هناك زيادة في نسبة الطفرات في الخلايا. وعند زمن (24 ساعة) نلاحظ إن نسبة الطفرات في طور التمهيدي تزداد بزيادة زمن المعاملة في التخفيف الثالث 20

9. وأيضاً هناك زيادة في نسبة الطفرات في الطور الاستوائي في التخفيف الثاني 17.3 و تتبع هذه الزيادة نقصان في نسبة

الخلايا الطافر في الطور الانفصالي مع زيادة الزمن في جميع المعاملات .

و في هذه الدراسة تم تصنيف الطفرات إلى طفرات (الجينية و الفسيولوجية) ونلاحظ بزيادة زمن المعاملة إن نسبة الطفرات الجينية و التي تنتج من ارتباط المواد الفعالة في المستخلص مع جزئ الحامض النووي تزداد في التركيز العالي و الخفيف و إن تعرض الخلايا لفترة زمنية بسيطة (ساعتين) كانت كافية لحدوث الطفرات الجينية و الفسيولوجية بنسبة أعلى ، و نلاحظ إن هذه الطفرات ظهرت بمستوي حوالي 60% في جميع المعاملات بغض النظر عن الزمن و التركيز و هذا يعني إن لهذا النبات تأثير سمي علي المادة الوراثية يؤدي إلى انخفاض معدل الانقسام و تتوقف الخلايا في المرحلة (M) عند الطور التمهيدي و الاستوائي.

في هذه الدراسة نلاحظ إن أعلى نسبة مئوية للخلايا كانت في الطور التمهيدي في جميع المعاملات عند الأزمنة المختلفة ، و تزداد نسبة حدوث الطفرات بانخفاض التركيز في المعاملة لمدة ساعتين و 4 ساعات و 24 ساعة و هذا يوافق نقصان في التأثير الكابت للانقسام الخلوي و إعطاء فرصة للخلايا الطافرة للهروب من مناطق التفتيش الخلوي و الدخول في مرحلة (M) بينما في المعاملة لمدة 6 ساعات نلاحظ التذبذب في الخلايا المنقسمة و التي يتبعها الاختلاف في النسبة المئوية للخلايا الداخلة لهذه المرحلة (M) ، و عدم وجود نسبة كبيرة من الخلايا في الطور النهائي يدل إن هذه المركبات تثبط الانقسام مبكر فلا تصل الخلية لهذه المرحلة و بالتالي يقل معدل الانقسام في الخلايا البنيوية .

وقد اتضح من خلال نتائج الدراسة الحالية إن نسبة التأثير الفسيولوجي أعلي من التأثير الجيني في جميع الأزمنة و هذا يتفق مع ما وجدته (Kim و آخرون ، 2002 ؛ El-yassiri ؛ 2008) و هذا يمكن أن يعزي إلى التأثير الغير مباشر أو عدم ارتباطه مع الحامض النووي (DNA) و لكن نسبة هذه الطفرات تختلف من معاملة إلى أخرى ، وظهور حالات الشذوذ كانت مرتبطة بالمعاملة وتنوع المركبات وهذه النتائج تتشابه مع بحوث سابقة (Amer و Farah ، 1983 ؛ Bader و Ibrahim ، 1987 ؛ Habib و آخرون ، 1988 ؛ Adam و آخرون ، 1990 ؛ Guha و Das ، 1994 ؛ Abdel Salam و آخرون ، 1997) ، و أظهرت النتائج اختلافات معنوية عالية بين تأثير التركيز و زمن المعاملة ، هذا التأثير أدي إلي ظهور الطفرات في الخلايا المرستيمية المنقسمة في نبات البصل. *Allium cepa* .L والتي صنفتم إلي طفرات

فسيولوجية و التي تشمل (تكثيف مبكر للصبغيات في طور التمهيدي ، التصاق الصبغيات في طور الاستوائي ، الصبغيات المتأخرة في طور الانفصالي) و الطفرات الجينية و التي تشمل (تعدد الأقطاب ، الانوية الصغيرة في الطور التمهيدي أو البيني ، الجسور في الطور الانفصالي ، و كسور كروماتيديه والموت المبرمج) ، وقد ظهرت الطفرات بصورة متعددة : التصاق الصبغيات ظهرت بشكل متكرر وهذا يدل علي السمية العالية التي تؤدي إلي موت الخلايا (Amin،2002) و أشار(Bennet في 1977) إلي النقص في تضاعف الصبغيات بواسطة (Defective enzymes) قد يؤدي إلي التصاق الصبغيات ، و هذا الالتصاق يغطي الصبغيات المتكاملة مما تؤدي إلى ظهور كتل كروماتينية (Mc Gill و آخرون ، 1974) . و يزيد التصاق الصبغيات بسبب تفاعل المستخلص مع بروتينات الخلية المعاملة ، و بالتالي ترتفع نسبة الطفرات الفسيولوجية ، و تمثل الجسور الكروماتيدية و الصبغية إحدى الأنواع الأكثر شيوعا من حالات الشذوذ حيث تم ملاحظة ذلك خلال الانقسام الخلوي و وجود الجسور قد ينتج من التصاق الصبغيات في الطور الانفصالي (Hassan، 2000)، و ظهور الجسور إشارة إلي قابلية المستخلص في تسبب كسر الصبغيات (Adegbite،2009) و التي ظهرت علي شكل قطع جينية في هذه الدراسة ، و ظهور الصبغيات المتكسرة يدل علي التفاعل المباشر للمستخلص مع الحامض النووي و هذا يتفق مع (Ajayk و Sethi ، 1991). وجود الصبغيات في الصورة المتشتتة أو المبعثرة لوحظت بعد المعاملة وكان هذا التشتت بسبب تثبيط في الممرات التنفسية التي تؤدي إلى انخفاض إنتاج الطاقة الضرورية لأجل حركة الصبغيات (Armoruster وآخرون، 1991)، أو بسبب اضطراب في خيوط المغزل (Hassan، 2001).

و ظهور الصبغيات المتأخرة سجلت في الطور الاستوائي والانفصالي بعد المعاملة قد تكون منسوبة إلى عرقلة في حركة الصبغيات في الطور الاستوائي مصحوبة بالتصاق الجسم المركزي للصبغيات نحو السطح الداخلي لغشاء البلازما وحركة الآخرين اتجاه الصفائح الاستوائية ما يؤدي إلى ظهور الصبغيات المتأخرة (Patil وآخرون، 1992). و أيضا ظهرت طفرات تعدد الصبغيات polyploidy بعد المعاملة بالمستخلص النباتي و يرجع تشكلها بسبب توقف نشاطات الألياف المغزلية التي تفصل الكروماتيدات إلي الأقطاب المختلفة أو قد تنتج كذلك من منع تشكل جدار الخلايا لفصل الصبغيات المنقسمة أثناء الحركة الخلوية (cytokinesis) وهذا يتفق مع (Adegbite و آخرون ، 2009) . و ظهور الطفرات من الخلية الثنائية النواة و خلية متعددة كان مؤشر على قدرة المستخلص للتداخل مع خيوط المغزل و تشكل الجدار الخلوي (Baeshin

وأخرون ، 1999) ، و كذلك الأنوية الصغيرة قد تظهر بسبب اضطراب في أيض الأحماض النووية مما ينتج عنها تكسر الصبغيات (Sarbhoy و آخرون ، 1991) وهناك ارتفاع في نسبة الطفرات من النوع (التكثيف المبكر في طور التمهيد (و يرجع ذلك لتفاعل المستخلص مع بروتين الهستون أثناء الانقسام الخلوي و تظهر هذه الصبغيات بشكل سميك و قصير بعد المعاملة (Grant ، 1978؛ Topaktas وآخرون، 1991) . و بصفة عامة كانت نسبة الطفرات مختلفة من معاملة إلى أخرى، و تكرر هذه الطفرات عند كل معاملة دليل على التأثير السمي للمستخلص المائي لنبات إكليل الجبل *Rosmarinus officinalis* L. علي سلوك الصبغيات أثناء الانقسام.

تم قياس كمية (DNA) في الخلايا المعاملة والضابط باستخدام الكاشف (Diphenylamine) وتقنية المطياف الضوئي (Spectrophotometer) لقياس الامتصاص عند الطول الموجي 595 نانومتر.

تشير النتائج المتحصل عليها إلى إن كمية الحامض النووي (DNA) تقل في الخلايا المعاملة لمدة ساعتين و 4 ساعات و يرجع ذلك لتثبيط الشديد في عملية تخليق الحامض النووي (DNA) المتغيرة علي حسب تركيز المستخلص المعامل به وهذا يتفق مع تثبيط معدل الانقسام الخلوي في هذه العينات ، آلية التثبيط في معدل الانقسام الخلوي تكون ناتجة عن عدم دخول الخلايا المعاملة لمرحلة (S) أو توقفها في مرحلة (G1) ، و بزيادة زمن المعاملة إلى 6 ساعات و 24 ساعة تزداد كمية الحامض النووي (DNA) في الخلايا المعاملة بالتراكيز المختلفة في أوقات مختلفة و لكن هذه الزيادة في كمية الحامض النووي (4) يتبعها تثبيط في معدل الانقسام مقارنة بالضابط . الزيادة والنقص في الكمية الكلية للحامض النووي (DNA) يمكن أن ترجع إلى منع تخليق الحامض النووي (DNA) في الخلايا المعاملة بتراكيز مختلفة و في الفترات الزمنية المختلفة و الطور الذي تتوقف فيه هذه الخلايا و هذا يتفق مع (Bader، 1986؛ EL-yassiri، 2008). و أشارت العديد من الدراسات أن الانحرافات الصبغية و تثبيط تخليق الحامض النووي (DNA) و البروتين مرتبطة مع نشاط المواد الكيميائية (Chidambaram و آخرون ، 2009) وفي الدراسة الحالية لوحظ أن كمية الحامض النووي (DNA) حساسة عند المعاملة بالمستخلص و ذلك من النقص و الزيادة البسيطة في كمية الحامض النووي (DNA) مقارنة بالضابط و علل نقص كمية الحامض النووي (DNA) إلي تثبيط تخليق الحامض النووي (DNA) و هذه النتائج تتفق مع (Bader ، 1986)

وجد Moreland و Greenhaven في 1971 إن النقص في كمية الحامض النووي (DNA) قد يرجع إلى تداخل مع أيض الطاقة ولاحظ إن هناك ارتباط وثيق بين تخليق الحامض النووي (DNA) ومستويات (ATP) المنخفضة في الأنسجة. وأشار Scott في 1986 إلى أن التغير في كمية الحامض النووي (DNA) عند المعاملة بالمستخلص قد ينتج بسبب تضاعف الحامض النووي (DNA) أو نتيجة لانخفاض في عملية الفسفرة التأكسدية والتي تؤدي إلى انخفاض في مستويات (ATP) في الخلية (Roy و Chanad، 1981)، كبح النشاط في معدل الانقسام الخلوي والكمية الكلية للحامض إلى نقص (DNA) في النواة وذلك بسبب تثبيط تخليق الحامض النووي (DNA) وكما أشرنا إن هناك علاقة وثيقة بين الانقسام الخلوي وتخليق الحامض النووي (DNA) وهذه النتائج تتفق مع (Beau وآخرون: 1976). وفي دراسة سابقة أكدت إن منع تخليق الحامض النووي (DNA) والبروتين قد ينتج من التأثير السمي للمادة وذلك بعد استخدام عدة أنظمة من الاختبارات الحيوانية والنباتية عند جرعات منخفضة (Grant و Salamone، 1994). وظهور الطفرات وبصورة متعددة مثل الانوية صغيرة والجسور الصبغية والكسور الصبغية وبشكل متكرر هذه دليل على تفاعل المستخلص مع الحامض النووي (DNA) مباشرة وتسبب خلل في الحامض النووي (DNA) مما يؤدي إلى تغير مستواه في الخلايا المعاملة.

Summary

This study aims to test the genotoxicity of *Rosmarinus officinalis L.* leaves extract. Three different concentrations were used for treatment of onion roots (0.01, 0.1 and 1mg/ml), in addition four different periods of time (2, 4, 6 and 24 hr). Our study revealed that leaves extract has genotoxic effects by their significant inhibition for mitotic index in developing cells in root tips. Leaves extract effect represent in different types of abnormal mitotic stages; irregular prophase, chromosome stickiness, c-metaphase, bridges, lagging chromosome.

المراجع

1. Abdel Salam, A.Z.E., K.H.A. Soliman and H.Z. Hassan. 1997. Mutagenic potentialities of two organophosphorus compounds using different biological systems. *Egyptian. J. Genet. Cytol.*, 26: 105-20.
2. Adam, Z.M., F.A. Ebad, Z.A. Abo Elkeirand and I.A. El-Sheikh. 1990. Amitotic alterations in nucleic acids protein content and mitotic division of *Vicia faba* root tip cells as affected by malathion and tamarind insecticides. *Cytologia.*, 55; 349 -55

3. Adegbite , A. E., M. S. Ayodele, K. R. Odunbaku and E. O. Idehen.2009 Mutagenic effect of neem leaf extract used in traditional medicine on (*Allium cepa*L.). *Sci. Res. Essay*,4 (11): 1315-1321.
4. Adegbite , A.E.and Olorode, O .2002. Meiotic studies of some populations of three species of *Aspilia* Thouars (Heliantheae-Asteraceae) in Nigeria.*Nig J. Bol* . 15:74-83 .
5. Ajayk, J and Sethi , N. 1991. Chromosomal Aberration and Sister Chromatid Exchanges in Cultured Human Lymphocytes II induced by Ascorbic Acid) Vitamin C). *Cytologia*., 56:543-547.
6. Akbar, N., H. Ahmad. S.Ghafoor.,K. Begum and S. G. Afridi .2010. Estimation of Genetic Diversity in Capsicum Germplasm Using Randomly Amplified Polymorphic DNA. *Asian. J. Agrici .Sci.*, 2(2): 53-56.
7. Al-Rawi. A. 188. Poisonous plants of Iraq .3rd .ed. Baghdad.
8. Al-Sereiti, M. R., Abu-Amer, K. M and Sen, P. 1999. Pharmacology of rosemary (*Rosmarinus officinalis* Linn.) and its therapeutic potentials. *Indian. J. Exp. Biol* ,37 (2) ,124 -130.
9. Amer, S.M. and O.R. Farah .1983. Cytological effects of pesticides. XII. Effects of the phosphorothioate insecticide dursban on the mitosis of *Vica vaba* .*Cytologia* ., 48:27-33.
10. Amin, A. W 2002. Cytotoxicity testing of sewage water treatment using *Allium cepa* chromosome aberration assay. *Pakistan. J. Biol. Sci.*, 5(2): 184-188.
11. Angayarkanpi, J., K.M.Ramkumar., T.poornima and priyadarshini .2007 .Cytotoxic Activity of *Amorphophallus paeoniifolius* Tuber Extracts In vitro.*American-Eurasian .J.Agric. Environ ., Sci* .2 (4): 395-398.
12. Armbruster, B.L., W.T. Molin and M.W. Bugg.1991. Effects of the herbicide dithiopyr on cell division in wheat root tips. *Pesticide. Biochem. Phys.*, 39, 110 -120 .
13. Ash, S.A. and R.F. Abdou. 1990. The action of igran, topograd and eptam herbicides on germination, seedling growth and mitotic behaviour of faba bean (*Vicia faba* L.) *FABIS Newsletter*., 26: 10-4.
14. Asita, O. A and Matebesi,L.P. 2010. Genotoxicity of hormoban and seven other pesticides to onion root tip meristematic cells. *African. J. Biotechnol.*, 9 (27)4225-4232 .
15. Babu, K and K.C. Uma Maheswari .2006. In vivo studies on the effect of *Ocimum sanctum* L. leaf extract in modifying the genotoxicity induced by chromium and mercury in *Allium* root meristems. *J. Environmental . Biol.*, 27(1) 95-93
16. Bader, A and A.G. Ibrahim.1987. Effect of the herbicide glean on Mitosis chromosomes and nucleic acids in *Allium cepa* L and *Vicia faba* root meristems . *Cytologi*., 52: 298-302.
17. Bader, A. 1988. Cytogenetic activities of some fungicides. *Cytologia* ., 52: 635-40.
18. Bader, A.1986. Effects of the S- Triazine herbicide Turbutryn on mitosis , chromosomes and nucleic acids in root tips of *Vicia faba*.*Cytologia*.,52 (3):571-.577

19. Baeshin. N. A., EL-Seoudy ,K. A.A and AI-Nunadi, M.A.1999. Single IULd combined genotoxicity cITccts of furadun and sequesterene 138Fe 100 SG in root meristems of *Allium cepa* Third international symposium on new genetical approaches to crop improvement *Tando. Jam. Pakistan.*, 113-1 18.
20. Beau L,O.J. Schwarz and K.W. Huges, 1976. Studies of the herbicide paraquat' I. Effects of cell cycles and DNA synthesis in *Vicia fuba*. *Canadian J.Genef. Cytol.*,18: 93-99.
21. Bennet. M. D.1977. Heterochromatin, aberrant endosperm nuclei and grain shriveling in wheat-rye genotypes. *Heredity.*, 39: 411-418.
22. Bharmauria,B., V. Verma.,N. Narang and S.Sharma.2010. Efficient DNA isolation from *Emblia officinalis* for effective PCR. *Sci. Res. Essays .*, 5 (1) : 105-109
23. Biase,F.H., M. M. Franco., L. R. Goulart and R. C. Antunes 2002. Protocol for extraction of genomic DNA from swine solid tissues. *Genet Molecular. Biol.*, 25(3):313-315.
24. Blyzniuk .I.N., T. V. Bolbukh., O. B. Kruglova., M. A. Semenov and V. Ya .Maleev. 2009. Investigation of complexation of ethidium bromide with DNA by the method of Raman spectroscopy. *Molecular Biophysics.*, 2(25):126 - 132.
25. Burton K, 1956. A Studyof the Conditions and Mechanism of the Diphenylamine Reaction for the Colorimetric Estimation of Deoxyribonucleic Acid. *Biochem.*, 6(2): 315:323.
26. Cann, J.M and B.N .Ames .1975. Detection of carcinogens as mutagens in the Salmonella/ microsome test: assay of 300 chemicals discussion . *PNAS*, 72 (12):5135-5139.
27. Chand ,S and Roy, S.C.1981. Effect of herbicide 2,4-dinitrophenol on mitosis , DNA, RNA and protein synthesis in *Nigella sativa* . *Biol.Plant.*, 23: 198-202.
28. Chauhan. L.K.S. and V. Sundaraman . 1990. Effects of substituted urea on plant cells. II: Ultrastructural effects of isoproturon on the root meristem cells of *Allium cepa*. *Cytologia.*, 55: 99-105.
29. Chevallier, A. 1996. The encyclopaedia of Medicinal plant. First ed. D.K .publishing Inc., 125.
30. Chidambaram, A., P. Sundaramoorthy., A. Murugan K. Sankar Ganesh and L.Baskaran .2009. Chromium induced Cytotoxicityin blackgram (*VIGNA MUNGO* L.). *Iran. J. Environ. Health. Sci. Eng.*, 6(1): 17-22.
31. Clegg ,C.D.,K. Ritz and E.S. Griffiths.1997.Direct extraction of microbial community DNA from humified upland soils . *Letters in Applied microbiol.*, 25(1):30-33.
32. El- Garbulli, F. R and J. A. Bashasha.2008. Hazard of Paracetamol Addiction on Cell Division. *J. Sci. Applications.*, 2(1): 6-11.
33. El-gadi, A and S.M.H.Jafri.1985. Flora of Libya. Alfaateh Univiersity Faculty of Science. Tripoli .

34. El-Ghamery ,A.A., El-Nahas ,A.I and Mansour M.M 2000. The action of Atrazine herbicide as an inhibitor of cell division on chromosome and nucleic acids content in root meristems of *Allium cepa* and *Vicia faba* *Cytologia* .65(3):277-287.
35. El-khodary, S., A.A. Habib and A.Haliem. 1990. Effects of the herbicide tribunal on root mitosis of *Allium cepa*. *Cytologia*., 55: 209-15.
36. El-Yessiri., S.M.2008. Genotoxic Effect of Nickel Sulfate on The Dividing Cells Using *Allium cepa* and *Saccharomyces cerevisiae* as, M. Sc. Thesis , Univ. of Garyonuis Faculty of science, Benghazi.
37. Evans, T., E.T. Rosenthal, J. Youngblom, D. Distel and T. Hunt. 1983. Cyclin: a protein specified by maternal mRNA in sea urchin eggs that is destroyed at each cleavage division. *Cell*., 33: 389-96.
38. Effraim, K. D. ; Jacks, T. W. and Sodipo, O. A. (2001). Histopathological studies on the toxicity of *Ocimum gratissimum* leaves extract on some organs of rabbit. *African J. Biomed. Res.* 6:21- 25.
39. Fahima, A B., Wessal.H.E.and Mansor,F.H.2009. Anti hyperglycemic effects of volatile oils extracted from *Rosemarinus officinalis* L and *Artemisia cinae* in diabetic rats.*Food.Sci. Technol.*,5 (5): 216-218.
40. Fernandes. T.C.C., Mazzeo, D.E.C., Marin., Morales, M.A. 2007. Mechanism of micronuclei formation in polyploidized cells of *Allium cepa* exposed to trifluralin herbicide. *Pesticide. Biochem. Phys.*, 88(3):252-259.
41. Fiskesjo, C.. 1993. Allium test A 2-3 Day plant test for toxicity assessment by measuring the mean root growth of onions (*A. cepa* L). *Environ. Toxicol. Wat. Quality*., 8(4):461-470.
42. Fiskesjo, G. 1985. The Allium test as a standard in environmental monitoring . *Hereditas*., 102: 99-112.
43. Franciscal L.D and Catarina, S.T.1994.Cytogenetic evaluation of the effect of aqueous extracts of the medicinal plant *alpinia nutans* Rosc (ZINGIBRACEAE) AND *Pogostemon heyneanus* benth (LABIATAE) on wistar rats and *Allium cepa* Linn (LILI, CEAE) root tip cells .*Brazil .J.Genet.*, 17 (2):175-180.
44. Francisco, C.,Franco, E., Paula, C.,Mario,C and Liliana I.S.2006. Study on the cytotoxic and genotoxic capacity of decoctions of *Minthostachys verticillata* from Cordoba Argentina . *Molecular. Medi. Chemi.*, 11:60-62.
45. Furlanetto. T.W., R.B. Nunes, Jr., A.M.I. Sopelsa and R.M.B. Maciel.2001 .Estradiol decreases iodide uptake by rat thyroid follicular FRTL-5 cells. *Braz. J .Med. Biol.*, 34(2): 259-263.
46. Gerard, J., Gendimenico., Pamela, L. Bouquin and Kenneth M. Tramposch.1988 . Diphenylamine-colorimetric method for DNA assay: A shortened procedure by incubating samples at 50°C. *Analytical Biochem.*,173(1): 45 - 48.
47. Grant WF, Salamone MF. Comparative mutagenicity of chemicals selected for test in the International Program on Chemical Safety's collaborative study on plant systems

- for the detection of environmental mutagens. *Mutat Res.* 1994 Oct 16;310(2):187-209.
48. Grant, W.F. .1978. Chromosome Aberration in plants as monitoring system .
Environmental Health Perspectives.,27: 37-43.
 49. Grant, W.F. and Salamone, M.F. 1994. Comparative mutagenicity of chemicals
 selected for test in the International Program on Chemical Safety's collaborative study
 on plant systems for the detection of environmental mutagens. *Mutat. Res* .
 310(2):187-209.
 50. Grant,w.f.1994. The present status of higher plant bioassays for the detection of
 environmental mutagens. *mutat. Res.*, 310:175-185 .
 51. Guha, S.G and B.H. Das. 1994. Cytological effects of some pesticides on the plant
Allium cep Pesticide Res. J., 6:75-9.
 52. Gustavo Santoyo and David Romero, 2005. Gene conversion and concerted evolution
 in bacterial genomes. *FEMS microbiology reviews*,29-2-169-83.
 53. Habib, A.S.A. El-Bayomi and M Soliman. 1988. Effect of Fungicide bupirimate on
 the mitotic activity in meristematic cells and germination rates of *Allium cepa* and
Vicia faba seeds. *Bull. Fac. Sci.Ain Shams Univ.*, 27: 261-83.
 54. Haliem, A .S. 1990. Cytological effects of the herbicide sencor on mitosis of *Allium
 cep Egyptian J. Bot.*, 33: 93-104.
 55. Hanafy, Z E.and S.A.Hassan .2010. Rosemary Extract Protect Against γ -irradiation
 induced Clastogenicity .*Global Veterinaria* ., 4(3):230-236.
 56. Hans Steinkellner and K Mun-Sik and Christoph Helma and Sonja Ecker and Tong-
 Hui Ma and Othmar Horak and Michael Kundi and Siegfried Knasm, 1998. effects of
 heavy metals: Comparative investigation with plant bioassays. *Environmental and
 Molecular Mutagenesis*, vol31.
 57. Hassan,H. Z . 2001. Comparative effects of stimofort and nutria-leaffoliar fertilizers
 on the mutagenic potentiality of fenobucarb insecticide. *Egypt. J .Biotechnol.*, 10, 1-
 22.
 58. Hassan,H.Z. 2000. Effect of stimufol fertilizer on post cytological abnormalities and
 protein alterations induced by nuvacron insecticide. *Conf. Biol. Sci.*, 7(8):448-466.
 59. Holloway, L., M. Glotzer, R. W.1993. initiated by proteolysis rather than by the
 inactivatic f maturation-promoting factor. *Cell.*, 73: 1393-402.
 60. Huang, Q.fu. WL .2005. Comparative analysis of the DNA staining efficiencies of
 different fluorescent dyes in preparative agarose gel electrophoresis. *Clin .Chem.
 Lab.Med* ., 43 (8): 841-842.
 61. Huang, S.C., Ho,C.T., Lin-Shiau, S.Y and Lin J.K. 2005. Carnosol inhibits the
 invasion of B16/F10 mouse melanoma cells by suppressing metalloproteinase-9
 through down-regulating nuclear factor-kappa B and C-Jun. *Biochem Pharmacol*
 69(2), 221-32.
 62. Ibrahim,A.G .1991.Cytological effects of the herbicide Cycluron on root tip mitosis
 and nucleic acids in *Vicia faba*, *Egypt.J.Appl.Sci.*,6:225-231.

63. Inceer,H.,Osman and H.A.Ergul.2000.Cytogenetic Effects of Wastes of Copper Mine on Root Tip Cells of *Allium cepa*.*Pakistan .J. Biol. Sci.*,3 (3):376-377.
64. Jaloszynski ,P., Kujawski, M and Szyfter K. 1996. Elektroforeza pojedynczych komrek (comet assay) - uzyteczna technika badania uszkodzen DNA. *Postępy Biologii Komrki.*, 23:339-54.
65. Jette Rank.2003. The method of *Allium* anaphase- telophase chromosome aberration assay. *Ekologija.*,38-42.
66. Kaymak, I and P. G. Rasgele.2009. Genotoxic Effects of Raxil on Root Tips and Anthers of *Allium cepa* L. *Caryologia.*,62(1): 1-9.
67. Khan, S., M.Irfan Qureshi., Kamaluddin., Tanweer Alam and M. Z. Abdin.2007 . Protocol for isolation of genomic DNA from dry and fresh roots of medicinal plants suitable for RAPD and restriction digestion. *African J.Biotechnol.*, 6 (3):175-178.
68. Khynriam.O and Prasad ,S.B.1999. Effect of cisplatin on *Allium cepa* root meristem cells. *Cytobios.*, 100(395):171-80.
69. Kim ,K.,Le, S.H.,Seo ,Y.R ,Perkins ,S.N and Kasprzak ,K.S. 2002. Nickel (II) induced apoptosis in murine T cell hybridoma cells is associated with increased fas ligand expression ,*Toxicol . Appl. Pharmacol.*, 185:41-47.
70. Kulberg,R. L.T and D.O. Morgan. 1999. Pds 1 and Esp 1 control both anaphase and mitotic exit in normal cells and after DNA damage. *Genes Develop.*, 13:1936-49.
71. Lerda, D.M.B. Bistoni1., P.Pelliccioni1 and N. Litteri 2010. *Allium cepa* as a biomonitor of ochratoxin A toxicity and genotoxicity. *Plant Biol.*, 1-3.
72. M. I. Saggoo, S. Kumari, Bindu. 1991, Cytological Effects of Indian Medicinal Plants I. Mitotic effects of leaf homogenate of *Tylophora indica* L. on *Allium cepa*, *CYTOLOGIA*.56.633.
73. Ma ,T.H. Cabrera, G.L., Cebulska., Wasilewska, A., Chen, R., Loarca, F ,Vandenber A.L and Salamone, M.F.1994. *Tradescantia*-Stamen-Hair- Mutation Bioassay- collaborative study on Plant Genotoxicity Bioassays for the International Programme on Chemical safety, WHO, *The United Nations .Mutation. Res.*, 310(2): 211-220,
74. Matsumoto,S.T., M.S Mantovani., M.I.A. Malaguttii , A.L.I.C. Fonseca and M .A. Morale. M.A. 2006. Genotoxicity and mutagenicity of water contaminated with tannery effluents, as evaluated by the micronucleus test and comet assay using the H.h *Oreochromis niloticus* and chromosome aberrations in onion root tips. *Genet. Mol. Biol.*, 29(1): 148-158.
75. McGill, M., Pathak ,S and T.C.Hsu. 1974.Effects of ethidium bromide on mitosis and chromosomes. A possible material basis for chromosome stickiness .*Chromosoma.*, 47:157-167.
76. Mercykuy, V. C and J. Stephen .1980. Adriamycin induced genetic toxicity as demonstrated by *Allium cepa* test, *Cytologia.*, 45(4) 769-777.
77. Michael,O.U and Peter G.C. Odeigah.2009. The Genotoxic Effect of Sewage Effluent on *Allium Cepa*. *Report and Opinion.*, 1(6):36-41.
78. Mohamed .T.R. 1995. Cytogenetic activities of some herbicides in *Allium sativum* .

- 3th.Conf.Toxic. Cairo. Egypt., 2: 275-84.
79. Mohammed A.A. Sarhan.2010. Cytotoxicity and Genotoxicity Potential of Thiocyclan in Root-Tip Cells of *Allium cepa*. *International. J. Biotechnol .Biochem* (4):601-608.
80. Moreland ,D.E and Gruenhagen .1971. Effects of herbicides on ATP levels in excised soybean an hypocotyls *Weed. Sci.*, 19:319-330.
81. Morgan .D.O. 1999. Regulation of the APC and exit from mitosis. *Nature Cell. Biol.*, 1: 43-53.
82. Murray.A.W . and M.W. Kirschner. 1989. Cyclin synthesis drives the early embryonic cell cycle. *Nature*. 339: 75-80.
83. Murray.A.W.1995. Cyclin ubiquitination: The destructive and end of mitosis .*Cell.*, 81: 49-52.
84. Naqvi .S.M. F.Ullah and S. M.Hadi. 2010. DNA degradation by aqueous extract of Aloe Vera in the presence of Copper Ions *Indian .J .Biochem biophysics* ,47:161-165.
85. Nei ,M and W.H. Li .1979 .Mathematical model for studying genetic variation in terms of restriction endonucleases .*Proc. Nati. Acad. Soc. USA.*, 76:5269 -5273 .
86. Oluwatuy .M ,. Kaatz, G.W. and Gibbons, S. 2004. Antibacterial and resistance modifying activity of *Rosmarinus officinalis*. *Phytochemistry.*, 65: 3249 - 3254.
87. Oruambo . F and Jones, A.3.2007. Alterations in the Concentrations of Liver Mitochondria IDNA, Cytoplasmic Total Hydrocarbon and Calcium in Guinea Pigs after Treatment t with Nigerian Light Crude Oil. *Int. J. Environ. Res. Public Health* : 23 - 27.
88. Ozcan.M., Sariçoban .C. 2003. Antioxidative activity of Rosemary (*Rosmarinus officinalis* L.) and Sage (*Salvia fruticosa* L.) Essential oils in Chicken fat. *J. Med Food.*, 7(1):91-95.
89. Padmalatha K, Prasad M.N.V. 2006. Optimization of DNA isolation and PC R protocol for RAPD analysis of selected medicinal and aromatic plants of conservation concern from Peninsular India. *African J. Biotechnol.* 5 (3): 230 -234.
90. Patil.B.C , G.I. Bhat.1992. A comparative study of MH and EMS in the induction chromosomal aberration on lateral root meristem in *Clitoria ternatea* L. *Cytologia* 57,295-264.
91. Peng .Y J., Jianjun Yuan, Fanghua Liu, Jiannong Ye Liu, F.and Ye, J.2005.Determination of active components in roseman capillary electrophoresis with electrochemical detection. *J Pharm Biomece* 39(4), 431-437.
92. Puchooa .D .20004. A simple rapid and efficient method for Extraction of Genomic DNA from lychee Litchi Chinensis Sonn. *African J. Biotechnol.*, 3 (4):25
93. Rank J. M. H. Nielsen. 1994. Evaluation of the *Allium* anaphase-telophase test in relation to genotoxicity screening of industrial wastewater. Volume 312, Issue 1, 17-24.
94. Rojas E, Herrera LA, Sordo M, Gonsebatt ME, Montero R, Rodríguez R, Ostrosky-Wegman P. Mitotic index and cell proliferation kinetics for identification of

- antineoplastic activity. Anticancer Drugs. 1993 Dec;4(6):637-40.
95. Saggo.S and Bindu.1991. Cytological effect of Indian medicinal plant tic effects of loaf homogenate of *Tylophora indica* L. on *Allium cepac.*, 56:633-637.
96. Santoyo. S., S. Caver , L.Jaim , E. Ibanez , F.J.Senorans ,G.Reglero .2005. Chemical composition and antimicrobial activity of *Rosmarinus officinalis* L. essential oil obtained via supercritical fluid extraction. *J Food .Prot.*, 68(4):790-795.
97. Sarbhoy , Shanna , A and Singh, R.M. 1991. The pisum test and alternative in environmental studies; the relative toxicity of pesticides. *J. Elverson. Biology.* 12:137-141.
98. Scott .D .1968 .The additive effect of X-rays and maleic hydrazide in inducing chromosomal aberrations at different stages of the mitotic cycle in *Vicia faba* . Elsevier B.V . 5:92-65
99. Soliman MI (2001). Genotoxicity testing of Neem Plant (*Azadirachta indica* A. Juss.) using the *Allium cepa* chromosome aberration assay. *J. Biol. Sci.*, 1(11): 1021- 1027.
- 100.Soliman, M. S. A and Badran, R. A. M.(1995). Cytgenetic Activities of *Fusarium* spp. Metabolites on *A. cepa*. *J. King saud univ*, vol.7, science (1) pp.27— 37.
101. Sultan, A. O., & Celik, T. A. (2007). Cytotoxic and genotoxic effects of *Lavandula stoechas* aqueous extracts. *Biologia*, 62(3), 292–296.
102. Sultan, A. O., & Celik, T. A. (2010). Evaluation of cytotoxicity and genotoxicity of *Inula viscosa* leaf extracts with *Allium* test. *Journal of Biomedicine and Bio-technology*, 2010, 189252.
103. Hans Steinkellner, Kong Mun-Sik, Christoph Helma, Sonja Ecker, Te-Hsiu Ma, Othmar Horak, Michael Kundi, Siegfried Knasmüller. 1998. Genotoxic effects of heavy metals: Comparative investigation with plant bioassays. *Environtmintal and Molecular mutagenis*. Vol.31-2
104. Tawab SAF, Adam ZM, Sobieh Sh (2004). Suppression of mitotic process associated with metaphase arrest of *Allium cepa* L. roots using. I. *Rosmarinusofficinalis*L. water extract. *Int. J. Agri. Biol.* 6(4):690-698.
105. Topaktas . M and Renogvullari ,E.1991.Cytrenetic effect of herbicides Lgran in Barlev.*Cytologia* .,56(3):419-424.

” طبيعة القوى العاملة الزراعية في منطقة المرح ”

أ/محمد أمعزيق محمد السنوسي - أ/عبد العزيز خالد الصغير عبد الكريم - أ/هند عمر إبراهيم المصري
/محاضر/ قسم الجغرافيا /كلية الآداب والعلوم المرح
أ/كريمة أحمد الهادي الجهيمي /محاضر/ قسم الجغرافيا /كلية الآداب /جامعة بنغازي

ملخص الدراسة

تفيد دراسة القوى العاملة للسكان في معرفة نسب العمالة وحجمها وأهميتها وخصائصها المتعددة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة الزراعية والصناعية والخدمية منها، ومدى التوازن الذي يحققه هذا التوزيع في تلك القطاعات من عدمه، أي أهمية سوق العمل ومدى نشاطه والفرص المتاحة فيه، إضافة إلى معرفة معدلات البطالة، كما أنها تسهم بشكل مباشر في تحديد حجم القوى العاملة في المستقبل اعتماداً على اتجاه معدلات التغير في النمو السكاني وخصائصهم الاجتماعية وإسهام الإناث في القوى العاملة والمستوى التعليمي للسكان.

تناولت هذه الدراسة طبيعة القوى العاملة الزراعية في منطقة المرح، وذلك من خلال دراسة تطور حجم السكان والقوى العاملة ومعدل نموهم وحجم النشاطين اقتصادياً وحجم العمال الزراعيين في المنطقة، ثم التعرف على مدى التباين بين عمال القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى دراسة الخصائص الديموغرافية للعمال الزراعيين من حيث تركيبهم العمري والنوعي والتعليمي والزواجي والمهني وتصنيفهم من حيث "الحضر والريف" وما يترتب عن ذلك من مشكلات تعوق عملية التنمية الزراعية .

استخدمت فيها عدة مناهج لها أهميتها في تحقيق أهداف الدراسة كتوضيح العلاقة بين السكان والأراضي الزراعية من خلال دراسة الكثافة الزراعية ومعرفة نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي. دراسة التغيرات التي طرأت على حجم القوى العاملة الزراعية بمنطقة الدراسة وتحليلها والتعرف على خصائص القوى العاملة الذي يُمكننا من تحديد مستوى الإنفاق العام في مجال الأجور والمرتبات وفق النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، ومدى التباين بين العاملين بالزراعة وبين القطاعات الأخرى.

وانتهت الدراسة بخاتمة توصلت فيها إلى عدة نتائج منها: ان حجم القوى العاملة منخفض يقدر بحوالي 44.8% من إجمالي السكان. وان حجم عمال الزراعة انخفض من 35% عام 1973م الي 11.5 عام 2006م، ومعظم العمال هم اجانب تقدر نسبتهم ما بين 77 – 92% في فروع منطقة الدراسة. ان غالبية العمال هم من الذكور حيث يشهد القطاع عزوفا من الاناث، و معظمهم من سكان المدن والمراكز الحضرية وبنسبة 88% ، غالبيتهم من حملة الشهادة الثانوية والاعدادية ، كما ان نسبة الجامعيين مرتفعة نوعا ما ، كما تبين من خلال الدراسة ان للقوى العاملة اثرا واضحا في النشاط الزراعي كما ونوعا بحيث نتج عن نقص العمالة وقلة خبرتهم إلى ظهور مشكلات تُعيق العمليات الانتاجية كالتغير في التركيب المحصولي وتغير نمط الزراعة من مروية الي بعلية خاصة في انتاج الحبوب واهمال الزراعة

وتغيرا في استخدام الارض الزراعية كزحف العمران عليها حيث قدرت مساحة هذا الزحف بحوالي 431 هكتار سنة 2017م .

إضافة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة الاهتمام بالإنتاج الزراعي وزيادة الرقعة الزراعية بدلا من التعدي عليها وذلك عن طريق استصلاح اراضي زراعية جديدة ودعم المشاريع الزراعية المتعثرة لتوفير فرص عمل للمزارعين وأبناءهم خاصة الذين لا يملكون أراضي زراعية، اعادة توزيع العمال الى قطاع الزراعة وضرورة الاستفادة من العنصر النسائي في الحقل الذي يعمل بنظام الانتاج الاسري.الاهتمام بالتنمية المكانية علي المستوى الافقي للمساحات الزراعية وكذلك البنية التحتية لمحاولة الحد من الهجرة نحو المدن.يجب ان يكون توزيع العمال على قطاع الزراعة فعليا ومدرسا واقحام القوي العاملة الفنية بشكل جاد.

ABSTRACT

The study in the picture, as it directly directly in determining the size of the workforce in the future, the rates of growth change in population growth and their social characteristics and the contribution of females to female workers and educational practices.

This study dealt with the nature of the agricultural labor force in the Al-Marj area, by studying the development of the size of the population and the labor force, their growth rate, the size of the economically active and the size of agricultural workers in the region, then identifying the extent of discrepancy between workers in the agricultural sector and other economic sectors, in addition to studying the demographic characteristics of workers The agriculturalists in terms of their age, gender, educational, marital and professional structure, their classification in terms of "urban and rural" and the consequent problems that hinder the agricultural development process.

In it, several methods were used that are important in achieving the objectives of the study, such as clarifying the relationship between the population and agricultural lands through the study of agricultural density and knowledge of the per capita share of agricultural production. Study and analyze the changes that occurred in the size of the agricultural workforce in the study area and identify the characteristics of the workforce that enables us to determine the level of public spending in the field of wages and salaries according to economic and social activities, and the extent of the discrepancy between agricultural workers and other sectors.

تمهيد

تعد القوى العاملة الزراعية من أهم مصادر الثروة لدى أي مجتمع من المجتمعات بغض النظر عن درجة تطوره الحضاري ومستواه التنموي، وتمثل أحد الدعائم الرئيسية للنشاط الاقتصادي، ويعتمد حجم القوى العاملة في المجتمع على العوامل الديموغرافية والاجتماعية وليس في ذلك شك في أن يرتبط الحجز السكان ككل. وتلعب دوراً مؤثراً في مجال التنمية الزراعية بشكل خاص والتنمية الشاملة بشكل عام، كما تؤثر تأثيراً مباشراً في تنفيذ الخطط التنموية. ويمثل هذا المعيار محاولة للكشف عن جهود الإنسان المستخدمة في عملية الإنتاج الزراعي، ولا تقتصر هذه الجهود على الأفعال البدنية التي يشارك فيها الإنسان وإنما تشمل الأعمال العضلية أو الذهنية أو كليهما وكافة الخدمات البشرية.

وتعد الزراعة من أهم ركائز النشاط الاقتصادي ومصدر هام للدخل والاستخدام معاً، وزادت أهمية النشاط الزراعي مع تفاقم واتساع مشكلة الغذاء في الفترة الأخيرة.

وقد كانت الزراعة في البلاد تحتل المرتبة الأولى كحرفة رئيسية للسكان ذلك قبل اكتشاف النفط.

- مشكلة الدراسة:

تعتبر منطقة المرج من أهم المناطق الزراعية في ليبيا، وقد شهدت عدة مشاريع زراعية في الفترات السابقة، إلا أن الانتاج الزراعي لا يسير وفق هذه الحقيقة وإن كانت نسبة المشتغلين بالعمل الزراعي في تناقص مستمر منذ الخمسينيات من القرن الماضي، إذ يعاني النشاط الزراعي من عدة مشكلات وقد يرجع ذلك - لتحول السكان إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة، والتجارة، والخدمات)، وهو يُغطي جزءاً كبيراً من الاحتياجات الغذائية لسُكَّان منطقة المرج. مما نتج عنه نقص الأيدي العاملة وعزوف المواطنين على العمل في الحقول.

وقد حدث تطور كبير في زيادة مساحات الأراضي الزراعية، وفي تنوع أنماط الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني وزيادة كمياته، نتيجة لتطور الأساليب الزراعية وإدخال التقنيات الحديثة عن طريق البرامج والمشاريع الزراعية التي قامت بها الدولة في الإقليم الفرعي بنغازي منذ السبعينيات.

لكن منطقة المرج كغيرها من مناطق ليبيا يعاني من محدودية الموارد الزراعية (الموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة) مقارنة بالزيادة الكبيرة في حجم السكان، مما يتسبب في ضغوط بشرية على هذه الموارد المحدودة.

وعلى مستوى منطقة المرج، نجد إن العديد من الظروف البيئية الطبيعية تتحكم في هذه المنطقة، وكذلك أوضاع الموارد البشرية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، التي تؤثر في الإنتاج الزراعي بها، ولخطط التنمية الزراعية وبرامجها والمشروعات الزراعية، دور في تنمية القطاع الزراعي.

ففي فترة قبل اكتشاف النفط كانت الزراعة تستحوذ على أكثر من 50% من العمال في ليبيا وكذلك الأمر في منطقة الدراسة إلا أنها الآن تستحوذ على نسبة ضئيلة من العاملين حيث تعاني منطقة نقص الأيدي العاملة الزراعية هذا ما يؤثر سلباً على الانتاج الزراعي، ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما هي خصائص القوى العاملة الزراعية في منطقة المريج؟

- تساؤلات الدراسة:

1. ما مدى التباين بين حجم القوى العاملة الزراعية والعاملين بالقطاعات الاقتصادية الأخرى؟
2. هل هناك علاقة بين التوزيع الجغرافي للقوى العاملة الزراعية والسكان ومساحات الأراضي الزراعية؟
3. ماهي الخصائص الديموغرافية للقوى العاملة الزراعية في منطقة الدراسة؟
4. ماهي أهم مشكلات القوى العاملة الزراعية والتي تؤثر على النشاط الزراعي في منطقة الدراسة؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في التعرف على حجم وخصائص الأيدي العاملة الزراعية في المنطقة وأهميتها، والتوزيع الجغرافي للقوى العاملة الزراعية كذلك أثرها على العمليات الزراعية فيها.

أهداف الدراسة:

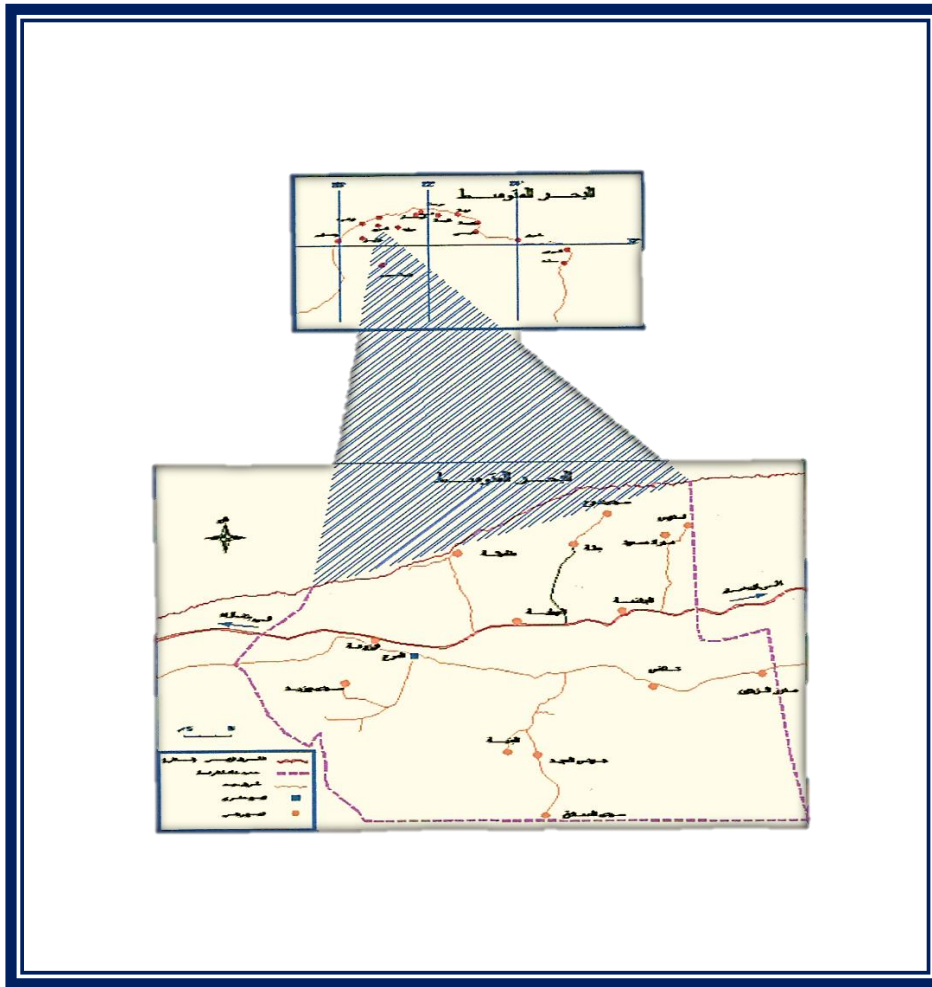
1. معرفة مساحة الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة.
2. توضيح العلاقة بين السكان والأراضي الزراعية من خلال دراسة الكثافة الزراعية ومعرفة نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي.
3. دراسة التغيرات التي طرأت على حجم القوى العاملة الزراعية و توزيعها الجغرافي خلال فترة الدراسة.
4. توضيح مدى التباين بين العاملين بالزراعة وبين القطاعات الأخرى.
5. التعرف على خصائص القوى العاملة الزراعية في منطقة الدراسة.
6. معرفة أهم المشكلات التي يعاني منها العاملين بقطاع الزراعة، ومحاولة إيجاد الحلول العلمية لها وذلك من أجل الحد من هذه المشكلات وتحسين مستوى الانتاج الزراعي كمحاولة لإبراز الجانب النفعي والتطبيقي للجغرافيا.

موقع منطقة الدراسة:

تمتد منطقة الدراسة من منطقة فرزوعة غرباً حتى منطقة البياضة شرقاً ومن منطقة بطة في الشمال الشرقي حتى منطقة جردس جنوباً وإقليم المريج يقع فلكياً بين خطي طول (37° 20' - 45° - 21°) شرقاً، ودائرتي عرض (55° - 31°) - (45° - 32°) شمالاً، الشكل (1) حيث تشكل المساحة ما نسبته 0.5 % من المساحة الإجمالية لليبيا، تستهدف هذه الدراسة إقليم المريج الذي يقع في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا على ارتفاع يصل إلى (250 - 300 م) حيث تقع على الحافة لسفوح الجبل الأخضر ويتكون من هضبة كارستية نحتتها عوامل التعرية، ويمتاز سهل المريج باستواء سطحه وهو من أخصب المناطق في ليبيا وبخاصة في إنتاج الحبوب¹.

¹ محمد المبروك المهدي: "جغرافية ليبيا البشرية"، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1990، ص35.

الشكل (1) حدود و موقع منطقة الدراسة



المصدر: باستخدام برنامج Arc gis10.6، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، الأطلس الوطني، ط1، طرابلس، 1978.

- الدراسات السابقة :

أن التعرف والبحث عنها تساعد الباحث على تحديد دراسته وتجنبه الوقوع في التكرار أو التشابه في موضوع الدراسة.

وعليه فإننا نشير باختصار إلى بعض الدراسات ذات الخلفية النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع أو منطقة الدراسة وهي:

- هناك دراسة للباحث "خلف الله" في كتابه حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا " (رمضان عريبي خلف الله، 1981) حيث تناولت الدراسة هجرة القوى العاملة ودورها في التنمية الإقليمية والهجرة بين الأقاليم وعلاقتها بالعروض الإقليمية والقوى العاملة وخصائص المهاجرين وأسباب الهجرة، كما ناقشت الآثار التنموية لحركة القوى العاملة بين الأقاليم .
- دراسة قام بها الباحث "العماري" بعنوان "طبيعة القوى العاملة في ليبيا" (محمد مختار العماري، 1989) حيث استعرض التركيب العمري والنوعي للسكان في ليبيا وعوامل النقص الكمي والنوعي للقوى العاملة . كذلك تناولت الدراسة توزيع القوى العاملة على مختلف فروع الأنشطة الاقتصادية.
- هناك مقالة "خصائص القوى العاملة في الجماهيرية" (سالم ابو عائشة، 2004م) استعرض الباحث أبو عائشة العمالة الوطنية والوافدة في ليبيا وهيكل القوى العاملة وتوزيعها على مختلف الأنشطة الاقتصادية ومدى مشاركة المرأة في ميدان العمل وركز الباحث على خصائص نشاط الخدمات الإدارية والاجتماعية، وأشار إلى أن أكثر من 55 % من القوى العاملة تتركز في قطاع الخدمات بينما قطاع الزراعة لا يستحوذ إلا على 7% من إجمالي العاملين الكلي في البلاد وأن هناك تطوراً بارزاً في نوعية قوة العمل الليبية تمثل في اقتحام المرأة سوق العمل بقوة وزخم كبيرين.
- وقام الباحث عثمان الناجي بدراسة وهي بعنوان "النمو السكاني وأثره على التركيب الاقتصادي في شعبية المرج خلال الفترة من 1954 - 1995 م" (رسالة ماجستير غير منشورة بقسم الجغرافيا جامعة قاريونس بنغازي 2003) حيث استعرض الباحث مكونات النمو السكاني وأهم العوامل التي أدت إلى زيادة السكان في المنطقة كما تناول خصائص التركيب العمري والنوعي وأثره على النشاط الاقتصادي في منطقة الدراسة.
- كما أشار الباحث المهدي في دراسته (فضل الله محمود المهدي، 2010م) الى اثر القوى العاملة على النشاط الزراعي ، وضمنها كأحد معوقات التنمية الزراعية في الاقليم
- دراسة للباحث محمد أمعزيق محمد بعنوان "حركة القوى العاملة في منطقة المرج خلال الفترة من 1954 - 2006 م" (رسالة ماجستير - غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، جامعة بنغازي ، 2012م) حيث سلط الضوء على توزيع العاملين على اوجه النشاط الاقتصادي ومعرفة مدى التباين في حجم العاملين على مختلف القطاعات وطول فترة الدراسة.
- دراسة الباحث (عبد الجليل محمد مفتاح الشيباني، 2005م) بعنوان: التحليل لمكاني للقوى العاملة وأثره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية منطقة غريان دراسة إقليمية ، (رسالة ماجستير - غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، جامعة السابع من أبريل ، 2005م) حيث ركز علي تحديد نسبة العاملين اقتصاديا من الفئة النشطة اقتصاديا من ناحية العمر و النوع ، وتحديد مشكلة وجود أماكن شاغرة للعمالة الوافدة في الوقت الذي يوجد فيه من يبحث عن أو وظيفة من العمالة الوطنية.
- دراسة شارك بها الباحث: إبراهيم اسحيم العكري، في مؤتمر التنمية المكانية للأراضي الزراعية بعنوان: "تقييم التوزيع الجغرافي للقوى العاملة الزراعية في ليبيا 1984-2019م" للفترة 26-

272/نوفمبر/2019م، رصد فيها صورة التوزيع الجغرافي للقوى العاملة الزراعية في البلديات، وتقييم توزيعها للوقوف على درجات ذلك التوزيع، وكيفية العمل على إعادة توزيعها.

• دراسة الباحث امباركه صالح محمد نجم، بعنوان "الإنتاج الزراعي النباتي بإقليم فزان-ليبيا" دراسة في الجغرافية الزراعية باستخدام الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية، رسالة دكتوراه - غير منشورة، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، القاهرة، 2018م)، هدفت من خلالها الوقوف على أهم العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي بمنطقة الدراسة، ومعرفة أهم المعوقات التي تواجه الزراعة بالمنطقة وإمكانية إيجاد الحلول لها، اعداد قاعدة بيانات ومسوحات للأراضي الزراعية وتطوير الأساليب الزراعية باستخدام الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية ورسم خرائط حديثة لها.

• دراسة الباحث مني داوود علي العاصي بعنوان: "التنمية الزراعية في إقليم بنغازي التخطيطي"، (دراسة في الجغرافية الاقتصادية)، رسالة دكتوراه - غير منشورة، جامعة المنصورة، 2020م). هدفت إلى تحديد المحاور التي يمكن أن تتجه إليها التنمية الزراعية، ومحاولة الوقوف على المشكلات التي تعوق هذه التنمية، مع طرح مقترحات العلاج المناسبة لها، وتقديم المقترحات والتوصيات العلمية، التي يمكن على أساسها وضع مخطط شامل ينظم الوضع الحالي، ويحدد الاتجاهات التي يجب أن يقوم عليها استغلال الموارد الزراعية في المستقبل بصورة سليمة. محاولة وضع خريطة مستقبلية للتنمية الزراعية في منطقة الدراسة في ظل الظروف والإمكانات المتاحة، للإسهام في تحقيق تنمية زراعية مستدامة، تحفظ حق الأجيال الحاضرة والقادمة.

- أسلوب الدراسة:

لابد لأي دراسة علمية أن تتوفر لها البيانات النوعية والكمية الكاملة حتى تتمكن من الوصول إلى الأهداف المنشودة وعليه فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب لجمع البيانات.

أولاً: مصادر البيانات:

حيث سيتم جمع البيانات عن طريق الآتي :

1. الكتب والدوريات والمقالات والرسائل العلمية والندوات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
2. التقارير والنشرات والإحصاءات الرسمية من قبل مصلحة الإحصاء والتعداد السكاني والقوى العاملة الزراعية ومنطقة الدراسة.

ثانياً: تحليل البيانات (منهجية الدراسة):

لابد لأي دراسة علمية من منهج أو أسلوب متبع في تحليل البيانات التي يتم الحصول عليها حيث ستتبع الدراسة الآتي:

1. المنهج التاريخي: حيث سيتم تتبع مراحل توزيع القوى العاملة أثناء فترة الدراسة.
2. المنهج الاصولي: حيث يتم فيه تحديد اثر عامل القوى العاملة على النشاط الزراعي في منطقة الدراسة.

3. المنهج الاقليمي: بحيث تتم دراسة موضوع القوي العاملة الزراعية في اطار اقليمي " اقليم منطقة الدراسة.

- النشاط الزراعي في منطقة الدراسة:

تمثل القوي العاملة أحد الدعائم الرئيسية للنشاط الاقتصادي حيث تشكل إحدى الزوايا الثلاث لمثلث الانتاج الاقتصادي بجانب الأرض والموارد²، شهدت منطقة الدراسة نشاطا زراعيًا واسعًا خلال فترة السبعينات والثمانينات خلال التوسع في مشاريع التنمية الزراعية حيث شملت عدة مشاريع هامة مثل :

- مشروع الجبل الأخضر : حيث ضم منطقتي المرج وبطة إلى جملة أراضيها التي ضمت أيضا البيضاء والقبة وشحات .
- مشروع الأوسط الزراعي وضم مناطق جردس وتاكنس وبوقراوة والبيضاء إضافة إلى مناطق اسلنطة ووادي الكوف .
- مشروع الغابات المراعي ، والذي ضم منطقة الخروبة ضمن هذا المشروع ، إضافة إلى مناطق المخيلي والعزيات .

وتأتي منطقة المرج بالمرتبة الأولى في مساحة الأراضي المزروعة بالإقليم بما يزيد على خمس المساحة (41.4%) الجدول (1) وذلك لامتداد الأراضي السهلية الخصبة ممثلة في حوض المرج ، وارتفاع معدلات الأمطار وسهولة مد شبكات الطرق³.

جدول (1) مساحة الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة 2007 بالهكتار

المنطقة	المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية		المساحات المزروعة		المساحات قابلة للزراعة		المساحات غير قابلة للزراعة		استعمالات أخرى	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
المرج	287570	79.1	98718	34.3	157541	54.7	29980	10.4	1331	0.6
جرّس	12294	3.4	7880	64.0	2471	20	1832	14.9	111	1.1
تاكّس	16873	4.6	10112	95.9	5122	30.3	1480	8.7	159	1.1
بطة	26393	7.3	20755	78.6	2144	8.1	2812	10.6	682	2.7
البيضاة	16415	4.5	11723	71.4	2117	12.9	2414	14.7	161	1.0
طلميّة	3907	1.1	1485	38.0	1912	48.9	452	11.5	58	1.6
	363452		150673		171307		38970		2502	

المصدر: التعداد الزراعي 2007م
*النسب من حساب مجموعة البحث

² محمد خميس الزوكة "جغرافية القوي العاملة في البحيرة"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 1982.ص5
³ فضل الله محمود المهدي: " اقليم الجبل الاخضر "دراسة في الجغرافيا الزراعية"، رسالة دكتوراه -غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2010م،ص117.

ويتضح من الجدول السابق أن أغلب المساحات الزراعية هي أراضي مزروعة وقابلة للزراعة وهذا يعني أن الإقليم تغلب عليه النشاط الزراعي أو قابل للاستثمار في المجال الزراعي بشكل أكثر جدوى وفاعلية .

- الكثافة الزراعية:

تعد الكثافة الزراعية من أفضل الوسائل لتوضيح العلاقة بين السكان والأراضي الزراعية، كما تعد وسيلة لتقييم مدي الضغط السكاني علي الأرض الزراعية⁴ ومعرفة نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي والدخل القومي⁵ وهي عبارة عن نسبة السكان إلى مساحة الأرض الزراعية ، وتبلغ الكثافة الزراعية(*) على مستوى منطقة الدراسة والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول (2) توزيع الكثافة الزراعية في منطقة الدراسة مقارنة بالإقليم التخطيطي بنغازي من عام 2007م إلى 2018م.

2018			2007			الإقليم
عامل	عدد	المساحة	عامل /	عدد	المساحة المزروعة	
هكتار	العاملين	المزروعة	هكتار	العاملين	(هكتار)	
/هكتار	بالزراعة	(هكتار)		بالزراعة		
0.01	4400	471562.4	0.1	1199	12574	بنغازي
0.05	7120	121328.2	0.03	4047	150916	المرج
0.08	2900	35042.1	0.09	4655	52872	الجبل الأخضر
0.07	1670	226588.4	0.1	2549	19910	درنة
0.01	3881	203799.4	0.06	4773	76402	البطنان
0.01	19971	1058320.5	0.06	17223	312674	الإجمالي

المصدر: 1- حسب المساحة باستخدام برنامج Arc GIS

2- بيانات التعداد الزراعي عام 2007م

3- حصر المسجلين بالجمعيات الزراعية ، بيانات وزارة القوى العاملة والتشغيل ، قسم المعلومات والتوثيق الإحصائي ، بيانات غير منشورة، 2021م.

نلاحظ انخفاض الكثافة الزراعية بالمنطقة بشكل عام بسبب اتساع مساحة الأراضي الزراعية ، مقارنة بعدد العاملين فعلياً بالنشاط الزراعي (الليبيين) المسجلين بالجمعيات الزراعية بالمنطقة، ويرجع ذلك إلى عزوف القوى العاملة المحلية عن مزاولة حرفة الزراعة ، التي تعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة من خارج البلاد. ويلاحظ أن العمالة الزراعية منخفضة بصفة عامة خلال تلك الفترة بمنافسة العمالة الزراعية غير الليبية لها وتحول العمالة الزراعية الليبية إلى أنشطة اقتصادية أخرى. والخلاصة أن الإقليم يمتلك (42.1%) من إجمالي المساحة الزراعية في ليبيا، في حين تمتلك بلدية سهل بنغازي

⁴ عباس فاضل السعدي، " جغرافية السكان"، الجزء الأول، بغداد، 2002م ، ص 193.

⁵ عباس فاضل السعدي، "دراسات في جغرافية السكان"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988. ص 51.

*- الكثافة الزراعية = عدد السكان الريفين ÷ المساحة المزروعة فعلاً ، نقلاً عن علي أحمد هارون ، جغرافية الزراعة ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، مدينة نصر ، القاهرة، عام 2000 م، ص 75

(42.0٪) من إجمالي الأراضي القابلة للزراعة في ليبيا⁶ وبالتالي يمتلك الإقليم إمكانات كامنة لتنمية الإنتاج الزراعي في ليبيا وإعالة المزيد من السكان.

- السكان والقوى العاملة :

إن دراسة حجم السكان ذات أهمية كبرى في جميع المجتمعات وتأتي معرفة الواقع السكاني بشكل دقيق وصحيح في سلم الأولويات التي يجب أن يلتفت إليها المخطط والباحث الديموغرافي حيث تعد دراسة السكان وتوقعات نموه وحركته وتوزيع السكان حسب الأنشطة الاقتصادية من الأساسيات لأي خطة تنموية هادفة⁷

ويرتبط حجم ونمو القوة العاملة بالتغير في حجم السكان ومعدل نموهم من فترة لأخرى، فإذا طرأ أي تغير في حجم ونمو السكان سواء بالارتفاع أو الانخفاض فسيقابله بالضرورة تغيراً في حجم ونمو القوى العاملة.

- تطور حجم ونمو السكان في منطقة الدراسة:

شهدت منطقة تطورا في حجم السكان خلال الفترة 1973-2006م وهوما يظهره الجدول التالي(3) كالآتي:

جدول (3) تطور حجم ونمو السكان في فروع منطقة المرج 1973 - 2006 م

المنطقة	ليبيون	جملة	ليبيون	جملة
المرج	31341	35243	74554	79471
جرّدس	5287	5369	8832	8946
تاكّس	2784	2820	7435	7665
البياضة	3480	3535	7686	7868
بطة	2707	2761	6789	7106
ظلميّة	3643	3834	7672	7940
اجمالي	49242	53562	112968	118996

المصدر: مجموعة البحث بالاعتماد على التعداد العام للسكان 1973-2006م

وقد بلغ معدل نمو السكان في منطقة الدراسة خلال الفترة 1973 - 1984 حوالي 3.3 % أما في الفترة 1995 - 2006 فقد بلغ المعدل 1.7 % للسكان الليبيون .

وكما هو معلوم أن الكتلة السكانية تنقسم إلى قسمين الأول وهم السكان خارج القوة البشرية والتي تضم صغار السن (اقل من 15 سنة) وكبار السن 65 فأكثر والقسم الثاني هم ضمن القوة البشرية وهم فئة متوسطي السن (15 - 64 سنة) .

⁶ أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، "النتائج النهائية للتعداد الزراعي العام 1995"، طرابلس، 1996 ص48.

⁷ محمد أمعزيق محمد السنوسي: "حركة القوى العاملة في منطقة المرج خلال الفترة 1954-2006م" دراسة جغرافية" رسالة ماجستير - غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بنغازي، 2012م، ص21.

وتنقسم هذه الفئة (القوة العاملة) إلى فرعين وهم غير العاملين أو المتعطلين أو القادرين على العمل ولا يجدونه، والعاملون فعلا وهم العمالة المستغلون العاملون (وتضم جميع الأفراد الذين يساهمون ويباشرون عملا مثمرا سواء أكانوا أصحاب عمل يديرونه أم يعملون لحسابهم، أم لدى الغير بأجر نقدي، أم لدى الغير بدون أجر، أم لحساب أمره بدون أجر⁸.

وقد بلغ حجم القوة البشرية في منطقة المرج حوالي 32185 عام 1975م حيث شكلت القوى العاملة الفعلية حوالي 39.0% بلغت نسبة الذكور فيها حوالي 95.4%.

أما في عام 2006 فقد قدرت حجم الفئة العاملة الإجمالية حوالي 75320 حوالي 44.8% التي تمثل الفئة العاملة، بلغت نسبة الذكور فيها 69.8%.

وهذا ما يعني أن القوة البشرية الفعلية لاتزال منخفضة وإن هناك بطالة وعدم وجود وظائف للسكان. كذلك لاتزال مشاركة الإناث في سوق العمل ضئيلة جدا وتقتصر مشاركتها في الوظائف الخدمية والمكتبية ولا تسهم بقدر كاف في العمليات الانتاجية.

- حجم القوى العاملة الزراعية في منطقة الدراسة:

إن التركيب الاقتصادي للسكان في أي منطقة قد تعطي صورة عن حجم القوى العاملة ومساهمتها في سوق العمل إلا أن هذه الصورة غير كافية إلا إذا سلطت الضوء عن توزيع العاملين على أوجه القطاعات الاقتصادية المختلفة⁹.

ويقصد بالقوى العاملة الزراعية في هذه الدراسة كل العاملين بالزراعة ذكورا أم إناثا والذين يؤدون خدمات وأنشطة مرتبطة بالعمل والانتاج الزراعي بشكل منتظم طيلة العام الزراعي، سواء أكانوا ملاكا أم مستأجرين أم يعملون بأجر، ويمارسون العمل الزراعي كمهنة رئيسية لهم، ويضاف إليهم العمالة المؤقتة والذين يؤدون العمل الزراعي بعض الوقت وفي فترة تقل عن ستة أشهر، لذا تعد الزراعة مهنة ثانوية لهم¹⁰.

وعند دراسة توزيع العاملين على أوجه الأنشطة الاقتصادية نلاحظ انخفاضا كبيرا في حجم العمال الزراعيين مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى كما هو موضح في بيانات الجدول (4) الآتي:

جدول (4) عدد ونسبة القوى العاملة الزراعية حسب النوع في منطقة المرج 1973 - 2006م

العام	ذكور		إناث		جملة	% من إجمالي العاملين الكلي
	عدد	%	عدد	%		
1973	3357	97.8	74	2.2	3431	35.0
1984	2925	94.3	174	5.7	3099	20.7
1995	3877	98.3	67	1.7	3944	19.7
2006	4755	77.274	1402	22.8	6157	11.5

المصدر: مجموعة البحث بالاعتماد على التعداد العام للسكان 1973-2006م

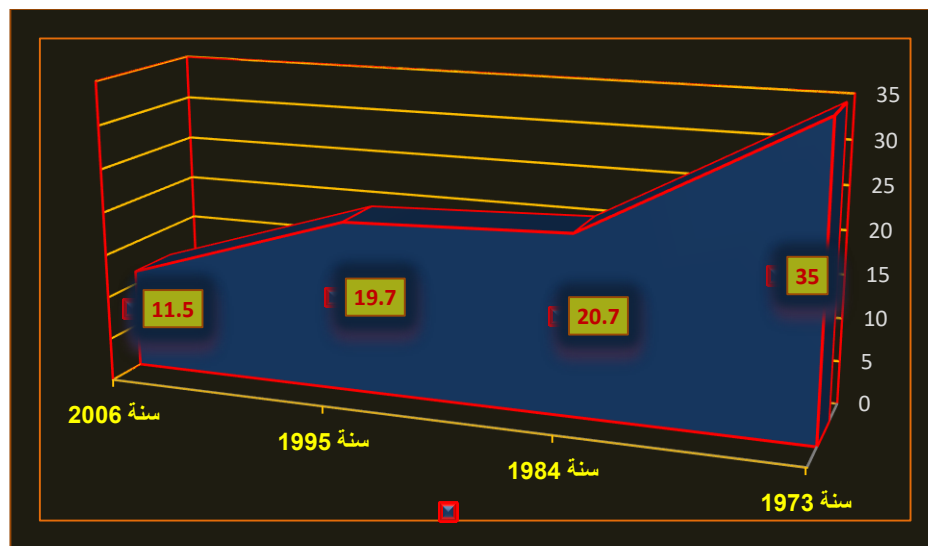
⁸ أحمد ذكي بدوي - محمد كمال مصطفى: "معجم مصطلحات القوى العاملة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984م، ص12.

⁹ الأمم المتحدة: العوامل الديموغرافية للقوة البشرية، ترجمة: المركز الديموغرافي، القاهرة، التقرير الأول، 1967م، ص6.

¹⁰ محمد خميس الزوكة: "القوى العاملة الزراعية في محافظة البحيرة" دراسة في جغرافية السكان"، مرجع سابق، ص42.

ومن الجدول نلاحظ انخفاض نسبة القوى العاملة الزراعية مقارنة بالقطاعات الأخرى رغم التطور العددي ، وقد بلغت أعلى نسبة عام 1973م بحوالي 35 % وهذا نتيجة للاهتمام بمشاريع التنمية الزراعية والتوسع في استصلاح الأراضي الشكل (2)، أما من حيث النوع فنجد أن مشاركة الإناث في قطاع الزراعة منخفضة جدا وذلك لطبيعة العمل الشاق والميداني والذي لا يتناسب مع طبيعة المرأة والحياة الاجتماعية في المنطقة وبلغت أعلى نسبة مشاركة للإناث في القطاع عام 2006 م بحوالي 32.8 % من إجمالي العاملين وربما اقتصر العمل هنا في إدارة المشاريع والأعمال المكتبية الخدمية فقط .

شكل (2) حجم العمال الزراعيين في منطقة الدراسة 1973-2006م %



المصدر: مجموعة البحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

ولا تختلف هذه النسب كثيرا في فروع منطقة الدراسة حيث نجد ان النسبة مرتفعة سنة 1973م في كافة الفروع حيث وصلت في جردس حوالي 61% وهي ذات النسبة تقريبا في تاكنس حيث شهدت المنطقة تنمية زراعية واحتاجت الى يد عاملة وطنية الجدول (5) ، أما في عام 2006م فقد انخفضت النسبة في كافة الفروع وذلك لتعدد الوظائف الخدمية والعزوف على العمل في هذا القطاع نظرا لعدم الحافز المادي بسبب تأخر المرتبات وضعفها وعدم الاهتمام بالمشاريع الزراعية القائمة .

جدول (5) نسبة القوى العاملة الزراعية في فروع الاقليم 1973-2006م

المنطقة	1973	2006
المرج	27.4	17.6
جردرس	61.1	17.0
تاكنس	60.9	16.8
البياضة	43.8	18.0
بطة	41.6	21.0

15.9	37.9	ظلمية
------	------	-------

المصدر: مجموعة البحث بالاعتماد على التعداد العام للسكان 1973-2006م

ويتضح لنا التباين الواضح في نسبة القوى العاملة الزراعية في المرج بين تعدادي 1973 - 2006 م حيث انخفضت هذه النسبة بشكل كبير.

وكما أشرنا سابقا أن طبيعة العمل بهذا القطاع تلعب عليه الطابع المكتبي وليس الميداني وهذا ما يفسر وجود الإناث فيه .

ويمكن تحديد العمالة الزراعية الفعلية بشكل ادق حسب التعدادات الزراعية الجدول (6) والتي تشير الحيازات الزراعية وعدد المزارعين المهنيين والمتفرغين وهي كالتالي:

جدول (6) توزيع الحائزين الزراعيين حسب مهنتهم الرئيسية والنوع منطقة الدراسة 2007

المجموع			غير مزارع			مزارع			
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
4460	124	4336	2634	80	2554	1826	44	1782	عدد
100	100	100	59.1	64.6	59.0	40.9	35.4	41.0	%

المصدر: 1. الهيئة العامة للمعلومات - النتائج النهائية للتعداد الزراعي 2007م ، ص 42.

2 . النسب من حسابات مجموعة البحث

ومن خلال الدراسة الميدانية لعدد الأراضي الزراعية والحيازات في منطقة المرج جدول (7) ظهرت لنا النتائج التالية:

جدول (7) عدد العمال وفترة العمل في فروع منطقة الدراسة 2021 م %

المنطقة		مدة العمل			عدد العمال		جنسية العمال	
		موسمية	دائمة	3-1	4-8	9 فأكثر	ليبيون	غير ليبيون
المرج		85.1	14.9	22.5	40.6	36.9	9.9	90.1
جرس		97.8	2.8	40.1	53.8	6.1	12	88.0
تاكنس		96.8	3.2	32.4	61.2	6.4	10.5	89.5
البياضة		90.1	9.1	35.4	46.8	17.8	20.5	79.5
بطة		93.2	6.8	28.7	58.3	13	7.9	92.1
ظلمية		82.9	17.1	21.0	67.2	11.8	23	77.0

المصدر: مجموعة البحث اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية 2021م

- مدى التباين بين حجم القوى العاملة الزراعية والعمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة :

من خلال دراسة حجم القوى العاملة الزراعية في منطقة الدراسة اتضح انها منخفضة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى والجدول التالي يبين هذا الموضوع.

جدول (8) حجم العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في فروع الاقليم 1973-2006م

المنطقة	1973			2006		
	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
المرج	27.4	2.8	69.8	17.5	7.5	75
جردرس	61.9	1.5	36.6	16.8	6.8	76.4
تاكسس	60.9	1.8	37.3	16.8	7.0	76.2
البياضة	43.8	1.9	54.3	18.0	7.1	74.9
بطة	41.6	1.9	56.5	21.0	6.3	72.7
ظلمية	37.9	3.0	59.1	15.9	6.9	77.2

المصدر: مجموعة البحث بالاعتماد على التعداد العام للسكان 1973-2006م

حيث تنخفض الأيدي العاملة في القطاعات الانتاجية عامة مقارنة بقطاع الخدمات الذي يستحوذ على نسبة عالية من العاملين خاصة لدى الإناث **الجدول (8)** وذلك بطبيعة العمل وما وصلت إليه المؤسسات الانتاجية كالمشروعات الزراعية والمصانع العامة حيث تعاني من مشاكل مالية وإدارية جعلتها مؤسسات لا تجلب القوى العاملة إليها.

- نسبة التركيز للقوى العاملة الزراعية:

يُعد مؤشر نسبة التركيز أحد أهم الأساليب المستخدمة في تقييم اتجاهات نمو القوى العاملة الزراعية و تتراوح قيمته ما بين (الصفـر-100) الصفـر يمثل درجة التوزيع الأنسب، وكلما بعدت القيمة عن الصفـر دلت علي التوزيع المنتظم الذي يميل نحو التركيز وليس التشتت. ^{11*} حيث يهتم الجغرافيون عند دراسة توزيع القوى العاملة الزراعية بظاهرة التركيز في التوزيع في منطقة محددة تزداد درجة التركيز بتجمع السكان في منطقة ما ويقل بانتشارهم عنها. ¹²

حيث بلغت نسبة التركيز للقوى الزراعية في منطقة المرج نحو (31.2%) عام 1984م إلي (17.8 %) عام 2006م، الجدول (9) في حين بلغت علي مستوي ليبيا نحو (36.9%) عام 1984م و ازدادت إلي (38 %) عام 2006م مما يدل علي أن اتجاهات العمالة الزراعية تميل نحو التركيز بدل التعادل ، وهذا يكاد يكون في أكثر من نصف مجموع المناطق (البلديات). ¹³

الجدول (9) نسبة التركيز للقوى الزراعية في منطقة المرج 1984- 2006م

المنطقة	المساحة هكتار	% من المساحة (الكلية(س)	عدد الأيدي العاملة	% من جملة العمالة (ص)	الفرق (س- ص)	الكثافة الزراعية عامل/ هكتار
1984	500783	20.1	3113	4.4	15.6	

¹¹ رشود محمد الخريف، "السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات"، ط2، دار المؤيد، الرياض، 2008م، ص157.

¹² فايز محمد العيسوي، "أسس جغرافية السكان"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003م، ص57.

¹³ إبراهيم اسحيم العكري، "تقييم التوزيع الجغرافي للقوى العاملة الزراعية في ليبيا 1984-2019م"، المؤتمر العلمي الثالث بعنوان: دور الجغرافيا في تحقيق التنمية المكانية للأراضي الزراعية و سبل الحد من الأخطار التي تهددها للفترة 26-27/ نوفمبر 2019م، ص31.

0.2	8.9	4.8	5198	13.7	150916	2006
	$2/1 \text{ مج(س-ص)} = 15.6 \div 1/2 = 31.2\%$ $8.9 \div 1/2 = 17.8\%$					نسبة التركيز 1984 2006

المصدر: بالاعتماد علي بيانات الجدول (10).

-التوزيع الجغرافي للقوي العاملة الزراعية:

بالنظر لبيانات الجدول (10) نجد ان هناك — تراجع في عدد القوي العاملة الزراعية مقابل انخفاض المساحات الزراعية الأمر الذي لا يتماشى مع ما خطط له في البرامج التنموية حيث أن نصيب الفرد من الاراضي الزراعية يتناقص بشكل كبير، ويمكن تصنيف ذلك — حسب نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، والذي يكشف في الوقت ذاته عن احتياج كل منطقة من تلك المساحات التي ينبغي أن تهتم بها السياسات الزراعية في ليبيا، فالقوي العاملة الزراعية موزعة على المناطق داخل حيز جغرافي الذي يتغير عاما تلو الآخر نظرا لديناميكية السكان عامة ¹⁴.

ففي منطقة المرج يتراوح نصيب الفرد ما بين (100-200 هكتارا) ¹⁵. وذلك يعود لعدة أسباب لعل أبرزها التوجه نحو قطاع الخدمات والتجارة، إلى جانب انخفاض الانفاق الحكومي على قطاع الزراعة الذي نتج عنه عدم تطوير المشروعات الزراعية واهمالها وما ترتب عنه من فقدان الكثير من العمالة الزراعية للقطاعات الأخرى والعزوف عن العمل بهذا القطاع.

الجدول (10) التوزيع الجغرافي للقوي العاملة الزراعية في منطقة المرج (1984-2006م)

2006م				1984م				المنطقة
المساحة	جملة	اناث	ذكور	المساحة	جملة	اناث	ذكور	المرج
150916	3113	55	3058	500783	5198	1338	38600	

المصدر: 1- أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان عام 1984، ص 254.

2- اللجنة الشعبية العامة، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان عام 2006م

3- الهيئة العامة للمعلومات، عام 2008م، ص 162

4- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الزراعي، 2001م، ص 35.

-الخصائص الديموغرافية للقوي العاملة الزراعية بمنطقة الدراسة:

ان استعمال العنصر البشري والاهتمام به يضيف إلى الاقتصاد المحلي عنصر جديد للثروة الاقتصادية، ويكون مورد متجدد شأنه في ذلك المياه والتربة والنبات، لهذا اعتمدت كثير من الدول على هذا المورد مثل ما حدث في اليابان وجنوب كوريا وتايوان وسويسرا حسب ما جاء في تقارير الأمم المتحدة للتنمية

¹⁴ حسن خسين الخولي، "النقل السكاني في السودان"، مجلة البحوث والدراسات العربية، 1990م، ص 197.

¹⁵ إبراهيم اسحيم العكري، مرجع سابق، ص 38.

البشرية لفترة التسعينات¹⁶. يعد تركيب السكان وخصائصهم من العناصر الهامة في دراسة الجوانب الديموغرافية للسكان في أية منطقة.

وتتمثل هذه الخصائص التراكيب المختلفة لحجم السكان وبما أن القوى العاملة من أهم مكونات الكتلة السكانية لأي مجتمع يمكن دراسة خصائص القوى العاملة الزراعية في منطقة الدراسة من حيث النوع وتركيب الحضر والريف والتعليم والتركيب الزواجي.

- التركيب العمري:

تساعد دراسة التركيب السكاني لمنطقة ما على إبراز الكثير من الصفات من خلال مقارنة الشرائح المختلفة التي تساعد على وضع الخطط التنموية المناسبة¹⁷، أن الهيكل العمري للسكان يسهم في تحديد مدى إسهامهم في الإنتاج، ففي سن التعليم يحجم كثير من الأفراد عند الدخول في سوق العمل حتى يتفرغوا للتعليم والتدريب، تمهيداً للإسهام في قوة العمل مستقبلاً، كذلك يتقاعد الأفراد عن العمل في اعمار مختلفة باختلاف الحالة العملية وقوانين العمل والمقدرة الجسدية والذهنية⁽¹⁸⁾.

جدول (11) التركيب العمري و النوعي للقوى العاملة الزراعية بمنطقة الدراسة %

الفئة	ذكور	اناث	الإجمالي %
19-15	4.5	4.1	4.2
24-20	6.5	6.3	6.4
29-25	7.2	7.3	7.3
34-30	8.0	8.2	8.1
39-35	9.1	9.3	9.2
44-40	11.5	11.7	11.7
49-45	10.8	11.0	11.3
54-50	10.7	10.2	10.5
59-55	9.9	10.5	10.7
64-60	8.0	8.3	8.3
69-65	9.1	6.9	7.2

¹⁶ الامم المتحدة: التقارير السنوية لمنظمة العمل الدولية، 2000-2001م.

¹⁷ مصطفى الشلقاني، "طرق التحليل الديموغرافي"، الطبعة الثانية، جامعة الكويت، 1994، ص40.

¹⁸ فتحي محمد أبو عيانه، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، الطبعة الثامنة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، عام 2015م، ص571.

5.1	6.0	4.7	70 فما فوق
%100	%100	%100	المجموع

المصدر: مجموعة البحث، الدراسة الميدانية، 2021م

وبالنظر إلى الجدول (11) نلاحظ تقارب في نسب فئة متوسطي السن (15-64 سنة) من حيث النوع فقد بلغت نحو 86.6% للذكور، 77.6% للإناث. أما فئة كبار السن (65 فما فوق) فنلاحظ أن نسبة الذكور أعلى من مثيلتها لدى الإناث خلال هذه الفترة (13.8% - 12.9%)، مما يشير إلى تحسن أمد الحياة عند الذكور بشكل عام يوجد نوع من الثبات النسبي في فئة كبار السن.

أن الفئة العمرية من (15-64 سنة) هي الفئة العاملة في مجال الزراعة وخاصة فئة الذكور. وبالنسبة للتغيرات التي طرأت على فئة البالغين فيلاحظ أن نسبة الذكور أعلى من مثيلتها للإناث ويرجع ذلك إلى أسباب اقتصادية تعود إلى ارتفاع المستوى المعيشي للسكان وهناك عوامل اجتماعية مثل الوعي الصحي والتعليمي بين السكان والاهتمام عليه نجد أن الإقليم يتمتع برصيد جيد من الرأس مال البشري الذي تقوم عليه دعائم التنمية البشرية بصفة عامة والتنمية الاقتصادية الزراعية بصفة خاصة وهذا الأمر يتطلب التوسع في المشاريع الاقتصادية والزراعية خاصة للنهوض بالإقليم ودعم تطوره.

تشير بيانات الجدول (11) أن ما نسبته 52.5% من المزارعين يقعون في الفئة العمرية 40 - 60 سنة، وهي الفئة العمرية الأكثر نشاطاً وقدرة على العمل الزراعي، وأن حوالي 12.3% ممن يشكلون الفئة العمرية الممتدة من 61 سنة فما فوق وهي الأقل نشاطاً ولكنها الأكثر خبرة من الفئة العمرية الأولى، أما الفئة العمرية من (30-40 سنة) فهي تشكل فئة الورثة للحيازات الزراعية وتمثل ما نسبته 29% وهي الأقل خبرة من جميع الفئات، ولكنها الأكثر نشاطاً.

- التركيب النوعي :

تتمثل نسبة النوع (عدد الذكور والإناث) مؤشر هام خاصة في حجم العمالة وتوزيعهم على الأنشطة وكما أسلفنا فإن قطاع الزراعة لم يشهد أية مشاركة فعالة للإناث فيها الجدول (12) وآخر تعداد بلغت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل حوالي 29% من عدد العاملين الإجمالي

جدول (12) نسبة النوع للقوى العاملة الزراعية في منطقة الدراسة 1973 - 2006م

السنة	ذكور	اناث	اجمالي العاملين
1973	97.8	2.2	35.0
1984	94.3	5.7	20.7

19.7	1.7	98.3	1995
11.5	22.8	77.2	2006

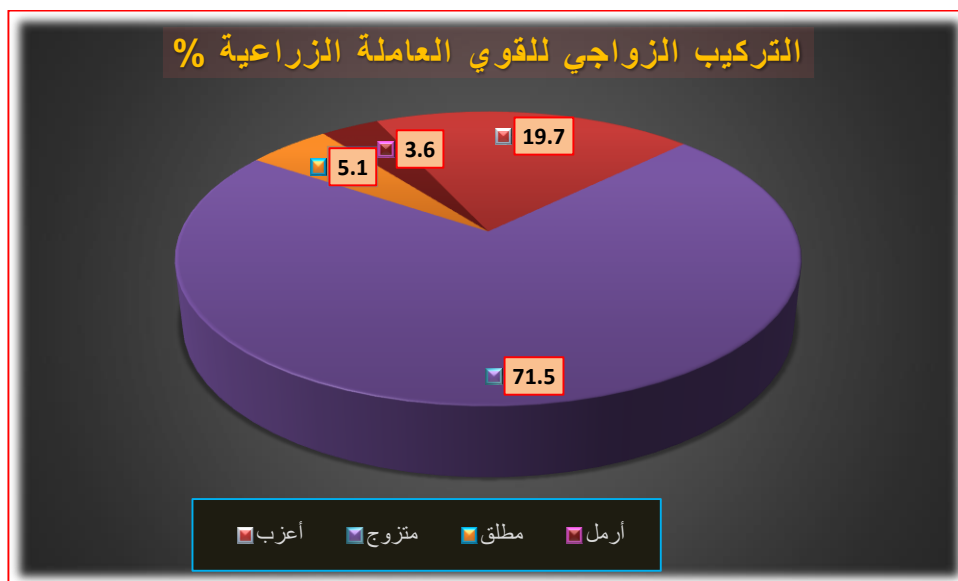
المصدر: مجموعة البحث بالاعتماد على التعداد العام للسكان 1973-2006م

- التركيب الزواجي :

يعني التركيب الزواجي توزيع السكان بحسب الفئات الأربع (المتزوجون ، العزاب ، المطلقون ، الأرملة) ، وتتأثر هذه الفئات بالتركيب العمري ونسبة النوع للسكان ، ويمكن القول ان الحالة الزواجية تتسم بعدم الثبات بل إنها متغيرة وترتبط ارتباطا وثيقا بظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية . فاستقرار المستوى المعاشي وارتفاعه فضلا عن طبيعة العادات والتقاليد السائدة في هذا المجتمع تسهم في تحديد معدلات الزواج .

يتبين من الشكل (3) أن الحالة الزواجية للقوي العاملة في منطقة الدراسة ان نسب المتزوجين اتسمت بارتفاعها وتميزت نسبة العزاب بالارتفاع مقارنة بالفئات الاخرى .

الشكل (3) نسبة التركيب الزواجي للقوي العاملة الزراعية بمنطقة الدراسة



المصدر : الدراسة الميدانية ، 2021م.

- التركيب المهني :

ويقصد بها المهنة التي يمارسها العامل وهنا تتضح لنا حقيقة القوى العاملة المنتجة فعلا في الحقل أو تلك التي تدخل ضمن العمالة الانتاجية ولا تقوم بأعمال ميدانية .

ان دراسة التركيب الاقتصادي والمهني للسكان تعد من اهم مؤشرات الاستخدام والبطالة، واهمية سوق العمل ومدى نشاطه والفرص المتاحة فيه تعد ايضا مؤشرا واضحا للاتجاه الاقتصادي والاجتماعي العام في البلاد ومتابعة تطوره وتقييمه تقييما سليما¹⁹.

¹⁹ منصور محمد الكيخيا، 2003م، مرجع سابق، ص 214 .

وعند دراسة التركيب المهني للعمال الزراعيين في منطقة الدراسة الجدول (13) نجد ان اصحاب المهن العلمية والفنية هم اعلى معدل بين المهن المختلفة في حين ان نسبة العاملون بالبيع والشراء منخفضة جدا كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (13) التركيب المهني للعمالة الزراعية في منطقة الدراسة 2006م

اصحاب المهن الفنية والعلمية	7.0	22.7
المديرون	0.4	8.1
المشتغلون بالأعمال والكتابة	6.0	6.2
العاملون بالبيع والشراء	5.7	4.6
العاملون بالخدمات	25.6	20.3
العاملون بالزراعة وتربية الحيوانات	26.7	20.1
عمال الانتاج والتشغيل والنقل	2.1	14.7
غير مصنف	4.5	3.3

المصدر: مجموعة البحث بالاعتماد على التعداد العام للسكان 2006م

- التركيب التعليمي :

ويعد مستوى التعليم مؤشرا مهما للسكان تعطي صورة على واقع المجتمع ومدى تعليمه وثقافته ، كذلك الأمر القوى العاملة وخاصة إذا تناولنا العمالة الزراعية حيث ادى التطور الذي شهدته ميادين الزراعة من حيث التوسع في استخدام التقنية الحديثة والميكنة وهذا يتطلب ايدي عاملة فنية في بعض الأحيان. والجدول (14) التالي يوضح التركيب التعليمي للعمالة الزراعية.

جدول (14) المستوى التعليمي للقوى العاملة الزراعية في منطقة الدراسة 2021م

الفئة	النسبة
أمي	18.8
يقرأ ويكتب	0.8
اعدادي	23.1
ثانوي / متوسط	29.2
جامعي	18.5
فوق الجامعي	6.0
غير مبين	3.6

المصدر : مجموعة البحث اعتماد الدراسة الميدانية، 2021م

وبيانات الجدول تظهر لنا أن نسبة الأمية بين عاملي الزراعة مرتفع ويعزي ذلك لأن أغلب العاملين كبار السن يعملون في تأمين المؤسسة وعمال الحقول والمخازن وعمال النقل والتخزين أما ارتفاع معدل أصحاب الشهادات الجامعية فهذا يرجع إلى استقطاب القطاع الموظفين جدد من حملة الشهادات وهم في الأغلب يقومون بأعمال مكتبية وأغلب هذه الشريحة من الإناث .

- توزيع العمالة الزراعية بين الحضر والريف :

من الطبيعي أن تكون نسبة العمال الزراعيين في الأرياف أعلى من الحضر وذلك لأن المناطق الريفية هي امتداد للنشاط الزراعي والحيواني إلا أن في بيانات مكتب الزراعة والثروة الحيوانية بمنطقة الدراسة تظهر لنا أن التباين بين الحضر والريف يميل للمراكز الحضرية .

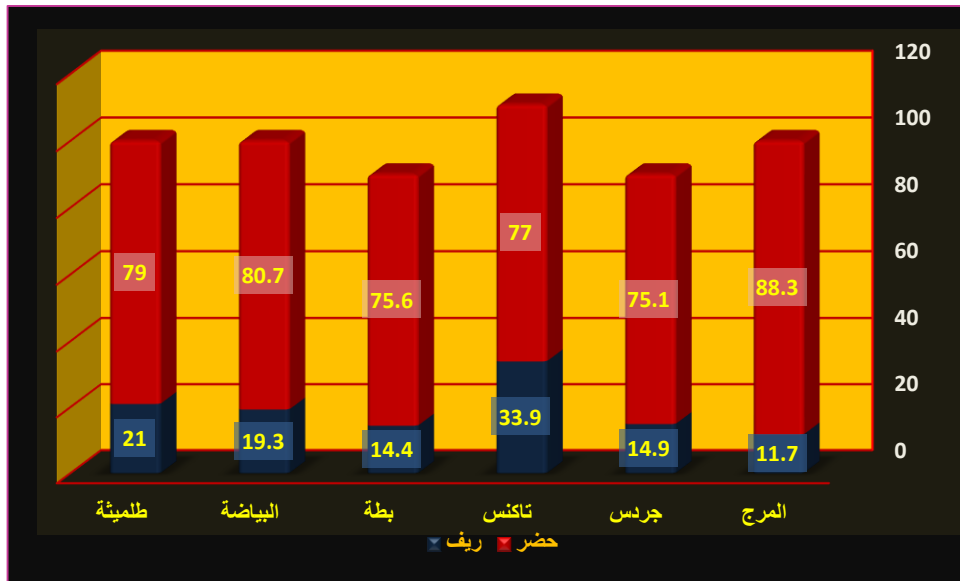
جدول (15) توزيع العمال الزراعيين حسب الفروع حضر- ريف 2021 م %

المنطقة	ريف %	حضر %
المرج	11.7	88.3
جردس	14.9	75.1
تاكنس	33.9	77.0
بطة	14.4	75.6
البياضة	19.3	80.7
طلميثة	21.0	79.0

المصدر : مجموعة البحث اعتمادا الدراسة الميدانية، 2021 م

ويتضح لنا من الجدول (15) أن أغلب العاملين بقطاع الزراعة يقطنون المدينة والمراكز الحضرية بنسبة قد تصل 88 % . أما الباقي فهم المزارعين فعلا وهم من يسكنون مزارعهم وسكان الأرياف الأخرى.

شكل (4) توزيع العمال الزراعية حسب الفروع حضر- ريف 2021 م %



المصدر: مجموعة البحث بالاعتماد على بيانات الجدول (14)

ويمكن تلخيص أهم مشكلات القوى العاملة الزراعية في الآتي:

1. نقص الأيدي العاملة، حيث تشير البيانات أن نسبة القوى العاملة في القطاع لا تتعدى 11 % من إجمالي العاملين ، كذلك أن مشاركة الإناث ضئيلة جدا
2. نقص الكفاءة والخبرة لدى العمال بحيث اتضح من خلال التركيب التعليمي أن هذه الفئة وتشمل عناصر لا تحمل شهادات كافية لمواكبة التطور الحديث في الانتاج، كما أن أغلب الموظفين الجدد لا يملكون خبرة كافية لإدارة الانتاج.

وبالتالي فقد أثرت المشكلات في الانتاج الزراعي في المنطقة بحيث اعتمد المزارعين على الأجانب في العمليات الزراعية، كذلك أدى ذلك إلى تغيير نمط الانتاج والتركيب المحصولي في المنطقة ، حيث تغيرت بعض المساحات من الزراعة المروية إلى البعلية خاصة في انتاج الحبوب ، والعكس في انتاج الخضروات .

وقد قدرت مساحة الزراعة المروية بحوالي 5.2 % سنة 1990م ووصلت إلى 24.2 % سنة 2007 م وهذه الزراعة منتشرة في سهل المرج خاصة في مزارع انتاج الخضروات والفواكه .

كذلك أدت نقص العمالة في الانتاج الزراعي إلى ترك بعض المساحات دون زراعة واستغلت فيما بعد في نشاطات أخرى حيث طرأ تغيير في استخدام الأرض وزحف العمران والمباني على مساحات كبيرة في المنطقة .

حيث تم زحف العمران على الأرض الزراعية بطريقتين هما :

- أ. زيادة عدد المباني داخل الأراضي الزراعية حيث تشير بعض الدراسات أن أغلب الحيازات الزراعية توجد بها منزلين أو أكثر إضافة إلى المخازن وغيرها .

ب. اتساع رقعة المدينة على حساب الأراضي الزراعية (المخصصات) وقد جاءت نتيجة لزيادة عدد السكان وزيادة الهجرة من الريف للمدينة ومحاولة القرب من مراكز الخدمات في المدينة. حيث تعاني المدينة من ظاهرة التعدي على حوالي 431 هكتار خاصة بعد 2007 م إلى الآن حيث تحولت أغلب الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة إلى مخططات سكنية.²⁰

إضافة إلى كل ما ذكر فقد أثر نقص الأيدي العاملة على تغير التركيب المحصولي في منطقة الدراسة ، حيث أن نقص اليد المنتجة ونظرا لغياب الرقابة من الجهات المسؤولة التي تنظم استعمالات الأرض الزراعية وظرف اصحاب الحيازات والمشكلات التي تواجه المزارعين أدى إلى تغير انتاجية الأرض كما ونوعا حيث تغير الانتاج حيث زادت انتاجية الأرض من محصول الشعير بطة 1974 م حوالي 45.2 % وارتفعت إلى 89.5 % عام 2007 م، كذلك في البياضة حيث بلغت نسبة انتاج الشعير عام 1974 حوالي 50.2 % ووصلت عام 2007 م إلى 92.4 % .

أما معدل انتاج القمح فهي منخفضة حيث كانت تقدر بحوالي 41.6 % عام 1974م في البياضة وانخفضت إلى 5.2 % عام 2007م أما بالنسبة للأشجار المثمرة فهي ايضا طرأ عليها تغير نحو الانخفاض خلال الفترة 1974 - 2007 م.²¹

-النتائج والتوصيات:

اولا - النتائج:

بعد دراسة القوى العاملة الزراعية في منطقة المرحج توصلت الدراسة لعدة نتائج اهمها:

- 1- حجم القوى العاملة الفعلية منخفضة حيث قدرت بحوالي 44.8% من اجمالي سكان الاقليم عام 2006م وهذا ما يدل على ارتفاع نسبة البطالة وضالة فرص العمل.
- 4- ان حجم القوى العاملة الزراعية منخفضة طول فترة الدراسة بحيث انخفضت من 35% عام 1973م الى 11.5% عام 2006م.
- 5- من خلال بيانات الدراسة الميدانية اتضح ان اغلب العمال الفعليين في الزراعة هم اجانب بحيث تتراوح نسبتهم من 77% - 92% في فروع اقليم منطقة الدراسة وان غالبية اعمالهم موسمية وليست دائمة وهذا ما يعني انخفاض العمال الوطنيين في هذا القطاع.
- 6- ان قطاع الزراعة لا يحظى بنسبة جيدة من العمالة حيث اوضحت الدراسة ان هناك تباينا واضحا لحجم العمالة حسب الانشطة وكان هذا التباين في صالح قطاع الخدمات وبمعدلات مرتفعة.

²⁰ محمد أمعزيق محمد، 2017م، مرجع سابق، ص15.

²¹ المرجع السابق، ص 17.

7- تراجع نصيب الفرد من المساحات الزراعية مع استمرار زراعة الأراضي رغم قلة انتاجيتها ، مما جعل المزارعين يقومون بسد احتياجاتهم اليومية وتربية المواشي والاعنام الأمر الذي جعل مردود الأرض ودخل المزارع ينخفض مما يدفع بهم إلى الهجرة نحو المدن وازدياد درجة ازدحامها .

8- من خلال دراسة الخصائص العامة للعمال الزراعيين اتضح ان نسبة مشاركة المرأة ضعيفة جدا وذلك لطبيعة العمل الشاق حيث تقتصر مشاركتهم في الاعمال المكتبية فقط، كما ان التركيب المهني لهم لم يلحظ عليه تباين واضحاً،

9- ان اغلب عمال الزراعة يحملون شهادات تعليم اساسي وثانوي كما ترتفع نسبة الامية في شريحة بحيث تصل الى 18.8% وهي ذات نسبة حملة الشهادات الجامعية وربما يعزى ذلك الى اقحام الخريجين الجدد والباحثين عن عمل من حملة الشهادات الجامعية لهذا القطاع.

10- اظهرت الدراسة ان اغلب عمال الزراعة هم من سكان الحضر حيث يقطعون مسافة رحلة عمل يومية بين مقر سكنهم والحقل او المشروع كما ان اغلب الحيازات هي على طول الطرق الرئيسية وبالقرب من المراكز الحضرية او محاطة بها.

11- ان قطاع الزراعة بالمنطقة يعاني من نقص في الايدي العاملة وهو ما يؤثر سلباً على الانتاج الزراعي حيث ظهرت مشكلات رئيسية ادت الى انخفاض كمية وجودة المحاصيل وادى الى تغير التركيب المحصولي بالمنطقة وتغير في استعمال الارض الزراعية.

كما ظهرت مشكلات اثرت فيها نقص العمالة بشكل غير مباشر ومنها الزحف العمراني على الاراضي الزراعية في منطقة الدراسة حيث قدرت هذه المساحة بوالى 431 هكتار سنة 2017م

ثانيا - التوصيات:

1- ضرورة الاهتمام بالإننتاج الزراعي وزيادة الرقعة الزراعية بدلا من التعدي عليها وذلك عن طريق استصلاح اراضي زراعية جديدة ودعم المشاريع الزراعية المتعثرة لتوفير فرص عمل للمزارعين وأبناءهم خاصة الذين لا يملكون أراضي زراعية.

2- ضرورة اتباع الاسلوب العلمي في زراعة المحاصيل والتوان في زراعتها حسب النوع والكمية بشكل مدروس.

3- اعادة توزيع العمال الى قطاع الزراعة وضرورة الاستفادة من العنصر النسائي في الحقل الذي يعمل بنظام الانتاج الاسري.

4- الاهتمام بالتنمية المكانية علي المستوى الافقي للمساحات الزراعية وكذلك البنية التحتية لمحاولة الحد من الهجرة نحو المدن.

5- ان توزيع العمال على قطاع الزراعة يجب ان يكون فعليا ومدروسا واقحام الأيدي العاملة الفنية بشكل جاد، حيث ان الانتاج الزراعي اليوم يشهد تطورا ملحوظا في الاساليب والمعدات.

6- يجب اعداد كوادر بشرية في هذا المجال وتأهيل العمال الزراعيين وادخالهم في دورات تخصص العمليات الانتاجية في الحقل.

- 7- ضرورة التوسع في مشاريع الاستيطان الزراعي والاهتمام بالقائم منها وذلك لضمان توظيف العمال بالقرب من الحقل وتوفير الخدمات الضرورية لها.
- 8- يجب دراسة الوضع القائم للنشاط الزراعي بشكل ميداني للوقوف على معوقاتها لوضع حلول لها وبشكل قانوني للحد من التعدي على الارض الزراعية والحفاظ عليها.

- قائمة المراجع:

أولاً: الكتب :

- 1- أبو عائشة ، سالم : خصائص القوى العاملة في الجماهيرية العظمى ، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، شهر ناصر، 2004م.
- 2- أبو عيانه ، فتحي محمد: " جغرافية السكان أسس وتطبيقات "، الطبعة الثامنة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، عام 2015م.
- 3- الزوكة ، محمد خميس :جغرافية القوى العاملة في البحيرة ،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1982م.
- 4- الخريف ، رشود محمد ،"السكان :المفاهيم والأساليب والتطبيقات" ، ط2، دار المؤيد، الرياض، 2008م.
- 5- الخولي، حسن حسين ، "النقل السكاني في السودان "، مجلة البحوث والدراسات العربية، 1990م.
- 6- الشلقاني، مصطفى: "طرق التحليل الديموغرافي"، الطبعة الثانية، جامعة الكويت، 1994.

- 7- المهدي، محمد المبروك: جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1990م.
- 8- الكيخيا، منصور محمد: جغرافية السكان " اسس وتطبيقات" منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 2003م
- 9- بدوي، احمد ذكي - مصطفى، محمد كمال: معجم مصطلحات القوى العاملة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1984م
- 10- 14 خلف الله، رمضان عريبي: حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا - المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس - ط1 - 1981م
- 11- هارون، علي أحمد، جغرافية الزراعة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، مدينة نصر، القاهرة، عام 2000 م.

ثانياً : الرسائل العلمية والدوريات :

- 1- السنوسي، محمد أمعزيق محمد: حركة القوى العاملة في منطقة المرج خلال الفترة 1954-2006م "دراسة جغرافية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بنغازي، 2012م
- 2- السنوسي، محمد أمعزيق محمد: مراحل وابعاد النمو الحضري في مدينة المرج الجديدة 1974-2017م، مجلة العلوم والدراسات الانسانية- المرج، جامعة بنغازي، العدد 45، ديسمبر، 2017م.
- 3- العاصي، مني داوود علي، التنمية الزراعية في إقليم بنغازي التخطيطي (دراسة في الجغرافية الاقتصادية)، رسالة دكتوراه - غير منشورة، جامعة المنصورة، 2020 م .
- 4- العماري، محمد مختار: طبيعة القوى العاملة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة قاريونس، 1989م.
- 5- العكري، إبراهيم اسحيم، "تقييم التوزيع الجغرافي للقوى العاملة الزراعية في ليبيا 1984-2019م"، المؤتمر العلمي الثالث بعنوان: دور الجغرافيا في تحقيق التنمية المكانية للأراضي الزراعية و سبل الحد من الأخطار التي تهددها للفترة 26-27/ نوفمبر 2019م.
- 6- المهدي، فضل لله محمود: اقليم الجبل الاخضر "دراسة في الجغرافيا الزراعية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، 2010م

7- عثمان ، الناجي عثمان : النمو السكاني وأثره على النشاط الاقتصادي في شعبية المرج من عام 1954 - 1995 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والتربية ، جامعة قاريونس بنغازي ، 2002

8- عشية، سعيد رجب حسن: "القوى العاملة الزراعية في محافظة البحيرة" دراسة في جغرافية السكان"، رسالة دكتوراه-غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية، 2017م

9- نجم ،امباركه صالح محمد: "الإنتاج الزراعي النباتي بإقليم فزان-ليبيا" (دراسة في الجغرافية الزراعية) باستخدام الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية ، رسالة دكتوراه -غير منشورة ، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، القاهرة، 2018 م).

10- الخولي، حسن حسين ، "النقل السكاني في السودان "، مجلة البحوث والدراسات العربية، 1990م.

ثالثاً: التقارير:

1. الامم المتحدة: العوامل الديموغرافية للقوة البشرية، ترجمة :المركز الديموغرافي، القاهرة، التقرير الاول، 1967م.

2. الامم المتحدة: التقارير السنوية لمنظمة العمل الدولية، 2000-2001م

3. أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان عام 1973م.

4. _____، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1984.

5. _____، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، 2006م

6. مصلحة الإحصاء والتعداد الزراعي الشاملة والتفصيلية لمنطقة الدراسة عام 1984م

7. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، نتائج للتعداد الزراعي، طرابلس، 2001م.

8. _____، النتائج النهائية للتعداد الزراعي ، 2007م.

9. الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، عام 2008م.

الأداء المؤسسي لوزارة الخارجية الليبية ومتطلبات التغيير:

(1969م-2021م)

د. سيف النصر عبد السلام المحجوب

أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

د. توفيق صالح علي الحفار

أستاذ مساعد - قسم العلوم السياسية - الأكاديمية الليبية - فرع بنغازي.

أ. خالد خميس السحاتي

مُحاضرٌ بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

الملخص

تتناول هذه الدراسة واقع السياسة الخارجية الليبية وسبل تطويرها في ظل المتغيرات التي تشهدها الدولة الليبية؛ فعلى الرغم من حدوث تغيير كبير في شكل النظام السياسي الليبي، وتحوله من نظام يعمل بناءً على توجيهات العقيد القذافي إلى نظام قائم على مؤسسات تشريعية وتنفيذية منتخبة بعد ثورة فبراير 2011م، إلا أن السياسة الخارجية الليبية لم تشهد تطوراً يُذكر، باستثناء إضافة الدائرتين العربية والإسلامية ضمن إدارات وزارة الخارجية عام 2012م، بعد أن تم إلغاؤها من قبل مؤتمر الشعب العام (سابقاً) عام 2006م، وبالتالي، فإن استمرار ضعف أداء وزارة الخارجية الليبية على المستويين الإقليمي والدولي هذا بنا إلى تسليط الضوء على هذه المشكلة، في محاولة لتوضيح أسبابها ومن ثم اقتراح البدائل التي يمكن أن نقودنا إلى إصلاح وتطوير وزارة الخارجية وسياساتها بما يخدم المصلحة الوطنية العليا للدولة الليبية.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية، ليبيا، الإصلاح المؤسسي، وزارة الخارجية.

المقدمة:

تشهد السياسة الخارجية الليبية - في إطارها المؤسسي - ضعفاً كبيراً منذ عهد العقيد القذافي؛ فصناعة هذه السياسة المهمة كانت تتم في أجواء بعيدة كل البعد عن الآليات الديمقراطية التي يفترض أن تتم عبرها، ولعل السلوك الخارجي الليبي في ذلك الوقت، وما صاحبه من تخبط في العلاقات الخارجية الليبية على المستويين الإقليمي والدولي، خير دليل على ذلك التخبُّط بسبب تدخل العقيد القذافي في رسم السياسة الخارجية وفقاً لميوله وأفكاره. استمر الحال على ما هو عليه، حتى قامت ثورة 17 فبراير التي كان من بين أهدافها انتهاج سياسة خارجية تُقدِّم ليبيا كدولة ديمقراطية، تحترم العهود والمواثيق الدولية، تسعى لبناء أواصر الصداقة مع كافة دول العالم التي تحترم القانون الدولي وتلتزم بميثاق الأمم المتحدة، إلا أن وزارة الخارجية لم تشهد إصلاحات حقيقية تُلبي تلك الطموحات، باستثناء بعض التعديلات الطفيفة في هيكل الوزارة؛ فصورة ليبيا لدى الأوساط الدولية لازالت هزيلة بسبب سياساتها الخارجية العشوائية، التي تُنم عن غياب "التخطيط الاستراتيجي" الذي يضع المصلحة العليا للبلاد كأولوية، وأيضاً: غياب المؤسسات الرصينة والمتخصصة في صناعة القرار الخارجي، الأمر الذي حدا بنا إلى محاولة اقتراح بعض الإصلاحات التي تهدف إلى تطوير وزارة الخارجية الليبية، وآليات عملها على مختلف المستويات.

* مشكلة البحث:

تُعاني صناعة السياسة الخارجية الليبية منذ عهد العقيد معمر القذافي من ضعف في الهياكل البنيوية التي تختص بعمليات التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ، وعلى الرغم من التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا منذ فبراير 2011م، إلا أن المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية لم يحدث بها أي تغيير إلا في اسمها، أو إضافة الدائرتين العربية والإسلامية، اللتين تم حذفهما بموجب القرار الصادر عن مؤتمر الشعب العام رقم (15) لسنة 2006م، وبالتالي، فإن معرفة الأسباب الكامنة وراء الضعف الذي ينتاب أداء وزارة الخارجية الليبية وآليات التغلب عليه، يتطلب الإجابة على التساؤلين التاليين:

س1- ما الجهات التي تصنع السياسة الخارجية الليبية قبل وبعد فبراير 2011م؟

س2- ما الإصلاحات اللازمة لمواكبة التحولات السياسية التي حدثت بعد 2011م؟

* فرضية الدراسة:

(أدى تدخل العقيد القذافي في رسم السياسة الخارجية الليبية منذ عام 1969م إلى إضعاف وزارة الخارجية كمؤسسة، واستمر هذا الضعف بعد ثورة 17 فبراير بسبب الانقسام السياسي والأمني).

* أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة تسليط الضوء على واقع صناعة السياسة الخارجية قبل وبعد 2011م، في محاولة لاقتراح خطوات عملية لإصلاح وزارة الخارجية التي يقع على عاتقها تنفيذ استراتيجيات السياسة الخارجية في ظل نظام سياسي جديد، مختلف عن السابق، يتطلب قنوات ديمقراطية ومؤسسات رصينة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات.

* مناهج الدراسة:

سوف نستخدم في هذه الدراسة المناهج التالية:

- **المنهج المقارن:** وذلك للمقارنة بين صناعة السياسة الخارجية في النظم الديمقراطية وصناعة السياسة الخارجية في النظم السلطوية. كما سيتم استخدام هذا المنهج للمقارنة بين صناعة السياسة الخارجية في عهد العقيد القذافي وصناعة السياسة الخارجية في الفترة التي تلت ثورة 17 فبراير 2011م.

- **منهج دراسة الحالة:** سوف يتم استخدامه في هذه الدراسة بغية التعمق في عملية صنع السياسة الخارجية في ليبيا وتفصيلها؛ من أجل الحصول على معلومات وفيرة تساعد على فهم هياكل وآليات اتخاذ القرار الليبي الخارجي في الفترة من: 1969-2021م.

- **المنهج المؤسسي:** الذي تعامل مع النظام السياسي كمرادف لنظام الحكم، وينصرف من ثم لدراسة مؤسساته من حيث أهدافها، واختصاصاتها، وأهميتها النسبية، وتوزيع الأدوار داخلها وفيما بينها، (هلال ومسعد، 2000: 45)، وسوف يتم استخدامه هنا لمعرفة دور المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية الليبية في صنع هذه السياسة، واتخاذ القرار المتعلق بها.

- **منهج اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية:** وهو يفترض أن الباحث السياسي يمكنه أن يحلل السياسة الخارجية للدولة بناءً على معرفته بالخطوات التي يمر بها أي قرار، وخاصة الأهداف المتوخاة، والعوامل الداخلية والخارجية التي يتواجد بها أو يتعرض لها صانع القرار، وكذلك

الإمكانات والوسائل والزمن المتاح له. (البرناوي، 2000: 34-35). وسوف يتم استخدام هذا المنهج في السياق الليبي لمعرفة طبيعة اتخاذ القرار الخارجي وإشكالياتها خلال فترة هذه الدراسة. * **تقسيم الدراسة:** في سبيل ذلك سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول/ مفهوم السياسة الخارجية وآليات صنعها.

المبحث الثاني/ السياسة الخارجية الليبية: الملامح العامة قبل وبعد 2011م.

المبحث الثالث/ بنى وهياكل السياسة الخارجية الليبية ومتطلبات التغيير.

المبحث الأول/ مفهوم السياسة الخارجية وآليات صنعها

أولاً/ مفهوم السياسة الخارجية:

يُشار لأي تحركات تقوم بها الدول في البيئة الخارجية بالسياسة الخارجية، حيث تهدف الدول من خلال هذه التحركات إلى تحقيق أهداف مصلحية ذات أشكال متعددة من خلال إقامة علاقات دولية قد تكون تعاونية أو صراعية.

وقد اختلف المفكرون والباحثون حول تحديد مفهوم "السياسة الخارجية"، وذلك لاختلاف منطلقات كل منهم في تعريفهم لها، حيث يمكن عرض بعض تعريفاتهم في ثلاثة اتجاهات كما يلي:
الاتجاه الأول: يُعرفها بأنها مجموعة برامج تتركز على العمل في البيئة الخارجية، ومن أهم رواد هذا الاتجاه دكتور محمد السيد سليم، الذي عرف السياسة الخارجية بأنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرمجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي". (سليم، 1998: 7).

ويحوي هذا التعريف جميع العناصر المهمة للسياسة الخارجية، وهي البرامج العلنية التي يختارها الممثلون الرسميون للدول، كما يحوي أيضاً "البرامج"، من أجل تحقيق الأهداف، ويُعاب على هذا التعريف عدم ذكره للبيئتين الداخلية والخارجية وتأثيرهما على صناعة السياسة الخارجية. ويرى عطا زهرة أن: "السياسة الخارجية لأية دولة هي برنامج عمل للتحرك الخارجي، يتضمن تحديداً للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها، والوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة لذلك، وفقاً لما تعتقه من مبادئ ومعتقدات". (زهرة، 1993: 20).

الاتجاه الثاني: يُعرّفها بأنها سلوكُ صانع القرار، ومن أهم رُؤاد هذا الاتجاه "شارلز هيرمان"، الذي عرّف السياسة الخارجية بأنها: "تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، والتي يُقصدُ بها التأثيرُ في سلوك الدولة الخارجي". (سليم، 1998: 7-8). وفي هذا الإطار، يُعرّفها زايد عبيد الله مصباح بأنها: "كُلُّ السلوكيات السياسية الهادفة والمؤثرة الناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية". (مصباح، 2002: 13). (مصباح، 1999: 24-32).

الاتجاه الثالث: يُعرّفها بأنها نشاطٌ موجّه نحو الخارج، حيثُ نجدُ دكتور حامد ربيع يُعرّف السياسة الخارجية بأنها: "جميع صور النشاط الخارجي، حتّى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقةٍ نظامية، أي نشاط الجماعة كوجودٍ حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورةٍ فرديةٍ للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نُطلقُ عليه السياسة الخارجية". (ربيع، 1979: 13).

ويركّز المفكّر الأمريكي "ريتشارد سنايدر" اهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية بالبُعد الإدراكي لصانع القرار، حيثُ يقول: "إنّ الدولة تُحدّد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين، ومن ثم فإنّ سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأنّ السياسة الخارجية عبارة عن مُحصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوّؤون المناصب الرسمية في الدولة". (النعمي، 2009: 20).

وتختلف عملية صناعة القرار الخارجي من دولةٍ إلى أخرى حسب طبيعة النظام السياسي للدولة، وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإنّ هناك قواسم مشتركة في صنع السياسة الخارجية؛ فبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي، يُشارك في صناعة القرار الخارجي عددٌ من الأجهزة الحكومية، والتي عادةً ما يكون لها مفاهيم ومواقف مختلفة، إلّا أنّه خلال عملية صناعة القرار تقلّ التناقضات بين الأجهزة المختلفة، وتقترّب وجهات النظر كلّما أمكن ذلك.

ثانياً/ آليات صنع السياسة الخارجية:

يحتاج صنع السياسة الخارجية للفهم العميق والإدراك الدقيق لكلّ العوامل والمُحدّدات المؤثرة، سواءً المباشرة أو غير المباشرة التي تؤثر في السياسة الخارجية؛ فأولى المُعضلات التي يواجهها صانع القرار هي الإدراك السليم للموقف، كالأزمة الدولية المفاجئة، واستحضاره لمجموعة بدائل حيال هذا الموقف، وبالتالي، يكون القرار هنا اختياراً لبدلٍ من البدائل بناءً على توافر معلوماتٍ معينةٍ تتعلّق بالبدل، ثم يُتخذ القرار الذي يُفترض أنّه يُحقّق أكبر قدرٍ من المزايا وأقلّ قدرٍ ممكنٍ من الخسائر،



وتُساهم وسائل الإعلام المتطورة في توفير المعلومات المرتبطة بشكل أساسي بالتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية.

وتتم عملية صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات في الأنظمة الديمقراطية بمراحل متعددة، بدءاً من المرحلة التحضيرية، والتي تتضمن تحديد المعيار الرئيسي، وتحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع: (تحديد البدائل وجمع المعلومات) وقياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي، ثم اختيار الهدف ورسم استراتيجية تحقيقه، ثم تأتي مرحلة اتخاذ القرار باختيار أحد البدائل وتنفيذه، أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة، سواء كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل، وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم، واستخلاص النتائج. (محمد، 2016: 243).

وتتولى عملية صنع القرار مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، تأتي في مقدمتها: السلطان التشريعية والتنفيذية، ويتفاوت ذلك حسب طبيعة الأنظمة السياسية، فتسيطر السلطة التشريعية على عملية صنع القرار في الأنظمة البرلمانية، بينما تسيطر السلطة التنفيذية عليها في الأنظمة الرئاسية، وفي ميدان الشؤون الخارجية تلعب السلطة التنفيذية الدور البارز في بلورة السياسة الخارجية، بحسب دستور كل دولة؛ ففي بعض الدول تُعطى مؤسسة الرئاسة سلطة اتخاذ القرار الخارجي في بعض الحالات كإعلان الحرب مثلاً، كما في الولايات المتحدة الأمريكية عندما اتخذ الرئيس كلينتون القرار بقصف العراق دون الرجوع للكونجرس.

أما الأجهزة غير الرسمية فتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام، إلا أن هذه الأجهزة تؤثر بالفعل في توجيه سلوكيات السياسة الخارجية، وهي وسائل ضغط في الدول الديمقراطية فقط، إلا أن الأجهزة الرسمية في الدولة هي المسؤولة في النهاية عن صنع السياسة الخارجية.

المبحث الثاني/ السياسة الخارجية الليبية: الملامح العامة قبل وبعد 2011م

سنتعرض في هذا المبحث لأبرز ملامح السياسة الخارجية الليبية خلال حقبة العقيد معمر القذافي والحقبة التي تلت ثورة 17 فبراير 2011م، خصوصاً فيما يتعلق بمحددات وهياكل وآليات صنع السياسة الخارجية في تلك الفترة.

أولاً/ ملامح السياسة الخارجية الليبية في عهد العقيد القذافي:

لعل من الصعوبة بمكان أن يضطلع أي مُحلل أو باحث سياسي بمناقشة محددات السياسة الخارجية الليبية، أو أن يبحث في دوائر اهتمام الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى إبان



حُثْبَةُ العقيد القذافي.. ولعلَّ باقية الألقاب والمُسَمَّيات التي خلعتها القذافي على نفسه وعلى دولته (عميد الحُكَّام العرب، ملك مُلُوك إفريقيا، إمام المُسلمين...الخ) تكشفُ لنا عن حجم العشوائية والارتجالية التي كانت تتَّسمُ بها الدَّولة الليبية طَوال ما يَزيدُ عن أربعة عُقُودٍ من حُكم الرِّعِم الفرد(علام، 2011)، فيكادُ يُجمَعُ الباحثون في هذا المجال على صُغوبة رصد ثوابت ومُحدِّدات هذه السِّياسة وآليَّات صناعتها.

وكان ذلك -حسب إحدى الدِّراسات العلميَّة- بسبب افتقاد تلك السِّياسة إلى انتهاج "سياسةٍ خارجيَّةٍ" ذات منهاجٍ لغرض تحقيق مقاصد ومعاني المَصْلَحة الوَطَنِيَّة للدَّولة، حيثُ تميَّزت عمليَّات السِّياسة الخارجيّة الليبية في فترة النِّظام السِّياسيِّ السَّابق بسُفُوطها في إطار التَّصرُّفات السَّريَّة الخارجيّة، والعمليَّات المُخابراتيَّة.. الأمرُ الذي أَفْقَدَها المجال العلميِّ والبحثيَّ أُسُوةً ببقية السِّياسات الخارجيّة للدُّول الأُخرى. (الحارثي، 2015: 58).

وقد وضعت ليبيا في عهد القذافي أهدافاً ورفعت شعاراتٍ ثوريَّةٍ لسياستها الخارجيّة خلال الفترة من 1969م وحتى 1992م، لعلَّ أهمُّها: العملُ على تحقيق حُلم الوحدة العربيَّة، ومُقاومة الإمبرياليَّة الغربيَّة بكافَّة أشكالها، ومُلاحقة التَّغلُّل الصَّهيونيِّ في إفريقيا، ودَعْمُ النُّظُم والحَرَكَاتِ الثَّوريَّة في العالمِ الثَّالث. إضافةً إلى الأمنِ القُومِيِّ ونَشْرٍ ما كان يُسمَّى "فِكرُ النُّظريَّة العالميَّة الثَّالثة". (البرناوي، 2000م: 72). (الكوت، 2015: 111). واتسمت السِّياسة الخارجيّة الليبية في تلك المرحلة بالنمط التفاعلي و الانغماسي التداخلي في العديد من القضايا الخارجيّة، وعلي تعدد واختلاف دوائرها: العربيَّة، والأفريقيَّة، والإسلاميَّة، والدوليَّة، ورفعت ليبيا أهدافاً ثوريَّة خارجيَّة كما أسلفنا. (علي، 2004: 118). حيث عمد نظام القذافي إلى التَّدخُّل في الشُّؤون الدَّاخليَّة للدُّول الأُخرى القريبة منها كالدول المُجاورة والبعيدة كالفلبين وبريطانيا مثلاً مدفوعاً بدوافع أيديولوجيَّة، ورغبة لدى رأس النظام في لعب دور الرِّعِم خارج حُدود ليبيا، بالرغم من أنَّ دولةً صغيرةً مثل ليبيا غير مُؤهَّلةٍ للعب هذا الدَّور مثلاً أنَّ شخص معمر القذافي غير مُؤهل للعب دور الزعيم في زمن لم يعد فيه للزعامات الكاريزميَّة أي دور يذكر على المستوى العالمي. (الكوت، 2015: 110). ثم انقلب الحالُ في أهداف السِّياسة الخارجيّة الليبية مع نهايات القرن العشرين، وتفكُّك الاتحاد السُوفييتي الذي كان يدعمُ ما يُسمَّى بالنُّظُم الثوريَّة في العالمِ الثَّالث، وعلى رأسها نظامُ العقيد القذافي، وما تبعهُ من هيمنة القُطب الأمريكيِّ الأُوحد على رأس النِّظام الدَّوليِّ، ثُمَّ اتَّهامُ ليبيا «الثَّوريَّة» بالصُّلُوع في تفجير طائرة (بان أمريكيان) فوق بلدة لوكربي



بإسكتلندا عام 1988م، وما أعقبه من فرض عقوباتٍ دوليةٍ على ليبيا عام 1992م. (ملتم، 2009)، (مجموعة مؤلفين، 1993: 127)، (مجموعة مؤلفين، 1992: 96-97). الأمر الذي دفع القذافي إلى توجيه بُوصلته باتجاه مُغازلة الغرب؛ فبدأ في الانفتاح التدريجي على القوى الغربية، التي طالما وصفها بالإمبريالية والاستعمارية، وُصولاً إلى الانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وتخليه طواعيةً عن برنامجهِ النوويّ الوليد، وكافة برامج أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي أكّده ابنه سيف الإسلام عبرَ تصريحاتٍ له بأن ليبيا لم تعد ترى في وجود "إسرائيل" تهديداً، وأنها لم تعد تعتبر نفسها في مواجهةٍ مع "إسرائيل". (علام، 2011).

* دور العقيد القذافي في السياسة الخارجية الليبية خلال هذه المرحلة (1969-1992):

تؤكد أدبيات السياسة الخارجية أنّ السلوك الخارجي للدول ما هو إلا ترجمة لطبيعة الموقف الذي يواجهه صنّاع القرار، وهنا تؤثر الجوانب الداخلية، الخارجية والذاتية على عملية صنع القرار، حيث يتضمن هذا الأخير شخصية القائد وإدراكاته ونسقه العقيدي، التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في رسم السياسة الخارجية، حيث تزداد أهمية العامل القيادي في السياسة الخارجية للدول النامية بناءً على مدى قدرة وقوة المؤسسات على الصنع والتنفيذ. فكلما تدنى مستوى التطور المؤسساتي كلما ازداد تأثير العامل القيادي على مخرجات السياسة الخارجية، وهو ما أكد عليه بهجت قرني في دراسته للسياسات الخارجية لدول العالم الثالث، والذي أكد على أنّه لا يمكن دراسة السياسة الخارجية الليبية -باعتبارها لا تخرج عن نطاق هذه السياسات - بمعزل عن هذه الجوانب. (سمير، 2011: 78). (زرتمان، 2002: 379).

حيث تأثرت السياسة الخارجية الليبية لحدٍ كبيرٍ بآراء وتوجهات وأيديولوجيا القذافي، (أنظر مثلاً: الأسود، 2013: 144-161)، فرغم اعتماده (نظرياً) لنظامٍ سياسيٍّ قائمٍ على مؤتمراتٍ شعبيةٍ تُقرّر، ولجانٍ شعبيةٍ تُنفّذ، إلا أنّ توجيهاته كان لها الدور الأبرز في السياسة الخارجية، حيث اتخذت تلك المؤتمرات الشعبية خطوةً تجاه اعتبار توجيهات القذافي مصدراً من مصادر السياسة العامة، عندما أصدرت قراراً في مارس 1989م جاء فيه: "اعتبار ما ورد في خطاب القائد منهاج عمل على اللجان الشعبية تنفيذه". وفي عام 1990م أكد المؤتمر الشعب العام (السلطة التشريعية) في البند الأول من إعلان "وثيقة الشرعية الثورية" على أن: "التوجيهات التي تصدر من القائد تكون ملزمة وواجبة التنفيذ". (البرناوي، 2000: 63-64). (مؤتمر الشعب العام، وثيقة الشرعية الثورية، 1990). ولذلك، "كانت السمة الرئيسة للسياسة الخارجية الليبية إبان



نظام القذافي هي: هيمنة القيادة السياسية على أهداف وعملية صنع القرار، وضعف المؤسساتية". (علي، 2013: 84).

ويلاحظ من خلال القرارات التي تصدر عن المؤتمرات الشعبية آنذاك أنها قرارات عامة، وينطبق الأمر كذلك على القرارات الصادرة عن المؤتمر الشعب العام، وتلك القرارات لا يمكن أن تشكل سياسة خارجية محددة؛ لأن السياسة الخارجية للدولة لا يمكن أن تكون قرارات متناقضة أو أفعال وردود أفعال وفنتية أو مزاجية، بل يجب أن تكون مبنية على برامج وأهداف يجب تحقيقها بغض النظر عن بعض المواقف المؤقتة التي تصدر من حين لآخر. (البرناوي، السابق: 68-69).

وفيما يلي نضرب بعض الأمثلة حول السياسة الخارجية الليبية في تلك المرحلة:

- السعي نحو تحقيق الوحدة العربية: حيث كان من أهداف القيادة السياسية تحقيق الوحدة العربية، (الشحومي، 2010: 9)، ولكن تلك المحاولات (الغير مدروسة)، التي كانت الهدف الأول للسياسات الخارجية الليبية منذ بدايات حكم القذافي، واستمرت تلك التجارب العشوائية بسبب القرارات الفردية للعقيد لكنها أخفقت جميعاً، وسُحاول أن نُجمل تلك المحاولات الوحدوية:

- 1- الوحدة بين مصر والسودان وليبيا وصدور (ميثاق طرابلس) في: 27 ديسمبر 1969م.
- 2- الوحدة الاندماجية بين ليبيا ومصر سنة 1972م.
- 3- بيان "جربة الوحدوي"، حيث تم الاتفاق على إقامة الوحدة الاندماجية بين ليبيا وتونس، في دولة اتحادية واحدة، تسمى: "الجمهورية العربية الإسلامية"، في: 12/يناير/1974م.
- 4- بيان "حاسي مسعود الوحدوي" بين ليبيا والجزائر: 28/ديسمبر/1975م.
- 5- "إعلان طرابلس" بشأن الوحدة الاندماجية بين ليبيا وسوريا: 10/9/1980م.
- 6- "الاتحاد العربي الأفريقي" في: 13/أغسطس/1984م بين ليبيا والمغرب، وعُرف ببيان "وجدة الوحدوي".

والملاحظ في مجمل هذه "التجارب الوحدوية" التي كانت الأمة العربية تتطلع إلى تحقيقها: غياب الدراسة العلمية والموضوعية والواقعية المرتكزة على المنهج السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فقد كانت عاطفية سريعة، وانتهت بنفس سرعة بدايتها، بل أضاعت معنى "الوحدة العربية"، وبنت الشكوك حول أهدافها، وكثرت الهواجس والريبة بين الحكام، وبعضها انتهى بعداوات بين زعماء الدول الداخلة في تلك التجارب. أنظر: (البرناوي: 136-141).

- دعم حركات التحرير في عددٍ من الدُول: دعم القذافي العديد من حركات التحرير في أفريقيا وآسيا، انطلاقاً من شعار: مُناصرة قضية الحرية في كل مكان، ولذلك، لا يمكن الفصل بين شخصية القذافي وبين السياسة الخارجية الليبية فترة حكمه التي استمرت 42 عاماً، فدخلت البلاد في مغامرات سياسية كثيرة كلفت ليبيا المال والرجال؛ فعلى النقيض من الوحدة العربية نجد السياسة الخارجية الليبية تتجه في مواقع أخرى لدعم الانفصال في الوطن العربي، ومن أمثلة ذلك:

- 1- دعم جون قرنق الزعيم السوداني الجنوبي لعدة سنواتٍ في حربه الانفصالية عن السودان.

- 2- تأييده للأكراد في العراق للانفصال، وتكوين دولةٍ مُستقلة.

- 3- تأييده المطلق لجبهة البوليساريو ضد توحيد "الصحراء الغربية" مع المغرب.

- 4- احتضان الجبهة الشعبية لتحرير عُمان التي تُطالب بانفصال "إقليم ظفار".

- 5- الوقوف مع إيران في حربها ضدَّ العراق إبان حُكم الرئيس العراقي صدام حسين.

إضافة لما سبق، اتجه العقيد القذافي نحو دعم حركات التحرر والانفصال في العديد من دول العالم، أهمها: دعم عيدي أمين في أوغندا في: 15 مايو 1973م، التي فقدت فيها ليبيا الكثير من جنودها في تدخل مباشر، ودعم الجبهة الشعبية لتحرير ناميبيا، وجبهة تحرير زائير، وغيرها. وهنا ثمة ملاحظتين في هذا الجانب: الأولى: التوسع المفرط في دعم تلك الحركات، دون وجود أدلة كافية على شرعية هذا الادعاء، الثانية: اتباع أسلوب الإعلان، وعدم استخدام أسلوب السرية في هذا الشأن، مما أدى إلى اتهام ليبيا بأنها راعية من رعاة الإرهاب الدولي. (البرناوي: 84).

- استخدام القوة المسلحة: ومنها مثلاً: حرب ليبيا ضد تشاد، التي اتسمت بأربع تدخلات ليبية منفصلة في تشاد، في: 1978، 1979، 1980-1981 و 1983-1987م، وفي جميع تلك الظروف حظي القذافي بدعم عدد من الفرق المتناحرة في الحرب الأهلية، بينما اعتمد حُصوم ليبيا على دعم الحكومة الفرنسية، التي تدخلت عسكرياً لإنقاذ الحكومة التشادية في 1978م، 1983م و 1986م، ثم رُفعت قضية قطاع أوزو إلى محكمة العدل الدولية، التي أصدرت في فبراير 1994م قرارها بشأن قضية أوزو، وجاء القرار لصالح تشاد. (فهيم، 1994: 187-192). (الدرسي، 2017: 93-108). (الحرب التشادية الليبية، 2021، <https://cutt.us/l5f04>).

ووصل الأمر حتى للمواجهات المسلحة مثل: المواجهة المسلحة مع مصر في شهر يوليو 1977م حول منطقة الجغبوب والحدود الشرقية لليبيا. ودعم مجموعاتٍ مسلحة -بشكلٍ مباشرٍ- فيما عُرف بأحداث قفصة في تونس في شهر يناير 1980م.. وأيضاً الخلافات الحدودية بين

ليبيا والجزائر حول إقليم حاسي مسعود النفطي الواقع داخل الحدود الجزائرية. (الجاسور، 2007: 158)، (ثابت، 2016: 245). (كاظم وفارس، 2020م: 1-19).

*** دور العقيد القذافي في السياسة الخارجية الليبية خلال الفترة (1993-2010):**

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات من القرن العشرين إلى تساؤل هامش المناورة السياسية الذي كانت تتمتع به دول الجنوب أثناء حقبة القطبية الثنائية، فلم تعد روسيا تشكل بديلاً أمام تلك الدول سواءً للدعم السياسي أو المعونة الاقتصادية والعسكرية. (سليم، 2002: 644). والنظام الليبي آنذاك خسر حليفاً استراتيجياً بسقوط الاتحاد السوفيتي، مما شكل واقعا ضاغظاً على السياسة الليبية أكثر من أي وقت مضى، فأصبح النظام في عزلة بفعل هذه الظروف. وخصوصاً بعد فرض العقوبات الدولية على ليبيا بسبب اتهامها بالتورط في تفجير طائرة لوكربي. حيث اعتبرت تلك العقوبات حصاراً غير إيجابي لسياسة خارجية ذات طبيعة "ثورية". أنظر: (علي، 2004: 118)، (الحارثي، 2015: 8)، (السحاتي، 2017: 329-330).

وبعد وفاء ليبيا بالتزاماتها وتسليم مواطنيها المتهمين بالمسؤولية عن تلك التفجيرات للسلطات الهولندية لمحاكمتها أمام محكمة اسكتلندية، صدر قرار مجلس الأمن رقم (1192) عام 1998م بتعليق العقوبات عليها. (عبد العال، 2003: 183). وفي هذا الإطار يرى البعض أن: السياسة الليبية أرسلت مؤشرات للتقارب مع الغرب، مثل: التراجع عن التوجهات القومية والراдикаلية السابقة، والتخلي عن دعم الإرهاب الدولي، والتعاون في مكافحته، والاتجاه نحو المحيط الأفريقي عوضاً عن النظام العربي، ولعب دورٍ سلميٍّ مهمٍّ في أفريقيا. (حنفي، 2002: 139-147)، (السحاتي، 330-331). (الكويت، 2008: 39). (قرني وهلال، 1994).

-**التخلي عن أسلحة الدمار الشامل:** سعت ليبيا مع بداية الألفية الجديدة إلى الإغلاق الكامل لملف لوكربي، حيث وافقت على مبدأ دفع تعويضات قيمتها: 2.7 مليار دولار لأسر ضحايا حادثة تفجيرات لوكربي. وفي عام 2003م أعلنت ليبيا رسمياً تخليها عن برنامج أسلحة الدمار الشامل، وجاء ذلك القرار بعد مُحادثات جرت بين خبراء ليبين ونظرائهم من الولايات المتحدة وبريطانيا. ووصف القذافي هذا القرار بأنه: "قرار حكيم وخطوة شجاعة". أنظر: (النقير الاستراتيجي العربي 2007-2008: 291-293). (علي، 2004: 120). (الكخيا، 2007: 25-26). (السحاتي، 380-381).

- قطع العلاقات الدبلوماسية: وذلك في قضية شهيرة تدل على شخصنة السياسة الخارجية الليبية، هي قضية قطع العلاقات الدبلوماسية مع سويسرا وإيقاف الرحلات الجوية من وإلى جنيف عبر مطار طرابلس الدولي، فقد تدهورت العلاقات الليبية السويسرية في يوليو 2008م عندما اعتقلت السلطات السويسرية "هانيبال" نجل القذافي بفندق في جنيف بتهمة الإساءة إلى خدمه، وازدادت تلك العلاقة سوءاً بعد أن وضعت سويسرا 188 مسؤولاً ليبيا بينهم الزعيم الليبي نفسه على "القائمة السوداء" الممنوعة من دخول منطقة "شنغن" التي تضم 25 دولة، وردت السلطات الليبية على ذلك بوقف منع تأشيرات الدخول إلى ليبيا لجميع مواطني الاتحاد الأوروبي باستثناء بريطانيا، ووصف القذافي -في كلمة له بمدينة بنغازي بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي- سويسرا بأنها "كافرة فاجرة"، وأنَّ كُلَّ مُسْلِمٍ يَتَعَامَلُ مَعَهَا "كافر" وضدَّ الإسلام"، تلاً ذلك إيقاف ليبيا تصدير شحنات النفط إلى سويسرا. (سامي، 2010، <https://cutt.us/M9Cbl>).

إنَّ هذا التَّخْبُطُ الذي شهدته السِّياسة الخارجيّة الليبيّة في عهد القذافي، يُلُّ على عدم وجود استراتيجية واضحة بسبب جُملة من العوامل الموضوعيّة التي يُمكنُ إيجازها فيما يلي: (الحارثي، 2011، <https://diae.net/6600>)، (الحارثي، 2008: 15).

1- عدم وجود تشريعات ملزمة، ترسم من خلالها وزارة الخارجية والتعاون الدولي سياستها الخارجية.

2- غياب التخطيط المؤسّساتي الصادر عن مؤسسات رصينة تختص بعملية صناعة القرار الخارجي.

3- تأثير العامل القيادي، وشرعنة شخصنة اتخاذ القرار الخارجي.

4- غياب أطراف مجتمعيّة مدنيّة مهمّة، مثل: الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في عمليّات التخطيط للسياسة الخارجية.

5- غياب المفهوم العام للمصلحة الوطنيّة العليا.

لذا نستطيع أن نُحدّد أهم سمات عمليّة صنع القرار في السِّياسة الخارجيّة الليبيّة في ما يلي:

1/ إنَّ عمليّة صنع السِّياسة الخارجيّة لا تخضع لرؤية مؤسّسة الخارجيّة بقدر ما تخضع لرؤية العقيد القذافي.

2/ إنَّ السِّمات الشَّخصيّة للعقيد معمر القذافي لعبت دوراً بارزاً في عمليّة صنع القرار؛ فالنَّغْيَرُ المُستمرُّ في السِّياسات الخارجيّة لليبيا كان نتاجاً طبعياً لتغيُّر المزاج العام لشخص العقيد القذافي، خصوصاً فيما يتعلّق بتصنيفه للعلاقات التَّعاونيّة والصِّراعية مع دول العالم.

3/ ضعف دور المؤسسات والأجهزة التشريعية والتنفيذية في عملية صنع القرار، وغالباً ما كان العقيد القذافي يتحكم في تحديد أدوار هذه المؤسسات والأجهزة.

4/ انعدام عنصر المشاركة من قبل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الحقيقية في صناعة السياسة الخارجية.

5/ عدم وضع استراتيجية واضحة المعالم تسير وفقها وزارة الخارجية نحو الوصول إلى غاياتها.

ثانياً/ ملامح السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة فبراير 2011م:

مثلت متغيرات البيئة العامة الداخلية والخارجية مدخلاً للتحوّل في السياسة الخارجية الليبية بعد "الثورة"، ويعني التحوّل هنا تغييراً في مستويات عديدة، منها: الأهداف، والأدوات، ومستوى الاهتمام بالدوائر الأساسية للسياسة الخارجية، ورغم غياب استراتيجية واضحة للسياسة الخارجية الليبية في المرحلة الانتقالية؛ نظراً لعدم اكتمال مؤسسة "النظام السياسي"، فإن إدارة وصنع تلك السياسة الخارجية في مرحلتها: المجلس الوطني الانتقالي، وما بعد انتخابات يوليو 2012م، أفرز مؤشرات لتحوّل لم يستقر بعد، خاصة على صعيد أهداف السياسة الخارجية، حتى وإن ظلت الدوائر الرئيسية للسياسة الخارجية الليبية (العربية-الأفريقية-المتوسطية) كما هي انعكاساً للطبيعة الجيوسياسية الليبية. (علي، 2013: 86).

وعقب اندلاع ثورة 17 فبراير 2011م بعشرة أيام، وبناءً على التوافق بين المجالس البلدية في مختلف المناطق المحررة، تشكل المجلس الوطني الانتقالي برئاسة المستشار مصطفى عبد الجليل وزير العدل الأسبق في عهد العقيد القذافي، كما تم اختيار الأستاذ عبد الحفيظ غوقة نائبا له ونائبا باسم المجلس، إضافة إلى تكليف ممثلين عن مختلف مناطق ليبيا كأعضاء في المجلس، كما تم تشكيل مكتب تنفيذي بمثابة مجلس للوزراء، يتكون من الراحل الدكتور محمود جبريل رئيساً للمكتب ومسؤولاً على ملف الخارجية، وعلي العيسوي نائبا له، إضافة إلى تكليف عدة أشخاص كمسؤولين ببعض الملفات المهمة كالتعليم والصحة والنفط والاقتصاد والدفاع وغيرها من الملفات، وقد تمثلت الأهداف الرئيسية للمجلس الوطني الانتقالي فيما يلي:

- ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.
- تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.
- تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.
- الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية حدود ليبيا.
- الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي.
- تشكيل حكومة انتقالية تمهيدا لإجراء انتخابات حرة.
- تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها.

وعلى الرغم من تشكيل حكومة ليبية انتقالية برئاسة السيد عبدالرحيم الكيب في 2011/11/23، ثم تسليم "المجلس الوطني الانتقالي" للسلطة إلى المؤتمر الوطني العام في حفل رسمي بتاريخ: 2012/8/8م، وتشكيل الحكومة الليبية المؤقتة برئاسة السيد علي زيدان، ثم انتخاب مجلس النواب في: 2014/7/7م، ومنح الثقة لحكومة السيد عبد الله الثني، ثم اعتراف مجلس الأمن الدولي بالمجلس الرئاسي برئاسة فائز السراج بناءً على الاتفاق السياسي الذي تم في المغرب بين الأطراف الليبية المتنازعة في: 17 ديسمبر 2015م، ثم الاتفاق في جنيف بين أعضاء لجنة الحوار على إنهاء الانقسام الليبي وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة السيد عبد الحميد الدبيبة ومنحها الثقة من قبل مجلس النواب في: 10 مارس 2021م، وما تبع انتخاب المجالس التشريعية الأنفة الذكر من تشكيل لجان تفتي بالشؤون الخارجية، أنظر: (علي، 2015: 64-66)، (الصواني، 2013)، (بومليك، 2021: 660-662)، (الزوي، 2021: 34)، (خشيم، 2013)، على الرغم من كل ذلك فإن السؤال المهم الذي ظل من دون إجابة هو: من يضع استراتيجيات السياسة الخارجية الليبية؟، خاصة إذا عرفنا بأن الوضع الطبيعي أن الأولوية العليا في السياسة الخارجية لأي دولة هي تحقيق "المصلحة الوطنية"، (The national interest)، وبالتالي، فإن أي استراتيجية تُوضع يجب أن تخدم المصلحة العليا للبلاد.

وقد اتسمت عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الليبية الجديدة (بعد فبراير 2011) بالتعقيد والتدخل في نفس الوقت. فمن حيث مستوى التعقيد، يلاحظ تعدد الجهات التي تساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الليبية. أما من حيث التدخل، فيلاحظ أيضاً مدى تنوع الجهات التي تساهم في عملية صنع وتنفيذ تلك السياسة الخارجية، حيث تتراوح هذه الأجهزة من أجهزة تشريعية إلى تنفيذية وأمنية. باختصار، إن عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الليبية لم تعد محصورة في يد ديكتاتور، يغيب بها ويستغلها لتحقيق مآرب شخصية، ولكنها أصبحت تتسم بالصبغة "المؤسسية". (خشيم، 2014: 153-154).

وخلال الفترات الانتقالية التي تم ذكرها، كانت السياسة الخارجية الليبية عبارة عن ردود أفعال لمواقف سياسية بعينها، ولم ترتق إلى مستوى تنفيذ استراتيجيات وأولويات مدروسة وموضوعة من قبل متخصصين؛ ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أنه خلال السنوات العشر التي تلت ثورة 17 فبراير 2011م، والتي شهدت فيها البلاد انقساماً سياسياً حاداً ووضعاً أمنياً صعباً، تم تكليف عدة وزراء خارجية، بعضهم تابع للمجلس الانتقالي، وبعضهم تابع للمؤتمر الوطني، وبعضهم تابع لمجلس النواب، وآخر تابع لحكومة السيد فائز السراج، وآخرهم تكليف وزير الخارجية تابعة لحكومة الوحدة الوطنية، وبالتالي لم يتفرغ السياسيون لإعادة تنظيم هذه الوزارة المهمة التي تضطلع بمهمة تنفيذ السياسة الخارجية للبلاد وفقاً لاستراتيجيات مرسومة بعناية.

ولعل النخب الذي حصل في أداء وزراء الخارجية بعد فبراير 2011م يعكس أثر الانقسام السياسي الحاد على الأداء الخارجي، خصوصاً في فترة حكم رئيس المجلس الرئاسي لحكومة



الوفاق الوطني السيد فائز السراج ووزير خارجيته السيد محمد سيالة، اللذان وقَّعا عام 2019م مذكرتي تفاهم مع تركيا: الأولى: حول التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، والثانية: حول السيادة على المناطق البحرية دون الرجوع إلى مجلس النواب للتصديق عليهما. (أنظر مثلا: التومي، 2020: 1-5).

كما تكرر الأمر في فترة السيد عبد الحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة الوطنية ووزيرة خارجيته السيدة نجلاء المنقوش اللذان وقَّعا عام 2021م عدة اتفاقيات مع تركيا ومصر بعشرات المليارات دون تصديق مجلس النواب عليها، وقد بدا هذا الأمر واضحا وجليا من خلال تصريحات مجلس النواب الرافضة لهذه الاتفاقيات جُملة وتفصيلا¹.

وفي هذا الصدد، يرى بعض الدبلوماسيين الليبيين أنه: "منذ عام 2011م حتى الآن لم تكن الدبلوماسية الليبية موفقة؛ وذلك لتدخل أناس بعيدين كل البعد عن هذا المجال، بالإضافة إلى عدم التخصص، وإقصاء أصحاب الخبرة والدراية من المشهد، كذلك لتوظيف أعداد هائلة من الموظفين دون اعتبار للمؤهلات العلمية والخبرة في هذا المجال، ولذلك لم يكن هناك مردود إيجابي (على الأغلب)، بل مصروفات باهظة، ونفقات زائدة ولا جدوى منها، وما زال هذا الوضع قائما.. الحقيقة أن الأداء الدبلوماسي والسياسة الخارجية بشكل عام في تلك الفترة (2015) كانا سيئان للغاية؛ لوجود أناس غير قادرين على إدارة الوزارة، بل أثبت بعضهم للأسف فشلا في تسيير الوزارة، وأعطوا الفرصة لأشخاص غير مؤهلين للالتحاق بهذه الوزارة دون أية اختيارات أو اختبارات قبول، فأصبحت الوزارة بعيدة عن النجاح، والأدهى من ذلك هو إيفاد الموظفين إلى الخارج من الذين التحقوا مؤخرا بالعمل في الوزارة، دون إعدادهم للعمل بالخارج، أو على الأقل البقاء لمدة عام للحصول على الخبرة اللازمة، وكل ذلك للأسف لن يُعطي مردودا إيجابيا للسياسة الخارجية، بل أصبحت هناك مشاكل في بعض سفاراتنا بالخارج.. (أمديش، حوار، 2017: 281-282).

جدير بالذكر أنه في فترة الانقسام السياسي منذ أواخر عام 2014م-حينما أصبح هناك برلمانين وحكومتين في الشرق والغرب- تأثرت السياسة الخارجية بشكل واضح، حيث أصبحت تعاني من تخبط واضح، فكل طرف توجهاته ومواقفه التي انعكست على العمل في الميدان الخارجي. وهو ما تحدث عنه وزير الخارجية التابع لمجلس النواب محمد الدايري (في الفترة: 2014-2016)، من تأثير لذلك الانقسام السياسي على أداء السياسة الخارجية الليبية آنذاك، مؤكدا أن الدولة الليبية: "تمر بمخاض لابد منه، وإننا في حاجة لتصحيح المسار، من أجل إيجاد ليبيا الجديدة، التي تبنى على أساس دولة القانون والمؤسسات". (الدايري، حوار تلفزيوني، سكاى نيوز عربية، 2015/1/11م، <https://youtu.be/le6DCurWLnQ>)

¹ أنظر في ذلك كلا من: بيان مجلس النواب رقم (14) لسنة 2019م الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2019م، بشأن توقيع حكومة السراج اتفاقية تعاون مع النظام التركي، وتصريح المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب السيد عبدالله بليح يوم الثلاثاء 21 سبتمبر 2021م بشأن وقف الاتفاقيات طويلة الأمد التي وقعتها حكومة الوحدة الوطنية.



لقد "أدى الانقسام السياسي الذي عانت منه البلاد منذ 2014 ليس فقط إلى الافتقار إلى سياسة خارجية وطنية، بل أدى عملياً إلى وجود سياسات خارجية متعددة، حيث تبنت كل طرف توجهات ومواقف خارجية مخالفة للأطراف الأخرى. كانت إحدى النتائج المدمرة ارتفاع وتيرة النفوذ والتغلغل الخارجي، وتعميق الضعف الكامن في أدوات العمل الخارجي التي عانت الانقسام والافتقار إلى الكفاءات وتضخم العاملين بها بشكل غير مسبوق لا يعكس سياسة خارجية واضحة، مع سيطرة ظاهرة لفاعلين مختلفين على مقدرات وأدوات العمل الخارجي مما ضاعف من هشاشة الدولة الليبية على كل المستويات". (الصواني، 20 مايو 2021م، www.shorouknews.com).

المبحث الثالث/ بنى وهياكل السياسة الخارجية الليبية ومتطلبات التغيير:

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة أبرز النصوص الواردة في القرار رقم 15 لسنة 2006 الصادر عن مؤتمر الشعب العام في عهد العقيد القذافي، في محاولة لتحديد مكامن الضعف التي تعتري بنى وآليات عمل وزارة الخارجية الليبية، ومن ثم وضع أبرز المقترحات التي نرى بأنها قد تساهم في تطوير وتحديث وإصلاح وزارة الخارجية الليبية من ناحية الهياكل البنيوية وآليات العمل التي يفترض أن تقوم على المصلحة الوطنية العليا للبلاد. وقبل أن ندخل في صلب دراستنا، سنعرض بشكل مختصر نبذة عن أبرز الشخصيات الليبية التي تقلدت منصب وزير الخارجية من عام: 1969 إلى عام: 2021م.

أولاً/ نبذة عن أبرز الشخصيات التي تولت منصب وزير الخارجية (1969-2021م):

تناوب على منصب وزير الخارجية الليبية في عهد العقيد معمر القذافي عدة شخصيات، لعل أبرزها السيد صالح مسعود بويصير (1969-1970)، ثم السيد محمد نجم (1970)، ثم السيد منصور الكيخيا (1972-1973)، ثم السيد عبد المنعم الهوني (1974-1975)، ثم السيد عبد السلام التريكي (1976-1982)، ثم السيد عبد العاطي العبيدي (1982-1984)، ثم السيد علي التريكي (1984-1986)، و ثم السيد كامل حسن المقهور (1986-1987)، ثم السيد جادالله عزوز الطلحي (1987-1990)، ثم السيد إبراهيم البشاري (1990-1992)، ثم السيد عمر المنتصر (1992-2000)، ثم السيد عبد الرحمن شلقم (2000-2009)، ثم السيد موسى كوسا (2009-2011)، ثم السيد عبد العاطي العبيدي (2011).

كما تناوب على ذات المنصب بعد ثورة 17 فبراير 2011 عدة شخصيات لعل أبرزها: الدكتور محمود جبريل الذي تولى ملف الخارجية إلى جانب رئاسته للمكتب التنفيذي (2011م)، ثم السيد عاشور بن خيال (2011-2012م)، ثم السيد محمد عبد العزيز (2012-2014م)، ثم السيد محمد الدايري (2014-2016م)، ثم السيد محمد سيالة (2016-2021م)، ثم السيدة نجلاء

المنقوش (2021). يُشار إلى أن كلاً من السيد: محمد الغيراني (2014-2015)، والسيد: علي بو زعكوك (2015-2016)، والسيد: عبد الهادي الحويج (2019-2021)، قد تولوا ذات المنصب ضمن حكوماتٍ محلّيةٍ غير مُعترفٍ بها دولياً.

ثانياً/ البنى والهياكل التّنظيميّة المنظّمة لعمل وزارة الخارجية الليبية:

عملت أمانة لاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزارة الخارجية) أثناء عهد القذافي بموجب القرار الصادر من مؤتمر الشعب العام رقم 15 لسنة 2006م بشأن إعادة تنظيم أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، والذي ينص على ما يلي: (شبكة التشريعات الليبية، الموسوعة الإلكترونية الشاملة، <https://cutt.us/kTWcx>):

مادة (1): يُعاد تنظيم أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي على النحو الآتي:

- أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي.
- الأمين المساعد للجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي.
- أمين شؤون الاتحاد الأفريقي.
- أمين شؤون الإعلام.
- أمين شؤون التعاون.
- أمين الشؤون الأوروبية.
- أمين شؤون الأمريكيتين.
- أمين الشؤون الآسيوية.
- أمين شؤون المغتربين والهجرة واللاجئين.

ولعلّ الملاحظ في هذا القرار هو التّركيزُ على دوائر اهتمامٍ دُون غيرها، فقد أهملت الدّائرتان العربيّة الإسلاميّة، حيثُ توجّه العقيدُ القذافي لتحقيق تطلّعاته عن طريق تكوين الدّائرة الأفريقيّة بعد خذلان العرب له أثناء الحصار الذي فُرض على ليبيا من 15 أبريل 1992 حتى 12 سبتمبر 2003، حيثُ دفعت ليبيا تعويضاتٍ بشأن قضية لوكربي بلغت: 2.7 مليار دولار، وتكبّدت خسائر فادحةً أثناء الحصار فاقت 30 مليار دولار. (الأسود، 2020، <https://cutt.us/rViFI>). ومنذ تلك الواقعة تغير توجه السياسة الخارجية الليبية من الدائرة العربية إلى الدائرة الإفريقية، وهو ما انعكس بشكل جلي في القرار الصادر عن مؤتمر الشعب العام رقم 15 لسنة 2006م بشأن إعادة تنظيم أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، والذي أنشئت فيه الدائرة الإفريقية بينما غابت عنه الدائرتان العربية والإسلامية.

حيث اندفعت السياسة الخارجية الليبية بقوة باتجاه أفريقيا، لنشهد عقد الكثير من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية لعل أبرزها تجمع الساحل والصحراء الذي تأسس في 4/2/1998م، والاتحاد الأفريقي الذي أعلن عن فكرته في 9/9/1999م ليتأسس رسمياً في 26/5/2002م، وما صاحب ذلك من استثمارات وأموال بالمليارات تم ضخها في القارة الأفريقية، واستمر هذا التوجه حتى قامت ثورة 17 فبراير 2011م، ليصدر إثر ذلك قرار مجلس الوزراء رقم 214 المؤرخ في: 5/5/2012م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الخارجية والتعاون الدولي وتنظيم جهازها الإداري، والذي يحوي 37 مادة، لعل من أبرزها ما يلي:

المادة (7): تختص إدارة الشؤون العربية بما يلي:- متابعة أوجه العلاقات الثنائية بين ليبيا والدول العربية..

المادة (8): تختص إدارة الشؤون الأفريقية بما يلي: متابعة أوجه العلاقات الثنائية بين ليبيا ودول القارة الأفريقية.

المادة (9): تختص إدارة الشؤون الإسلامية بما يلي: وضع السياسات والاهتمام بالقضايا الإسلامية وشؤون المسلمين.

المادة (10): تختص إدارة الشؤون الأوروبية بما يلي: العمل على تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين ليبيا والدول الأوروبية.

المادة (11): تختص إدارة شؤون الأمريكتين بما يلي: متابعة العلاقات الثنائية بين ليبيا ودول الأمريكتين.

المادة (12): تختص إدارة شؤون آسيا وأستراليا بما يلي: متابعة آخر التطورات السياسية والاقتصادية وأوجه التعاون بين ليبيا ودول اسيا وأستراليا.

ويبدو واضحاً من خلال المواد السابقة استدراك أهمية وجود إداراتٍ سياسية تهتم بالشأن العربي والإسلامي ضمن هيكلية وزارة الخارجية الليبية، وهو ما يُعدُّ مؤشراً على وجود تحولٍ في السياسة الخارجية الجديدة بعد فبراير 2011م، إضافةً إلى إنشاء إداراتٍ فنيةٍ للمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وأيضاً لجنة تُعنى بالحدود البرية والبحرية للدولة الليبية. (أنظر:

قرار مجلس الوزراء رقم (214) لسنة: 2012م، <https://cutt.us/rlBkB>).

ثالثاً/ متطلبات التغيير في هيكلية وآليات عمل وزارة الخارجية الليبية:

إن رؤية السياسة الخارجية في هذه المرحلة الانتقالية لا ينبغي أن تتجاوز هدف خدمة الأمن الوطني والاستقرار والمصالحة وإعادة إطلاق الاقتصاد والإعمار. ذلك يقتضي حكماً تحديد دوائر

أساسية للعمل أو السياسة الخارجية تتواجد فيها أذرع السياسة الخارجية وأدواتها المختلفة بما فيها البعثات الدبلوماسية والقنصلية. هكذا يصبح العمل الخارجي مركزاً ومحسوراً بدوائر عمل ترتبط بالأهداف المرحلية بما يقتضى تحديد العدد والحجم المناسب للبعثات والقنصليات وإعادة تنظيم الوزارة فى تناغم مع تنظيم أوسع يشمل كل مؤسسات وأدوات العمل الخارجي للدولة الليبية لتكرس جميعها لخدمة الهدف. وتحقيقاً لهذه الغاية يتم التركيز فى المرحلة الانتقالية على العلاقات مع الدول والمنظمات أو الكتل التى يمكن للعلاقات معها أن تدعم الأهداف الوطنية. (الصواني، 20/مايو/2021م، www.shorouknews.com).

"يقتضى تطوير العمل الخارجي القيام باستحداث مؤسسات وطنية معنّية بالأمن الوطني الليبي بمفهومه الشامل، وتلعب دوراً تنسيقياً وتخطيطياً، وتُسهم في تجاوز مُخلفات الانقسام والضعف الذي نجم عن التدخّل في وزارة الخارجية وتهميشها وإرهاقها بالعدد الكبير من العاملين غير الأكفاء، والارتهان للتوجّهات السّياسيّة أو المصلحيّة لأطراف الصّراع الليبيّ أو التدخّل الخارجي، ممّا جعلها تُعاني تشوّهاً هيكلياً وتفكّكاً وتلوّثاً للذاكرة، وضياًعاً للبعد التوثيقيّ. كما من شأن تلك المؤسسات أن تضع إطاراً واضحاً لرسم السّياسة الخارجيّة وتنفيذها، بما يحول دون التخبّط أو التعارض والتناقض بين مكوّنات السّلطة المُختلفة وتدخّلاتها الصّارّة". (الصواني، 22/مايو/2021م، www.shorouknews.com).

وعلى الرغم من إضافة بعض الدوائر مثل العربية والإسلامية لهيكل وزارة الخارجية بعد فبراير 2011م، إلا أنه يتعين أن تشهد السياسة الخارجية الليبية، خلال الفترة المقبلة، تنويعاً في توجهاتها، وأن تُترجم نوايا وزارة الخارجية الليبية إلى أفعالٍ إيجابية من خلال الاعتماد على مؤسساتٍ مُتخصّصة ورصينة بما يُحقّق الاستجابة للمتغيّرات التي تُفرّزها البيئتان الداخليّة والدوليّة، الأمر الذي يتطلّب اتباع الخطوات التالية:

1/ تفعيل دور مجلس الأمن القومي لوضع قاعدة بيانات أمنية ومعلوماتية من شأنها أن تسهل على وزارة الخارجية صناعة سياسات خارجية وفق أولويات الأمن القومي.

2/ فتح قناة مع مجلس التخطيط الوطني المعني بوضع الدراسات الاستراتيجية في كافة المجالات، والاستعانة بالخبراء والمختصون التابعين له كمستشارين لوزارة الخارجية عند اتخاذ أي قرار خارجي.

3/ إدخال فلسفة التخطيط الاستراتيجي إلى أدوات صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية الليبية، والتعريف بأهمية التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية، وتوصيف وتعريف مصالح الدولة الخارجية من خلال وضع مواصفات وشروط موضوعية للعاملين في السلك الدبلوماسي، وتحديد مدى فاعلية برامج المساعدات الخارجية وانعكاسها على المصلحة الوطنية العليا للبلاد.

4/ التنسيق بين وزارة الخارجية ومراكز البحوث العلمية في مجال "العلاقات الدولية"، لتقديم الدراسات والتحليلات حول خطط الوزارة المستقبلية على الصعيد الخارجي، وذلك لتحديد أولويات السياسة الخارجية تجاه العالم الخارجي، واتخاذ إجراءات سريعة، وقد تكون "استباقية" لدرء أي خطر قد يحدق بالبلاد، ولعل الإحصائيات العالمية التي رصدناها تثبت أهمية المراكز البحثية ودورها في صنع السياسة الخارجية؛ ففي عام 2015م تم رصد: 1828 مركزاً بحثياً في الولايات المتحدة الأمريكية، و426 في الصين، و287 في بريطانيا، حيث تقوم هذه المراكز بإجراء تقييم شامل للسياسات الخارجية السابقة للدول التابعة لها؛ بهدف معرفة نقاط القوة فيها لتعزيزها، وعلاج نقاط الضعف والقصور فيها، كما أنها تطرح آراء وأفكاراً جديدة، وتقرح السياسات البديلة، وتدرس أيضاً الآثار البعيدة المدى جراء اتخاذ سياسات معينة، سواء كانت هذه الآثار إيجابية أو سلبية.

5/ تحديث قائمة الأهداف والمصالح الوطنية العليا للبلاد بما يتماشى مع الأوضاع التي تشهدها كلا من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للدولة الليبية.

6/ تحديد المؤسسات المنوطة بعملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، حتى لا ينفرد أشخاص بعينهم في التحكم بالشأن الخارجي.

6/ إتاحة الفرصة للرأي العام المحلي ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث بالاطلاع على النشاط الخارجي لوزارة الخارجية الليبية، وبالتالي الاستفادة من أية ملاحظات قد تبديها تلك الجهات بشأن دعم وتطوير السياسة الخارجية الليبية باعتبارها جزء من السياسة العامة للبلاد.

7/ تكليف دبلوماسيين ذوي خبرة وكفاءة في السفارات والقنصليات والمنظمات الدولية، ويشترط فيمن يتم تكليفه كدبلوماسي أن يكون قد درس وتخرج من معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية، وأن يكون قد تدرب على يد أشخاص ذوي خبرة في العمل الدبلوماسي.

8/ يجب على المؤسسات المختصة بصناعة السياسة الخارجية وتنفيذها خلق نوع من التوازن بين الإمكانيات المتاحة والأهداف المرجو تحقيقها، وهذا الأمر يفرض على وزارة الخارجية بالتحديد إعادة ترتيب دوائر اهتمام السياسة الخارجية الليبية وفقاً لما يلي بحسب الأهمية:

الدائرة العربية: وهي تمثل دائرة الانتماء الأساسية لليبيا، تاريخياً وحضارياً ولغوياً ودينياً ومصيرياً، وبالتالي فإننا نرى بأن تدعيم العمل العربي المشترك، وإصلاح العلاقات العربية-العربية، أمر واجب وليس مستحب.

دائرة دول الجوار أو دول الطوق: وهي الدائرة الأهم بالنسبة للأمن الوطني الليبي، فهذه الدول تشترك مع ليبيا في حدود واحدة؛ فأمנם مرتبط بأمّن ليبيا واستقرارها، وأمن ليبيا مرتبط بأمנם واستقرارهم.

الدائرة الإسلامية: حيث تعرف ليبيا ببلد المليون حافظ، ودينها وانتمائها إسلامي، ولا توجد بها ديانات وطوائف مختلفة تمنعها من الاهتمام بهذه الدائرة المهمة.

الدائرة الأفريقية: لا يجب إهمال هذه الدائرة، خاصة فيما يتعلق باستثمار ما تم إنفاقه على إفريقيا في عهد العقيد القذافي سياسياً واقتصادياً ومالياً، وأيضاً محاولة الاستفادة من دول هذه الدائرة عند التصويت على الأمور التي تهم ليبيا داخل المنظمات الإقليمية والعالمية.

الدائرة المتوسطية: تعتبر ليبيا من ضمن دول منطقة حوض البحر المتوسط، الأمر الذي يفرض عليها الاهتمام بأمّن هذه المنطقة وبيئتها الغنية بالثروات.

دائرة المغرب العربي: ليبيا دولة مغربية، وهي إحدى الدول المهمة في هذا التجمع الإقليمي، حيث تستطيع الخارجية الليبية لعب دور أساسي في إصلاح هذا التجمع، والتوفيق بين دوله، وتقريب وجهات النظر بين زعمائه انطلاقاً من وحدة التاريخ والمصير، وترسيخاً لمبدأ الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة في كافة مناحي الحياة.

الدائرة العالمية: وهي تشمل باقي دول العالم، وأهميتها تتبع من كون ليبيا عضو في هيئة الأمم المتحدة، وتوطيد العلاقة مع هذه الدول استناداً على المصلحة العليا للبلاد يؤهل ليبيا لأن تلعب دوراً مهماً على المستوى العالمي.

إنّ ما ذكر آنفاً بخصوص الدوائر المهمة في السياسة الخارجية الليبية وتوزيعها، لا يكفي لتطوير الدبلوماسية الليبية ما لم تكن مدعومة باستراتيجيات وخطط تُشرف عليها مراكز أبحاث تابعة لوزارة الخارجية، ولجان تشريعية مختصة تضع المصلحة الوطنية العليا فوق كلّ شيء عند سنّ أيّ قانون يتعلّق بالسياسة الخارجية للبلاد.

* الخاتمة:

استعرضنا في المبحث الأول مفهوم السياسة الخارجية وآليات صنعها؛ ولاحظنا أن عملية صنع القرار الخارجي تتولاها مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، تأتي في مقدمة الأجهزة الرسمية السلطان التشريعية والتنفيذية، ويتفاوت ذلك حسب طبيعة الأنظمة السياسية، فتسيطر السلطة التشريعية على عملية صنع القرار في الأنظمة البرلمانية، بينما تسيطر السلطة التنفيذية عليها في الأنظمة الرئاسية، أما الأجهزة غير الرسمية فتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام؛ فهذه الأجهزة تؤثر بالفعل في توجيه سلوكيات السياسة الخارجية، وهي وسائل ضغط في الدول الديمقراطية، ويكاد ينعدم تأثيرها في الدول الدكتاتورية، إلا أن الأجهزة الرسمية في الدولة هي المسؤولة في النهاية عن صنع السياسة الخارجية.

وفي المبحث الثاني استعرضنا الملامح الأساسية للدبلوماسية الليبية ومركزاتها في عهد العقيد القذافي وبعد ثورة 17 فبراير 2011م، حيث لاحظنا ضعف هياكل وزارة الخارجية الليبية في العهدين، ففي الفترة التي سبقت ثورة فبراير، كان واضحاً تأثير العقيد القذافي في تحديد مسار السياسة الخارجية وفقاً لمعتقداته وأفكاره، وقد تكرّر إخفاق وزارة الخارجية الليبية بعد ثورة 17 فبراير في صناعة سياسة خارجية قويّة بسبب ضعف مؤسسات صنع القرار الخارجي، الأمر الذي دفعنا في المبحث الثالث إلى تفصيل هياكل وزارة الخارجية وآليات عملها، لتظهر لنا الحاجة الملحة إلى طرح مقترحات علمية وعملية لعلّها تساهم في إصلاح وتطوير هذه الوزارة بما يتماشى مع أيّ دولة ديمقراطية ناجحة، تضع في اعتبارها المصلحة الوطنية العليا بعيداً عن "الشخصنة" وبناء الزعامات.



وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1/ إن وزارة الخارجية الليبية في عهد العقيد القذافي لم تعمل كمؤسسة مُخرَفةٍ مثل نظيراتها في الدول الديمقراطيّة، ولم تكن قراراتها صادرةً عن مؤسساتٍ مُخصّصةٍ في صناعة السياسة الخارجية، بل كانت تخضع لتطلّعات وتوجيهات العقيد القذافي وفقاً لما يُملّيه عليه فكره وإدراكه الشّخصي.

2/ على الرغم من انتخاب بعض المؤسسات الديمقراطيّة عقب ثورة فبراير 2011م (المؤتمر الوطني 2012م- مجلس النواب 2014م وما نتج عنهما من حكومات)، لم يحدث تغيير إيجابي كبير في آليات عمل وزارة الخارجية؛ بسبب الانقسام السياسي والعسكري الذي شهدته البلاد، الأمر الذي أثر سلباً على إمكانية إصلاحها وتطويرها.

3/ إن وزارة الخارجية تحتاج إلى مؤسساتٍ مُخصّصةٍ في "التخطيط الاستراتيجي"، تستند أثناء وضع خططها إلى عنصري الإمكانات المتاحة والأهداف المرجو تحقيقها، آخذة في الاعتبار تطلّعات الرأى العام ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحوث فيما يتعلّق بأداء السياسة الخارجية الليبية.

4/ إن دوائر اهتمام وزارة الخارجية الليبية على الصعيد الإقليمي والدولي تحتاج إلى تقييم وإعادة ترتيب، بما يتماشى مع المصلحة الوطنية العليا للبلاد، وبما يُراعي الظروف الاستثنائية التي تشهدها ليبيا في المرحلة الرَّهنة، بحيث تكون الأولوية للدائرة العربية ثم دائرة "دول الجوار"، ثم "الدائرة الإسلامية"، ثم "الدائرة الأفريقية" ثم "الدائرة المتوسطية"، ثم دائرة "المغرب العربي"، ثم "الدائرة العالمية".

* قائمة المراجع:

* المصادر الأولية: الوثائق:

1- بيان مجلس النواب رقم (14) لسنة 2019م الصادر بتاريخ: 28 نوفمبر 2019م، بشأن: رفض توقيع حكومة السراج اتفاقية تعاون مع النظام التركي.

2- تصريح المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب السيد عبدالله بليحق يوم الثلاثاء 21 سبتمبر 2021م، بشأن: وقف الاتفاقيات طويلة الأمد التي وقعتها حكومة الوحدة الوطنية.

3- قرار مجلس الوزراء رقم (214) لسنة: 2012م: بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات

وزارة الخارجية والتعاون الدولي وتنظيم جهازها الإداري، <https://cutt.us/rlBkB>.

4- مؤتمر الشعب العام، قانون رقم (1) لسنة 1990 بشأن إصدار وثيقة الشرعية الثورية، بتاريخ: 9/مارس/1990م.

المصادر الثانوية: أولا/ الكتب:

1- الأسود، محمد الهادي صالح، صفحات من دولة القذافي، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2013م).

2- البرناوي، سالم حسين عمر، السياسة الخارجية الليبية: دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل: 1977-1997، (بنغازي: منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2000م).

3- ثابت، ياسر، الموت على الطريقة المصرية، (القاهرة: دار اكتب، 2016م).

4- الجاسور، ناظم عبد الواحد، إشكالية الحدود في الوطن العربي: دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية العربية، (عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001).

5- الحارثي، ميلاد مفتاح، السياسة الخارجية الليبية ومركزها الأوروبي والمتوسطي: دراسة في الأداء الخارجي الليبي، عمان/ الأردن: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، 2015م.

6- خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم، تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة، ط1، (بنغازي: مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهيئة دعم وتشجيع الصحافة، 2013م).

7- الدرسي، عبد الله محمد مسعود، "استخدام القوة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية للوحدة الدولية دراسة حالة: استخدام ليبيا للقوة في حل الخلاف مع تشاد: نظرة أحادية تقييمية مقارنة"، في: خالد خميس السحاتي (تحرير وإشراف)، دراسات عربية في العلوم السياسية، كتاب علمي جماعي، المجلد: الأول، ط1، (بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، الموقع الإلكتروني، 2017م).

8- ربيع، حامد، نظرية الدعاية الخارجية، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1979م).

9- زرتمان، وليام، "السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة"، في: بهجت قرني، علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة: جابر سعيد معوض، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002م).



- 10- زهرة، عطا محمد صالح، في النظرية الدبلوماسية، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس سابقا، 1993م).
- 11- الزوي، سيف النصر عبد السلام، "الثورة والتغيير في العالم العربي"، في: خالد خميس السحاتي (تحرير وإشراف)، مفاهيم وقضايا معرفية مختارة، أعمال الموسم الثقافي السنوي لقسم العلوم السياسية، جامعة بنغازي 2013-2014، (طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 2021م).
- 12- السّحاتي، خالد خميس، المتغيرات الدوليّة وتأثيرها على السياسات الإعلاميّة الليبيّة: دراسة نظريّة للإعلام المرئيّ التلفزيونيّ، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017م).
- 13- سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، ط2، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998م).
- 14- سليم، محمد السيد، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، (القاهرة: المؤلف، 2002م).
- 15- الصواني، يوسف محمد جمعة، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م).
- 16- علي، خالد حنفي، "أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات"، في: مجموعة باحثين، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، تحرير: محمد عبد الله يونس، (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، لندن: Oxford Research Group، 2015م).
- 17- قرني، بهجت، وهلال، علي الدين، السياسات الخارجية للدول العربية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 1994م).
- 18- الكويت، عبد المجيد خليفة، منظمة الاتحاد الأفريقي: من منظور السياسة الخارجية الليبية، (غريان/ ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، 2008م).
- 19- الكيخيا، منصور عمر، القذافي وسياسة المتناقضات، (أكسفورد/ بريطانيا: مركز الدراسات الليبية، 2007م).
- 20- مجموعة مؤلفين، الصراع على ليبيا بالوثائق: قصة الطائرة الأمريكية والصدام بين ليبيا والغرب، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 1992م).
- 21- مجموعة مؤلفين، اغتيال ليبيا، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993م).
- 22- مصباح، زايد عبيد الله، السياسة الخارجية، ط2، (طرابلس: تالة للطباعة والنشر، 1999م).



23-مصباح، زايد عبيد الله، السياسة الدولية: بين النظرية والممارسة، ط1، (طرابلس: دار الرواد، 2002).

24- ملتّم، محمد إبراهيم، الجزاءات الدولية كأسلوب لإدارة الأزمات: دراسة لحالتي الحظر على كل من العراق وليبيا (1990-2003)، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2009م).

25- النعيمي، حمد، السياسة الخارجية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009م).

ثانياً/ الدوريات:

1- أمديش، فتحي أحمد، "حوار"، أجراء: خالد خميس السحاتي، مجلة: شؤون دبلوماسية العلمية، بنغازي، العدد: الأول، المجلد: الأول، يوليو 2017م، ص ص 280-284.

2- بومليك، نوال، "البعد الإقليمي للأزمة الليبية وفق منظور مدرسة كوبنهاغن"، مجلة: العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد: 12، العدد: 2، سبتمبر 2021م، ص ص 654-671.

3- التقرير الاستراتيجي العربي: 2007-2008، مجموعة باحثين، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، 2009م).

4- التومي، خالد، "السياسة الخارجية الليبية: نحو بدائل عملية"، تحليلات سياسية، تركيا، المركز المصري للدراسات، فبراير 2020م، ص ص 1-5.

5- الحارثي، ميلاد مفتاح، "قضايا التخطيط واتخاذ وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية الليبية: الأسئلة والأجوبة الغائبة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد: 28، أكتوبر 2010م، ص ص 9-24.

6- خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم، "السياسة الخارجية الليبية"، في: مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي الليبي: 2012م، إعداد: عمر العفاس وآخرين، (بنغازي: مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بهيأة دعم وتشجيع الصحافة، 2014م)، ص ص 149-177.

7- الشحومي، سليمان ساسي، "المبادرات والخطوات الوندوية لثورة الفاتح: (1969-2009)"، مجلة: قطوف المعرفة، طرابلس/ليبيا، مركز الدراسات والبحوث بأمانة مؤتمر الشعب العام، العدد: الرابع، الصيف 2010م، ص ص 5-28.

8- عبد العال، محمد شوقي، "قرار مجلس الأمن برفع العقوبات الدولية عن ليبيا: قراءة تحليلية"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 154، أكتوبر 2003م.

9- علي، خالد حنفي، "السياسة الخارجية الليبية والتحويلات الجذرية"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 156، أبريل 2004م.

- 10- علي، خالد حنفي، "الاشتباك المنخفض: التحولات الانتقالية في السياسة الخارجية الليبية"،
مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 193، يوليو 2013م.
- 11- فهمي، أماني محمود، "النزاع الحدودي بين تشاد وليبيا والدور المرتقب للقضاء الدولي"، مجلة:
السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 117، يوليو 1994م، ص ص 187-192.
- 12- كاظم، فؤاد طارق، فارس، حنين سهيل، "العلاقات الليبية الجزائرية: 1969-1973"، مجلة:
العلوم الإنسانية، العراق، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد: 27، العدد: الأول،
آذار مارس 2020م، ص ص 1-27.
- 13- الكوت، البشير علي، "الثابت والمتحول في ظاهرة السياسة الخارجية الليبية"، مجلة: الجامعي،
طرابلس/ ليبيا، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، العدد: 22، أكتوبر 2015م، ص
ص 103-128.
- 14- محمد، عربي لادمي، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات"، مجلة
دراسات وأبحاث، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان
عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد: 25، ديسمبر 2016، ص ص 241-257.
- ثالثاً/ الرسائل العلمية:
- 1- حنفي، عبد العظيم محمود، تأثير تحولات النظام الدولي على النظم السياسية العربية:
دراسة في قضية الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية، 2002م).
- 2- سمير، باهي، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية
للدول المغاربية: دراسة للنموذج الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة محمد
خيزر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011م).
- رابعاً/ شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):
- 1- الحبيب الأسود، "حادثة لوكربي: هل عوقبت ليبيا على جريمة لم ترتكبها"، موقع: جريدة العرب،
لندن، بتاريخ: 2020/3/15م، متاح على الرابط المختصر التالي: <https://cutt.us/rViFI>
- 2- "الحرب التشادية الليبية"، موقع: المعرفة، تاريخ الاطلاع: 30/نوفمبر/2021م، متاح
على الرابط المختصر التالي: <https://cutt.us/l5f04>

- 3- حوار مع وزير الخارجية الليبي: محمد الدايري، برنامج: بصراحة مع زينة اليازجي، قناة سكاي نيوز عربية، بتاريخ: 2015/1/11م، متاح على الرابط التالي: <https://youtu.be/le6DCurWLnQ>
- 4- شبكة التشريعات الليبية، الموسوعة الإلكترونية الشاملة، على الرابط التالي: <https://laws.ly> ومتاح على الرابط المختصر التالي: <https://cutt.us/kTWcx>
- 5- مصطفى شفيق علام، "ليبيا الإقليمية من (الشخصنة) إلى المؤسسة"، موقع: مجلة البيان، بتاريخ: 21/سبتمبر/2011م، <https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1408>
- 6- ميلاد مفتاح الحارثي، "السياسة الخارجية خلال حقبة حكم القذافي: مدخل نظري لمأسسة السياسة الخارجية الليبية 1969-2011"، موقع: شبكة ضياء، متاح على الرابط التالي: <https://diae.net/6600>
- 7- نورث سامي، "القذافي يدعو إلى الجهاد ضد سويسرا"، موقع: نورت، بتاريخ: 2010/2/26م، متاح على الرابط المختصر التالي: <https://cutt.us/M9Cbl>
- 8- يوسف محمد الصواني، "السياسة الخارجية الليبية.. نحو رؤية انتقالية تحقق المصلحة الوطنية"، موقع: بوابة الشروق، القاهرة، بتاريخ: 20 مايو 2021م، متاح على الرابط التالي: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=20052021&id=62326f3b-2df3-484a-846f-a8b5da97d540&fbclid=IwAR07ZBtBT03-nw-Gkca2AWFKIexpkhe0_6zjCvbsQIYK7IrsWrp28Xw5Hro
- 9- يوسف محمد الصواني، "تكامل السياسة الخارجية والأمن الوطني الليبي.. الأولويات التنظيمية"، موقع: بوابة الشروق، القاهرة، بتاريخ: 22 مايو 2021م، متاح على الرابط التالي: <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22052021&id=37fb5056-f157-4a66-b44d-defbbce98b75&fbclid=IwAR2jIKkk0w-PwUB-PhRUfuEFNt1I4ADLTMFdUb-9Im87YP-Yskw7Jwf-M6Y>



سياسات التخطيط العمراني وإشكاليات التنمية الحضرية في مدينة بنغازي

عبد السلام عبد المولى الحداد - د. أحمد محمد جعودة - د. منى عطية منصور -
أ. كريمة محمد عطية الحاسي

الملخص :

تعد السياسات التخطيطية الناجحة أحد الركائز الأساسية في نجاح خطط التنمية في المدن ؛ حيث تشكل في مجملها سلسلة منتظمة تعمل على تحسين البيئات الحضرية واستمرار عملية التطوير والتحديث فيها ، فمن خلال الدراسة تبين أن السياسات التخطيطية التي وضعتها الدولة لتطوير المدن في ليبيا كانت تعاني من قصور وضعف في تنفيذها بالشكل المخطط له وهذا امر تعانيه المدن في ليبيا ؛ حيث خلصت الدراسة في نتائجها أن السياسات العشوائية للدولة في مجال التخطيط وعدم مراعاتها خصوصية بعض المناطق ساهم في حدوث تخبط في تطبيق المشاريع الحضرية ، إضافة إلى الظروف السياسية في فترة الثمانينيات وما ترتب عنها من أوضاع اقتصادية صعبة تسببت في تعطيل الكثير من خطط التنمية وصعوبة تنفيذ بعضها الآخر ؛ حيث تطور الأمر لتوقف الكثير منها ، الأمر الذي أوجد بيئات عمرانية مشوهة ، وتدني في مستوى البيئات الحضرية خصوصا في المدن الكبرى مثل مدينتي طرابلس وبنغازي ، فقد تبين من خلال الدراسة أن مدينة بنغازي عانت من غياب الدور التخطيطي السليم في الفترة الأخيرة مما أثر سلباً على شكلها الحضاري والطراز العمراني للمدينة رغم وجود مخططات عمرانية وضعتها الدولة ، لكنها إما أنها لم تستكمل بالشكل المطلوب خصوصا تلك المتمثلة في مشاريع الجيل الثاني أو ما زالت بعيدة عن التطبيق في ظل غياب مؤسسات الدولة الفاعلة والتباين بين تلك المخططات والواقع الحقيقي للمدينة والمتمثلة في مشاريع الجيل الثالث.

الكلمات المفتاحية : السياسات التخطيطية - التنمية الحضرية - مدينة بنغازي .

Urban planning policies and urban development problems in Benghazi

Abstract

Successful planning policies are one of the key pillars in the success of urban development plans, as they form a regular series that improves urban environments and continues the process of development and modernization, through the study shows that the planning policies developed by the state for the development of cities in Libya suffered from a lack of and weakness in their implementation as planned, and this is something that the cities in Libya suffer, where the study failed in its results that the random policies of the state in the field of planning and not taking into account the specificity of some areas contributed to a confusion in the application of urban projects, in addition to the political conditions in the 1980s and the resulting difficult economic conditions caused the disruption of many development plans and the difficulty of implementing others. Where the matter developed to stop many of them, which created distorted urban environments, and a decrease in the level of urban environments, especially in major cities such as Tripoli and Benghazi, it was found through the study that the city of Benghazi suffered from the absence of a proper planning role in the recent period, which negatively affected its civilized form and urban style of the city despite the existence of urban plans developed by the state, but it either did not complete as required, especially those represented by second generation projects or It is still far from being implemented in the absence of active state institutions and the contrast between these schemes and the real reality of the city represented by third-generation projects.

Keywords: Planning Policies - Urban Development - Benghazi City

• مشكلة الدراسة :

تتبلور مشكلة البحث حول دراسة البرامج التخطيطية في مدينة بنغازي، حيث واجهتها مشكلات متعددة في التطبيق منها ما هو متعلق بمدي إمكانية تطبيق تلك المشاريع والخطط التنموية على أرض الواقع ومدى ملائمتها ، أو بتلك المتعلقة بالجانب التنفيذي والتمويلي؛ تلك العقبات والتحديات حالت دون استكمال العديد من مراحلها المختلفة أدت إلى عدم نجاح تلك السياسات التنموية في تحقيق أهدافها المرجوة .

• أهداف الدراسة : يمكن حصر أهداف الدراسة في الآتي :

- 1- تقييم الوضع الراهن للبرامج التخطيطية لمنطقة الدراسة .
- 2- دراسة تطور مخطط المدينة عبر المخططات التي مرت بها المدينة؛ وذلك لإيضاح مدى التباين والتغيرات التي طرأت على المدينة خلال هذه المخططات.
- 3- تحديد دور الدولة في نجاح خطط التنمية.

• أهمية الدراسة :

تكمن أهمية دراسة المخططات التنموية كونها تهتم بجودة حياة الإنسان في المدن لما لها من جوانب تمس حياته بشكل مباشر متمثلة في الإسكان والخدمات والتنقل وغيرها، وتوجه المجتمع المحلي نحو تصور مستقبلي حقيقي للمدينة، ليحقق الأهداف المطلوبة من توفير الراحة والجمال والكفاءة والنظام، وبمراعاة الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية للمكان، ومخططات المدن مثلها مثل الكائن الحي تتعرض للعديد من المؤثرات، وقد تصيب هذه المؤثرات المخطط بالخلل ، وجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مسيرة المراحل التخطيطية في مدينة بنغازي باعتبارها ثاني أهم مدينة في ليبيا بعد العاصمة ، وأهم تجمع حضري في شرق البلاد ولها تأثير كبير في إقليمها، فالاهتمام بالمدينة يعد من أفضل الطرق الحضارية لتحقيق التنمية من خلال وضع برامج تنموية شاملة تضع في اعتبارها منهاجاً جديداً في تسيير المدن، وذلك لخلق نوع من التجانس بين كل القطاعات والأقاليم وإعادة رسم الخريطة السكانية والاقتصادية للمدينة، وكذلك لتدارك الفجوة واللاتوازن بين المناطق وتمكين الإمكانات من خلال تحقيق التنمية المستدامة في كل الفضاءات، يضمن توازن اجتماعي ونجاعة اقتصادية وحماية ودعم إيكولوجي في إطار التنمية المستدامة، حيث أن هناك عوامل مرتبطة بالتوسع في المجال الحضري بصفة عامة عديدة ولها صلة بمختلف الجوانب، إلا أن العوامل الأساسية تتصل بالمخططات العمرانية من خلال عمليات التخطيط والسياسات المهيكلية في إطار أدوات التهيئة



والتعمير، باعتبارها عوامل مؤثرة في نمو المجتمعات الحضرية وتتحكم في نموها وتطورها وتؤثر في استدامة المشروعات التنموية بها .

• **منهجية الدراسة :** اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج العلمية منها :

- المنهج الوصفي التحليلي : تتمثل في الدراسات السابقة والمراجع والكتب والتقارير الرسمية وغير الرسمية إلى جانب تحليل الجداول والبيانات الكمية لإعطاء صورة واضحة عن الوضع الراهن للمنطقة من خلال تحليل وتفسير البيانات .

- الأسلوب الكارتوغرافي : لا شك أن الأسلوب الكارتوغرافي فرض نفسه في الدراسات الجغرافية ، حيث أعتمدت الدراسة على التمثيل الخرائطي للبيانات، لتوضيح حجم التطور في البرامج التخطيطية وشكل انتشارها وحجمها الجغرافي ، ولأجل الحصول على بيانات دقيقة ومفصلة تطلب الأمر اللجوء لاستخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) بالإضافة الى الاعتماد على تقنيات الاستشعار عن بعد (RemoteSensing) والتي يمكن الاعتماد عليها في إدارة وتنمية المناطق الحضرية بفاعلية وكفاءة، ونظراً لأن جميع المعلومات التي ترتبط بالكتلة العمرانية للمدينة هي معلومات مكانية، مثل البيانات المتعلقة بالتخطيط العمراني، ودراسة المدن، وتوزيع استخدامات الأرض، التي تتعامل مع البيئة بمتغيراتها الديناميكية (حلي، 2003، 19)، وبالتالي فإن نظم المعلومات الجغرافية تأتي في مقدمة التطبيقات التي يمكن الاستفادة منها في تنمية وإدارة المناطق الحضرية لما لتلك النظم من قدرات فائقة على تخزين ومعالجة وتحليل وإظهار البيانات المكانية (Spatial Data) (الصبان، 1992، ص23).

كما تعد الدراسة الميدانية جزء الزاوية والأساس الذي تقوم عليه الدراسات الجغرافية بصفة عامة، وبصفة خاصة الدراسات الحضرية منها؛ لغرض التعرف على شوارع المدينة وامتدادها واتجاهاتها، حيث تم الإستعانة بالخرائط والصور الفضائية الجوية من أجل تغطية استخدامات الأرض بشكل دقيق، واجراء بعض المقابلات الشخصية مع مسؤولي التخطيط بالمدينة.

- تتلخص خطة البحث في المحاور التالية :-
- أولاً : مراحل التخطيط في بنغازي قبيل الإستقلال.
- ثانياً : مخططات الجيل الأول (1966م) لمدينة بنغازي.
- ثالثاً : المرحلة التخطيطية الثانية (1980 - 2000م).
- رابعاً : دراسات الجيل الثالث للمخططات (2006 - 2025م).
- خامساً : النتائج والتوصيات.

أولاً : التخطيط في مدينة بنغازي قبيل الاستقلال :

ساهم الاستقلال السياسي للبلاد في عام 1951م عن تبعية الدول الكبيرة في الاستقرار النسبي للسكان داخل المدينة وحولها ، فأحدث تطوراً سريعاً في نمو المدينة إلى جهة الشمال الشرقي والجنوبي (صالح ، 2000 ، ص 257) ، فلم تبدأ بنغازي في استرداد حياتها العمرانية إلا في تلك الفترة خاصة تلك الفترة الواقعة بعد عام 1954م ، حيث اعتبرها البعض واحدة من الفترات التي تميزت بالتوسع السريع التي نمت فيها المدينة بشكل مفاجئ، فقد بدأ سكان مدينة بنغازي إعادة بناء مدينتهم ، فبعد أن كان العمران مرتبط بشكل أساسي بالواجهة البحرية خاصة المنطقة القريبة من الميناء ، فإنه امتد بعد ذلك على طول محورين : أحدهما من مركز المدينة إلى منطقة البركة والفويهات، والآخر باتجاه الصابري وإن كان أقل امتداداً (الحلاق ، 1990 ، ص 66).

مع اكتشاف النفط في ليبيا وتصديره والازدهار الاقتصادي الذي تلاه، تسارع نمو مركز المدينة بشكل كبير لدرجة أصبح من الصعب التحكم فيه، حيث أدى تواجد كافة المرافق والخدمات مع الاستخدام السكني المتقادم والمكتظ في ارتباطه بالاستخدامات الأخرى إلى نشوب مشاكل حادة فيما يتعلق باستعمالات الأراضي وشبكة النقل داخل مركز المدينة، ومع توافر المال اللازم والرغبة في تخطيط وتنظيم كل التجمعات السكانية كلفت وزارة التخطيط والتنمية الليبية في عام 1963م أربع شركات استشارية أجنبية لإعداد مخططات عامة وشاملة وإعداد برامج زمنية لتنفيذها (القزيري ، 2007 ، ص 207)، وكلفت شركة وايتنج بإعداد مخططاً شاملاً لبنغازي .

ثانياً : مخططات الجيل الأول (1966) لمدينة بنغازي :

كلفّت بلدية بنغازي رسمياً في عام 1965م شركة وايتنج العالمية للقيام بمشروع تخطيط شامل لاستعمالات الأراضي بالمدينة كأساس لتنسيق وتطور المدينة الطبيعي والعمراني ، وذلك بما يتوافق مع مبادئ تخطيط المدن ، فبالإضافة إلى عدم وجود مخطط شامل لمدينة بنغازي بعد استقلال البلاد كانت هناك جملة من الأسباب التي دعت إلى القيام بالمشروع ، يمكن حصرها في النقاط التالية :

- المشاكل الناجمة عن الزيادة السريعة لسكان المدينة ، وتطورها الاقتصادي الكبير.
- الحاجة إلى إنشاء مناطق سكنية جديدة وأماكن للعمل .
- حركة المرور في المنطقة الحضرية .
- تأمين الصحة والأمان والرفاهية لسكان بنغازي وذلك بتزويدها بالمرافق والخدمات الاجتماعية .

نظراً لأهمية المشروع وضرورة الإسراع به فقد عمدت (وايتنج) على تركيز الجهود المادية والبشرية لإنهائه خلال أربع عشر شهراً فقط ، بما في ذلك إعداد الخرائط الأساسية ، وتم الانتهاء منه في ديسمبر 1966م ، إلا ان اعتماد المخطط بقرار مجلس الوزراء لم يصدر حتى سبتمبر 1970م (بلدية بنغازي ، 1973 ، ص ص 12-13) .

1-الأوضاع القائمة في مدينة بنغازي قبيل وضع المخطط :

بالنسبة لشكل ومساحة العمران فلم تكن حدود المدينة موثقة رسمياً عام 1953م ، وقد أشارت قوانين البلديات إلى ان بلدية بنغازي تشغل حوالى (30) ثلاثين كيلومتراً مربعاً ، إلا أن حدود البلدية لا تنطبق مع حدود المدينة ، فالمدينة في حد ذاتها (الجزء القديم) تغطي حوالى كيلومترين مربعين ، بينما تمتد المناطق المطورة في ضواحي : الصابري - سيدي حسين - البركة - الفويّهات ، وتبلغ مساحتها الإجمالية (1040) هكتار تقريباً (الفيتوري ، 2012 ، ص 88) ، وتتخللها فراغات شاغرة كثيرة . ويمكن تقسيمها إلى جزأين هما :

- الجزء المركزي المطوق بالطريق الدائري من ثلاث جهات إضافة إلى البحر.

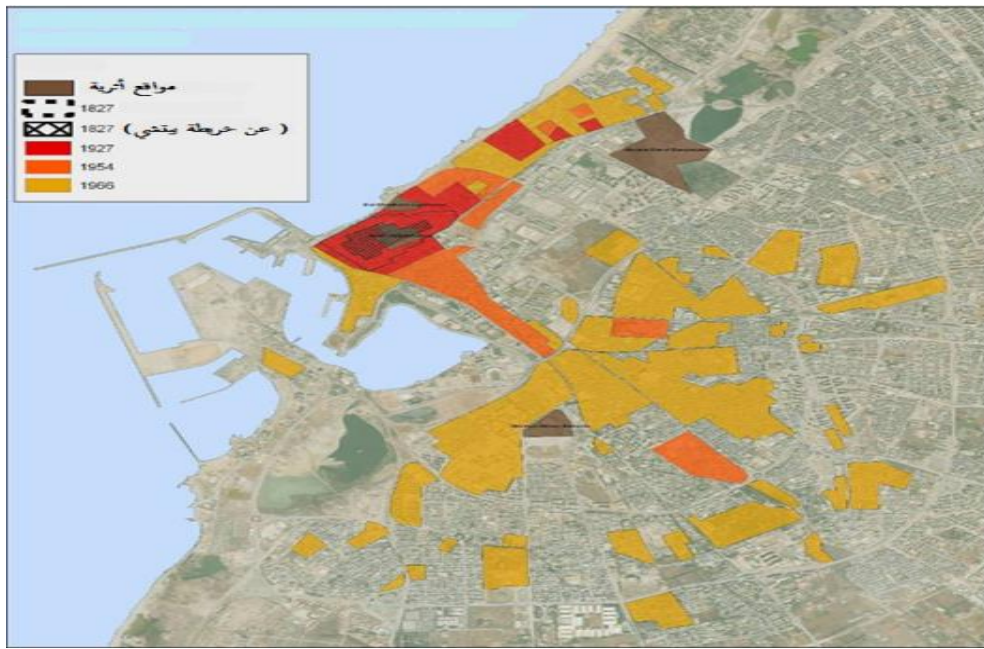
- الجزء الخارجي الممتد شريطياً لمسافة لا تزيد عن أربعة كيلومترات بمحاذاة الطريق السالف الذكر، شكل (1) .

أما فيما يخص المعوقات التي كانت تعيق تمدد المدينة عمرانياً خاصة الغير طبيعية منها، ندرة العناصر الفنية الوطنية، إلى جانب التوسع في عمليات الإصلاح والترميم للمباني التي دمرتها الحرب لكي تعود الحياة لمسارها الطبيعي والتي أدت إلى عرقلة عمليات التنمية، إضافة لوجود منشآت عسكرية كثيرة في أجزاء حساسة من المدينة مما أثر على امتداد النمو العمراني المتصل والمتجانس الوظائف (بولقمة، 1996، ص164)، كما كان لانخفاض نسب التعليم وغياب التأهيل العلمي خاصة في المجالات الفنية دور في عرقلة مسيرة التنمية تلك .

ورغم المعوقات سالف الذكر فقد نجحت مدينة بنغازي في تحقيق نمو عمراني فاق كل التوقعات، ويمكن حصر أسباب هذا النجاح في النقاط التالية :

- سهولة الاتصال وسرعة الأداء التي وفرها مطارها الجوي في منطقة بنينا (الفيتوري، 2012، ص153).
- موقعها القريب من إقليم اجدايبيا الغني بالثروات النفطية (مؤسسة دو كسيادس، 1989، ص5).
- كونها ميناء التفريغ الأول (ترانزيت) لغالبية المستلزمات التي ارتبطت بتلك العمليات (بولقمة، 1996، ص164).
- وحيث كان للنشاط النفطي أثر مباشر على ازدهار الاقتصاد الليبي عموماً فقد انعكس ذلك على مدينة بنغازي من خلال :
- ارتفاع دخل الفرد الليبي وارتفاع مستوى المعيشة .
- قيام العديد من المشاريع ومن أبرزها مشروع التطوير العمراني .
- فتح باب التسهيلات العقارية لكثير من السكان .
- توسيع النشاط التجاري .
- حدوث تغيرات اجتماعية وتطلع السكان لتحسين أوضاعهم السكنية .
- حدوث تغيرات ديموغرافية و زيادة سكانية حيث تحولت المدينة إلى قطب جاذب للمهاجرين.

- وقد أدت جملة العوامل السابقة إلى ارتفاع مؤشر التوسع في مجالات التشييد والبناء، حيث شهدت المدينة نمواً عمرانياً مفاجئاً وسريع في نهاية الخمسينات نتيجة لزيادة أعداد السكان وتدفق تيارات من المهاجرين باتجاه المدينة ، فبعد أن كان عدد سكان المدينة في عام 1954م (70000) نسمة ارتفع ليصل في الفترة ما بين عامي 1954 - 1962م لحوالي (125000) نسمة ، مما انعكس على المساحة الإجمالية للمناطق السكنية والتي ارتفعت من (256) هكتار إلى (378) في عام 1962م (الفيتوري، 2012، ص57).



المصدر : خيرية الهادي باله، مستقبل مدينة بنغازي بين الواقع واحلام التطلع، (2008م)، المؤتمر الإقليمي الثاني، المبادرات والإبداع التنموي بالمدن العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة من 14 إلى 17 يناير، ص28.

شكل (1) وضع المناطق العمرانية في مدينة بنغازي قبل تنفيذ المخططات

أما فيما يتعلق بأنماط السكنية بالمدينة عام 1966م فقد توزعت نسبتها على النحو التالي :

- الحوش ويمثل 51% من إجمالي الأراضي السكنية .
- الدارات (الفيلا) وتمثل 24% .
- المناطق العشوائية وقدرت بحوالي 18% (مؤسسة وايتنج ، 1966، ص 5).
- مناطق الكثافة العالية ، الأكثر من خمسة طوابق وتمثل 7% من الإجمالي

وبالنسبة للوضع الاقتصادي بالمدينة فقد كثرت الأحياء الفقيرة والعشوائية ، حيث لم تعد الوحدات السكنية المتوافرة تلبي حاجات السكان المتزايد عليها، كما أن ضعف الإمكانيات حالة دون قدرة السلطات على حل هذه المشكلة ، مما أدى إلى زيادة أسعار الأراضي وبدلات الإيجار بشكل كبير ، كما أن المرافق العامة لم تكن أفضل حالاً حيث كانت تعاني شبكات الطرق الرئيسية الغير الصالحة سواء من حيث التصميم أو السعة لمواجهة حجم حركة المرور خاصة باتجاه الميناء والذي لم تكن هناك طريق أخرى للوصول إليه ، إضافة لقلّة مواقف السيارات وما ينتج عنه من ازدحام ، نتيجة لحركة المركبات الكثيفة في مركز المدينة والضعف النسبي في المواصلات العامة

الجهاز الإداري هو أيضاً كانت يواجه مشكلات كبيرة تمثلت في ضعف فيما يتعلق بمراقبة استعمالات الأراضي ، إلى جانب عدم وجود لائحة أو قانون لتحديد أحكام البناء وتقسيم الأراضي ، إلى جانب عدم وجود سياسة شاملة لاستعمالات الأراضي يمكن من خلالها اتخاذ قرارات سليمة بشأن نمو وامتداد المناطق .

وقد أوصت (وايتنج) بضرورة الاهتمام بالجهاز الإداري والتشريعي ، لضبط وضمان النمو العمراني وفق المخطط الموضوع ، ونتج عن ذلك الآتي:

- قانون تخطيط المدن والقرى رقم (5) لسنة 1969 .
- لائحة تقسيم الأراضي .
- لائحة الطرق الحضرية .

حول القانون البلديات بإصدار لوائح تخص تصنيف واستعمال المناطق للمخططات المعتمدة وكذلك لوائح تنظم المباني .

كما أعطاه صلاحية إصدار لوائح أخرى تغطي التركيبات الميكانيكية والكهربائية للمباني كما تعطي أيضاً معالجة إعادة تعمير المناطق الخربة (اعموره، 1987، ص62).

2- مراحل الخطة 1966م :

لقد وضعت شركة (وايتنج) في مقدمة تقريرها النهائي في إطار تخطيط مدينة بنغازي المخطط الأساسي الذي يبدأ منه تخطيط المدينة ، كما تم وضع المبادئ

الأساسية التي يفترض أتباعها للتخطيط ، وقدم بعض الحلول العملية للمشاكل التي يتوقع ان تواجه هذه المدينة(صالح، 2000، ص164).

ويمكن اعتبار المخطط ليس لتطوير وتنظيم المدينة فقط وإنما تخطيط لتوسعاتها المستقبلية ولكن بطريقة علمية ومدروسة ، فقد هدف المخطط إلى إحداث تغييرات جذرية في كيفية استخدام الأراضي تمثلت على النحو التالي :

انتقال نشاط المنطقة المركزية باتجاه الجنوب من قلب المدينة القديمة إلى منطقة سيدي حسين المحددة بالطريق السريعة والمزودة بأمكان واسعة لوقوف السيارات حيث تبدو مثالية لا ستعاب النمو المتزايد للنشاطات الإدارية والتجارية .

وضع حد لتزايد الأحياء الفقيرة والقضاء عليها مستقبلاً ، حيث اقترح المخطط الخطوط الرئيسية في ظل سياسة مرنة ومتنوعة تستطيع مواجهة المتطلبات المتزايدة (الشركسي ، 1989 ، ص 192).

القيام بمشروع واسع النطاق لتحسين حركة المرور من أجل التغلب على مشكلة الازدحام التي أصبحت تعاني منها المدينة نتيجة زيادة عدد المركبات والحاجة إلى أماكن وقوف لتلك السيارات، وقد وضعت خطة لطريق ولشوارع المدينة تعتمد على (خطة شبكة العنكبوت) وهي عبارة عن مجموعة من الطرق الدائرية ذات مركز واحد، وطرق شعاعية تتفرع من الطريق الدائري الداخلي الذي يحيط بالمنطقة التجارية المركزية، وهو نظام يؤمن اتصالاً سريعاً بنقاط الهدف الرئيسية داخل المدينة وخارجها، بحيث تتيح طرق بديلة للوصول إلى المقصد، وقد تم تقسيم مراحل تنفيذ شبكة الطرق إلى ثلاث مراحل أساسية وفقاً لتوقعات السكان واستعمالات الأراضي، شكل (2)، وتمثلت هذه المراحل في الآتي :

أ . المرحلة الأولى : 1966-1975م، حيث كان من المتوقع ان يبلغ عدد سكان المدينة حوالي مئتان وخمسون ألف نسمة .

ب . المرحلة الثانية : 1975 - 1990م، كان عدد السكان المتوقع حوالي أربعمائة وستون ألف نسمة (460 ألف)، على ان يبلغ عدد المركبات في نفس الفترة ما بين 80 - 200 ألف مركبة آلية .

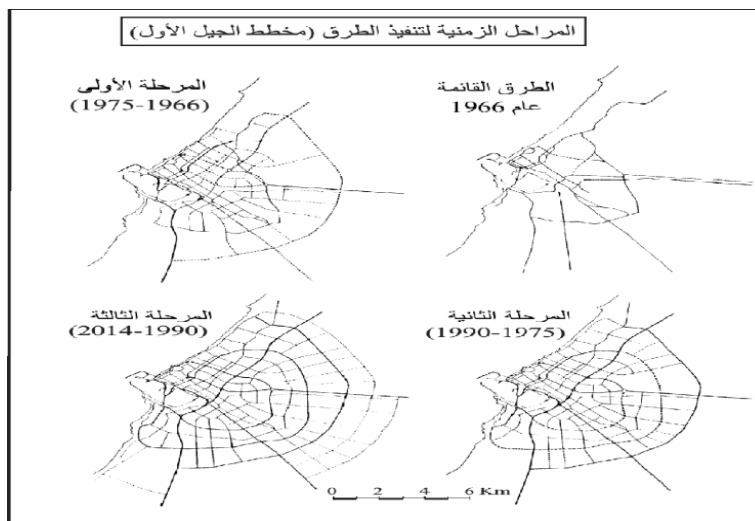
3- المرحلة الثالثة : 1990 - 2004م، كان من المتوقع ان يصل عدد السكان في تلك الفترة حوالي مليون نسمة ، وأن عدد المركبات الآلية سوف يتجاوز 400 ألف مركبة .

ملء الفراغ بين شريطي النمو الأساسيين لمنطقتي الصابري والبركة ، والذي كانت تشغله سبخة السلماني ، وذلك بردمها واستصلاحها ، (وقد كانت تشغل مسطح مساحته 300 هكتار) ، كما جرى تحديد مناطق إسكان المهاجرين من ذوي الدخل المحدود في ثلاث قطاعات مختلفة .

توفير شبكات متكاملة للتزويد بالمياه والكهرباء ، وشبكات الصرف الصحي، حيث كان الطلب عليها في تزايد مستمر (الفيتوري، 2003، ص192).

انتقال الأنشطة الصناعية الجديدة التي تعتمد على مرافق النقل إلى مواقع بعيدة في أطراف المدينة تفادياً لازدحام المرور ، وأسعار الأراضي المرتفعة ، وبالتالي كان اقتراح ثلاثة مواقع رئيسية من أجل الصناعة في بنغازي وهي:

أ. المنطقة الصناعية الأولى : تقع شمالاً على الطريق المتجه شرقاً ، إلى الشرق من المناطق السكنية الرئيسية لمساحة بلغت (300) هكتار ، ووطنت بها الصناعات الملوثة (ذات الضجيج) مثل المدابغ ومصافي البترول وسلخانة البلدية إضافة لمصانع المواد الكيميائية.



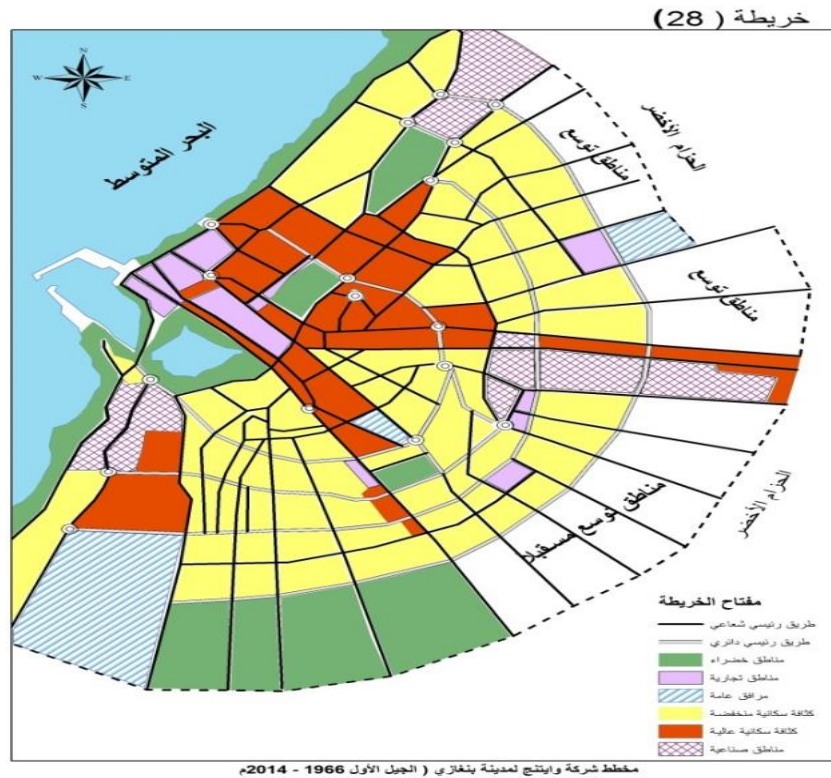
المصدر : Municipality of Benghazi, (1966), Progress Report Benghazi : Master Plan , march, p.9

شكل رقم (2) المراحل الزمنية لتنفيذ الطرق بمخطط 1966م

ب. المنطقة الصناعية الثانية : وتمتد خارجاً باتجاه المطار بمساحة إجمالية بلغت (500) هكتار ، خصصت لمواقع لصناعات التحويلية باعتبارها مواقع لمقالع الأحجار ، و الصناعات الخفيفة ، وقد أنشئت عليها مصانع الألبان والمكرونة والكابلات منذ أوائل السبعينات .

ج. المنطقة الصناعية الثالثة : تقع على طريق طرابلس حيث خصصت كمراكز للمستودعات و حيث يتميز موقعها بالقرب من الميناء، كما تم استبعاد الصناعات ذات الضجيج من هذه المنطقة نظراً لقربها من التجمعات السكنية والمؤسسات .

بهذا أشتمل مخطط بنغازي الموضح بالشكل (3) على تصورات لمستقبلها حتى عام 2014م، وذلك من حيث تنظيم وظائف المدينة، وشبكة طرق متكاملة ذات نمط شعاعي متحد المركز وكذلك تطوير المناطق الصناعية وتنظيم مؤسساتها. ومع أوائل عقد السبعينات كان من النتائج الملموسة لمخططات (وايتنج) الحضرية ومجموعة التشريعات التي صدرت نتيجة لتوصيات المخطط، أن أمكن التحكم في النمو العشوائي وتقادي ظهور تقسيمات غير سليمة لا تتماشى مع المخطط، كما أوجدت معايير لنظام الطرق بأنواعها، كما تم تحديد حجم المدينة والمتطلبات العامة لها من بنية فنية واجتماعية وتنظيم لوائح المباني التي أصدرتها البلديات .



المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام Gis arc 10 اعتماداً على : مؤسسة وايتنج - روما، تقرير مشروع تخطيط مدينة بنغازي، اللوح رقم (Lu7) بدون ترقيم.

شكل رقم (3) المخطط الشامل لمدينة بنغازي (الجيل الأول)

ثالثاً : المرحلة التخطيطية الثانية (1980-2000م):

كلفت السلطات الليبية في عام 1977م مؤسسة (دوكسيادس) بإعداد مجموعة من المخططات منها مخطط مدينة بنغازي ، فقد كانت المدينة تنمو وتتطور وفق ما ورد في مخطط (وايتنج 1966م) من حيث استعمالات الأراضي وشبكات الطرق، مما جعل المدينة تنمو بشكل علمي ومدروس ، ولكن هذا لم يمنع من وجود بعض العوائق والصعوبات تتعلق باستعمالات الأرض وحركة المرور في مركزها . وفيما يلي عرض للأوضاع القائمة في مدينة بنغازي في نهاية السبعينات .

1- تقييم الوضع القائم وتحديد الأهداف :

بالنسبة لشكل المدينة ومساحة العمران فقد كانت المدينة تتطور بناءً على المخطط الشامل (وايتنج، 1966)، حيث ظهرت أحياء جديدة مثل (الوحيشي - الفويهات

الغربية والشرقية - الفويهات البحرية - داوود الغربي)، كما تم البدء في إنشاء المنطقة الصناعية على امتداد طريق المطار، إضافة للإنجاز المساحات الرياضية والترفيهية، كما تم افتتاح العديد من الطرق الشريانية داخل المدينة وعلى امتداد الواجهة البحرية، هذا بالإضافة إلى المباني الحديثة التي بنيت في مركز المدينة، مما سهل من عملية توسع رقعتها العمرانية وامتداد أطرافها، وبذلك امتلأت الفراغات البينية في سطح المدينة الأفقي، وبالتالي ظهور المدينة في صورة أكثر حضرية تختلف كثيراً عما كانت عليه قبل عام 1966 (الحلاق، 1994، ص 152).

وقد تمثلت المنطقة الحضرية حتى عام 1978م، مساحة المدينة القديمة نفسها مضافاً عليها مساحة الأراضي السبخية التي تم ردمها واستصلاحها، بحيث بلغت المساحة الكلية (9000 هكتار)، والمساحة المبنية 3912 هكتار، شكل (4).

أما فيما يتعلق بالمعوقات التي واجهت حركة التوسع العمراني بالمدينة فيمكن إجمالها في النقاط التالية :-

انتشار الأراضي السبخية بالمدينة رغم المحاولات لردمها واستصلاحها مثل سبخة السلماني، إلا أن ارتفاع التكاليف المادية لعملية الاستصلاح تلك، حال دون التغلب على سبخات أخرى في شمال وجنوب المدينة.

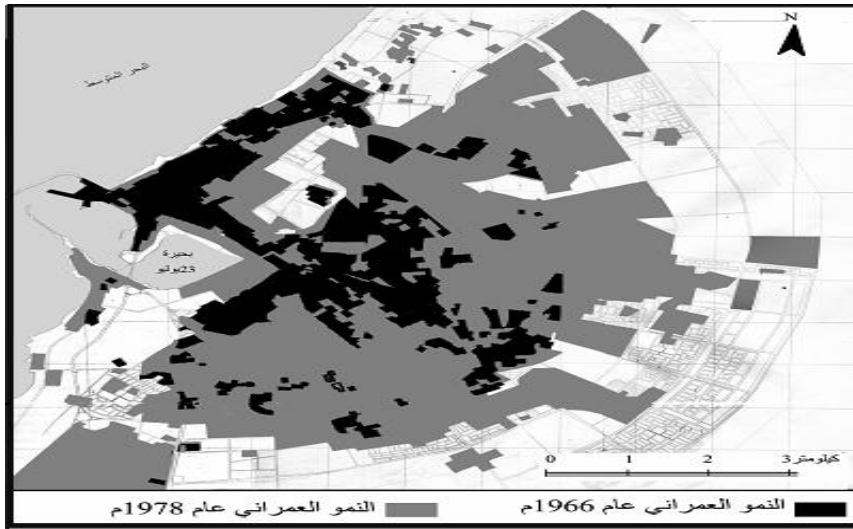
- تواجد عدد كبير من المنشآت العسكرية في داخل المدينة مما أدى إلى امتداد العمران خلفها وبالتالي حدوث تداخل في النسيج العمراني داخل الكتلة السكنية.

- وبعيداً عن العوامل الطبيعية فقد أدى وجود صهاريج النفط في منطقة جليانه إلى الحد من النمو العمراني فبهذا الاتجاه، حيث كانت تشغل مساحة 20 هكتار.

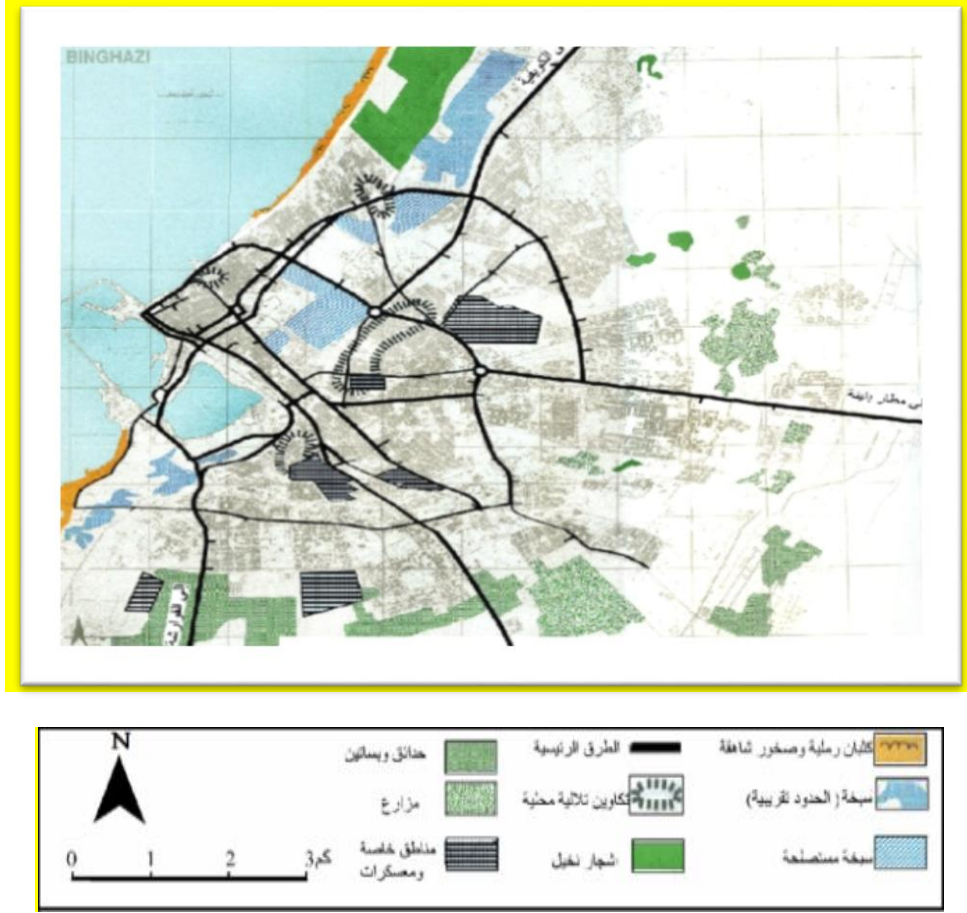
فيما يتعلق بالمقومات التي ساهمت في اتساع المدينة فبشكل عام فإن المحيط الطبيعي للمدينة لا توجد فيه أي عوائق طبوغرافية تحد من توسع المدينة وتمدها (أمانة البلدية، 1979، ص10)، فالأرض في مجملها منبسطة، مع وجود بسيط لتلال قليلة الارتفاع والانحدار ولا تشكل أي نوع من العوائق، وهنا يمكن القول

بأن هناك فرض متساوية لأي نوع من العمران وفي أي اتجاه ، شكل (5)، كما يمكن حصر أهم المقومات التي سهلت عملية توسع المدينة في الآتي :

- ساهم توافر مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للبناء وبُعد الأراضي الزراعية عن مناطق التوسع العمراني في امتداد المدينة وتطورها .
- ساعد النظام الاشعاعي لشبكة الطرق بشكل كبير في امتداد المدينة عمرانياً في اتجاهات متعددة .
- أعطى البُعد التاريخي للمدينة إضافة لكونها مركز حضري في الإقليم الشرقي للبلاد في زيادة أهمية المدينة ، كما زاد من هذه الأهمية اكتشاف النفط وما تبعه من تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين للمدينة ، الأمر الذي أدى إلى تزايد عدد السكان وبالتالي التوسع في عملية البناء لتلبية الاحتياجات السكنية (الفيتوري ، 2012، ص134).



المصدر : أسماء سليمان عوض الفيتوري (2012م)، اتجاهات التوسع للإقليم الحضري بنغازي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ص133.
شكل رقم (4) التوسع العمراني بين عامي 1966 - 1978م



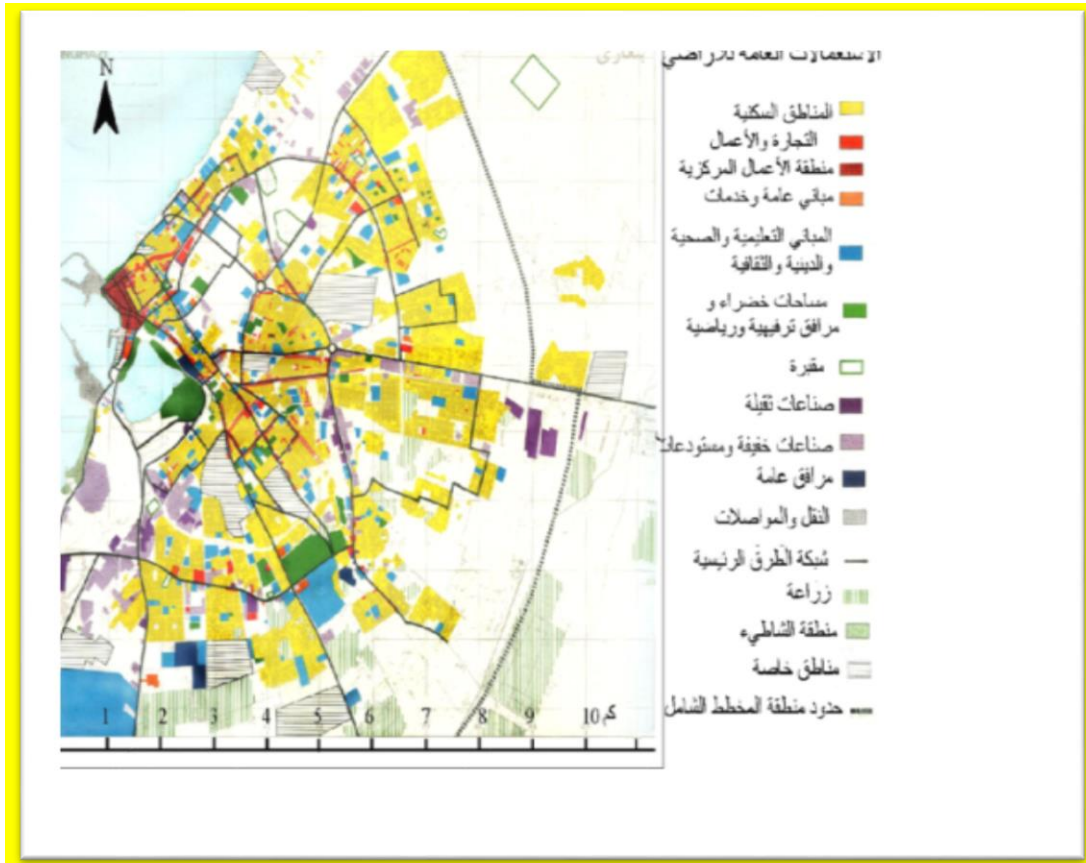
المصدر : أمانة اللجنة الشعبية للمرافق (1989م)، التقرير النهائي للمخطط الشامل لحاضرة بنغازي - رقم ب، م4 ج1، مؤسسة دوكداس، ص 12-22.

شكل رقم (5) محددات الامتداد العمراني لمدينة بنغازي عام 1978م

لقد قسمت مدينة بنغازي في نهاية السبعينات إلى ثلاث وعشرين محلة احتل فيها الاستعمال السكني ما يزيد عن 50% من المساحة المبنية ، حيث تميز بقدر كبير من التنوع في خصائصه نتيجة ارتباط هذه الخصائص بتطور المدينة على مر السنين ، ويبين شكل (6) استعمالات الأرض عام 1978م ، وجدول (1) يبين المساحات المخصصة لكل استعمال آنذاك ، حيث يمكن من خلالها استنتاج الحقائق التالية :

- بلغت المساحة الإجمالية للاستعمال السكني بالمدينة عام 1980م حوالي (2298.5) هكتاراً أي مانسبته 62% من المساحة الكلية للمدينة.

- احتل الاستعمال التعليمي والاجتماعي الذي يشمل المرافق الصحية والدينية والثقافية المرتبة الثانية بما مجموعه 526.2 هكتار أي ما نسبته 14.2% من المساحة الكلية .
- جاء الاستعمال الصناعي في المرتبة الثالثة بحوالي 368.7 هكتار ، أي ما يقارب من 9.9% من إجمالي المساحة الكلية ، حيث توزع هذا الاستخدام على أربع مناطق رئيسية في شمال المدينة (طريق المرج) وفي شرقها (طريق المطار) وفي جنوبها الشرقي (القوارشة) وفي جنوبها الغربي (طريق قنفودة) وهذه تمثل مناطق الصناعات الثقيلة والخفيفة والتخزين ، في حين توزعت باقي الأنشطة الصناعية الأخرى كالورش والمخازن في مختلف أنحاء المدينة (الزيري، 2003، ص261) .
- بلغ حجم المساحة التي شغلتها شبكات الطرق حوالي 277.9 هكتار، أي 7.5% من إجمالي المساحة الكلية .
- وصل حجم المساحة التي شغلتها المساحات الخضراء والمناطق الترفيهية حوالي 115.1 هكتار، أي ما يعادل 3.1% من إجمالي المساحة الكلية .
- قدرت المساحة المخصصة لاستعمالات المنافع العامة حوالي 71 هكتار أي ما يساوي 1.95% من إجمالي المساحة الكلية ، ثم جاءت المباني العامة والإدارية بمساحة وصلت إلى 52 هكتار ونسبة 1.4% مت إجمالي المساحة الإجمالية .
- تم تخصيص مساحة 16.2 هكتار للواجهة البحرية ، إضافة لحوالي 358.4 هكتار للمناطق الخاصة ، في حين بلغت مساحة المناطق الأثرية حوالي 4.1 هكتار .



المصدر : أمانة اللجنة الشعبية للمرافق (1989م)، التقرير النهائي للمخطط الشامل لحاضرة بنغازي، تقرير قم ر. ن. 4، الجزء الأول، مؤسسة دو كسيادس، ص 22.

شكل رقم (6) توزيع استعمالات الأرض لمدينة بنغازي 1978م

2- تنفيذ المخطط الشامل لحاضرة بنغازي:

بعدما أتمت مؤسسة دو كسيادس وضع المخطط الشامل للحاضرة الموضح بالشكل (7) والذي اعتمد من قبل الحكومة الليبية في عام 1988م ، هذا واشتمل المخطط مساحة قدرها 24000 هكتار تقريباً ، يستأثر الحزام الأخضر والأراضي الزراعية والمناطق الخاصة والأراضي المحجوزة للتوسع فيما بعد عام 2000م بجزء كبير من هذه المساحة¹ تصل إلى 9278 هكتار ، بينما قدرت مساحة الاستعمالات الحضرية بحوالي 14734 هكتار ، والجدول (2) يبين مساحات استعمالات الأراضي والنسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة للمساحة الكلية للاستعمالات الحضرية وبالنسبة إلى المساحة الإجمالية للحاضرة .

جدول (1) استعمالات الأرض لمدينة بنغازي 1980م .

نوع الاستعمال	المساحة (بالهكتار)	النسبة المئوية
الاستعمال السكني الإجمالي الاستعمال السكني الصافي المرافق التي على مستوى المجاورات والأحياء	2298.5 2011.8 286.7	62
المناطق المركزية منطقة الأعمال المركزية منطقة المباني العامة والإدارية	52 52 16.4	1.4
المرافق التعليمية والاجتماعية و المركزية مؤسسات التعليم العالي المرافق الصحية المركز الدينية والثقافية	526.2 398.4 83.2 44.6	14.2
المساحات الخضراء والمناطق الترفيهية والرياضية المساحات الخضراء والمناطق الترفيهية المناطق الرياضية	115.1 61.8 53.3	3.1
الاستعمال الصناعي الصناعات الثقيلة الصناعات الخفيفة والمستودعات	368.7 93.6 275.1	9.9
الاستعمالات الأخرى المنافع العامة النتقل والمواصلات	71 29.4 41.6	1.9
شبكة الطرق الرئيسية	277.9	7.9
المجموع	3709.4	100.00
الواجهة البحرية المناطق الخاصة المناطق الأثرية	16.2 358.4 4.1	- - -
المجموع	4088.1	-

المصدر : أمانة اللجنة الشعبية للمرافق ، التقرير النهائي للمخطط الشامل لحاضرة بنغازي ، مرجع سابق ، ص 21 .

جدول (2) استعمالات الأراضي للمخطط الشامل لحاضرة بنغازي عام 2000 (الجيل الثاني)

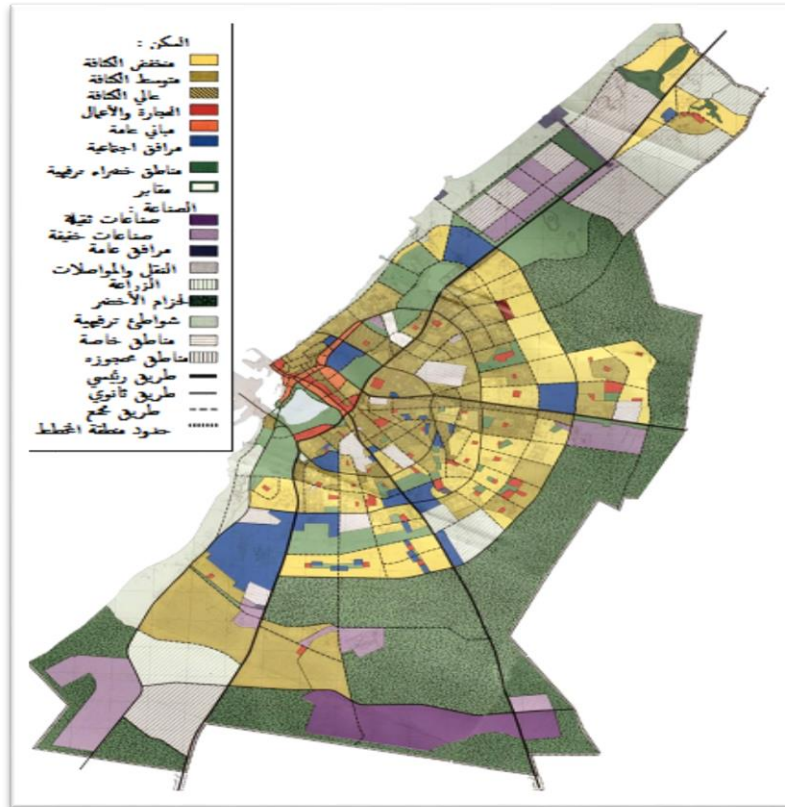
أنواع استعمالات الأرض	المساحة بالهكتار	النسبة من المساحة الكلية	المسبة من اجمالي مساحة الاستعمالات الحضرية
الاستعمال السكني	6465	26.91	43.88
منطقة الأعمال المركزية	265	1.10	1.88
المركز الإداري	115	0.48	0.78
المرافق الاجتماعية المركزية	1067	4.44	7.24
الاستعمال الترفيهي والرياضي	1848	7.69	12.54
الواجهة المائية والمصايف	1230	5.12	8.35
الاستعمال الصناعي	2010	8.37	13.64
شبكة الطرق الرئيسية	1131	4.71	7.68
محطات النقل العام	208	0.87	1.41
مناطق خاصة	328	1.37	2.23
المرافق العامة	67	0.28	0.45
المجموع الجزئي للاستعمالات الحضرية	14734	61.34	100.00

الاستعمال الزراعي	1136	4.73
الحزام الأخضر	6748	28.09
مناطق محجوزة للتوسع بعد عام 2000م	1403	5.84
المجموع الجزئي للاستعمالات غير الحضرية	9287	38.66
المجموع الكلي	24021	100.00

المصدر : (Assessment of 2nd GPP. Master Plan of Benghazi, Third Generation Planning Project (2000- 2025) , Alemara Engineering Consultants Office, Benghazi , Dec,2008,p15.

رابعاً: دراسات الجيل الثالث للمخططات 2006 – 2025م :

مثلت الفترة ما بين عامي (2000 م - 2005 م) فترة فراغ تخطيطي حيث لم تكن هناك أي خطط جديدة من شأنها معالجة النمو العمراني العشوائي الذي أصبح ينتشر بالمدينة ، حيث كان يفترض أن تبدأ المرحلة الثالثة من المخططات بنهاية عام 2000م ، إلا أن تأخرها ساهم بدرجة كبيرة في تفاقم مشكلة الإسكان بالمدينة ، ففي بداية عام 2005م تم التعاقد بين مصلحة التخطيط العمراني وأربعة مكاتب استشارية محلية للقيام بإعداد مختلف مخططات الجيل الثالث ، والتي كان يفترض أن تغطي حتى عام 2025م . وقد كلف مكتب العمارة للاستشارات الهندسية بإعداد مخطط إقليم بنغازي التخطيطي ، تحت إشراف ومتابعة إدارة ومكاتب المصلحة وبالتعاون مع مشروع مكتب الأمم المتحدة للتجمعات السكانية (هابيتات) ولجنة تنقيح المخططات قبل اعتمادها التي شكلت من الخبرات الوطنية (القزيري، 2006 ، ص 38) .



المصدر: أمانة اللجنة الشعبية للمرافق (1989م)، التقرير النهائي للمخطط الشامل لحاضرة بنغازي، تقرير قم ب. ن. 4، الجزء الثاني، مؤسسة دو كسيادس، ص ص 156 - 157.

شكل (7) المخطط الشامل لحاضرة بنغازي (الجيل الثاني)

1- تقييم الوضع القائم ومخططات الجيل الثاني :-

في دراسات الجيل الثالث للمخططات تم تقييم مشروع الجيل الثاني للمخططات من حيث التنفيذ الفعلي لها ، والتوقعات التي كانت مفترضة ، ولتنظيم وتسهيل عملية التقييم قسمت حاضرة بنغازي إلى ثلاث مناطق رئيسية هي : تجمع بنغازي، ومدينة بنغازي ، وبنغازي الكبرى ، و اثنين وثلاثين منطقة تخطيط داخل حدود مخطط الجيل الثاني ، ويمكن الاستفادة من التحليلات الخاصة بتقييم تنفيذ المخطط العام لمشروع الجيل الثاني كما يلي :

- بلغت مساحة المنطقة الحضرية في حاضرة مدينة بنغازي حوالي 10172 هكتاراً ، 45.4% منها طورت قبل مشروع الجيل الثاني وما يقارب من 23.3% من هذه المساحة تم تطويرها وفقاً للمخطط العام ، في الوقت الذي وصلت فيه مساحة ما تم تنميته بشكل يتعارض مع المخطط العام حوالي

14.2% ، و 17.1% من هذه المساحة نشأت فيها تنمية خارج مشروع الجيل الثاني للمخططات .

- أدى انخفاض معدل تنفيذ مشروعات الجيل الثاني للمخططات إلى ظهور توسع عشوائي خارج الطريق الدائري الخامس ، وهناك نوعان من العشوائيات هي :

أ. النوع الأول : بناء عشوائي داخل المخطط مخالفاً له أما في نوع الاستعمال أو في معايير ، بسبب عدم وجود مخططات تفصيلية أو تأخرها (Assessment of 2nd GPP. Master plan of Benghazi, op. cit, p27.) .

ب. النوع الثاني : نمو عشوائي خارج حدود المخطط العام على أراضي غير مخطط لها أن تكون ذات استعمالات حضرية (الزنان ، 2006م، ص ص 172 - 173)، مثل نمو منطقة بوعطني في شرق المدينة على امتداد طريق المطار، وهي إحدى العقبات التي تواجه تنفيذ مخطط التنمية العمرانية للجيل الثالث.

- فيما يتعلق بتقييم شبكة الطرق فإنه رغم تطبيقها وفقاً للمخطط العام لمشروع الجيل الثاني ، إلا أن هناك طرقاً لم يتم تنفيذها بالكامل حسب المواصفات المطلوبة ، و أخرى لم تنفذ بعد .

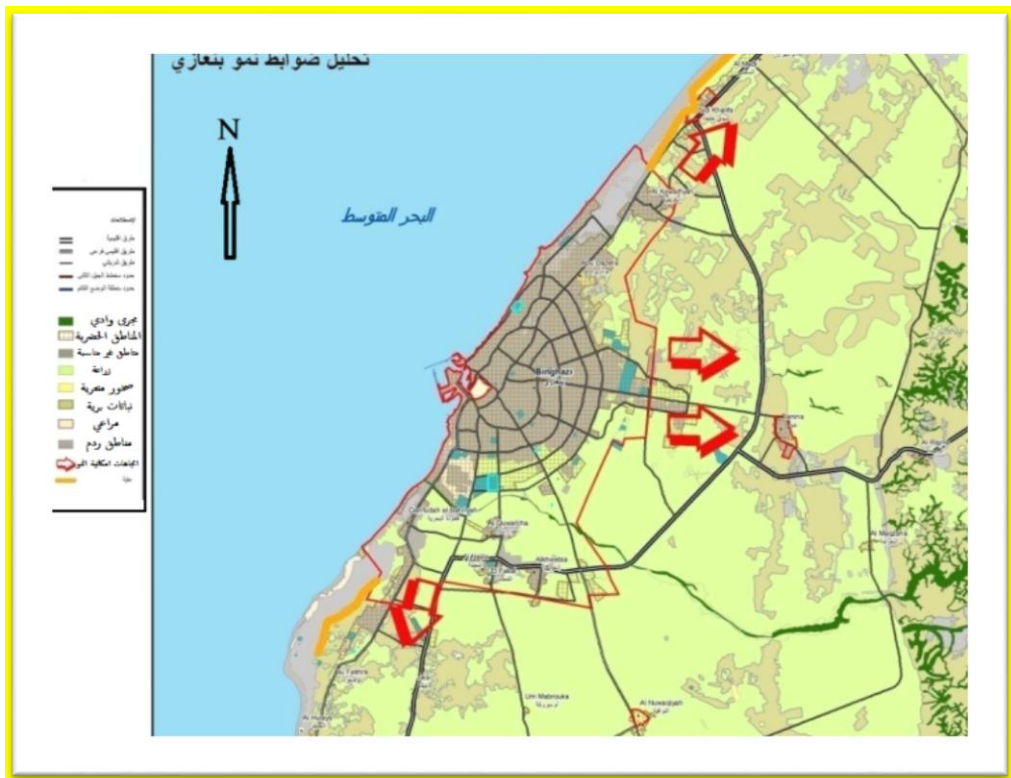
- بالنسبة لتقييم توقعات السكان المفترضة للجيل الثاني ، فإنه رغم أخذ البنية الاقتصادية للمدينة في الاعتبار ، وارتفاع معدل النمو السكاني ، إلا أن العدد الذي كان متوقعاً للسكان (750000 نسمة لعام 2000م) (أمانة اللجنة الشعبية للمرافق، 1989، ص164) أكبر من مجموع عدد سكان المدينة بنغازي والكويبية والقوارشة معاً ، و الذي لم يتجاوز 586000 نسمة حسب إحصائيات عام 2006م .

2- مخطط حاضرة بنغازي الجيل الثالث (2025م) :

من أجل وضع مخطط بنغازي 2025 (للجيل الثالث) تم تحليل ضوابط الأراضي وهو ذو قيمة لقرارات استعمالات الأراضي لبنغازي ، وتتمثل تصنيفات الأراضي في الأنشطة الزراعية والرعية ، والمناطق الحضرية والخالصة من المزروعات ، كما تم تحديد كل من الأودية والغابات والأراضي العشبية والسهول وأراضي الشجيرات و الكثبان و المسطحات المائية و الرمال و السبخ و

الشواطئ على أنها مناطق غير مناسبة للاستعمالات الحضرية في إقليم بنغازي ،
ويوضح شكل (8) ضوابط الأراضي التي تحد من نمو مدينة بنغازي (مسودة
تقرير الجيل الثالث ، 2009 ، ص 246) .

- حدود المخطط السابق .
- المناطق المشيدة القائمة .
- الحدود المقترحة لمشروع الجيل الثالث للمخططات .
- اتجاهات تنمية حضرية مستدامة مقترحة .



المصدر: مشروع الجيل الثالث للمخططات (2000 - 2025م) (2009م)، مسودة تقرير مخطط حاضرة
بنغازي، مكتب العمارة للإستشارات الهندسية، بنغازي، مايو، ص247.
شكل (8) ضوابط الأراضي التي تحد نمو مدينة بنغازي

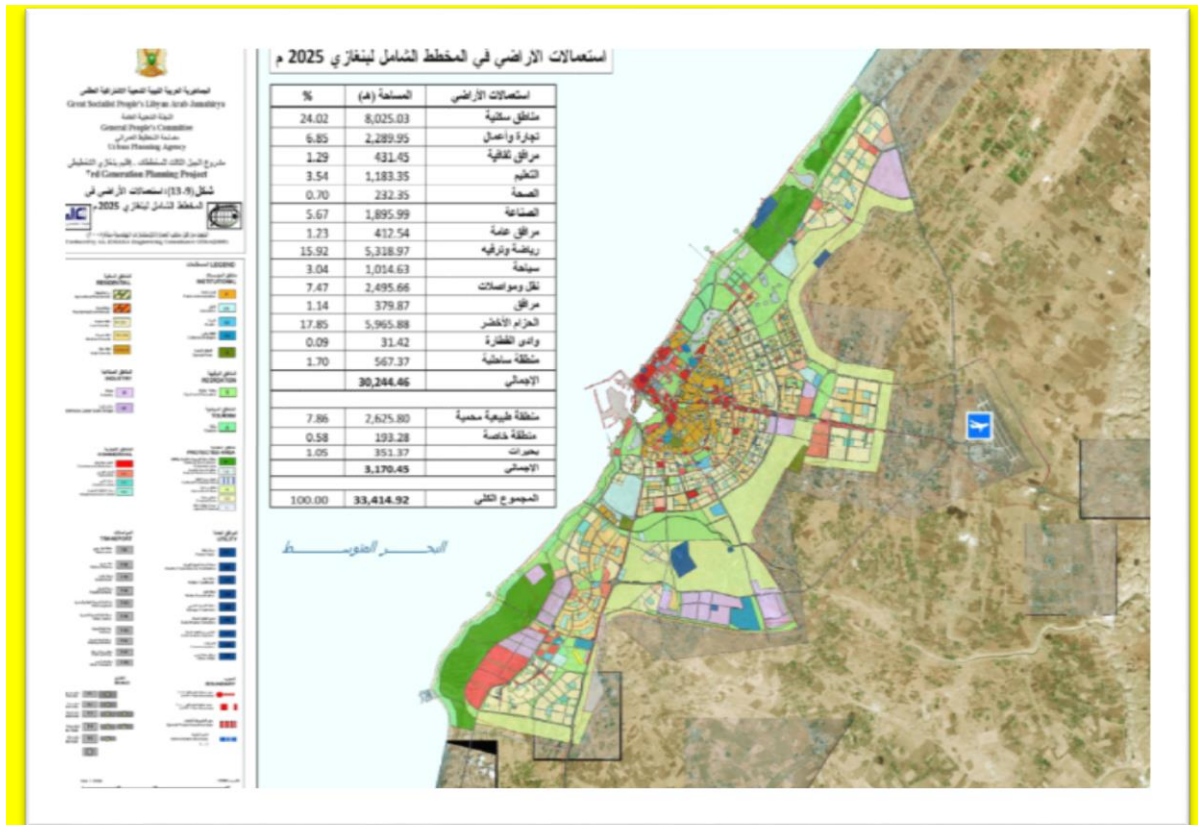
وبناءً على ضوابط النمو السابقة فقد حددت اتجاهات التوسع لمدينة بنغازي في
اتجاه ثلاث أقطاب مركزية متوازية شمالاً وجنوباً وشرقاً ، تؤكد اتجاه مخطط
الجيل الثاني ، واقرحت ثلاثة بدائل للمخطط العام لحاضرة بنغازي تقوم على
التركيبة المكانية التالية :

- التأكيد على المحاور الرئيسية الثلاثة لنمو الحاضرة

- تحديد حدود المركز الحضري الرئيسي بشارع سوريا شمالاً ، وشارع جمال عبد الناصر جنوباً ، وطريق العروبة شرقاً ، وشارع القرضابية غرباً .
- اقتراح ثلاثة مراكز ثانوية (فرعية) للتجارة والأعمال توزع داخل الحاضرة على محاور النمو المذكورة ، وذلك لتخفيف الثقل عن المنطقة المركزية ، وهذه المراكز هي : مركز خدمي في الكويفية ، ومحور رئيسي للمركز الحضري في بوعطني ومركز المعارض والصناعات في بوفافرة .
- تصنيف استعمال الأراضي على امتداد الشريط الساحلي ، مابين طريق الشاطئ و شاطئ البحر ، من الشمال إلى الجنوب مناطق سياحية ترفيهية .
- التأكيد على محور النمو المستقبلي باتجاه شمال وجنوب الطريق الساحلي ، وتهيئة مرسى المرسى ليكون ميناء استيراد وتصدير استراتيجي للإقليم .
- نقل الصناعات الثقيلة خارج نطاق حدود الحاضرة لتعرضها للزحف العمراني، مع الإبقاء على الصناعات الخفيفة فقط .
- اقتراح انشاء مواقع جديدة لممارسة النشاط التجاري الخاص خارج المدينة مثل أسواق الجملة .
- المحافظة على الحزام الأخضر القائم ، واستغلاله كمناطق منتزهات عامة وغابات محمية ، مع احتواء منطقة بوعطني داخل الحزام ، وامتداد المناطق الزراعية خلف الحزام كما هو قائم حالياً ، كما يسمح بإقامة بعض الوظائف الحضرية داخل منطقة الحزام بما في ذلك المزارع والأنشطة الترفيهية ومقبرة ومنطقة عسكرية ومركز فرعي ومنطقة سكنية ، هذا ويسمح لعدد من السكان الإقامة داخل منطقة الحزام يتراوح عددهم مابين 52000 – 106000 نسمة .
- بعد وضع وتنقيح مجموعه من البدائل للمخطط عام 2025م ، تم اختيار البديل المفضل وتطويره للوصول إلى الشكل النهائي لمخطط الحاضرة ، والشكل(9) يوضح اتجاه التوسع العمراني المستقبلي كالتالي :
- احتواء النمو الحاصل على طريق المطار شرقي المخطط السابق ، ومشروع اسكان بوعطني 36000 وحدة سكنية .



- التوسع شمالاً حيث المنطقة الصناعية الجديدة ومشروع اسكان 3000 وحدة سكنية في منطقة الكوفية .
- نحو الجنوب الغربي بشكل أساسي حيث المشروعات الإسكانية في منطقة تيكا (12000 وحدة سكنية) و منطقة بوفاخرة (5000 وحدة سكنية)، والميناء الجديد (المريسي) .



المصدر: مشروع الجيل الثالث للمخططات (2000 - 2025م) ، (2009م)، مسودة تقرير مخطط حاضرة بنغازي، مكتب العمارة للإستشارات الهندسية، بنغازي، مايو، ص259.

شكل (9) مخطط حاضرة بنغازي الجيل الثالث عام 2025م

خامساً: النتائج والتوصيات:

• النتائج:

1. عانت المدينة من عدم استكمال مشاريع التخطيط التنموي في جميع مراحله .
2. ضعف السياسات الاسكانية كان له دور كبير في عدم استكمال المشاريع التنموية التي كان من المفترض أن تمثل نهضة عمرانية كبيرة للمدينة .

3. غياب الرقابة أدى إلى تفاقم مشكلة التخطيط العمراني وتدني مستوى الانجاز في المشاريع الحضرية بالمدينة .
4. رغم البدايات المبكرة للتخطيط في المدينة ، إلا انه واجه تحديات كبيرة حالت دون استكمال تلك المشروعات .
5. ساهت فترة الفراغ التخطيطي في اتساع الفجوة بين مشاريع التنمية بالمدينة ومعدلات الطلب المطردة .
6. عانت كافة المخططات التنموية التي استهدفت المدينة من تخطيط النظام الإداري والتنفيذي ، مما انعكس على مستوى الانجاز على مستوى المشروعات ، وتوجيه بعض المخصصات المالية نحو مشاريع غير مدروسة بشكل جيد .

• التوصيات :

1. ضرورة العمل على وضع دراسات جديدة شاملة لمعالجة التشوهات الحاصلة في المخطط العام .
2. دعم الجهات التنفيذية بالإمكانيات المادية لاستمرار عملية التنمية
3. عقد المؤتمرات والشرارات مع مكاتب استشارية محلية وعالمية لوضع مخططات ذات مواصفات عالمية تلبي معدلات الطلب المطردة .
4. تفعيل الدور الرقابي والمحاسبة على المخالفين وتطبيق القوانين بشكل صحيح.
5. توعية المجتمع المحلي بأهمية التخطيط الصحيح وإيجاد آليات عملية لمساهمة أفراد المجتمع في تحقيق التنمية .

المراجع والمصادر

- 1- إعموره ، على الميلودي وآخرون ، (1987) ، معالجة ظاهرة السكن العشوائي في الجماهيرية ، مجلة الهندسي ، منشورات المؤتمر الهندسي العام في الجماهيرية ، طرابلس ، العدد العاشر .
- 2- بالة ، خيرية الهادي، مستقبل مدينة بنغازي بين الواقع وأحلام التطلع ، المؤتمر الإقليمي الثاني " المبادرات والابداع التتموي بالمدن العربية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 14- 17 يناير ، 2008 .
- 3- بولقمة ، الهادي ، الأخوان بيتشي والساحل الليبي 1821-1822م ، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1996 .
- 4- تيجاني ، الدريكو، بنغازي في العقد الثاني من القرن العشرين ، (ترجمة) رؤوف محمد بن عامر ، الطبعة الأولى ، مطابع الثورة للطباعة والنشر ، بنغازي ، 2003 .
- 5- حلي، رائد صالح طلب، استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في دراسة استعمالات الأرض في مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003.
- 6- الحلاق ، أكرم حسن ، (1990) ، النمو الحضري وأثره على استهلاك المياه في مدينة بنغازي ، رسالة ماجستير ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة قاريونس ، بنغازي .
- 7- الحلاق ، أكرم حسن، (1994) ، "النمو العمراني والموارد المائية بمدينة بنغازي" ، (تحرير) الهادي بولقمة ، (كتاب) العلوم الجغرافية وحماية البيئة ، منشورات جامعة السابع من أبريل ، الطبعة الأولى ، الزاوية ، 1994م .
- 8- الزنن ، انتصار محمد ، (2006) ، العشوائيات وأثرها على مخططات الجيل الثالث ، (كتاب) الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا ، "تحرير" سعد القزيري ، منشورات مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ، الطبعة الأولى ، بنغازي .
- 9- الشركسي ، ونيس عبد القادر ، (1989) ، تقييم مخطط مدينة بنغازي 1966 - 2014 ، رسالة ماجستير ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة قاريونس، بنغازي .
- 10- صالح ، عمر سليمان، (2000)، الحركة السكانية في مدينة بنغازي دراسة تحليلية لانتقال السكان بين محلات المدينة" ، رسالة ماجستير ، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس .
- 11- الصبان، عمرو علي، "نظم المعلومات الجغرافية ودورها في تخطيط استعمالات الأراضي"، مجلة البناء، العدد 130، القاهرة، 1992،
- 12- الفيتوري ، أسماء سليمان عوض، اتجاهات التوسع العمراني للإقليم الحضري بنغازي ، رسالة ماجستير ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة بنغازي ، 2012م .
- 13- القزيري ، سعد خليل ، (2006) ، الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا، منشورات مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ، الطبعة الأولى ، بنغازي ، 2006 م .
- 14- القزيري ، سعد خليل ، (2003) ، (تحرير) دراسات في سكان ليبيا ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، بنغازي.
- 15- القزيري ، سعد خليل ، (2007)، دراسات حضرية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية.
- 16- القزيري ، سعد ، (1995) ، "التحضر" في كتاب : الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، (تحرير) الهادي بولقمة وسعد القزيري ، الطبعة الأولى ، دار الجماهيرية ، سرت.
- 17- امانة اللجنة الشعبية للمرافق ، التقرير النهائي للمخطط الشامل لحاضرة بنغازي، التقرير رقم ر . ن . 4 ، الجزء الأول ، مؤسسة دوكسيادس ، 1989م .



- 18- أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق ، التقرير النهائي للمخطط الشامل لحاضرة بنغازي ، التقرير رقم ب.ن.4، الجزء الثاني ، مؤسسة دو كسيادس ، 1989م .
- 19- امانة البلديات، إقليم بنغازي الفرعي مناطق المخططات العامة، موجز التقرير 14 ، 1979م.
- 20- إقليم بنغازي ، المخطط الإقليمي دراسات المخططات الشاملة والعامة ، موجز التقرير رقم 22 ، مؤسسة دو كسيادس ، 1980م .
- 21- بلدية بنغازي ، مشروع تخطيط مدينة بنغازي- تقرير نهائي، مؤسسة وايتنج العالمية، روما، ديسمبر ، 1966م.
- 22- بلدية بنغازي ، أهم المشروعات في السنوات 71 - 71 - 1972 ، دار الحقيقة، بنغازي، 1973 .
- 23- بلدية بنغازي ، مشروع تخطيط مدينة بنغازي - تقرير نهائي ، مؤسسة وايتنج العالمية، روما (بدون ترقيم)، اللوحة رقم (LU7)
- 24- مشروع الجيل الثالث للمخططات ، تقييم المخطط العام (مشروع الجيل الثاني) امكانيات وبدائل التنمية اقليم بنغازي ، مكتب العمارة ، بنغازي ، 2009م.
- 25- مسودة تقرير مخطط حاضرة بنغازي ، مشروع الجيل الثالث للمخططات (2000-2025) ، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ، بنغازي ، الماء (مايو) ، 2009 .

مراجع أجنبية :

- 26- Assessment of 2nd GPP. Master Plan of Benghazi, Third Generation Planning Project (2000- 2025), Alemara Engineering Consultants Office, Benghazi , Dec,2008
- 27- Angelo Piccoli, La niva Italia,dlattemate-Moudardori,1933-
- 28- Baladiyah of Benghazi , Master plan and Layout Plan Area . existing conditions projections & future development trends , report no. 5, vol 2 , Doxiadis Associates Consultants , 1979 .
- 29- Municipality of Benghazi, Progress Report Benghazi Master Plan , march , 1966.-

"ثقافة التغذية في المجتمع لدى بعض ممارسي النشاط الرياضي بمدينة سبها"

د.عاشور سعيد مينة محمد - د/ الوالي امحمد الوالي بن مسكين

ملخص البحث

ان الرياضة في العصر الحديث لم تعد قاصرة على المباريات الرياضية بين الشباب بل أصبحت أُلزام على الشيوخ والنساء لمواجهة الطوارئ اليومية، فإذا كان الغذاء مطلباً طبيعياً هاماً فالرياضة مطلب أهم ضمن المطالب الأبدية للحياة البيولوجية وإلا دفعوا ثمن قلة الحركة من صحتهم وأعمارهم فتتصلب فيهم الشرايين وتحدث أمراض القلب والسكر والسمنة وأمراض الكبد والكلية ومعظم الأمراض الأخرى، إذ يرجع كل ذلك أساساً الى قلة الحركة والافراط في الطعام. وتكمن مشكلة البحث بان هناك أندية رياضية وحالات اللياقة البدنية وأنشطة مختلفة اذا يزاولها الكثير من الشباب دون اعادة الاهتمام بالجانب الغذائي الصحي تشكل المطلوب بسبب عدم الالمام بالوعي التوافي الغذائي الصحي وما يتطلب الجسم من سرعات حرارية لمزاولة نوع النشاط الممارس وهذا يمثل عائقاً للأندية الرياضية للوصول إلى اهداف فهم بكل سهولة للوصول الى اللياقة البدنية. وحيث تهدف الدراسة الى التعرف على مفاهيم التغذية الصحية لدى بعض ممارسي النشاط الرياضي في مدينة سبها و التعرف على مستوى النسبي للتغذية الصحيحة لدى بعض ممارسي النشاط الرياضي في مدينة سبها.

التعرف على الفروقات النسبية بين بعض الرياضيين في مفاهيم التغذية الصحية في مدينة سبها. ويفترض الباحثان بأن هناك فروق دالة إحصائية في مفاهيم التغذية الصحية لدى بعض ممارسي النشاط الرياضي في مدينة سبها. وقام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي وتوصل الباحثان الى ان اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (بن محمد أحمد، آخرون) التي أشارت نتائجها إلى عدم تأثير متغير السن على عدم إدراك عينة البحث لمفاهيم التغذية الصحية وعادات التغذية لديهم هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك عينة البحث لمفاهيم العامة للتغذية الصحية والعادات الخاصة للتغذية تعزى لمتغير السن، في حين لا يؤثر متغير السن في إدراك عينة البحث لمفاهيم التغذية الخاصة والعادات العامة. وفي ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بما يلي: ضرورة زيادة امتلاك الرياضيين للمفاهيم العامة للتغذية، وتعزيزها من خلال حضور الورش والندوات الخاصة بتغذية الرياضيين، والاطلاع على ما هو جديد، مع التركيز على تنمية معرفتهم بالاحتياجات الخاصة للعناصر الغذائية.

D: ASHOUR SAIED MAYNA AND D:AL WALY A MOHAMMED AL WALY

The search title

The culture of nutrition in the community of some the activities in the city of sebha

sport in the modern era larger competitions between young people ,but have become elderly and women to face daily problems. Heart disease, as all of this is due to lack of movement and excursive food. The problem of the research is that there are sport various activities practiced by young people without paying food aspect as required due to lack of knowledge of cultural food and the calories to engage in the type of activity practiced, and this represents an obstacle for sports clubs to reach their goals. The study aims to know

identifying the implications of healthy nutrition's for some exercisers in the city of sebha and The descriptive method is due to its suitability and the nature of the research. The results of this study together with the study of " BIN MOHAMMED" which indicated that age variable did not influence the research samples understanding of healthy nutrition concepts and their eating habits the two researcher recommend the necessity of the athletes, possession of the general concepts of sports nutrition and strengthening them by holding scientific and educational lectures for athletes and getting acquainted with what is new with a focus on developing their know ledge of the special need of nutrients.

1/1- المقدمة

يحتاج جسم الانسان للغذاء بصفة مستمرة من اجل البقاء علي قيد الحياة حيث تنوعت نوعية الغذاء واهميتها للجسم البشري ومن حيث فوائدها وفي الجال الرياضي يحتاج اللاعب مجموعة متنوعة من الأغذية حتي يستطيع مواصلة الاداء بشكل عام والوصول الي قمة العطاء بصفة خاصة. ومن المستحيل أن يحصل الإنسان على الصحة بغير أن يزود جسمه بما يلزم المطالب الطبيعية الاساسية لحياته، وبالقدر المناسب. فالحياة الخاملة والمعيشة التي لا تستلزم شدة الحركة تولدان دورات دموية ولمفاوية ضعيفة تقصر عن حد الكفاية اللازم للمحافظة على مستوى القوة في العمل الوظيفي لجميع النشاطات الداخلية في الجسم، ومن كفاية الأداء اللازم لعمل الأعضاء الداخلية فتفسد حالة الدم وتتغير صفاته الأصلية وتنحط حالة الانسجة ومتانتها، وتضعف قوى القلب ونبضاته وتضعف قوى الهضم بمقدار خمول العضلات، وتتراكم السموم والنفايات، وتتهار قوى النزح وتنظيف الجسم من الداخل. وعلى العموم تقل القدرة على الحياة حتى إذا وقع طارئ يستلزم نشاطاً داخلياً مفاجئاً كانفعال عاطفي او وجبة طعام كبيرة او جري بسيط او غير ذلك من الطوارئ العادية اليومية فإن القلب لا يجاوب بكفاية فيتوقف فجأة لعدم لياقته وانحطاط قوته فلا يستطيع القيام برد الفعل المطلوب منه وتنتهي حياته (1)

فالرياضة في العصر الحديث لم تعد قاصرة على المباريات الرياضية بين الشباب بل أصبحت ألزام على الشيوخ والنساء لمواجهة الطوارئ اليومية؛ فإذا كان الغذاء مطلباً طبيعياً هاماً فالرياضة مطلب أهم ضمن المطالب الأبدية للحياة البيولوجية وإلا دفعوا ثمن قلة الحركة من صحتهم وأعمارهم فتتصلب فيهم الشرايين وتحدث أمراض القلب والسكر والسمنة وأمراض الكبد والكلية ومعظم الأمراض الأخرى إذ يرجع كل ذلك أساساً الى قلة الحركة والافراط في الطعام. (1)

2/1- مشكلة البحث واهميته

ان مزاوله النشاط الرياضي تتطلب من الفرد الممارس بذل مجهود عضلياً وذهنياً كثيرين مما يزيد من حاجة الجسم إلي غذاء صحي متكامل وكل نشاط من لأنشطة الرياضية نوع وكَم من الغذاء الذي يحتاجه الجسم للقيام بأداء الواجب المطلوب منه علي اكمل وجه وفي المنطقة الجنوبية بصفة عامة

ومدينة سبها بصفة خاصة هناك أندية رياضية وحالات اللياقة البدنية وأنشطة مختلفة اذا يزاولها الكثير من الشباب دون اعادة الاهتمام بالجانب الغذائي الصحي تشكل المطلوب بسبب عدم الالمام بالوعي الثقافي الغذائي الصحي وما يتطلبه الجسم من سرعات حرارية لمزاولة نوع النشاط الممارس وهذا يمثل عائقاً للأندية الرياضية للحيلولة دون الوصول إلى أهداف فهم بكل سهولة الوصول إلى اللياقة البدنية العالية وهذا ما جعل الباحثة بالقيام هذا بغية معرفة مدى المستوي والوعي الثقافي الغذائي بين ممارس للنشاط الرياضي في مدينة سبها بالطريقة العلمية باستخدام خطوات البحث العلمي .

أهمية البحث، وتكمن أهمية البحث في نشر الوعي الثقافي الغذائي بين ممارس النشاط الرياضي وذلك لماله من أهمية أساسية للجسم مزاوله النشاط الرياضي كل حسب نوع الرياضة الممارسة ومتطلباتها من الغذاء من حيث الكم والكيف.

3/1- أهداف البحث

- 1- التعرف على مفاهيم التغذية الصحية لدى بعض ممارسي للنشاط الرياضي في مدينة سبها.
- 2- التعرف على مستوى النسبي للتغذية الصحيحة لدى بعض ممارسي للنشاط الرياضي في مدينة سبها.
- 3- التعرف على الفروقات النسبية بين بعض الرياضيين في مفاهيم التغذية الصحية في مدينة سبها.

4/1- فروض البحث

- 1- هناك فروق دالة إحصائية في مفاهيم التغذية الصحية لدى بعض ممارسي للنشاط الرياضي في مدينة سبها.
- 2- هناك فروق غير دالة إحصائية بين ممارسي النشاط الرياضي في مفاهيم التغذية الصحية في مدينة سبها.

5/1- مفاهيم ومصطلحات البحث

1- التغذية

هي علم دراسة مكونات ما يتطلبه جسم الإنسان من المواد الغذائية اللازمة، ومدى الاستفادة منها طبقاً للعديد من المتغيرات، كما يعنى علم التغذية، إتباع عادات غذائية سليمة، نتيجة لنشر الوعي.

(9)

2- التغذية الصحية

هي التي تمد الجسم بسرعات حرارية كافية، والعناصر الغذائية اللازمة لوظائف الأعضاء والصحة. (9)

3- الأندية الرياضية

هي المنشآت الرياضية التي تم إنشاؤها لكي توفر البيئة المناسبة لاحتضان الشباب لمزاولة الأنشطة المختلفة من خلال ما تقدمه من برامج رياضية وثقافية واجتماعية (8)

4التغذية الناقصة:Under nutrition

تعني وجود نقص في الطاقة أو في واحد أو أكثر من العناصر الغذائية الأساسية.

5- التغذية المفرطة:Over nutrition

تعني وجود زيادة في الطاقة أو في واحد أو أكثر من العناصر الغذائية الأساسية مما يعوق الجسم عن أداء وظائفه بصورة طبيعية.

6- سوء التغذية

هو قصور الغذاء في واحد أو أكثر من عناصره الغذائية.(9)

1/2-الجزء النظري

التغذية هي علم دراسة مكونات ما يتطلب جسم الإنسان من المواد الغذائية اللازمة، ومدى الاستفادة منها طبقاً للعديد من المتغيرات، كما يعنى علم التغذية، إتباع عادات غذائية سليمة، نتيجة لنشر الوعي.

هو المادة التي تحتوي على العناصر الغذائية التي يحتاجها الجسم للمحافظة عليه حياً، ولكي يتمكن من النمو والإصلاح. (8)

التغذية الناقصة:Under nutrition

تعني وجود نقص في الطاقة أو في واحد أو أكثر من العناصر الغذائية الأساسية.

التغذية المفرطة:Over nutrition

تعني وجود زيادة في الطاقة أو في واحد أو أكثر من العناصر الغذائية الأساسية مما يعوق الجسم عن أداء وظائفه بصورة طبيعية. (8)

2/1/2-الغذاء الصحي

الغذاء يشكل أهم سبب من أسباب المرض وقد اهتمت به المعالجة الطبيعية أكثر من غيره، وهي تشجع على أقل تدخل ممكن من جانب الإنسان في كل ما يتعلق بطعامه، فكلما كان يتناوله الإنسان من طعام أقرب إلى حالته الطبيعية كانت الفائدة منه اكبر، وبالتالي صحة أفضل وإصابته بالمرض أقل، في حين إذا تدخل كثيراً في ما يحصل عليه من الطبيعة الغذائية زيادة أو نقصاً قلت الفائدة منه وضعف جسمه وزاد احتمال إصابته بالمرض، و الغذاء الطبيعي يمتلك مقومات الحياة الطبيعية التي استمدتها من التربة والشمس، وإن هذه المقومات تتلف لدى تعرضها للحرارة والطبخ ، وأبسط مثال على ذلك أن حبة القمح أو الفول إذا غرست في الأرض تنبت وتكون سنبلة ، أما إذا تعرضت للطبخ أو الحرارة وغرست فيما بعد فهي لا تنبت بل تتحلل ضمن التراب. وإن الغذاء

النبي يحتفظ بما فيه من المواد المعدنية والفيتامينات مما يتيح لجهاز الهضم عند الإنسان أن يأخذ منه ما يحتاجه وي طرح ما يفيض عنه، أما الطبخ فيبدل طبيعة الوسط فيه ويرسب كثيراً من تلك المواد، بسبب التفاعلات الكيميائية التي طرأت بسبب الحرارة. (2)

3/1/2-مواصفات الغذاء الصحي

- 1-أن يكون الطعام شاملاً الكميات الكافية.
- 2-أن يكون حسن اللون والطعم والرائحة.
- 3-أن يكون متكاملًا شاملاً للعناصر العديدة.
- 4-خلوه من أية مواد سامة أو ضارة أو مسببة للمرض.
- 5-أن تراعى القواعد الصحية في الحفظ والخلط والطهي والمعالجة.
- 6-الاكثار من الأغذية الطازجة. (2)

4/1/2-الصحة الرياضية

تتوقف سعادة أية أمة على صحة أفرادها، والصحة لا تتصل فقط بجسم الكائن الحي وإنما تشمل حياته العقلية وسلوكه، عمله وراحته، جده ولعبه. كلنا يعرف أن العقل السليم. في الجسم السليم. وأن العقل والجسم صنوان ينعكس أثر الواحد منهما في الآخر ولقد لعب العلم دوراً كبيراً وفتح لنا أفاقاً لم تعرفها الإنسانية من قبل. كما تمكن العلم من كشف أسرار الجسم البشري في الأعوام الأخيرة أكثر مما تكشف له منذ ظهور الإنسان على الأرض. والجسم الانساني جهاز عجيب ودقيق. فلم يتمكن العلم رغم تقدم وسائله الا من معرفة الشيء اليسير عنه.

والحياة الطبيعية للبشر أن يقضوا معظم حياتهم في الهواء الطلق وأن يأكلوا أكثر طعامهم طازجاً وأن يعرضوا أجسامهم لأشعة الشمس وأن يعيشوا الساعة التي هم فيها بعيدين عن ضغط العجلة والتعلق على المستقبل والهروب ما أمكن من شواغل الحياة وهمومها. (1)

ومن اجل جسم سليم

- 1- الابتعاد عن التدخين والكحول والفلل والشطة والخل.
- 2- الاكثار من أكل السلاطة والفواكه والخضروات.
- 3- تفضل اللحوم والأسماك المشوية، وتجنب ما أمكن اللحوم والأسماك المقلية.

8/1/1/2- الشروط الصحية الواجب توافرها في الغذاء

- يجب أن يتوفر في الغذاء العديد من الشروط الصحية والتي يأتي في مقدمتها ما يلي:
- 1- الالتزام بخطة تغذية يراعي فيها الفروق الغذائية طبقاً لفروق المراحل السنية. (8)

2- أن يكون الغذاء مناسباً لحالة الفرد تبعاً لظروفه الوظيفية أو العمل والحياة وحالة المناخ وعادات الأفراد وتقاليدهم في ضوء المستوى الاجتماعي والاقتصادي ونوع الأنشطة التي يمارسها دون إشراف أو تطرف في ضوء نوعية الغذاء الجيد. (8)

4- أن تكون المكونات الغذائية مناسبة من الجانبين الكمي والكيفي بما يتناسب مع كمية الطاقة التي يستهلكها جسم الفرد من حيث العمر الزمني والجنس والأداء الوظيفي وبما يحقق الحد الأدنى من الطاقة اللازمة للكفاءة البدنية للجسم، وبما يسمح للجسم بتخزين الكميات المناسبة من المخزون الغذائي اللازم لأي متطلبات أخرى. (10)

5- أن يكون ما يطهى من الطعام مقبول الشكل والطعم والرائحة ودرجة الحرارة وملائمة مع طبيعة الطقس من أجل تحفيز نشاط الهضم والاستفادة من الغذاء. (10)

6- أن يحتوي الغذاء على كمية كافية من الماء والألياف - لمع الإمساك - وأن يؤدي إلى الإحساس بمرحلة الشبع دون تناول كميات كبيرة الحجم. (10)

7- أن يكون الطعام خالياً من مسببات المرضية التي يمكن أن تنقلها الأغذية وخاصة آلام البطن أو التسمم التي قد تحدث إذا لم تراعى القواعد الصحية عن طريق التعرف مسبقاً على طرق الوقاية منها باعتبار ذلك ثقافة غذائية.

8- يجب مراعاة زيادة الاهتمام بالتأكد المعلمي من صحة أنواع الأغذية التي تتطلب ذلك والتي منها الجبن، مع أهمية التأكد على زمن صلاحية الأغذية المحفوظة. (10)

11/1/2 - التغذية والأداء الرياضي

لقد اكتسبت التغذية أهمية خاصة بالنسبة للإنسان، لما أظهرته من ارتباط فيما بين الصحة الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية بصفة عامة، وما للتغذية من أهمية خاصة للرياضيين، في ضوء ما أثبتته التجارب العلمية المتعددة من حيث الارتباط الوثيق فيما بين التغذية وكل من الصحة العامة ومكونات اللياقة البدنية والكفاءة البدنية والأداء الحركي للمهارات الحركية والمهارات الخطئية، وما إلى ذلك من متغيرات. الأمر الذي أدى إلى اهتمام الرياضيين (ذكوراً وإناثاً) بمدى تأثير النظام الغذائي المتبع على كفاءة أدائهم الرياضي. وقد أدرك الجميع في العصر الذي نعيشه أهمية النظام الغذائي السليم بالإضافة إلى التدريب الجيد بوجه النظر العلمية والإشراف الإداري المخطط له في تحسين النتائج المرجوة من المشاركة في المنافسات الرياضية. (9)

ويشير هار ه Dietrich Hare إلى أن التغذية الصحيحة للرياضي تبنى الأساس للمستويات الرياضية، فبرغم من عدم وجود غذاء خاص لرفع مستوى الأداء الرياضي، فإن التغذية الخاطئة تؤدي إلى التعب المبكر، وإلى ضعف مستوى الأداء الرياضي، إضافة إلى ذلك يمكن أن تؤدي التغذية الخاطئة إلى اضطرابات في الصحة العامة الذي يؤدي بدوره أي ضعف مستوى الأداء الرياضي.

كما يمكن أن تضع التغذية الخاطئة ومسألة التهي للمستوى الرياضي العالي في مفترق الطرق. فعلى سبيل المثال يكون النقص في تناول زلال البيض بالكمية الكافية، يؤدي إلى عدم بناء العضلات في تدريبات القوة، وبذا لا يحصل على النتائج المرجوة من التدريب، رغم توفر حوافز التدريب الصحيحة. وفي حالة نقص الكربوهيدرات في تغذية رياضي أنشطة التحمل الذي يؤدي إلى التعب السريع خلال ساعات التدريب أو المنافسات الرياضية بسبب نقص الطاقة. (12)

إن تغذية الرياضيين الشباب يجب أن تختلف عن تغذية الرياضيين البالغين، وأن كمية الكالوري تعطي قياساً لاستهلاك الطاقة، ولهذا السبب تحتاج تغذية الرياضيين إلى تغذية خاصة بهم. حيث يؤثر النظام الغذائي السليم على الأداء الرياضي، فالنظام الغذائي السليم كمأ ونوعاً قبل وأثناء وبعد التدريب أو المنافسات الرياضية يرفع من مستوى الأداء الرياضي إلى الحد الأقصى في تقنيته تقنياً علمياً. فالكربوهيدرات تمثل في النظام الغذائي الأمثل لمعظم الأنشطة الرياضية من 60% إلى 70% بينما تمثل البروتينات من 10% إلى 20% وتوفر الدهون من 20% إلى 30% من إجمالي الطاقة التي يتم الحصول عليها. (11)

جدول (1)

يوضح النشاط الرياضي ووزن الجسم وكمية السعرات الحرارية المطلوبة

نوع الرياضة	وزن الجسم (كغم)	كيلو سعره باليوم
كرة قدم، السلة، اليد، التنس	72	5.5
الطائرة، الجمباز، سباحة 100م	72	5.2
ملاكمة، مصارعة، جودو، كاراتيه	75	5.8
ركض مسافات طويلة، سباحة 1500م	66	5.5
رفع الإثقال، إطاحة المطرقة، رمي القرص، دفع الجلة	90	6.8

وعلى ذلك فيجب عدم تناول الدهون قبل اقل من (4-6) ساعات، وينصح بتناول وجبة غنية بالكربوهيدرات قبل المباراة والجدول (1) يوضح ذلك. (3)

16/1/2 التغذية قبل النشاط الرياضي

ينصح بالتغذية المتوازنة في جميع الأوقات.

تناول الوجبة قبل التمرين ب 3 إلى 4 ساعات، حتى يتمكن الجسم من هضم الوجبة وامتصاصها. أن تكون هذه الوجبة منخفضة الدهون والألياف (نسبياً) لتتم عملية التفريغ المعوي بصورة أسرع ولضمان اتجاه الدم نحو العضلات العاملة.

أن تحتوي على نسبة من الكربوهيدرات ب نحو 70% من الطاقة المتناولة لضمان المحافظة على مستويات كلوكوز الدم.

يجب أن تحتوي على كميات معتدلة من البروتين.

17/1/2- التغذية أثناء النشاط الرياضي

أهم أهداف استهلاك الغذاء أثناء المجهود البدني:

استبدال السوائل المفقودة من الجسم وتزويده الجسم بالكربوهيدرات (حوالي 30-60 غرام /ساعة) للمحافظة على مستويات كلوكوز الدم. (3)

2/2-الدراسات السابقة

1/2/2- اجري بن محمد أحمد وآخرون (2018) (4) بدراسة بعنوان " مفاهيم التغذية الصحية لدى

الرياضيين خلال ممارستهم للأنشطة الرياضية داخل الأندية الرياضية" من جهة، ومن جهة ثانية معرفة مصادر معلوماتهم عن التغذية الصحية المناسبة، وذلك تأثير بعض المتغيرات على مفاهيمهم حول التغذية من عدمه (الجنس، تخصص الرياضة، المستوى الدراسي، الدخل الفردي)، باستخدام المنهج الوصفي والاختبارات الأتية: " Mann-Whitney " و " Kruskal-Wallis " و"معامل ارتباط Pearson"، وشملت عينة الدراسة (53) مبحثاً ممن يمارسون الرياضة ببعض الأندية النشطة بمركب باجي مختار بمدينة سوق أهراس، وكذلك بعض رياضيي نادي كمال أجسام. وأظهرت النتائج عدم تأثير متغير (الجنس، نوع الرياضة، السن، مستوى التعليم، الدخل) على إدراك عينة البحث لمفاهيم التغذية الصحية العامة، وتأثير متغير (الجنس، نوع الرياضة، السن، مستوى التعليم) على إدراك عينة البحث لمفاهيم التغذية الصحية الخاصة وعادات التغذية في الواقع (العامة الخاصة).

2/2/2- اجرت ناجية حسني وسعيد سليمان (2008) (11) دراسة بعنوان " فاعلية برنامج للتوعية

الصحية الغذائية على الثقافة الصحية لدى لاعبي الجودو"، واختير المنهج التجريبي باعتباره أنسب المناهج لتحقيق الهدف منها وذلك باستخدام التصميم التجريبي (القبلي _البعدي) لمجموعتين أحدهما تجريبية والأخرى ضابطة. كما شمل مجتمع الدراسة لاعبي الدرجة الأولى في لعبة الجودو المسجلين بالاتحاد الليبي للجودو للموسم الرياضي 2005_2006 الذين تشملهم التعميمات والنتائج، تمثل العينة مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة اختيرت عمدياً وقوامها (20) عشرون، (10) المجموعة الضابطة وكذلك المجموعة التجريبية يمثلون المنتخب الوطني للجودو. استخدم الباحثان الأساليب الإحصائية التالية لمعالجة البيانات وذلك لملاءمتها وهي: (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط(بيرسون)، معامل ألفا (كرو نباخ)، نسبة التغير المئوية، واختبارات الفروق). فكانت أهم النتائج هي: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي القياسين البعديين للمجموعتين التجريبية والضابطة في مقياس المعلومات والاتجاهات الغذائية للاعبي الجودو وفي اتجاه المجموعة التجريبية.

3/2- التعليق على الدراسات السابقة

قام الباحثان بمراجعة المكتبات ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل الحصول على قدر كافٍ من الدراسات والسابقة لدعم هذه الدراسة، حيث تم بترتيب الدراسات السابقة ترتيباً تنازلياً من حيث التاريخ.

4/2- مدى الاستفادة من الدراسات السابقة

استفاد الباحث من الدراسات السابقة استفادة إيجابية حيث عززت من قوة البحث وفتحت مفاهيم وتوضيحات جيدة خدمت البحث وذلك لارتباطها بموضوع البحث.

1/3- المنهج المستخدم

قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي هو النهج المتبع في هذا البحث لكونه يمثل الغاية الرئيسية في وصف ماهية مفهوم التغذية الصحية لدى الممارسين للنشاط الرياضي.

2/3- عينة البحث

لقد تم اختيار مجتمع البحث من مدينة سبها وهم الرياضيين الذين يمارسون النشاط الرياضي بمختلف أنواعه والذي بلغ عددهم (53) رياضي حيث كانوا يمثلون فريق كرة القدم فئة (الأواسط) لنادي القرضابية والنهضة الرياضي الثقافي الاجتماعي، والمتريدين لصالات اللياقة البدنية وطلبة كلية التربية البدنية، وممارسي للرياضات (ركوب الخيل وعددهم (1) - التنس الطاولة (1) - كرة السلة (3) - كمال الاجسام (7) - الدفاع عن النفس (4) وقد تم استبعاد عدد (7) رياضيين لعدم ممارستهم للنشاط الرياضي بصفة مستمرة وعدد (2) لتجاوز عمرهم (50) سنة ليوضح قوام عينة البحث (44) رياضي وتراوح أعمارهم من 20 - 35 سنة ، وهم مصنّفون النحو التالي:

جدول (1)

يوضح توصيف عينة البحث

العدد	حسب المستوى					التصنيف
	مستوى متوسط	مستوى ثانوي	مستوى جامعي	دبلوم متوسط	دبلوم عالي	
44						
1	-	-	-	1	-	تنس الطاولة
28	1	11	10	2	3	كرة القدم
1	-	-	1	-	-	ركوب الخيل
3	-	-	3	-	-	كرة سلة
						حسب الرياضة

7	-	-	6	-	1	كمال اجسام	
4	-	-	4	-	-	دفاع عن النفس	
13	-	-	2	10	1	من 20 - 27	حسب السن
20	-	-	19	-	1	بين 20 و 30	
11	3	3	3	1	1	35 سنة	
44	3	3	24	11	3	-	المجموع

3/3- مجالات البحث

1/3/3-المجال الزمني

استخدم الباحث الاستبيان الذي قام به (بن محمد احمد وآخرون)(4)، و تم توزيعه خلال المدة من (4/4-2021/4/9) بدءا من توزيع الاستبيانات، استلامها، تفرغها، واجراء المعالجة الاحصائية.

2/3/3- المجال المكاني

بعض الأندية الرياضية داخل مدينة سبها وهي : نادي القرضابية ونادي النهضة سبها، صالة اللياقة البدنية بسبها.

3/3/3- المجال البشري

طلبة كلية التربية البدنية جامعة سبها - لاعبي نادي القرضابية الرياضي بسبها- لاعبي نادي النهضة الرياضي بسبها- ممارسي النشاط الرياضي داخل الصالات الرياضية سبها.

1/3/3-أدوات الدراسة

استخدمت الطالبة أداة الاستبانة؛ بناءً على المنهج المُستخدم، وبناءً على طبيعة المعلومات المُراد جمعها.

2/3/3- المعادلات الإحصائية

استخدمت الأساليب الإحصائية التالية لمعالجة البيانات وذلك لملاءمتها وهي:
المتوسط الحسابي الانحراف المعياري _معامل الارتباط (بيرسون)_معامل ألفا (كرو نباخ)_نسبة التغير المئوية_ اختبار ت الفروق.

403. ثبات وصدق وطبيعة بيانات الاستبيان

1/4/3- ثبات أداة الدراسة

تم الاعتماد على اختبار معامل ألفا كرومباخ، والذي يقيس مدى ثبات أداة الدراسة ، وبعد ادخال البيانات في برنامج SPSS كانت النتائج كما يلي :

جدول (4)

يوضح اختبار معامل ألفا كرومباخ، والذي يقيس مدى ثبات أداة الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	معامل ثبات ألفا كرومباخ Cronbach's Alpha	الوصف	الدلالة
الأداة ككل	20	0.788	%80<	معامل ثبات قوي

1/4- عرض النتائج

جدول (6)

يوضح صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان باستخدام معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	Pearson Correlation		النتيجة	
	القيمة	مستوى الدلالة	الوصف	الدلالة
1- المفاهيم العامة للتغذية الصحية (اعتقادات صحيحة)	.7960	.0000	0.05>	دال
2- المفاهيم الخاصة للتغذية الصحية (اعتقادات خاطئة)	.6960	.0000	0.05>	دال
3- عادات التغذية في الواقع (العادات العامة)	.5940	.0000	0.05>	دال
4- عادات التغذية في الواقع (العادات الخاصة)	.6820	.0000	0.05>	دال

تشير نتائج الجدول السابق أن قيم مستويات الدلالة على كل المحاور 0.00 وهي قيم أقل من مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي spss وهو 0.05، وبالتالي توجد علاقة قوية بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبيان، وهذا مؤشر على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

2/4- طريقة معالجة الاستبيان

بهدف قياس إجابات العينة على كل عبارة أو للمحور ككل، اعتمد البحث على قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاه الأجوبة عموماً. كما تم تحديد أوزان كل اختيار من عبارات الاستبيان بالاعتماد على سلم ليكارت الرباعي. ولتحديد طول كل فترة من السلم قسمة الفراغات الثلاث على الأربعة اختيارات ليصبح طول كل فترة (0.75) المبين في الجدول أدناه:

جدول (6)

يوضح مجال المتوسط الحسابي لاختيارات سلم ليكارت الرباعي

الاختبار	مطلقا	نادرا	احيانا	دائما
القيمة	1.74-1.00	2.49-1.75	3.24-2.50	4.00-3.24

نتائج البحث وتفسيرها وتحليلها لاختبار الفرضية الأولى للبحث التي تنص على: (هناك فروق دالة إحصائية في مفاهيم التغذية الصحية لدى الممارسين للنشاط الرياضي في المجتمع) تم استخدام اختبار " Kruskal Wallis " والوصول إلى النتائج التالية:

اختبار الفروق من عدمها لدى ممارسين النشاط الرياضي في إدراكهم لمفاهيم التغذية الصحية وعادات التغذية تبعا لمتغير نوع الرياضة.

جدول (7)

يوضح اختبار الفروق بين عينة البحث في إدراك مفاهيم التغذية الصحية وعادات التغذية تبعا لمتغير نوع الرياضة.

النتيجة	Kruskal Wallis Test		Mean Rank	العدد	نوع الرياضة	المحور	ر
	مستوى الدلالة	Sig					
لا توجد فروق تبعا لمتغير نوع الرياضة	0.05<	0.304	34.50	1	تنس الطاولة	المفاهيم العامة للتغذية الصحية (اعتقادات صحيحة)	1
			22.66	25	كرة القدم		
			2.00	1	ركوب الخيل		
			21.17	3	كرة سلة		
			20.07	7	كمال أجسام		
			13.50	4	دفاع عن النفس		
لا توجد فروق تبعا لمتغير نوع الرياضة	0.05<	0.710	27.50	1	تنس الطاولة	المفاهيم الخاصة للتغذية	2
			20.48	26	كرة القدم		
			5.00	1	ركوب الخيل		

			23.67	3	كرة سلة	الصحية (اعتقادات خاطئة)
			20.42	6	كمال أجسام	
			25.63	4	دفاع عن النفس	
لا توجد فروق تبعاً لمتغير نوع الرياضة	0.05 <	0.497	40.00	1	تنس الطاولة	3 عادات التغذية في الواقع (العادات العامة)
			19.98	25	كرة القدم	
			10.00	1	ركوب الخيل	
			17.50	3	كرة سلة	
			24.14	7	كمال أجسام	
			22.50	4	دفاع عن النفس	
لا توجد فروق تبعاً لمتغير نوع الرياضة	0.05 <	0.573	15.00	1	تنس الطاولة	4 عادات التغذية في الواقع (العادات الخاصة)
			23.57	27	كرة القدم	
			7.50	1	ركوب الخيل	
			13.50	3	كرة سلة	
			24.07	7	كمال أجسام	
			19.50	4	دفاع عن النفس	

يبين الجدول رقم (7) اختبار "كوسكال واليز" للفروق بين عينة البحث في إدراك مفاهيم التغذية الصحية والتغذية تعزى لمتغير نوع الرياضة حيث وجد أنه:

بلغ مستوى دلالة جزء "المفاهيم العامة للتغذية الصحية (اعتقادات صحيحة)" 0.304. وهو مستوى أكبر من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي spss أي أنه لا توجد فروق بين عينة البحث. بلغ مستوى دلالة جزء "المفاهيم الخاصة للتغذية الصحية (اعتقادات خاطئة)" 0.710. وهو مستوى أكبر من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي spss أي أنه لا توجد فروق بين عينة البحث. بلغ مستوى دلالة جزء "عادات للتغذية في الواقع (العادات العامة)" 0.497. وهو مستوى أكبر من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي spss أي أنه لا توجد فروق بين عينة البحث. بلغ مستوى دلالة جزء "عادات للتغذية في الواقع (العادات الخاصة)" 0.573. وهو مستوى أكبر من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي spss أي أنه لا توجد فروق بين عينة البحث.

وتبعا لمستوى الدلالة المتحصل عليه يمكن القول بأنه: ليست هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك عينة البحث لمفاهيم وعادات التغذية الصحية العامة والخاصة تعزى لمتغير نوع الرياضة. اختبار الفروق من عدمها لدى ممارسين النشاط الرياضي في إدراكهم لمفاهيم التغذية الصحية وعادات التغذية تبعا لمتغير السن.

جدول (8)

يوضح اختبار الفروق بين عينة البحث في إدراك مفاهيم التغذية الصحية وعادات التغذية تبعا لمتغير السن

النتيجة	Kruskal Wallis Test		التوسط حسابي	العدد	السن	المحور	ر
	مستوى الدلالة	Sig					
توجد فروق تبعا لمتغير السن	0.05>	0.026	27.13	12	اقل من 20 سنة	المفاهيم العامة للتغذية الصحية (اعتقادات صحيحة)	1
			16.03	20	اقل من 30 سنة		
			23.89	9	اكثر من 30 سنة		
لا توجد فروق تبعا لمتغير السن	0.05<	0.252	25.68	11	اقل من 20 سنة	المفاهيم الخاصة للتغذية الصحية (اعتقادات خاطئة)	2
			20.28	20	اقل من 30 سنة		
			17.30	10	اكثر من 30 سنة		
لا توجد فروق تبعا لمتغير السن	0.05<	0.421	18.90	10	اقل من 20 سنة	عادات التغذية في الواقع (العادات العامة)	3
			19.85	20	اقل من 30 سنة		
			25.00	11	اكثر من 30 سنة		
توجد فروق تبعا لمتغير السن	0.05>	0.00	32.17	12	اقل من 20 سنة	عادات التغذية في الواقع (العادات الخاصة)	4
			14.28	20	اقل من 30 سنة		
			24.95	11	اكثر من 30 سنة		

يبين الجدول رقم (8) السابق اختبار "كوسكال واليز" للفروق بين عينة البحث في إدراك مفاهيم التغذية الصحية وعادات التغذية تبعا لمتغير السن حيث وجد أنه:

بلغ مستوى دلالة جزء "المفاهيم الخاصة للتغذية الصحية (اعتقادات خاطئة)" 252. وهو مستوى أكبر من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي spss أي أنه لا توجد فروق بين عينة البحث.

بلغ مستوى دلالة جزء "عادات للتغذية في الواقع (العادات العامة)" 421. وهو مستوى أكبر من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي spss أي أنه لا توجد فروق بين عينة البحث.

بلغ مستوى دلالة جزء "عادات للتغذية في الواقع (العادات الخاصة)" 000. وهو مستوى أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي spss أي أنه توجد فروق بين عينة البحث.

ومن خلال النتائج السابقة يمكن القول بأنه: هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك عينة البحث لمفاهيم العامة للتغذية الصحية والعادات الخاصة للتغذية تعزى لمتغير السن. في جزء المفاهيم الخاصة للتغذية الصحية وعادات التغذية العامة يمكن القول بأنه: ليست هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك عينة البحث لمفاهيم التغذية الخاصة والعادات العامة تعزى لمتغير السن.

جدول (9)

يوضح اختبار الفروق بين عينة البحث في إدراك مفاهيم التغذية الصحية وعادات التغذية تبعاً لمتغير مستوى التعليم

ر	المحور	المستوى	العدد	Mean Rank	Kruskal Wallis Test	النتيجة
					Sig	مستوى الدلالة
1	المفاهيم العامة للتغذية الصحية (اعتقادات صحيحة)	أعدادي	3	31.00	0.163	0.05 <
		ثانوي	10	26.45		
		جامعي	23	18.09		
		دبلوم متوسط	3	20.33		
		دبلوم عالي	2	13.25		
2	المفاهيم الخاصة للتغذية الصحية (اعتقادات خاطئة)	أعدادي	2	14.00	0.608	0.05 <
		ثانوي	10	24.60		
		جامعي	23	21.00		
		دبلوم متوسط	3	13.83		
		دبلوم عالي	3	20.83		

لا توجد فروق تبعاً لمتغير نوع الرياضة	0.05 <	0.271	26.17	3	أعدادي	عادات التغذية في الواقع (العادات العامة)	3
			15.63	8	ثانوي		
			20.40	24	جامعي		
			23.50	3	دبلوم متوسط		
			32.50	3	دبلوم عالي		
توجد فروق تبعاً لمتغير نوع الرياضة	0.05 >	0.001	35.67	3	أعدادي	عادات التغذية في الواقع (العادات الخاصة)	4
			30.90	10	ثانوي		
			15.21	24	جامعي		
			21.33	3	دبلوم متوسط		
			33.67	3	دبلوم عالي		

يبين الجدول رقم (9) للفروق بين عينة البحث في إدراك مفاهيم التغذية الصحية وعادات التغذية تبعاً لمتغير مستوى التعليم حيث وجد أنه:

بلغ مستوى دلالة جزء "المفاهيم العامة للتغذية الصحية (اعتقادات صحيحة)" 163. وهو مستوى أكبر من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي spss أي أنه لا توجد فروق بين البحث. بلغ مستوى دلالة جزء "المفاهيم الخاصة للتغذية الصحية (اعتقادات خاطئة)" 608. وهو مستوى أكبر من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي spss أي أنه لا توجد فروق بين البحث. بلغ مستوى دلالة جزء "عادات للتغذية في الواقع (العادات العامة)" 271. وهو مستوى أكبر من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي spss أي أنه لا توجد فروق بين البحث. بلغ مستوى دلالة جزء "عادات للتغذية في الواقع (العادات الخاصة)" 001. وهو مستوى أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي spss أي أنه توجد فروق بين عينة البحث. ولاختبار الفرضية الثانية للبحث التي تنص على: (هناك مفاهيم نسبية في التغذية الصحية لدى الممارسين النشاط الرياضي في المجتمع) تم تحليل النتائج بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب والرتب على مستوى المحور بشكل عام، ثم لمزيد من التفاصيل تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب والرتبة لكل عبارة من عبارات كل محور على حدة.

جدول (10)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمفاهيم وعادات التغذية الصحية

الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
1	85	0.516	3.38	المفاهيم العامة للتغذية الصحية (اعتقادات صحيحة)
3	76	0.567	3.05	المفاهيم الخاصة للتغذية الصحية (اعتقادات خاطئة)
4	71	0.746	2.85	عادات التغذية في الواقع (العادات العامة)
2	80	0.636	3.18	عادات التغذية في الواقع (العادات الخاصة)
////	78	0.410	3.11	الكلي

يتضح من الجدول ان الاستبانة حققت متوسط عام بلغ (3.11) وهو متوسط بدرجة عالية يقع في الفئة الثالثة من فئات مقياس ليكارث الرباعي، وحققت المحاور متوسطات بين (2.85, 3.38) حيث تقع ثلاثة محاور منها في الفئة الثالثة من فئات مقياس ليكارث الرباعي وهي (المفاهيم الخاصة للتغذية الصحية (اعتقادات خاطئة)، عادات التغذية في الواقع (العادات العامة)، عادات التغذية في الواقع (العادات الخاصة) ، أما المحور الرابع يقع في الفئة الرابعة وبذلك حقق أعلى درجة وهو (المفاهيم العامة للتغذية الصحية (اعتقادات صحيحة).

جدو (11)

يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لمحور المفاهيم العامة للتغذية الصحية (اعتقادات صحيحة)

ر	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	ثقافة التغذية الصحية ضرورية لإنقاص الوزن	3.36	0.917	84	3
2	الطعام الصحي موحد ويمكن لأي كان أن يتناوله	2.97	0.975	74	5
3	التغذية الصحية تستلزم موارد مالية متغيرة	3.34	0.805	84	4

4	ممارسة الرياضة تتطلب اهتماماً أكثر بالتغذية الصحية	3.72	0.623	93	1
5	التغذية الصحية تتطلب معرفة مكونات الأغذية وفوائد كل منها للجسم	3.48	0.827	87	2

ويظهر من جدول رقم (11) أن أعلى متوسط حسابي لإجابات أفراد العينة عن فقرات مستوى العبارة بلغ (3.72) للفقرة (4) " ممارسة الرياضة تتطلب اهتماماً أكثر بالتغذية الصحية " وهي تقع في الفئة الرابعة لمستوى ليكارث، في حين أدنى متوسط حسابي للفقرة (2) " الطعام الصحي موحد ويمكن لأي كان أن يتناوله " بلغ (2.97) وهي تقع في الفئة الثالثة لمستوى ليكارث.

جدول (12)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمفاهيم الخاصة للتغذية الصحية (اعتقادات خاطئة)

المفاهيم الخاصة للتغذية الصحية (اعتقادات خاطئة)					
ر	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
6	كمية الغذاء (كثيرة أو قليلة) التي يتناولها الرياضي تعني طاقة أكبر أو العكس	3.11	.7530	78	3
7	كل عملية تدريبية لها غذاء صحي خاص نظراً لتغير المجهود	3.22	.8310	81	2
8	عدم الأكل قبل الممارسة الرياضية له فائدة على الجسم أكثر	2.76	1.065	69	5
9	السرعات الحرارية لها ارتباط بكمية الغذاء (كثيرة أو قليلة)	2.90	1.052	73	4
10	أكثر العناصر التي تفيد الجسم أثناء النشاط الرياضي هي البروتينات	3.23	0.957	81	1

ويظهر من جدول رقم (12) أن أعلى متوسط حسابي لإجابات أفراد العينة عن فقرات مستوى العبارة بلغ (3.23) للفقرة (10) " أكثر العناصر التي تفيد الجسم أثناء النشاط الرياضي هي البروتينات " وأدنى متوسط حسابي للفقرة (8) " عدم الأكل قبل الممارسة الرياضية له فائدة على الجسم أكثر " بلغ (2.76) وهي تقع في الفئة الثالثة لمستوى ليكارث.

البروتينات " وهي تقع في الفئة الثالثة لمستوى ليكارث، في حين أدنى متوسط حسابي للفقرة (8) " عدم الأكل قبل الممارسة الرياضية له فائدة على الجسم أكثر " بلغ (2.76) وهي تقع في الفئة الثالثة لمستوى ليكارث.

جدول (13)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لعادات التغذية في الواقع (العادات العامة)

عادات التغذية في الواقع (العادات العامة)					
ر	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
11	أحرص على إضافة الملح والسكر لوجباتي باعتدال	3.48	.767	87	1
12	أحرص على عدم تناول الحلويات والشوكولاتة والمشروبات الغازية بشكل مفرط	2.60	1.275	65	4
13	أحرص على عدم تناول الوجبات المليئة بالتوابل، المخللات، الفلفل الحار	2.64	1.226	66	3
14	أحرص على تناول الوجبات غير المليئة بالدهون والكوليسترول	2.78	1.012	70	2
16	أحرص على التزام بالوجبات الرئيسية فقط	2.64	1.007	66	3

ويظهر من جدول رقم (13) أن أعلى متوسط حسابي لإجابات أفراد العينة عن فقرات مستوى العبارة بلغ (3.48) للفقرة (11) " أحرص على إضافة الملح والسكر لوجباتي باعتدال " وهي تقع في الفئة الرابعة لمستوى ليكارث، في حين أدنى متوسط حسابي للفقرة (12) " أحرص على عدم تناول الحلويات والشوكولاتة والمشروبات الغازية بشكل مفرط " بلغ (2.60) وهي تقع في الفئة الثالثة لمستوى ليكارث.

جدول (14)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لعادات التغذية في الواقع (العادات الخاصة)

عادات التغذية في الواقع (العادات الخاصة)					
ر	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب

		النسبي	المعياري	الحسابي	
16	أقوم بتحديد حاجياتي الغذائية قبل ممارسة الرياضة	80	1.036	3.20	3
17	أقوم باستشارة المدرب أو الأصدقاء حول حاجياتنا الغذائية الصحية	85	.791	3.39	2
18	أقوم بشرب السوائل بكثرة حين أود ممارسة الرياضة	88	.626	3.53	1
19	أحاول معرفة السرعات الحرارية لأي غذاء أتناوله	71	.924	2.83	5
20	أستطيع معرفة ما يحويه غذائي من الفيتامينات، الكربوهيدرات، البروتينات، الدهون	73	.961	2.93	4

ويظهر من جدول رقم (14) أن أعلى متوسط حسابي لإجابات أفراد العينة عن فقرات مستوى العبارة بلغ (3.53) للفقرة (18) " أقوم بشرب السوائل بكثرة حين أود ممارسة الرياضة " وهي تقع في الفئة الرابعة لمستوى ليكارث، في حين أدنى متوسط حسابي للفقرة (19) " أحاول معرفة السرعات الحرارية لأي غذاء أتناوله " بلغ (2.83) وهي تقع في الفئة الثالثة لمستوى ليكارث.

2/4 - مناقشة النتائج

من خلال النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول (7) يتضح أن نوع الرياضة التي يمارسها الرياضيون لا تؤثر على المفاهيم التي يعتقدون بها سواء الاعتقادات الصحيحة أو الخاطئة للتغذية الصحية وعاداتها، وهو ما يعني انهم يكتسبون نفس المفاهيم من نفس المصدر (البيئة العامة). هذه النتيجة تتفق مع دراسة (بن محمد أحمد، آخرون، (2018) (4) في تأثير نوع الرياضة على مفاهيم التغذية الصحية العامة والخاصة في حين تختلف معها في جزء تأثير نوع الرياضة على عادات التغذية في الواقع. كما اتفقت مع نقص الوعي بأهمية التغذية الصحية لدى الرياضيين بنوادي القسم الوطني هواة لكرة القدم في دراسة (الساسى بوعزيز، آخرون، (2013).

و توضح النتائج من الجدول (8) أن متغير السن لا يؤثر على رؤى الرياضيين في جزء المفاهيم التغذية الخاصة وعادات التغذية العامة التي يمارسونها، وعدم تأثير متغير السن فهو في حد ذاته إشكال لأنه من المفترض أن يؤثر السن نظرا لاختلاف الخبرات والمستويات الفكرية والوعي بجل المواضيع، والذي يمكن رده إلى سواء عدم اهتمام البيئة (التنشئة الاجتماعية) بإكساب الأفراد المفاهيم والعادات المناسبة، أو أنها تعطيهم نفس المفاهيم.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (بن محمد أحمد، آخرون، (2018) (4) التي أشارت نتائجها إلى عدم تأثير متغير السن على إدراك عينة البحث لمفاهيم التغذية الصحية وعادات التغذية لديهم.

اختبار الفروق من عدمها لدى ممارسين النشاط الرياضي في إدراكهم لمفاهيم التغذية الصحية وعادات التغذية تبعا لمتغير مستوى التعليم.

كما يتضح من الجدول (9) أن متغير مستوى التعليم لا يؤثر على إدراك الرياضيين للمفاهيم العامة والخاصة للتغذية الصحية والعادات العامة للتغذية، أي أن الفرد ذو المستوى التعليمي الأدنى لا يختلف في مفاهيمه وعاداته العامة حول التغذية الصحية عن الفرد ذو المستوى التعليمي الأعلى. من جهة أخرى، فإن مستوى التعليم يؤثر على عادات التغذية في الواقع (العادات الخاصة) لممارسي النشاط الرياضي، وهو الأمر الذي يعني أن مكتسبات المستوى التعليمي هي من تجعل الأفراد يختلفون في عاداتهم الغذائية الخاصة. هذه النتيجة انفتحت مع دراسة (بن محمد أحمد، آخرون، (4) التي أشارت نتائجها إلى عدم تأثير مستوى التعليم على إدراك الرياضيين لمفاهيم التغذية العامة، واختلفت معها في جزء تأثير متغير مستوى التعليم على إدراك الرياضيين لمفاهيم التغذية الخاصة.

1/5-الاستنتاجات

علي ضوء النتائج نستنتج ليست هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك الرياضيين لمفاهيم وعادات التغذية الصحية العامة والخاصة تعزى لمتغير نوع الرياضة. هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك الرياضيين لمفاهيم العامة للتغذية الصحية والعادات الخاصة للتغذية تعزى لمتغير السن، في حين لا يؤثر متغير السن في إدراك الرياضيين لمفاهيم التغذية الخاصة والعادات العامة.

هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك ممارسي النشاط الرياضي لعادات التغذية في الواقع (العادات الخاصة) تعزى لمتغير مستوى التعليم، في حين لا يؤثر مستوى التعليم على إدراك الرياضيين للمفاهيم العامة والخاصة للتغذية الصحية والعادات العامة للتغذية. احتلت الفقرة (4) " ممارسة الرياضة تتطلب اهتماما أكثر بالتغذية الصحية "أعلى إجابة لأفراد الدراسة، بدرجة تقيم دائما، بينما احتلت الفقرة (12) " أحرص على عدم تناول الحلويات والشوكولاتة والمشروبات الغازية بشكل مفرط " أدنى إجابة، بدرجة تقيم أحيانا.

2/5-التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بما يلي:
ضرورة زيادة امتلاك الرياضيين للمفاهيم العامة للتغذية، وتعزيزها من خلال حضور الورش والندوات الخاصة بتغذية الرياضيين، والاطلاع على ما هو جديد، مع التركيز على تنمية معرفتهم بالاحتياجات الخاصة للعناصر الغذائية.
توفير الصالات الرياضية في مختلف المناطق للمساعدة على مزاوله النشاط الرياضي.

ضرورة توافر اخصائيين في التغذية الرياضية في داخل الصالات والملاعب الرياضية لمنح المشورة
للأزمة للممارسين النشاط الرياضي.
توفير المواد الغذائية الصحية داخل الاندية والصالات الرياضية.

المصادر والمراجع

- 1- احمد الصباحي عوض الله: "1988"، الصحة الرياضية والعلاج الرياضي، المكتبة العصرية، بيروت، 8، 9.
- 2- احمد توفيق حجازي: "2002"، موسوعة العلاج الطبيعي، الطبعة الاولى، دار اسامة، القاهرة، 13، 130.
- 3- احمد معد سليمان الحربي: التغذية والاداء الرياضي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 47.
- 4- بن محمد احمد عيسي وآخرون: 2018 مفاهيم التغذية الصحية لدى الرياضيين في النوادي الرياضية، دراسة منشورة، معهد تنبر، سوق اهراس، جامعة محمد الشريف، الجزائر.
- 5- عصام حمدي الصفدي: "2013" التغذية الرياضية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 23.
- 6- علاء الدين محمد عليوة و السيد سليمان حماد: 2017، علوم الصحة الرياضية، ماهي للنشر والتوزيع، القاهرة، القاهرة، مصر، 45.
- 7- فيصل عبدالعزيز العجلان: برامج الأندية الرياضية ودورها في حماية الشباب من الانحرافات الفكرية، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2011.
- 8- كمال عبدالحميد اسماعيل وآخرون: "1999" التغذية للرياضيين، الطبعة الاولى، مركز القاهرة للنشر، مصر، 10، 13، 15.
- 9- محمد بدوي وآخرون: "2011"، مستويات المعرفة الغذائية لدى الرياضيين المحترفين والجامعيين في الأردن، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم الرياضة، كلية التربية الرياضية، جامعة اليرموك.
- 10 - مصطفى كمال ونشأت مرتضي دومه : 1995، الاطعمة والتغذية في المنازل، دار المكتبة الاكاديمية، القاهرة. 9، 11.
- 11- ناجية حسني شلابي: و سعيد سليمان معيوف "2008"، فاعلية برنامج للتوعية الصحية الغذائية

على الثقافة الصحية لدى لاعبي الجودو التربية البدنية والرياضة

الليبية، مجلة علمية محكمة متخصصة في علوم التربية البدنية

والرياضة ، العدد السادس، 17، 18

12- نجيب الكيلاني: د ت الغذاء والصحة، دار العلوم للنشر، القاهرة ، مصر.